

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

معهد علوم الإعلام و الإتصال

الموضوع:

الريف في التلفزيون الجزائري

دراسة تحليلية لحصة الأرض و الفلاح

1995 - 1970

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الإتصال

إشراف الأستاذة:

حداب زبيدة

إعداد الطالبة:

اصاري زهيدة

سبتمبر 1997

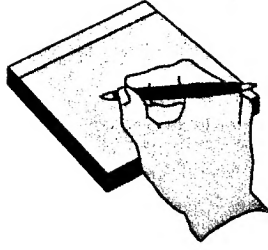


الإهداء



إلى الجزائر

زهيدة



كلمة الشكر

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ
بومعيزة السعيد على توجيهاته القيمة.
كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذة حداب
زبيدة على موافقتها للإشراف إداريا على
الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي
المساعدة لإنجاز هذا البحث.



خطة البحث

المقدمة

الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري

الفصل الأول: الإطار المنهجي:

أهمية الدراسة وأهدافها

إشكالية البحث

منهج الدراسة

عينة الدراسة

مفاهيم الدراسة

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: نبذة تاريخية عن الريف الجزائري:

المبحث الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال

المبحث الثاني: تحولات الريف الجزائري بعد الاستقلال

المبحث الثالث: مكانة الريف في موثيق الدولة الجزائرية

الفصل الثالث: الإعلام والتنمية الريفية:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للإعلام التنموي

المبحث الثاني: خصائص الإعلام التنموي

المبحث الثالث: دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية

الفصل الرابع: وسائل الإعلام والمجتمعات الريفية:

المبحث الأول: وسائل الإعلام والمجتمعات الريفية في الدول النامية

المبحث الثاني: وسائل الإعلام والريف الجزائري

الباب الثاني: الدراسة التحليلية

الفصل الأول: الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون في التنمية الريفية من خلال

مكانة الحصص الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري

المبحث الأول: مكانة الحصص الفلاحية في التلفزيون الجزائري.

المبحث الثاني: مكانة حصة الأرض والفلاح في التلفزيون الجزائري.

الفصل الثاني: المواضيع الأساسية المطروحة في حصة الأرض والفلاح

المبحث الأول: المواضيع الاقتصادية

المبحث الثاني: المواضيع الإجتماعية

المبحث الثالث: المواضيع الثقافية.

الفصل الثالث: أهم التمثيلات في حصة الأرض والفلاح

المبحث الأول: التمثيلات الخاصة بالفئات الإجتماعية

المبحث الثاني: التمثيلات الخاصة بالمناطق الجغرافية.

الفصل الرابع: توجهات حصة الأرض والفلاح

المبحث الأول: من حيث الإتجاه والهدف

المبحث الثاني: من حيث اللغة والأنواع الصحفية

المبحث الثالث: من حيث مكان اللقاء وطريقة العرض

الفصل الخامس: مقارنة تحليلية بين الفترات الزمنية الثلاث

المبحث الأول: من حيث المواضيع الأساسية المطروحة في حصة الأرض

والفلاح

المبحث الثاني: من حيث التمثيلات الإجتماعية والجغرافية التي برزت في حصة

الأرض والفلاح

المبحث الثالث: من حيث توجهات حصة الأرض والفلاح

نتائج البحث

الخاتمة

الملاحق

المراجع

المقدمة:

تتميز الدول النامية بكونها مجتمعات ريفية بالدرجة الأولى، لذا تتجسد معظم المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول في القطاع الريفي لما يعانيه من جهل وفقر، ومما يزيد الوضع سوءا أن موقع المجتمع الريفي من المعادلة الإتصالية -كما يقول الأستاذ عبد الرحمن عزي- محدود نسبيا، ذلك أن وسائل الإعلام باستثناء الإذاعة تتمركز في المناطق الحضرية ولم تتطور هناك صحافة جهوية أو محلية معتبرة، يضاف إلى ذلك أن محتويات هذه الوسائل عادة ما تستثني جمهور الريف.¹

ولعل من أبرز السمات التي تتميز بها الممارسات الإعلامية في الدول النامية المركزية الشديدة سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافي لوسائل الإعلام أو بالنسبة للإدارة، فالإرسال الإذاعي والتلفزيوني ينبع دائما من العاصمة الرسمية للدولة أو إحدى المدن الرئيسية وكما أن معظم الإنتاج الإعلامي يتم في العواصم ونادرا ما يتم في مراكز إقليمية خصوصا في الدول العربية التي تسمح رقعتها الجغرافية ومواردها الطبيعية والبشرية بإنشاء هذه المراكز، وينطبق هذا القول على الصحف والإذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء والمطابع والإنتاج السينمائي إن وجد. أما من الناحية الإدارية فإن القرارات الرئيسية تتخذ دائما من جانب السلطات المركزية. وقد ترتب على هذا الوضع إقتصار الخدمات الإعلامية على سكان الحضر إذ أصبحت الشرائح العليا والمتوسطة من سكان المدن يسيطرون بثقافتهم وتطلعاتهم وقيمهم على إتجاهات الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية في شتى أنحاء العالم العربي، مما أدى في النهاية إلى حرمان وعزلة سكان الريف وهم الأكثر احتياجا إلى النشاط الثقافي والإعلامي الأمر الذي يضاعف الخلل الاجتماعي ويكرس العزلة والإغتراب الثقافي لديهم.²

وتؤكد نتائج العديد من الدراسات الإعلامية تحيز الإعلام لشرائح إجتماعية ضيقة وتقديمه لمواد إعلامية تتلاءم مع القيم الثقافية الاستهلاكية و الأجنبية، لذا نلاحظ وجود التأويلات التي تشير إلى أن وسائل الإعلام لم تتمكن من إنجاز بعض المهام التنموية مثل محو الأمية وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات الريفية. وإن النظر إلى بعض المؤشرات الدالة مثل إرتفاع معدلات الأمية وتقلص إسهام الريف في تحقيق الإكتفاء الغذائي والهجرة من الريف إلى المدينة تؤكد هذا التوجه من الإعتقاد، فلم

¹ عبد الرحمن عزي، وسائل الإتصال والمجتمع الريفي في العالم العربي: أزمة المنطلق ومدن الرسالة ووسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر. للنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس 1992 ص 192

² عواطف عبد الرحمن، إشكالية الإعلام التنموي. دار الفكر العربي القاهرة 1985، ص 37

تتحقق التنمية بالشكل الذي كانت تتوعد به وسائل الإعلام ومن ورائها السياسات التنموية ولم يتمكن عالم الريف من تجاوز حلقة التخلف بشكل معتبر. وقد نجد عدة تفسيرات عم آله إله واقع الريف في هذه الدول مثل إفتقار وسائل الإعلام لحرية التعبير ووجود فجوة هائلة بين الوسائل الإعلامية الرسمية وبين جمهور المواطنين وغياب فلسفة إعلامية في هذا المجال... إلخ.¹

وكما هو معرف فإن عملية التنمية تحتاج إلى توفر أقصى درجات الوعي والمسؤولية والإلتزام بها وفهم الفرد لدوره الإجتماعي وإستيعاب أهداف التنمية و برامجها وبنيتها والإقتناع بضرورتها ومعرفة مراحل تنفيذها والمشاركة في عملية التنفيذ، ولعل هذه المهام تقع في معظمها على عاتق وسائل الإعلام تجاه التنمية لتؤكد ثقة الفرد بها وبمستقبله وإحترام ذاته القومية وثقافته الوطنية وترسيخ مفهوم الإعتماد على النفس والثقة بها والإيمان بالتكافل الإجتماعي والروح الجماعية وتقع الفرد أن مصلحته مرتبطة إرتباطا كاملا بمصلحة مجتمعه. وتزداد أهمية هذا الدور في القطاع الريفي الذي يتميز بأهمية خاصة عن كافة قطاعات المجتمع لما يمثله من نوعية خاصة من حيث حجمه ومشاكله التي ترجع إلى أبعاد تاريخية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية. وبناء على أهمية هذا القطاع فلقد أصبح النهوض به ضرورة إجتماعية يفرضها الشعور بأهمية هذا الجانب من مجتمعنا الذي يمثل هوة ثقافية وإجتماعية إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى من المجتمع ومنه جاء التأكيد على أن التنمية الجادة في الدول النامية لا يمكن أن تتم دون عناية خاصة بالريف، فلا نهوض ولا تنمية بدون إصلاح إجتماعي ريفي وتنمية ريفية شاملة، كما أن التنمية لا يمكن أن تتم بتقديم شطر واحد من المجتمع على حساب الشطر الأخر إذ لابد من توفير العدالة الإقتصادية والإجتماعية لكافة المواطنين بغض النظر عن مهنتهم ومناطق إقامتهم وفي هذا الإطار يؤكد إبن خلدون أن عملية التغيير تأتي أساسا من الريف وليس من المدينة "باعتبار أن العمران البدوي أقدم من العمران الحضري لأنه سابق عليه وأصل له فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما وذلك لأن أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا" كما يعتبر إبن خلدون أن وجود المدن والأمصار من عوائد الترف والدعة التي هي متأخرة عن عوائد الضرورة والمعاشية والضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه² [di1]

¹ عبد الرحمن عزى المرجع السابق ص 197

² محمود عبد الول. إبن خلدون و علوم المجتمع. الدار العربية للكتاب. بيروت 1981 ص 50.

ويتبين مما تقدم أن ابن خلدون يعتبر أن علاقة الحياة الحضرية بالحياة البدوية هي علاقة المرحلة السفلى بالمرحلة المتقدمة من تطور المجتمع، وهذا الانتقال يحدث تبعا لتطور النشاط الاقتصادي ووسائل الإنتاج، فالمرحلة السفلى (مجتمع العمران البدوي) هي مرحلة الإنتاج البدائي البسيط والرتيب حيث تكون الحياة والنشاط الحيوي في مستوى هابط، أما المرحلة المتقدمة (مجتمع العمران الحضري) فهي مرحلة الإنتاج المتنوع والمتطور باستمرار، الحياة فيها في مستوى صاعد والتحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة العليا يحدث نتيجة لحشد قوى العمل في مكان واحد في شروط وظروف معينة كأن ينزح مثلا سكان الأرياف والضواحي إلى المدن والحواضر وعندما يتطور النشاط الاقتصادي على مبدأ تقسيم العمل نظرا لتنوعه وتعقيده. فاجتثاث الناس وتركيز القوى العاملة في المدن والتقسيم الأقصى للعمل والتخصص فيه هو الطريق الأساسي لتطور المجتمع¹.

هذا ويشير ابن خلدون أن طريقة الإنتاج التي تتحكم في المجتمع البدوي تولد علاقات إنتاج تكون بالضرورة مجندة للنظام الجماعي إذ أن الملكية لاجود لها، فجميع وسائل الإنتاج جماعية باستثناء بعض الآلات التي تملكها الخلية العائلية، وبما أن مستوى التطور الذي بلغه عمرانهم بدائي للغاية فإن البدو يجدون أنفسهم مضطرين إلى أن يجعلوا كل مالهيم مشتركا إن هم أرادوا البقاء لأنفسهم ولا يمكن لمثل هذه البيئة الاقتصادية أن تحدث تفاضلا بين أعضاء المجموعة لأن كل الأفراد يجدون بعضهم في حاجة إلى بعض، زد على هذا أنهم يعرفون بعضهم بعضا معرفة تامة².

و يقول دوركايم أن الأمر هنا يتعلق بتضامن ميكانيكي أي أن أعضاء المجموعة هم في آن واحد مترابطون ومنفصلون عن بعضهم بعضا. فهم مترابطون لأن ضروريات الحياة تقضي ذلك وهم منفصلون عن بعضهم لأن الأفراد يجدون أنفسهم متجاورين وهكذا فإذا قضى عضو من أعضاء الجماعة نحبه فإن واحد من أبناء جنسه يحل محله فوراً وبصورة ميكانيكية. وعندما يتحدث دوركايم عن التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي فإنه يشير إلى تراجع التضامن الميكانيكي لصالح التضامن العضوي الذي أصبح أكثر إنتشاراً لكن يبقى التضامن الميكانيكي قائماً في المجتمعات التي لم تعرف تطورا في نظام تقسيم العمل³.

¹ المرجع السابق ص 66

² عبد الغني مغربي. الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون. ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1986 ص 139

³ Emile Surkhein La division du travail social. PUF. 1973. P149

ويمكن الإشارة هنا إلى المجتمعات الريفية المعروفة بنسيجها الاجتماعي البسيط الغير معقد وقلة مطالب سكانها وإقتصارها على الضروريات وشدة الضبط الاجتماعي لديهم ومتانة العلاقات الاجتماعية بينهم لقيام هذه المجتمعات أساسا على قاعدة وطيدة من العصبية وهي روح المجموعة التي تنشأ عن القرابة¹. فهذه المجتمعات تمثل نظاما من أجزاء متجانسة ومتشابهة فيما بينها وهذا ما يسميه دوركايم بالتضامن الميكانيكي عكس المدن التي يشكل أفرادها أجزاء مختلفة حيث لكل جزء دورا محددا يختلف عن غيره، كما أن أفراد المدينة لا يجتمعون وفق علاقة القرابة ولكن وفق طبيعة نشاطهم الاجتماعي والمهني، وهذا ما يطلق عليه دوركايم بالتضامن العضوي². فتصبح المدينة كما يقول Schmolter « المركز الديني والسياسي والعسكري للقرى المجاورة لها فتطمح أن تطور كل الصناعات لتمويل الأرياف كما تحاول أن تركز فوق ترابها المواصلات والنشاطات التجارية »³.

ويبقى سكان الأرياف يمثلون فئة لها وجود تاريخي تفسره علاقة القوة التاريخية التي عاشوا في ظلها بل وفي ظل بنيان اجتماعي ذي ثقافة خاصة. فللبداوة خصائصها كما للحضارة خصائصها وقد عبر ابن خلدون عن هذا المعنى في مقدمته الشهيرة حيث تحدث عن التقابل بين البداوة والحضارة وما بينهما من فوارق وإن كانت الأولى نواة الثانية.

وفي ضوء ما تقدم من منظور ابن خلدون حول انتقال العمران البدوي إلى العمران الحضري وما يتبعه ذلك من إحتشاد الناس وتركيز قوى العمل في المدن حيث الصناعات والتقسيم المتطور للعمل تتجلى الشروط الكفيلة بإيصال المجتمع البدوي إلى التحضر، إن إحتشاد الناس وتنوع الصناعات والعلوم كفيلا في رأي ابن خلدون بخلق فائض الإنتاج الذي يعتبر الشرط الأساسي واللازم للتقدم المادي والحضري⁴. وعندما يشير ابن خلدون إلى أن أهل البادية أقرب إلى الفطرة من غيرهم فإنه يضيف أن إعادة تربية هؤلاء الناس تكون أسهل مما لو كان الأمر خاصا بسكان المدن⁵.

وتظهر لنا أهمية تنمية المجتمعات الريفية في النقاط التالية:

أولاً: هناك حقيقة لامجال إلى تجاهلها تتمثل في أن الريف يكمل المدينة بإعتباره أكثر كثافة فإنه يستطيع أن يغذي المدينة باليد العاملة والمواد الغذائية فهو مصدر الطاقة الإنتاجية، كما أن

¹ حسن الساعاتي. علم الاجتماع الخلدوني. قواعد المنهج. دار النهضة العربية بيروت 1981. ص 30

² Emile Surkhein La division du travail social Op cit P157-158

³ Ibid P164

⁴ محمود عبد الملوك المرجع السابق ص 67

⁵ عبد الغني مغربي المرجع السابق ص 136

المدينة مع إرتباطها بالتقنية والحضارة تكمل الريف بتزويده بالعلوم والتكنولوجيا فهناك تأثير متبادل بين الإثنين كما أن ظاهرة النزوح الريفي التي عرفت الجزائر بعد الإستقلال جعلنا نؤكد على أن الأصل الإجتماعي لسكان المدينة هو الريف.

ثانياً: إن تخلف المدينة مرتبط بتخلف الريف وتقدمها مرتبط بتقدم الريف فالعديد من مشاكل المدينة مصدرها تخلف مجتمعاتها الريفية، وعندما نقوم بتنمية الريف فإن ذلك يعني التقليل بشكل أساسي من مشاكل المدينة. وهناك فروق لاتزال قائمة بين القرية والمدينة وإلغاء هذه الفروق الإجتماعية والمادية والثقافية -والذي يمثل هدفا إستراتيجيا لعملية التنمية- لايمكن أن يتحقق إلا بإلغاء الفروق المصطنعة بين العمل الزراعي والعمل الصناعي وذلك من خلال تطوير القوى الإنتاجية والعلاقات الإجتماعية في الريف.

لكن رغم كل ذلك لم تتل هذه المجتمعات حظها من العناية بالمقارنة مع المجتمعات الحضرية ومادامت المجتمعات النامية منقسمة ثقافيا وقيما إلى ريف وحضر فإنها لاتستطيع الخروج من تخلفها وعلى ذلك فإن تنمية المجتمعات الريفية هي في نهاية الأمر تكوين الأرضية الصلبة لمنطلق التقدم في البلدان النامية¹. ولقد تم إشترك وسائل الإعلام في مشاريع تنموية مختلفة وبدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، فلقد عملت الدول النامية إثر إستقلالها على الإقتداء ببعض النماذج التنموية السائدة في الغرب المصنع لكن لم يكن هذا الإقتداء قائم على مبدأ إكتساب التكنولوجيا بقدر ماكان مرتبط بإستيراد منتجات هذه التكنولوجيا، حيث أوجدت السياسات التنموية في هذه الدول نزعة إستهلاكية دون أن تتمكن من التحكم في الصناعة القادرة على تلبية الحاجات الضرورية والدليل على ذلك يظهر في واقع الريف والمشاكل التي مازال يتخبط فيها. وإن كانت العديد من حكومات الدول النامية قد إهتمت بتطوير جهازها الإعلامي خاصة في مجال السمع البصري حيث جهزت البث الإذاعي والتلفزيوني، كما قدمت منظمة اليونسكو بعض المساعدات التقنية لإنشاء وسائل الإعلام وجعلها في خدمة التطور الإقتصادي و الإجتماعي لشعوب الدول الأقل تطورا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومن أجل ذلك عملت المنظمة على توظيف مختصين وتقنيين في الإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى صحافيين ورؤساء تحرير ومخرجي أفلام و وظيفهم في خدمة حكومات هذه الدول². لكن إلى أي مدى نجحت تجربة تكثيف هذه الوسائل مع الوسط المحلي الخاص بهذه الدول؟ خاصة وأن العديد من

¹ غريب محمد سيد أحمد. علم الاجتماع الريفي. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1984 ص 289

² UNESCO pour atteindre les villages...le role de l'unesco dans le publication des journaux ruraux en Afrique 1974. P3

الخبراء والباحثين يؤكدون على أن توفر المعلومات أو وسائل الإعلام وحدها لا يحدث التغيير في الريف ما لم تتوفر عوامل معينة تدعم الإعلام في إحداث تلك التغيرات. فالإعلام ليس هو السبب الحقيقي للتغيير الاجتماعي إذا كانت العادات والتقاليد المألوفة قوية ومتداخلة ويكون دور الإعلام هنا ثانوياً وليس هو المحرك في طلب التغيير وإنما مجرد وسيلة لإعطاء معلومات قد لا تستعمل أي بعبارة أخرى كيف يتم استخدام هذه الوسائل لتنمية العالم الريفي؟

لقد أجريت عدة دراسات مقارنة عن دور الإعلام في تنمية المجتمع الريفي وثبتت صحة الفرضية القائلة أن « الإعلام خادم حليف للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهما مرتبطان ومتفاعلان ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ». ويقول محمد الحافظ بن محم أن أية رسالة إعلامية في المجتمع الريفي تهدف إلى دفع المواطن في الريف إلى المساهمة في التنمية بفعالية وذلك من خلال دعمه للخطط والمشاريع ومشاركته الملموسة في العمل بعد أن يكون قد اكتسب الوسائل التي تمكنه من هذه المشاركة وتأتي في مقدمتها محو أميته وتقريب التقنيات الضرورية لعمله ليتسنى إستيعابها¹ وما من قطر من أقطار البلدان النامية إلا وقام بعدة محاولات لضمان نجاح الإعلام الريفي وتحقيق أغراضه. فكيف كانت تجربة التلفزيون الجزائري في هذا الميدان؟ وهل يمكن الحديث عن وجود إعلام ريفي في التلفزيون الجزائري؟

وقد خاضت الجزائر كغيرها من البلدان النامية تجربة تنموية للخروج بمجتمعنا الريفي من التخلف الذي طالما عانت منه، فوظفت لذلك عدة وسائل بما فيها وسائل الإعلام فكيف كان يرى دور التلفزيون الجزائري في هذا المجال أو بعبارة أخرى كيف كانت مساهمة التلفزيون في ميدان التنمية الريفية؟

هذا ما سنحاول معرفته من خلال دراسة مكانة الريف في التلفزيون الجزائري. وقد ركزنا في دراستنا على التلفزيون كمؤسسة إعلامية تم إستخدامها من طرف السلطة السياسية لتدعيم برامجها و خططها التنموية و دفع المواطن للمساهمة في التنمية بفعالية و مشاركته الملموسة في العمل. و قد نظمن هذا البحث دراسة و تحليل مضمون حصة تلفزيونية ذات طابع فلاحى للتعرف على طبيعة الرسالة الموجهة لسكان الريف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة.

و إشتملت خطة البحث على قسمين، يتناول القسم الأول الإطار النظري و المنهجي للدراسة الذي يتضمن أربعة فصول، و قد إشتمل الفصل الأول على أهمية الدراسة و أهدافها و إشكالية

¹ محمد الحافظ بن محم وسائل الإعلام والمجتمع الريفي، التجربة الموريتانية. وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس 1992 ص 232

البحث و تساؤلاته بالإضافة إلى منهج الدراسة و المفاهيم المستخدمة ثم عرض لنتائج الأدبيات الإعلامية المماثلة للدراسة. و تضمن الفصل الثاني نبذة تاريخية عن الريف الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي ثم بعد مرحلة الإستقلال، كما تناولنا في هذا الإطار المكانة التي يحتلها الريف في موثاق الدولة الجزائرية. أم الفصل الثالث فقد إشتمل على موضوع الإعلام و التنمية الريفية و جاء الحديث في هذا الفصل عن الخلفية التاريخية للإعلام التتموي و خصائصه و دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية. و في الفصل الرابع تناولت الدراسة البحث عن مدى تواجد وسائل الإعلام في المجتمعات الريفية بصفة عامة و المجتمع الريفي الجزائري بصفة خاصة. بينما خصصنا القسم الثاني من بحثنا للدراسة التحليلية و قد تضمن هذا القسم خمسة فصول. تناول الفصل الأول الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون في التنمية الريفية من خلال مكانة الحصص الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري، بينما تناول الفصل الثاني المواضيع الأساسية التي تطرحها حصة الأرض و الفلاح، أما الفصل الثالث فقد إشتمل على التمثيلات الخاصة بالفئات الإجتماعية و المناطق الجغرافية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح، بينما تناولنا في الفصل الرابع توجهات حصة الأرض و الفلاح من حيث الإتجاه و الهدف و اللغة و الأنواع الصحفية و مكان اللقاء و طريقة العرض. و في الفصل الخامس و الأخير تم إجراء مقارنة تحليلية بين الفترات الزمنية الثلاث التي شملتها عينة الدراسة قصد معرفة التطور الذي عرفته حصة الأرض و الفلاح عبر المراحل الزمنية الثلاث، و التي تمثلت في مرحلة السبعينات ثم مرحلة الثمانينات و أخيرا مرحلة التسعينات. أما الخاتمة فكانت عبارة عن حوصلة لما توصلنا إليه من نتائج بالإضافة إلى تقديم النقائص التي تعاني منها حصة الأرض و الفلاح و إقتراح تصور عام لما يجب أن تكون عليه حصة تلفزيونية ذات طابع فلاح. و نشير في الأخير إلى أن البحث صادفته بعض الصعوبات أهمها قلة المعلومات و الدراسات التي تناولت موضوع الإعلام الريفي و عدم توفر المراجع الخاصة بهذا المجال العلمي، بالإضافة إلى غياب الإحصائيات حول مدى إنتشار وسائل الإعلام في المجتمع الريفي الجزائري بصفة خاصة.

الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري

الفصل الأول: الإطار المنهجي:

I - أهمية الدراسة و أهدافها:

تعد دراسة المجتمعات الريفية من المتطلبات الأساسية و الضرورية في الوقت الراهن و ذلك لإيجاد التصور الملائم لأسلوب تميمتها بعد أن طال تخلفها. و يبقى المجتمع الريفي مجهولا إلى حد كبير من طرف الباحثين حيث تم إسقاط إفتراضات المجتمع المدني على هذا القطاع الواسع من المجتمع الجزائري.

و لهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على قطاع الريف من زاوية إعلامية و ذلك بدراسة المكانة التي يوليها التلفزيون الجزائري لفئة إجتماعية طالما عانت من العزلة الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية. و قد جاءت دراستنا هذه بهدف التعرف على ما قدمه التلفزيون الجزائري للمجتمع الريفي خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 1995 و ذلك بتحليل عينة من حصة "الأرض و الفلاح" بإعتبارها أهم حصة تلفزيونية يبثها التلفزيون الجزائري لسكان الأرياف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم الخدمات التي يقدمها التلفزيون للمجتمع الريفي و ذلك بالإطلاع على طبيعة المواضيع التي تتناولها الحصة محل الدراسة بالإضافة إلى أننا سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على سؤال هام و المتمثل في مدى إنعكاس الإهتمام السياسي بالريف على الإهتمام الإعلامي بهذا القطاع؟

II - إشكالية البحث:

تتبنى هذه الدراسة على محاولة معرفة ما قدمه التلفزيون الجزائري للريف عبر ثلاثة مراحل زمنية:

- مرحلة السبعينات و الثمانينات و بداية التسعينات. و للإشارة فقد إستثنينا من بحثنا مرحلة الستينات لعدم توفر من جهة المادة الإعلامية المراد دراستها بحيث لاحظنا غياب الأشرطة الخاصة بالحصة محل الدراسة في هذه الحقبة التاريخية و للأمانة العلمية نشير إلى أننا لم نتحصل إلا على ثمانية أشرطة من حصة الأرض و الفلاح و الخاصة بسنة 1969 لكن نصف هذه الأشرطة أصبح تقريبا غير مستعمل بسبب ظروف التخزين السيئة التي أثرت على محتوى الأشرطة، و من جهة أخرى نشير إلى أن الحصة محل الدراسة يرجع ظهورها إلى أواخر الستينات و بالتحديد إلى سنة 1968 و لكن الإنطلاقة الحقيقية لهذه الحصة كانت مع بداية السبعينات حيث عرف الريف الجزائري مشاريع تنمية مختلفة. و قد جاءت دراستنا هذه

لمحاولة معرفة كيف تم توظيف التلفزيون في مجال التنمية الريفية، أو بعبارة أخرى كيف كان التلفزيون الجزائري يتعرض للمواضيع الخاصة بالريف عبر الحقبات التاريخية الثلاث حيث تميزت كل فترة زمنية عن غيرها بمشاريع تنموية خاصة يتفاوت فيها الاهتمام بالريف.

1- مرحلة السبعينات: عرفت هذه الحقبة التاريخية سياسة تنموية ريفية في نطاق الثورة الزراعية و التركيز على البناء الإشتراكي إنطلاقا من الريف و التأكيد على أهمية الفلاح في إنجاح الثورة و جعل الريف في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في بناء المجتمع.

2- مرحلة الثمانينات: إنطلاقا من نتائج العشر سنوات الأولى من التطبيقات التنموية حدث إختلاف في تناول قضايا الريف، فمجهودات التنمية غير المتوازنة في إتجاه مختلف فروع النشاط الإجتماعي و الإقتصادي لم تساعد على إعطاء القطاع الفلاحي المكانة التي كان يجب أن يحتلها في إستراتيجية التنمية الشاملة. و بالرغم من الحصول على بعض النتائج فإن الفلاحة بقيت قطاعا ضعيفا عاجزا على الإرتقاء إلى مستوى إمكانياته الحقيقية و عن الإستجابة لحاجات البلاد في المجال الغذائي و قد ترتب على التخلف الذي عرفته التنمية الزراعية تبعية غذائية متزايدة. إن النمو الديمغرافي السريع و ترايد الحاجيات الإجتماعية فرض إعادة إتزان عميق لسياسة التنمية لصالح الريف عامة و الفلاحة خاصة و يتطلب ذلك معالجة جديدة للتنمية الريفية لكن تظل الفلاحة تحتل مكانة مرموقة في مخططات البلاد التنموية.¹ كما شهدت هذه الفترة الزمنية إعادة توزيع الأراضي الفلاحية على أصحابها بعدما تم تأميمها من طرف الدولة في مرحلة سابقة.

3- مرحلة التسعينات أي إلى غاية سنة 1995 حيث التوجه أكثر نحو مشاكل المجتمع المدني و بروز القطاع الخاص في مختلف الميادين بما فيه الميدان الفلاحي، الذي عرف منذ بداية التسعينات إعادة الهيكلة، حيث أصدرت السلطات مجموعة من القوانين هدفها إصلاح القطاع الفلاحي و تطهيره من المخالفات و منه إعادة النظر في توزيع الأراضي و تسوية النزاعات العقارية التي ترتبت عن تطبيق قانون الثورة الزراعية، و تطهير المستثمرات الفلاحية و منح حق التصرف في الإستثمار و تسويق المنتج الفلاحي و إعطاء الحرية الكاملة للمنتجين في المزارع لينتجوا حتى يستفيدوا و يفيدوا المجتمع، و تحرير عقود الإستفادة من الأملاك الوطنية ليتحرر الفلاحون من الإجراءات البيروقراطية. و تتدرج هذه العملية الرامية إلى التطهير و دعم حقوق الفلاح ضمن أفق تحقيق إستقرار و وحدة عالم الريف، كما أن إعداد تنظيم هياكل التأطير و الدعم على المستوى المحلي هدفه المساهمة في تحسين محيط العالم الرفي و توفير

¹ الميثاق الوطني. المؤسسة الجزائرية للطباعة 1986. ص 162 - 163

الشروط و نمو دائم للإنتاج الفلاحي، و الهدف من هذه الإصلاحات يتمثل في الوصول إلى استقرار الأراضي الفلاحية و الفلاحين و إعادة الرباط المقدس بين الإنسان و أرضه. بعدما خرجت الجزائر من فترة الإحتلال الفرنسي، وجدت نفسها أمام مسؤوليات تنموية صعبة و مهام متعاضمة فقد حتم عليها الوضع الجديد تعبئة كل طاقاتها و حشد كل إمكانياتها لتوفير كافة الضمانات لتعزيز مسيرة التطور التي حددتها في مختلف برامجها التنموية.

و قد أدركت الجزائر أهمية قطاع الإعلام في مجال التنمية الوطنية، فإنتقلت في تدعيم التجربة التي إكتسبتها في ميدان الإعلام أثناء الإحتلال بحيث خرجت الجزائر بعد 1962 برصيد وافر فكان لها أجهزة قائمة في الإعلام المكتوب و المسموع و المرئي و في وسائل الإتصال الأخرى كالمرسح و الغناء و غيرها، كما كان لها صحافيون ذو خبرة متينة بالإضافة إلى وجود الشعور القوي بمكانة الإعلام في المجتمع و بالدور الذي يمكن أن يقوم به في سبيل تنمية البلاد.¹ فجدنت الجزائر غداة الإستقلال وسائل الإعلام بعد أن تغلبت على العراقيل الموروثة في عهد الإستعمار و ذلك من خلال السيطرة على القطاع الإعلامي من جهة ثم توسيع شبكة الإتصال من جهة أخرى، بحيث إعتبرت الجزائر أن تغطية التراب الوطني بوسائل الإعلام الوطنية المكتوبة و المسموعة و المرئية من أوائل الأولويات و ينبغي إذن إقامة أنظمة فعالة و سريعة لتوزيع الصحافة المكتوبة بغية إيصالها بسرعة إلى المناطق النائية.²

و إنطلاقا من فكرة أن الدعم الإعلامي هو عنصر أساسي لإتجاز كل سياسة تنموية حقيقية عملت الجزائر على توظيف وسائل الإعلام في هذا المجال و قد ركزت مجهوداتها على الوسائل السمعية البصرية التي أولتها القسط الأكبر من الدعم و الإهتمام في مخططاتها التنموية و يتجلى لنا ذلك بوضوح في المراسيم و المواثيق الرسمية الصادرة عن جبهة التحرير الوطني و التي حددت دور و مهام هذا الجهاز و الأهداف التي ينبغي أن يحققها لفائدة الثورة و المجتمع و قد تمثل هذا الدور أساسا في تدعيم المسار الإيديولوجي للحزب و تعبئة و تنظيم الجماهير و تجنيدها لخدمة المصلحة الوطنية. و تأتي أهمية التلفزيون في مقدراته على ربط الخبر بصورة تساعد على فهمه لذلك يكون تأثيره واضحا خاصة في الدول النامية التي يرتفع فيها مستوى الأمية، و لا شك أن مدى تأثير التلفزيون على المشاهد يرتبط بنوعية البرامج التي يبثها و توقيتها... فإستعراض مشاريع المؤسسات التنموية أو التعليق على زيارات وفودها ضمن النشرة الإخبارية أو بعدها مباشرة يكون له وقع كبير في تعريف المواطن على دور هذه المؤسسات إلا

¹ زهير احداون. الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 1991. ص 180

² الميثاق الوطني. مرجع سبق ذكره ص 252.

أنه تجدر الإشارة إلى أن نسبة السكان الذين يملكون جهاز تلفزيون في الدول النامية متواضعة، كما أن البرامج التلفزيونية تتميز بقصر الفترة الزمنية مما يحد من إمكانية الاستفادة من هذه الوسيلة بشكل فعال.

فكيف كان توظيف التلفزيون الجزائري في مجال التنمية الريفية؟ هل إستطاع هذا الجهاز مع كل الإمكانيات التي سخرت له أن يساهم في إبراز ملامح المجتمع الريفي بكل تناقضاته؟ و إلى أي مدى إستطاع التلفزيون أن يوفر للريف الجزائري ثقافة فلاحية حديثة؟

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات الأساسية التي تتعلق بموضوع البحث و يرجع إعتادنا على التساؤلات بدل نخرضيات إلى إفتقارنا للمعلومات و المعطيات الخاصة بالإعلام الريفي في الجزائر، فرغم أهمية الفروض العلمية في البحوث المنهجية إلا أننا لا نستطيع أن نجزم بوجود صياغة الفروض في البحوث و الدراسات الإعلامية التي تعد في المرحلة الإرتيادية في كثير من دول العالم و بصفة خاصة في الدول النامية التي لم تقطع شوطا كبيرا في هذه الدراسات و مازالت في حاجة إلى المزيد من الدراسات الإستطلاعية للكشف عن العديد من المشكلات الإعلامية فيها مما يؤدي إلى الإكتفاء بطرح مجموعة من التساؤلات التي تحقق أهدافنا البحثية:

1. ما هي الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون في التنمية الريفية؟
2. ما هي مكانة الحصص الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري؟
3. إلى أي مدى يمكن إعتبار محتويات حصة "الأرض و الفلاح" إنعكاسا للسياسة الفلاحية في الجزائر؟
4. ما هي المواضيع الأساسية المطروحة في حصة "الأرض و الفلاح" ؟
5. ما هي أهم الأفكار التحديثية التي تروج لها حصة "الأرض و الفلاح"؟
6. ما هي الأنواع الصحفية المستعملة في حصة "الأرض و الفلاح" ؟
7. ما هي أهم التمثيلات الخاصة بالفئات الإجتماعية التي تقوم الحصة بتقديمها؟
8. ما هي أهم التمثيلات الخاصة بالمناطق الجغرافية التي تغطيها حصة "الأرض و الفلاح" ؟
9. ما هي إتجاهات حصة الأرض و الفلاح من حيث:

- الهدف
- اللغة
- الإتجاه
- مكان اللقاء
- طريقة العرض

III- منهجية الدراسة:

تدخل هذه الدراسة في إطار الدراسات الوصفية التي تكشف عن ماهية الظاهرة، و الدراسات الوصفية لا تقف عند حد جمع البيانات و إنما يمتد مجالها إلى تصنيف البيانات و الحقائق التي تم تجميعها و تسجيلها و تفسير هذه البيانات و تحليلها تحليلًا شاملاً و إستخلاص نتائج و دلالات مفيدة منها تؤدي إلى إمكانية إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها.¹

و سنقوم في هذا البحث بتصوير و تحليل و تقديم خصائص الظاهرة المراد دراستها عن طريق أسلوب المسح الذي يعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات و معلومات و أوصاف عن الظاهرة موضوع البحث.

و المسح عبارة عن عملية تحليلية لجميع القضايا الحيوية إذ يفضلها يمكن الوقوف على الظروف المحيطة بالموضوع الذي نرغب في دراسته و التعرف على الجوانب التي هي في حاجة إلى تغيير و تقييم شامل فهو في مجمله أداة لتوضيح الطبيعة الحقيقية للمشكلة أو الأوضاع الاجتماعية و تحليل تلك الأوضاع و الوقوف على الظروف المحيطة بها أو بالأسباب الدافعة إلى ظهورها.²

فالمسح إذا عملية ميدانية يحاول فيها الباحث الكشف عن الأوضاع القائمة ليستعين بها على التخطيط للمستقبل بما يفترض عنه من صياغة مبادئ عامة و تصميمات علمية.³

و في إطار أسلوب المسح سوف نستخدم أسلوب تحليل المضمون بهدف الكشف عن مضمون جهاز إعلامي و المتمثل في التلفزيون و ما يثيره من قيم و أفكار و معلومات و أخبار الخاصة بالمجتمعات الريفية. إن تحليل الرسالة و كلماتها قد يدلنا على أشياء كثيرة تتصل بذكاء المصدر و قدراته و تتصل بشخصية و دوافعه و القيم التي يؤمن بها و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و تتصل بآرائه و موقفه الاجتماعي و الجماعات التي ينتمي إليها أو التي يرغب في الانتماء إليها و تأثير الجماعة هذه عليه.⁴

و لعل أبرز تعريف في مجال تحليل المضمون هو التعرف الذي قدمه بيرلسون حيث عرفه: "بأنه أسلوب بحثي للوصف الموضوعي و النسقي و الكمي للمضمون الظاهر لعملية الاتصال".

¹ سمير محمد حسين. بحوث الإعلام: الأسس و المبادئ. عالم الكتب القاهرة. غير محدد السنة. ص 123.

² عمار بوحوش دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ص 30

³ نوال محمد عمر مناهج البحث الاجتماعية و الإعلامية. مكتبة الأنجلو المصرية 1986. ص 110

⁴ أحمد بدر. الاتصال بالجماعات بين الإعلام و الدعاية و التسمية. وكالة المطبوعات عبد الله حرمي الكويت. الطبعة الأولى 1986 ص 31

و هذا التعريف يحدد المضمون الظاهر. و نفس هذا الموقف يردده كثير من الباحثين أمثال بود BUDD و ثورب و دونهيو Thorp and Donohew حيث أوضحوا "أن تحليل المضمون هو أسلوب منظم لتحليل مضمون الرسالة و معالجة الرسالة فهو يشكل أداة المشاهدة و تحليل سلوك الإتصال الواضح لمن يقومون بعملية الإتصال الذين تم إختيارهم". و لعل تعريف الباحث هولستاي Holsti يتسع أكثر بحذفه لأي إشارة عن المضمون "الظاهر" أو "الواضح" و من ثم يسمح بإمكانية ما قد يظهر للمحلل من رغبة لتناول السمات الكاملة أو الضمنية الخاصة بمضمون الإتصال موضع الدراسة فهو يقول: "إن تحليل المضمون هو أي أسلوب فني للإستقراء بتحديد خصائص الصفات المحددة للرسائل بطريقة موضوعية و نسقية". و قد قدم هولستاي السمات الخاصة بهذا الأسلوب تحت ثلاثة عناوين هي: الموضوعية، التنظيم و العمومية.¹ و يعرف أبراهام مول تحليل المضمون بأنه "تحليل القالب أي وصف المضمون و خصائصه من خلال تقسيمه إلى مجموعة من العناصر الأقل تعقيدا أو الأكثر تبسيطا ثم تصنيفها و قياسها و تكميمها أو ترتيبها حسب أهميتها النسبية".²

أما بيزلي Paisly فإنه يعرف تحليل المحتوى على أنه أحد أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول فيه محتوى الإتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها و مقارنتها و ذلك بالتطبيق الموضوعي و النسقي لقواعد التصنيف الفتوي". و تكاد تتفق معظم هذه التعاريف على الوصف الموضوعي و النسقي و الكمي في عملية التحليل بحيث يمكن الحصول على نفس النتائج إذا قام بالتحليل أكثر من شخص واحد نظرا لأن القواعد المتبعة في التصنيف واحدة.³ فيعتبر إذن تحليل المضمون أداة منهجية للدراسة الكمية و الكيفية لمضمون وسيلة الإتصال فهو أداة للملاحظة و وصف مادة الإتصال، أداة الاختبار فررض معينة عن مادة الإتصال و أداة للتنبؤ و هنا تظهر أهميته كأسلوب لدراسة الظاهرة محل تحليل في حالتها الديناميكية فهو إذن مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى إكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى و العلاقات الارتباطية بهذه المعاني.⁴

كما أن دراسات تحليل المضمون تأخذ في إعتبارها عدة أبعاد منها دراسة شخصية الوسيلة الإعلامية التي نشرت أو عرضت أو أذيعت بها المادة الإعلامية و كذا دراسة الموضوعات

¹ نوال محمد عمر. المرجع السابق ص 137

² عواطف عبد الرحمن. تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية. غير محدد مكان و سنة النشر ص 90

³ أحمد بدر المرجع السابق. ص 33

⁴ محمد عبد الحميد. تحليل المضمون في بحوث الإعلام. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1983 ص 20

الإعلامية التي تقدمها الوسيلة للتعرف على مكانة كل مادة إعلامية من إجمالي المواد التي تقدمها و تقدير أهميتها النسبية، بالإضافة إلى تحليل المادة الإعلامية المطلوب دراستها للتعرف على ما تتضمنه من معلومات و بيانات و اتجاهات و ما تحاول أن تؤكد من إنطباعات و تأثيرات إعلامية معينة دون أن ننسى دراسة الجوانب الشكلية التي تقدم بها المادة الإعلامية من خلال الوسيلة. و إستخدام تحليل المضمون يفيد الباحث في التعرف على مدى إهتمام وسائل الإعلام بالموضوعات الإعلامية المختلفة بصفة عامة و مدى إهتمام كل وسيلة بنوعيات معينة من الموضوعات بالإضافة إلى معرفة الأهمية النسبية التي توليها كل وسيلة إعلامية لكل موضوع من الموضوعات الإعلامية المختلفة التي تقدمها و تحليل كل موضوع من الموضوعات بطريقة تفصيلية بهدف التعرف على ما يشتمل عليه من نقاط رئيسية و ما يركز عليه من اتجاهات و ما يستهدف في توصيله من معلومات معينة أو الإيحاء به من أفكار و مقاصد خاصة.¹ و عندما تتم عملية التحليل على محتوى الإتصال فإنها تستهدف عزل خصائص و سمات المحتوى عن بعضها البعض أو بينها و بين عناصر أخرى ترتبط بها مثل أسباب و دوافع و أهداف ما قيل أو ما كتب و معرفة شخصية المصدر² و يبقى أن نشير إلى أن الهدف الأساسي من عملية تحليل المحتوى هو الكشف عن المعاني الكامنة و قراءة ما بين السطور و الاستدلال من خلال المحتوى عن الأبعاد المختلفة لعملية الإتصال و تأثيراته.

VI-عينة الدراسة:

يتعين علينا عند إختيار عينة البحث تحديد أولا الكيان المادي للبحث أي المادة العلمية التي سيجرى عليها بحثنا و في هذا الإطار نشير إلى أن "نظام العينات يحتاج إلى أطر كاملة و موثوقة بها يحتوي على جميع وحدات مجتمع البحث المراد دراسته، و تعتبر أطر العينة بمثابة القائمة الكبيرة التي تحتوي على جميع أسماء السكان أو جميع عوائل و منظمات المجتمع، و من هذه القائمة يختار الباحث العدد المناسب من المفردات التي تشكل عينته الإحصائية... و توفر أطر العينات المفصلة و المكتملة يساعد الباحث على إختيار عينته بسهولة و مقابلة وحداتها بغية الحصول على المعلومات المطلوبة التي يعتمد عليها بحثه في مادته و إستنتاجاته و طروحاته النظرية و التطبيقية".³

¹ سهر محمد حسين. المرجع السابق. ص 133

² محمد عبد الحميد. المرجع السابق ص 14.

³ احسان محمد الحسن. الأسس العلمية لمناهج البحث الإحصائي. دار الطليعة بيروت. 1987. ص50

و تشير إلى أن المجتمع الأصلي لمجال بحثنا يتكون من 389 حصة تلفزيونية من حصص "الأرض و الفلاح" حيث قمنا بجرد كل الأشرطة الخاصة بالحصّة و الموجودة بقسم الأرشيف التابع للتلفزيون الجزائري. و لكن يجب أن نشير إلى وجود بعض أشرطة الحصّة التي أتلّفت فأصبحت غير صالحة للبث و بالتالي تم إستثاؤها من إطار العينة. كما نشير أيضا إلى فقدان بعض الأشرطة التي إختفت من قسم الأرشيف. فمثلا نلاحظ أن سنة 1976 لم تشمل إلا شريطا واحدا. و عليه فقد أعدنا الجداول رقم 1،2،3 التي تمثل قائمة بتواريخ كل حصة من الحصص التي تدخل في إطار المجتمع الأصلي للدراسة (أنظر الملحق).

تحديد الإطار الزمني للعينة:

تمتد الفترة الزمنية المراد دراستها على مدى ستة و عشرين (26) سنة أي من سنة 1970 إلى غاية سنة 1995 و منه إرتأينا تمديد عينة الدراسة من الناحية التاريخية و ثقليتها من الناحية الكمية. و فيما يخص طريقة إختيار عينة البحث فإننا سوف نعتمد على الأسلوب العشوائي و بالتحديد على العينة العشوائية الطبقية و هي العينة التي تختار من مجتمع البحث بعد تقسيمه إلى فئات أو طبقات أو مجاميع معينة تبعا لمقياس أو متغير معين ثم يسحب من كل طبقة عينة عشوائية ذات حجم محدد.¹

و عليه سنقسم مجتمع بحثنا إلى ثلاثة مجموعات، حيث تشمل المجموعة الأولى الحصص التي تمثل فترة السبعينات بينما تشمل المجموعة الثانية الحصص التي تمثل فترة الثمانينات، أما المجموعة الثالثة فتشمل الحصص التي تمثل بداية التسعينات. و سوف نسحب من كل مجموعة عينة عشوائية ذات حجم محدد، و في هذه الحالة نكون قد تعاملنا مع كل مجموعة على أنها مجتمع مستقل فيكون هناك تمثيل للمجموعات الثلاث التي تمثل في نهاية الأمر مجتمع بحثنا، و هذا حتى نتفادى تركيز العينة على مجموعة واحدة دون الأخرى. و يعتبر الغرض الأساسي من هذا التقسيم أنه يتمشى و إشكالية بحثنا التي تأخذ بعين الإعتبار ثلاثة حقبات تاريخية مختلفة، بالإضافة إلى أن بحثنا يتوفر على الشروط الضرورية لإستخدام العينة العشوائية الطبقية و التي تتمثل فيمايلي:

1- إمكانية تقسيم الإطار الكلي لمجتمع البحث إلى إطارات فرعية كل إطار يمثل مجموعة متجانسة لكن تختلف كل مجموعة عن الأخرى من حيث الظاهرة التي يراد دراستها و التي تتمثل في بحثنا هذا في المكانة التي يحتلها الريف في التلفزيون الجزائري.

¹ عبد الله رمضان الكندي. مبادئ الإحصاء و أساليب التحليل الإحصائي. منشورات ذات السلاسل الكويت. الطبعة الأولى 1985. ص 209

2- معرفة حجم كل مجموعة معرفة جيدة -و هذا متوفر في بحثنا- إذ أن حجمها يدخل

في تقدير حجم العينة التي تسحب من كل مجموعة.¹

و تقدم العينة العشوائية الطبقية عدة حسنات فهي أولا وقبل كل شيء تسمح بالحصول على عينات كافية تتيح فرصة القيام بتحليل معمق لكل طبقة على إنفراد، وهذه الميزة تعتبر من أهم الأسباب التي جعلتنا نختار العينة العشوائية الطبقية وهذا حتى يتسنى لنا تفسير النتائج مع الأخذ بعين الاعتبار دائما أننا أمام ثلاثة فترات زمنية مختلفة، فهناك بعض العوامل المفسرة مثلا يمكنها أن تكون مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى و هنا تساعد العينة الطبقية على تقليل التباين الكلي للعينة و ذلك بتقسيم وحدات العينة بطريقة تجعل التباين داخل الطبقة أقل ما يمكن.

ثانيا: تسمح العينة العشوائية الطبقية بإجراء مقارنات بين المجموعات، وهذا ما نصبوا إليه في بحثنا بحيث أننا سنقوم بمقارنة بين المكانة التي يحتلها الريف في التلفزيون الجزائري عبر ثلاثة حقبات تاريخية²

ثالثا: يمكن الحصول على درجة عالية من الدقة في النتائج باختيار عينة طبقية أصغر حجما من العينة العشوائية البسيطة مما يعني وفرا للوقت و التكاليف مع الأخذ بعين الاعتبار أن دقة البيانات التي نحصل عليها من أية عينة تتوقف على حجمها و تجانس المجتمع.

أسلوب إختيار العينة:

سوف نعتمد في دراستنا على طريقة العد العشوائي و هي الطريقة التي تحتاج إلى قائمة مفصلة تضم جميع أسماء مجتمع البحث و هذه الأسماء مرقمة ترقيما متسلسلا تصاعديا.³

يبدأ بالرقم 1 و ينتهي بالرقم 389، و نظرا لطبيعة موضوعنا فلقد إستقر رأينا على عينة تتكون من 36 حصة بحيث نأخذ من كل مجموعة من المجموعات الثلاث إثني عشر 12 حصة و قد إسترشدنا في إختيارنا لهذا العدد بالدراسة التي قام بها "ستمبل" لتحديد حجم العينة، حيث قام "ستمبل" بمقارنة نتائج خمس عينات في الأحجام التالية: 6، 12، 18، 24، 48 عددا من صحيفة و قارن نتائجها بمتوسط موضوع واحد في جريدة واحدة على مدار العام لتحديد الحجم الأمثل للعينة و وجد "ستمبل" أن العينات الخمس متفقة النتائج مع متوسط العام و أن زيادة

¹ عاطف عدلي العبد. زكي أحمد عزمي. الأسلوب الإحصائي و إستخداماته في بحوث الرأي العام و الإعلام. دار الفكر العربي. القاهرة الطبعة الأولى 1993. ص 151.

² دودولف غيفليون. بنيامين ماتلون. البحث الإجتماعي المعاصر: ترجمة على سالم. منشورات مركز الإنماء القومي بيروت. الطبعة الأولى. 1986.

ص 33-34

³ إحسان محمد الحسن. مرجع سبق ذكره. ص 55

العينة عن 12 عددا لا تقدم تفاوتاً ملموساً في النتائج و منذ أن نشرت تلك الدراسة إستخدم عدد من الباحثين العينات الصغيرة.¹ و تتطلب طريقة العدد العشوائي تحديد أولاً الرقم العشوائي المناسب ثم تحديد مسافة الاختيار و تستخرج مسافة الاختيار بتقسيم عدد وحدات العينة على وحدات مجتمع البحث الذي ينتقى منه العينة، و تحدد لنا المعادلة الإحصائية التالية مسافة الاختيار.

$$م = \frac{ن}{ع}$$

حيث تمثل م أ: مسافة الاختيار، بينما تمثل ن ع حجم العينة المختارة أما ن م فتمثل حجم مجتمع البحث.²

و عليه تكون مسافة الاختيار لبحثنا كما يلي:

$$أولاً: بالنسبة للمجموعة الأولى: م = \frac{1}{12} = \frac{1}{145} = \frac{1}{12} \text{ فتكون مسافة الاختيار تساوي } 12$$

ثانياً: بالنسبة للمجموعة الثانية:

$$م = \frac{1}{12} = \frac{1}{176} = \frac{1}{15} \text{ فتكون مسافة الاختيار تساوي } 15$$

ثالثاً: بالنسبة للمجموعة الثالثة:

$$م = \frac{1}{12} = \frac{1}{68} = \frac{1}{6} \text{ فتكون مسافة الاختيار تساوي } 6$$

¹ محمد عبد الحميد. مرجع سبق ذكره ص 96

² احسان محمد الحسن. مرجع سبق ذكره. ص 55

وبعدما قمنا بترقيم الحصص ترقيما متسلسلا من الرقم 1 إلى الرقم 145 بالنسبة للمجموعة الأولى التي تمثل فترة السبعينات، ثم من الرقم 1 إلى الرقم 176 بالنسبة للمجموعة الثانية التي تمثل فترة الثمانينات وأخيرا من الرقم 1 إلى الرقم 68 بالنسبة للمجموعة الثالثة والتي تمثل فترة بداية التسعينات، قمنا بعد ذلك (أي بعد عملية الترقيم) بسحب أول الرقم العشوائي بالنسبة للمجموعات الثلاث. فكان الرقم العشوائي بالنسبة للمجموعة الأولى هو الرقم 7 أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد وقع إختيارنا على الرقم 21، في حين كان الرقم العشوائي بالنسبة للمجموعة الثالثة متمثلا في الرقم 4 وعليه تكون عينة دراستنا تتمثل في الحصص التي تحمل التواريخ التالية:

عينة حصص الأرض والفلاح التي تمثل فترة السبعينات	عينة حصص الأرض والفلاح التي تمثل فترة الثمانينات	عينة حصص الأرض والفلاح التي تمثل فترة التسعينات
1970-05-19	1980-11-25	1990-04-16
1970-11-24	1981-06-02	1991-04-02
1971-05-25	1982-01-04	1992-01-21
1972-01-04	1982-10-12	1992-07-21
1972-12-19	1983-08-09	1992-11-10
1973-11-08	1984-08-14	1993-03-02
1974-05-25	1985-04-16	1993-07-18
1977-02-14	1986-03-03	1994-03-15
1977-07-04	1987-01-27	1994-06-22
1978-03-28	1987-11-16	1994-12-20
1978-11-14	1988-11-29	1995-04-11
1979-07-10	1989-06-27	1995-06-20

جدول رقم (4) يبين تواريخ عينة حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.

تحديد فئات التحليل:

إنطلاقا من الإطار النظري لمشكلة البحث والتساؤلات المطروحة والنتائج المستهدفة

قمنا بإختيار الفئات التالية:

أولا: فئات المظلمون التي تجيب على السؤال ماذا قيل؟ وتمثل كلا من فئة الموضوع والإتجاه و فئة التمثيلات الإجتماعية و الجغرافية و الهدف.

ثانيا: فئات الشكل التي تجيب على السؤال كيف قيل؟ وتشمل كلا من الأنواع الصحفية المستخدمة ومكان اللقاء واللغة المستعملة وأخيرا طريقة العرض.

تحديد وحدات التحليل والقياس:

في كثير من البحوث التي تستهدف رصد تكرار فئات المحتوى أو وحدات التحليل يصعب التفرقة بين الفئات ووحدات التحليل ووحدات العد والقياس حيث أن رصد وعد هذه الوحدات للدلالة على سمات معينة في المحتوى تتفق مع أهداف الدراسة. فعندما تتم تجزئة المحتوى خلال الإطار الزمني للدراسة إلى فئات ذات خصائص أو موصفات أو أوزان مشتركة بناء على محددات متفق عليها ورصد هذه الفئات وعدها فإن النتيجة الأولية للعد سوف تميز بموصوف الفئات المختارة وفي هذه الحالة فإن وحدة العد والقياس سوف تكون هي نفس الفئات المختارة والتي تم تصنيف المحتوى على أساسها فعندما قمنا مثلا بتصنيف المحتوى إلى موضوعات إقتصادية، إجتماعية وثقافية فإننا سوف نقوم بعدها برصد كل هذه الفئات في جداول ثم عد تكرار الرصد لكل فئة وتكون النتيجة الأولية هي تكرار ظهور كل فئة بعدد معين تبعاً لمستويات الاهتمام ويميز هذا العد بمسمى الفئة المختارة التي تم رصدها¹. ولذا سنكتفي في إستمارة التحليل بفئات التحليل فقط والتي تعتبر أيضاً وحدات تحليل دون إضافة وحدات أخرى للعد، وسنكتفي برصد هذه الفئات كدليل للظهور في المحتوى ثم عد مرات الرصد في الجداول التفرغية وتفسير النتائج على هذا الأساس.

V- تحديد المفاهيم:

1- مفهوم المجتمع الريفي:

يستخدم مفهوم "الريفي" في مقابل مفهوم آخر هو "الحضري" ويشكل المفهومان ثنائية في التصنيفات الديموغرافية وفي التعدادات الإحصائية والسكانية. والخط الفاصل بين المناطق الريفية والحضرية يختلف باختلاف المجتمعات، فهناك عدة معايير لتحديد المجتمعات الريفية مثل: قلة الكثافة السكانية، قلة التباين الإجتماعي، نقص معدلات الحراك الإجتماعي والمكاني وضعف معدلات التغير الإجتماعي إنتشار الزراعة كمهنة أساسية² ويقصد بالريف تلك المنطقة الزراعية التي يعيش فيها الفلاح ويمارس الزراعة كمهنة رئيسية بالإضافة إلى الحرف الأخرى مثل الرعي وتربية الحيوان وتصنيع منتجات الألبان وبعض الصناعات الريفية البدائية مثل صناعة الفخار والحصير والنسيج اليدوي... إلخ³.

¹ محمد عبد الحميد. مرجع سبق ذكره. ص 173-174.

² محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1989 ص394

³ زبدان عبد الباقي. علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية. مطبعة المعرفة القاهرة 1974 ص49

ومن أبسط التعاريف للمجتمع الريفي هو إعتباره مادون الحضر، على أساس أن الحضر هي المناطق التي تعتبرها الدولة مراكز أو مفروض عليها عوائد المباني¹.

ويرتبط مسمى الريف بمهنة الفلاحة، والفلاحة كما يصفها إين خلدون هي "صناعة ثمرتها إتخاذ الأوقات والحبوب في القيام على إثارة الأرض لها وزرعها وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله وإستخراج حبة من غلافه وإحكام الأعمال لذلك وتحليل أسبابه ودواعيه"².

ويؤكد إين خلدون على اهمية مهنة الفلاحة بوصفها مكملة لحياة الإنسان ووجودها بمفردها دون بقية المهن كفيل بالإبقاء على حياة الإنسان.

وقد جاء تعريف المجتمع الريفي في دراسة شاهيناز محمد طلعت أنه مجموعة من الناس يعيشون في بقعة واحدة وتربطهما علاقات إجتماعية ولهم امال ورغبات وألام وصعوبات مشتركة ويعملون نحو أهداف عامة³.

ويتكون المجتمع الريفي من عدد معين من المجتمعات المحلية يمكن تعريفها بانها جماعة من الناس يعيشون في منطقة محدودة جغرافيا ويعملون سويًا لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الإجتماعي المستمر في إطار أنظمة أساسية كالنظام العائلي والتعليمي والديني والصحي والإقتصادي والسياسي. ولقد عرف MERCER المجتمع الريفي بأنه جمع أو حشد من الناس يتعارفون وظيفيا ويعيشون في منطقة جغرافية محدودة في زمن معين ويشاركون أنماطًا ثقافية عامة ويظمهم بناء إجتماعي خاص ويبدون وعيًا وإدراكًا كاملين بوحدتهم وتميزهم سمات منفردة كجماعة مستقلة ويتفاعل المجتمع الريفي من خلال التمسك بقواعد السلوك والقيم والأنظمة التقليدية في المؤسسات الإجتماعية⁴.

¹ محمد علي محمد. الخدمة الإجتماعية و تنمية المجتمع الريفي رؤية نظرية و واقعية. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية غير محدد السنة. ص 24.

² المرجع السابق ص 25.

³ شاهيناز محمد طلعت مرجع سبق ذكره ص 230

⁴ نوال محمد عمر. دور الإعلام الديني في تغيير بعض قيم الأسرة الريفية و الحضرية. مكتبة نهضة الشرق 1984 ص 229.

ويرى عاطف غيث أن أكثر التعريفات انطباقا على القرية أنها نموذج له طريقة معينة في الحياة تعتمد أساسا على الزراعة. ويعرف رودفيلد RODFIELD المجتمع الريفي بأنه نموذج أو طبقة غير محددة تماما¹.

وتنقسم الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلي إلى قسمين هما: المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ويحاول علماء الاجتماع الريفي وضع أسس التفرقة بين كلا من الحياتين الريفية والحضرية. ويؤكد جميعهم على أن الحياة الاجتماعية في المناطق الريفية تتميز بخصائص تفرقها عن تلك التي تنسم بها الحياة الاجتماعية في الحضر. وقد اختلفت وتعددت القواعد التي إتخذت أساسا للتفرقة بين المناطق الريفية والحضرية حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا حتى يسهل على القائمين بالتعداد العام أن يحددوا في جداولهم المناطق الريفية. وتعريف الولايات المتحدة الأمريكية هو إعتبار أن المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن ألفين وخمسمائة نسمة. أما إذا ما زاد عن ذلك فهو مجتمع غير ريفي حتى ولو كان يعمل بالزراعة وقد إقتضى هذا التعريف بطبيعة الحال إستخدام عدة تسميات للمجتمعات فهناك الريفي غير الزراعي وهناك الريفي الزراعي كما أن هناك الزراعي غير الريفي. فالريف طبقا لهذا التعريف لاعلاقة له بالمهنة بل هو مجرد إصطلاح له مدلول إحصائي تبعا لعدد السكان وإن كان الغالب بطبيعة الحال أن المجتمعات التي يقل عدد سكانها عن ألفين وخمسمائة نسمة هي مجتمعات تغلب عليها مهنة الزراعة².

هناك تعريف آخر سائد في بعض بلدان العالم الغربي يقوم على أساس التقسيم الإقتصادي للمهن فبعض الإقتصاديين يقسمون الأعمال الإقتصادية إلى ثلاثة أقسام:

أ- *الصناعات الأولية*: وهي الصناعات التي تعمل على إستخراج المادة الخام مثل الزراعة والصيد والمناجم وإستخراج الإسفنج.

ب- *الصناعات التحويلية أو الثانوية*: وهي الصناعات التي تقوم على تحويل المادة الخام إلى أشكال صناعية أخرى فمثلا إذا كانت زراعة القطن صناعة أولية فإن غزل ونسيج القطن صناعة تحويلية أو ثانوية.

ج- *المهن*: وهي الخدمات التي ليست إنتاجية في حد ذاتها وإن كانت لازمة وضرورية للإنتاج. ومثل هذه المهن عمل المدرس والطبيب والجندي والحلاق وغيرهم³.

1 المرجع السابق ص 229.

2 غريب محمد سيد أحمد مرجع سبق ذكره ص 20

3 المرجع السابق ص 20.

هناك تعريف يستخدم في كثير من المجتمعات الإفريقية والآسيوية يقوم على أساس مهني، إلا أنه يقتصر على الزراعة. فالمجتمع الريفي طبقاً لذلك هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم. وقد تعتبر مجتمعات ريفية في إفريقيا و آسيا طبقاً لهذا التعريف بينما يزيد حجمها عن كثير من المجتمعات الحضرية في الولايات المتحدة وفقاً لتعريفها. وقد أخذت المجتمعات العربية بهذا التعريف حتى وقت قريب إلا أن مصلحة الإحصاء والتعداد قد أخذت في المدة الأخيرة بتعريف إداري للريف إذ اعتبرت المجتمع الحضري ما كان عاصمة للمحافظة أو مديرية أو عاصمة للمركز بإستثناء المناطق الصحراوية على أن يكون المجتمع الريفي كل ما عدا ذلك¹. ويعرف حافظ ستهم المجال الريفي على أنه كل ما ليس حضرياً أي أنه يتكون من المجال الزراعي والرعي وكذلك الغابات المستعملة وكل النشاطات الأخرى الموجودة في المناطق الريفية التابعة للقطاعين الثاني والثالث. وهذا يعني أن المجال الريفي يضم كل سكان الأرياف من فلاحين وغيرهم، لكن يبقى المزارعون يمثلون الأغلبية الساحقة من سكان الأرياف في مختلف أنحاء العالم².

ولعل كروبر يعتبر من أدق الأنثروبولوجيين الذين أعطوا تعريفاً محدداً للفلاحين خلال ذكره لخصائص الحياة القروية التي تتلخص في أنهم يعتمدون على فلاحه الأرض وأنهم لا يعيشون منعزلين تماماً كما هو الحال في التنظيمات العشائرية والقبائلية إذا أنهم مرتبطون إلى حد ما بأسواق المدن ولكنهم ينقصهم الإستقلال السياسي والإكتفاء الذاتي الذي تتمتع به هذه العشائر والعشائر. ولعل أهم الخصائص التي تميز أهل القرى هو ارتباطهم الشديد بالأرض وإحتفاظهم بملكولور مميز خاص وهذه الخصائص التي ذكرها كروبر قد ساعدت على إيضاح أن المجتمعات المحلية القروية تتكون من مجتمعات جزئية ذات ثقافات جزئية، بمعنى أنها تقتصر إلى التكامل الإجتماعي والإكتفاء الذاتي إذا سلخناها من المجتمع الكبير التي هي جزء لا يتجزأ منه³.

أما الباحث لوري نلسون L.NELSON فقد إهتم بالبيئة الطبيعية والدور الذي تلعبه في الحياة الإجتماعية في الريف والخصائص البيولوجية للسكان وكيف أنها ترتبط بالسمات الإجتماعية عند القرويين. فأدخل الباحث بعض الخصائص كالمهنة وطبيعة العلاقات عند تعريفه للبيئة

¹ المرجع السابق ص 21

² حافظ ستهم. الريف والتنمية دراسة في تهية المجال الريفي. صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية 1987. ص 15

³ غريب محمد سيد أحمد. مرجع سبق ذكره ص 22

الريفية فإنتهى إلى تعريف البيئة الريفية بتلك التي تكون فيها العلاقات مباشرة مؤدية إلى طابع مميز من الحياة الاجتماعية، وتكون الزراعة هي المهنة الغالبة وإن كان من الممكن إدخال مهن أخرى مع توافر الشرطين السابقين. بينما ذهب البعض الآخر من الباحثين مثل FIRTH و RAYMOND إلى أن إصطلاح المجتمع القروي ينطبق على كل مجتمع يتكون من عدد من المنتجين الصغار بغرض الإستهلاك الخاص. ولكن تعريف FIRTH هذا يخرج المزارعين الذين يزرعون الأرض عن طريق الغير لغرض الإستغلال وهم بالضرورة موجودين في أغلب القرى نتيجة لعدم وجود نظام معين في توزيع الملكية، وقد ينطبق هذا التعريف على بعض المجتمعات ذات النظام الإشتراكي أو الشيوعي¹.

وفي مجمل القول يمكن تعريف المجتمع الريفي بأنه عبارة عن منطقة جغرافية محدودة يعيش فيها سكان يشتركون في أنماط إجتماعية وثقافية ولهم رغبات واهداف عامة مشتركة، وتتميز المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الريفي بالقيم والأنظمة التقليدية، كما تتميز الحياة الاجتماعية للأرياف بسيادة العلاقات الأولية و القرابية، فالمجتمع الريفي أكثر تجانساً من حيث السمات النفسية والاجتماعية والسلالية وتعتبر الزراعة أكثر المهن إنتشاراً بين سكان الأرياف الذين عرفوا بإرتباطهم الشديد بالأرض.

الفروق الريفية الحضرية:

تختلف الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري من عدة وجوه، ولهذا كان من الضروري أن نوضح أوجه الاختلاف بين طبيعة المجتمعين، وماهي معايير الاختلاف وأوجه التشابه حتى نتضح معالم الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي. لقد أدرك الفلاسفة من قبل علماء الاجتماع الفروق الواضحة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة، ولاحظ هؤلاء أن المدينة تختلف عن الريف المحيط بها من حيث النشاط الإقتصادي وضروبه السياسية ومايتبع ذلك من إختلاف في أشكال الحياة الاجتماعية. وبعد أن تمايز علم الاجتماع كنظام علمي تابع علماء هذا الإهتمام وبنلوا جهوداً متباعدة لإقامة نظريات حول الفروق القائمة بين القرية والمدينة ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة في وصف وتفسير هذه الإختلافات جاءت متأخرة، فنحن لانستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا في عصر المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر فقد كتب فصلاً في التمييز بين البدو (الريف) والحضر. وقد تنبه ابن خلدون إلى طرفين متناقضين من صور المجتمع، حيث أشار إلى مجتمع البدو ومجتمع الحضر قاصداً بالأول مجتمع الريف وبالثاني مجتمع المدينة: وأكد أن البدو أقدم من الحضر وأن البادية

¹ المرجع السابق ص 25

أصل العمران وأن خشونة البداوة تسبق رقة الحضارة، كما أوضح إبن خلدون أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضرة وأن عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر، ويضيف إبن خلدون عن إنتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة أن طور الدولة أوله بداوة بما يتبعه من العصبية وشدة البأس، أما الحضارة فهي تفنن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة (الملابس والمباني والفرش وسائر عوائد المنزل وأحواله) ومن هذا يتضح أن أساس التفرقة بين الريف والحضر لدى إبن خلدون يعتمد على المهنة وعلى نظريته في فلسفة التاريخ¹. ولما كان الفرق بين العمران البدوي أو الريفي والعمران الحضري فرقا أعظم ما يكون في الدرجة منه في النوع وفي مدى تشابك الحياة الإجتماعية وتعقد نسيجها وفي مقدار التنظيم الإجتماعي أي العمران، ولما كان البدو أقدم من الحضرة وسابق عليه، والبادية أصل العمران والأمصار مددله، فإن إبن خلدون قد ركز أفكاره أولا حول العمران البدوي وأحوال الناس فيه وأساس العلاقات الإجتماعية بينهم وسماتهم الخلقية وكيفية تحولهم من البداوة إلى الحضارة².

ويشمل إبن خلدون بعبارة "العمران البدوي" حقائق معقدة تتجاوز الحياة البدوية، فهو يقول في شأن أناس ينتمون إلى العمران البدوي: "فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها وإستخراج فضلاتها. وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولا بد إلى البدو..." ويؤكد إبن خلدون بأن هناك تفاوتاً بين كل من المجتمعات البدوية والحضرية إذ يقول: ثم أن كل واحد من البدو والحضر متفاوت الأحوال من جنسه فرب حي أعظم من حي وقبيلة أعظم من قبيلة، ومصر أوسع من مصر، ومدينة أكثر عمراناً من مدينة³.

ويقارن إبن خلدون بين البدو والحضر بصفة مباشرة وجها لوجه فيقول: "قد ذكرنا أن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم والعاجزون عما فوقه وأن الحضرة المعتنون بحاجات الترف والكمالي في أحوالهم وعوائدهم ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه فالبدو أصل المدن والحضر، وسابق عليهما لأنه أول مطالب الضروري ولا ينتهي إلى الكمالي والترف إلا إذا كان الضروري حاصلاً فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة، ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه

¹ زيدان عبد الباقي. مرجع سبق ذكره ص 59

² حسن الساعاتي مرجع سبق ذكره ص 30

³ محمود عبد المولى مرجع سبق ذكره ص 49-50

إلى مقترحه منها ومتى حصل على الرباش الذي حصل له أموال الترف وعوانده إلى الدعاية وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة¹.

ويتوسع إبن خلدون بوجه خاص في إظهار تأثيرات حياة البداوة والحضارة في الأخلاق والعقول ويقرر في هذا المضممار القضايا التالية:

أولاً: أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضرة

ثانياً: أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضرة

ثالثاً: أهل الحضرة أكثر ذكاء وفطنة من أهل البدو.

ويعطى إبن خلدون القضية الأولى في فصل خاص حيث يقول: "والسبب في ذلك أن أهل الحضرة ألقوا جنوبهم على مهاد الراحة والدعة وانغمسوا في نعيم الترف ووكلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى مواليتهم والحاكم الذي يسوسهم والحامية التي تولت حراستهم، وإستقاموا إلى الأسوار التي تحوطهم والحرز الذي يحول دونهم، فلاتهيجهم هيجة ولاينفرلهم صيدهم، غارون أمنون قد القوا السلاح وتولت على ذلك منهم الأجيال وتنزلوا منزلة النساء والوالدان الذين هم عيال على أبي متوهم حتى صار ذلك لهم خلقا يتنزل منزلة الطبيعة". إلا أن أهل البدو فهم "لتفردهم عن المجتمع وتوحشهم في الضواحي وبعدهم عن الحماية وإنتبازهم عن الأسوار والأبواب -قامتوا بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم ولايتقون فيها بغيرهم. دائما يحملون السلاح ويلتفتون عن كل جانب في الطرق ويتجافون عن الهجوم إلا غرارا في المجالس وعلى الرجال وفوق الأكتاف ويتوجسون للنبات والهيئات ويتفردون في الفقر والبيداء، مدلين بياسهم واتقين بأنفسهم قد صارلهم البأس خلقا والشجاعة سجية يرجعون إليها من دعاهم داع وإستفزهم صارخ". هذا ويلاحظ إبن خلدون أن بين البداوة والحضارة درجات عديدة وأن بعض الأقوام تكون في حالة إنتقال من البداوة إلى الحضارة ويقرر أن الشجاعة تتناقص كلما زاد القوم إتصالا بحياة الحضارة وتباعدا عن حياة البداوة²

أما القضية الثانية وهي القائلة أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضرة فيشرحها إبن خلدون ويقول: "أهل الحضرة لكثرة مايعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها قد تلوث انفسهم بكثير من مذمومات الخلق والشر وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكه بقدر ما حصل لهم من ذلك. حتى لقد ذهب عنهم مذاهب الحشمة في

¹ محمد علي قطان. دراسة المجتمع في البداية والريف والحضر غير محدد دار وسنة النشر ص14

² أبو خلدون ساطع الحمصي. دراسات عن مقدمة إبن خلدون. دار الكتاب العربي. بيروت الطبعة الثالثة 1967 ص325

أحوالهم...". أما أهل البدو "وإن كانوا مقبلين على الدنيا مثلهم إلا أنه في المقدار الضروري، لاقى الترف ولا في شيء من أسباب الشهوات، ودواعيها".

أما القضية الثالثة وهي القائلة بأن أهل الحضرة أكثر ذكاء وفطنة من أهل البدو فيقول ابن خلدون: "ألا ترى إلى أهل الحضرة مع أهل البدو، كيف تجد الحضرة متحلياً بالذكاء ممثلاً من الكيس، حتى أن البدوي ليظنه أنه قد فاتته في حقيقة إنسانيته وعقله. وليس كذلك وماذا إلا لإجافته في ملكات الضائع والأدب في العوائد والأحوال الحضرية ما لا يعرفه البدوي. فلما إمتلأ الحضري من الضائع وملكاتها وعسن تعليماتها، ظن كل من قصر عن تلك الملكات أنها لكمال في عقله، وإن نفوس أهل البدو قاصرة بفطرتها وجبيلتها عن فطرته. وليس كذلك فإننا نجد من أهل البدو من هو أعلى رتبة في الفهم والكمال في عقله وفطرته، وإنما الذي ظهر على أهل الحضرة من ذلك هو رونق الضائع والتعليم".¹

وإذا لم يجعل ابن خلدون البدو في وضعية مناهضة لوضعية الحضرة أو العكس فإنه على كل ميز بين الجماعتين تمييزاً واضحاً. ويستمر ابن خلدون في المقارنة بين هذين النمطين، فيشير إلى أن أهل البادية مستغلون إقتصادياً وسياسياً ويوضح ذلك فيما يلي: "وإن كان في المصر ملك. كان خضوعهم وطاعتهم لقلب الملك وإن لم يكن في المصر ملك فلا بد فيه من رئاسة ونوع إستبداد من بعض أهله على الباقين وإلا إنتفض عمرانه. وذلك الرئيس يحملهم على طاعته والسعي في مصالحه..." والحضر حسب ابن خلدون يستغلون الناس الذين يحرثون الأرض والعلة في ذلك تعود إلى أن سكان المدن لا يملكون فقط الأراضي الصالحة للزراعة والمترامية الأطراف أحياناً ولكنهم يملكون كذلك وسائل الإنتاج الضرورية للفلاحة.

وكتب ابن خلدون بهذا الصدد ما يلي: "...وإنما توجد لديهم في مواطنهم أمور الفلح، وموادها معدومة ومعظمها الضائع، فلا توجد لديهم بالكلية من نجار وخياط، وحداد وأمثال ذلك مما يقيم لهم ضروريات معاشهم في الفلح وغيره. وكذا الدنانير والدرهم مفقودة لديهم، وإنما بأيديهم اعواضها من مغل الزراعة واعيان الحيوان أو فضلاته ألباناً وأوباراً وأشعاراً وأهاباً مما يحتاج إليه أهل الأمصار فيعوضونهم عنه بالدنانير والدرهم، إلا أن حاجتهم إلى الأمصار في الضروري وحاجة أهل الأمصار إليهم في الحاجي والكمالي". وحسب ابن خلدون فإن الحضرة يستمد من البادية منتجات خام تحولها بعد ذلك الصناعة الحضرية لإشباع حاجات لاجودلها عند أهل البادية ويكاد الحضرة يملكون كل البساتين التي يزرعون فيها جميع أنواع الخضرة والفواكه وحتى الحبوب. بالإضافة إلى هذا كله فهناك المنتجات الزراعية التي يحصلون عليها

¹ المرجع السابق ص 326

من الأراضي التي يملكونها في البادية. ويجب أن نضيف إلى هذا أن التبادل التجاري بين البدو والحضر كان يتم دائما على حساب الأولين لأنهم لم يكونوا يجهلون القيمة الحقيقية للنقود (التي لا توجد عندهم) فقط ولكن لأنهم كانوا كذلك مضطرين إلى تبديل منتجاتهم بأي ثمن كان ليشتروا أدوات العمل التي هي دون ريب ضرورية لهم¹.

ويقدم ابن خلدون تصنيفات خاصة بالبدو تتضمن ثلاثة أنواع إجتماعية هي: البدو الأقحاح ونصف البدو أو المنتجعون وأخيرا المزارعون الذين لا يكون توطنهم إلا نسيبا ولا يملك الأولون إلا إبلا. ويخبرنا ابن خلدون بأن البدوي الذي يملك إبلا يجد نفسه مضطرا إلى أن يتوغل كثيرا في المناطق المقفرة بحثا عن المياه والنباتات الصحراوية. زد على هذا كله إن البدو القحاح يسكنون الخيام بحكم تنقلاتهم الدائمة فهم مضطرون إلى أن يعيشوا عيشة متنقلة لأنهم ملزمون بالبحث عن المراعي. ولا توجد هذه المراعي إلا في الأماكن التي تنزل بها الأمطار ويقطع البدو أحيانا مسافات طويلة دون أن يكونوا متأكدين من وجود ما يبحثون عنه. وهذا يدل على الحياة القاسية التي يعيشونها. وإنطلاقا من مثل هذه الاعتبارات يقول ابن خلدون: "فكانوا لذلك أشد الناس توحشا، ويحدث أن يتمكن بعض هؤلاء البدو أن ساعدتهم الظروف المناخية من إزدياد وتوزيع مواشيهم وعندما يصبحون في يسر - خاصة إن كانوا يقومون في نفس الوقت بنهب البدو الآخرين - فإنهم يضيفون الزراعة إلى نشاطاتهم فيقتنون من جراء ذلك معزا وحتى بقرا. وبما أنهم لا يستقرون في مكان واحد إلا جزءا من السنة فإنهم يخصصون باقي وقتهم للنجعة. زد على ذلك أن الظروف المعيشية الجديدة تحملهم عادة على أن يتخلصوا من إبلهم، فيعهدون بها إلى رعاة وهكذا يصبحون بالضرورة أقل خشونة من ذي قبل، فيسكنون الخيام تارة والأكواخ تارة أخرى². أما الجماعة الثالثة التي تقطن بالبادية فإنها تتألف من فلاحين يهتمون بالزراعة أكثر مما يهتمون بتربية المواشي، فحالمهم هذه تدفعهم بالضرورة إلى الاستقرار في مكان معين وإلى الوظيفة على العمل أكثر من البدو الذين تحدثنا عنهم من قبل، إذن فإن تقنياتهم الزراعية أفضل من تقنيات المنتجعين، وهم إضافة إلى كل هذا لا ينتقلون إلا نادرا وهم لا يبتعدون كثيرا عن أراضيهم إن حدث أن تنقلوا... إنهم على غرار المنتجعين يملكون بالإضافة إلى الغنم و المعز والبقر ويسكنون خاصة الجبال والسهول الواسعة المجاورة للحضر المتجمعين في القرى والذين كثيرا ما يختلطون بهم. وإن تعلقهم الشديد بأرضهم الصالحة للزراعة يجعلهم أحيانا في خلاف مع البدو والمنتجعين غير أن مثل هذا الخلاف لا يؤدي إلى

¹ عبد الغني مغربي. الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون مرجع سبق ذكره ص 125-126

² المرجع السابق ص 131

صراع شديد كما يحدث ذلك مثلاً بين الحضر وكل سكان البادية. فهذه الفئة الثالثة التي تسكن البادية هي التي تضاهي إلى حد كبير سكان المدينة إذ أنها تتيح الانتقال الطبيعي من العمران البدوي إلى العمران الحضاري.

ويؤكد ابن خلدون أن أهل البادية الذين ينقطعون إلى الزراعة يشعرون بضرورة دنو بعضهم من بعض المتزايد وظاهرة الدنو هاته تكاد تكون عفوية لأن الأفراد المعنيين بالأمر لا يهتمون إلا بعوامل الدفاع الذاتي. فهم لا يتعارفون كما يتعارف أعضاء القبيلة الواحدة وهم يضيّقون الدائرة لهدف وحيد هو التمكن من الدفاع عن أنفسهم فيما لو شن عليهم هجوم، ولكي يتمكنوا من المدافعة عن أنفسهم مدافعة فعالة، فإنهم يجدون أنفسهم فيما بعد، مرغمين على بناء أسوار تصون مساكنهم. ويخبرنا ابن خلدون بأن مجموعة البيوت هذه تكون مدينة صغيرة. فالمجال الموجود داخل المدينة والمعارض للمجال الموجود خارج الأسوار هو الذي يقوم مقام دعامة للعمران البدوي¹.

وفي ختام هذه الفقرة يمكن إبراز خلاصة رأي ابن خلدون حول المجتمعات البدوية والحضرية كمايلي: أولاً يرى ابن خلدون أن المجتمع يتكون من قطاعين رئيسيين أولهما القطاع البدوي وثانيهما القطاع الحضري، والقطاع البدوي أسبق إلى الوجود من القطاع الحضري.

ثانياً: أن القطاع البدوي سائر حتماً إلى التحضر عبر الأجيال.

ثالثاً: إن هناك فوراق ليس فقط بين النمطين الرئيسيين في المجتمع ولكن بين البناء الاجتماعي لكل نمط على حدة وقد تكون هذه الفروق بيولوجية بين الأفراد في كل نمط وقد تكون فروقا حضارية بين الوحدات المحلية لكل من النمطين البدوي والحضري على حده².

وخلاصة القول أن الريفية والحضرية تعتبران طريقة في الحياة يحددان نمطا معينا من التفكير والسلوك للأفراد، يؤديان إلى وجود نوع من الاختلاف في نوع القيم ونوع العمل وإتجاهات الأفراد نحو مظاهر الحياة المختلفة.

وفي أوائل القرن العشرين بدأت التفرقة بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري على أساس ثنائية "ريفي-حضري" وسنرد فيمايلي بعض هذه الثنائيات:

1. تصنيف فرناند تونيز F.TOENNIES الشهير الذي يمثل أحد قطبيه المجتمع الأول الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية GEMEINSCHAFT بينما يمثل القطب الآخر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية GESELSCHAFT.

¹ المرجع السابق ص 132

² محمد علي قطان مرجع سبق ذكره ص 16

2. ثنائية إميل دوركايم الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي أولهما يقوم على التضامن الألى بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي. وعندما قدم دوركايم نظريته إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمعين قال أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا كما أن هناك على الطرف الآخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في إستجاباتها وتماسكها.

3. يفرق ماكس فيبر MAX WEBER بين النماذج التقليدية والنماذج العقلية.

4. يميز هوارد بيكر H. BECKER بين النموذج المقدس والنموذج العلماني حيث قدم مصطلحيه هذين ليقتصد بالأول تلك المجتمعات ذات الثقافات البطيئة التغيير المنعزلة (الريفية) ويقتصد بالثاني تلك المجتمعات ذات الثقافات السريعة التغيير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية).

5. طرح تشارلز كولي لإصطلاحيه عن الجماعة الأولية التي تتصف بسيادة علاقة الوجه بالوجه، مقابل الجماعة الثانوية التي تتميز بالعلاقات بين أفراد الجماعة وتدعو إلى تماسكهم وتعاونهم ومراعاتهم لثقافتهم وهي ما تنقسم به الحياة الريفية¹.

ومن خلال ماسبق عرضه نلاحظ أن هناك إختلافات بين الريف والحضر في طريقة الحياة بمافيهما التقاليد والعادات، حيث تشكل كل من المجتمعات الريفية والحضرية نماذج مختلفة عن بعضها البعض.

ولقد إتخذت عدة مقاييس لتمييز الريف عن الحضر ويمكن أن نلخص هذه الإختلافات فيمايلي:

I- المهنة: من المحتمل ان يكون أهم تمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية هو المهنة أو الوظيفة التي يقوم بها أفراد كل مجتمع، حيث يرى بعض المهتمين بالتصنيف الريفي الحضري أن أنواع المهن التي يمتنها السكان يجب أن تكون أساسا للفرقة بين الريف والحضر ويعتقدون أن المهنة تعتبر من أهم العوامل التي تصبغ أي منطقة من المناطق بصفات معينة تميزها عن غيرها من المناطق المختلفة التي تسود بها مهن مختلفة أي أن نوع النشاط الاقتصادي يمكن إتخاذها أساسا للتقسيم إلى ريف وحضر، فـرجل القرية مختلف كقروي عن رجل المدينة، ذلك أن سكان الريف مرتبط في الزراعة بالحيوان الذي يساعده في تلك العملية ولكن ساكن الحضر يتاجر ويصنع، والإختلاف في هذه الناحية بالغ الأهمية كما ان المجتمع الحضري تتعدد فيه المهن وتكون غير متجانسة وذلك على العكس مع المجتمع الريفي الذي يتبع

¹ المرجع السابق ص 117-118

نظام المزرعة، كما ان هناك إختلافا في توزيع الإثاث مثلا عن المهن المختلفة بإختلاف حجم المجتمع¹. ونظيف إلى ماتقدم أن الذين يعتمدون على مقياس المهنة للتمييز بين الريف والمدينة ينظرون إلى هذه الأخيرة على أنها هي التي تشغل حوالي 80% من سكانها بالأعمال الصناعية التجارية والشؤون المالية والخدمات والمهن الحرة بينما يعتمد معظم أبناء الريف في حياتهم على زراعة الأرض والعمل بما يتصل بها من اعمال وفعاليات إقتصادية أخرى². ويعتبر المقياس الوظيفي أو المهني أقرب إلى طبيعة الحياة الإجتماعية في الريف والحضر لأنه يفرق بينهما على أساس الوظيفة الإجتماعية والتخصص المهني لكل من الريف والحضر.

2- حجم المجتمعات المحلية: تستحوذ الزراعة على مساحة كبيرة من الأرض، بحيث يزيد عدد الأفراد الذين يرتبطون بالمجال الزراعي عن غيره من المجالات الأخرى، كما ان حجم المجتمع الريفي يصلح كمقياس مناسب للتفرقة بين المساحة الريفية والحضرية. بينما تتضمن المدينة علاقات أكبر وتوطن دائما. ويرى الباحثان فنكن و ريس أن هناك إختلافات جوهرية بين المجتمعات إذا نظرنا إليها من حيث الحجم مثال ذلك أن السوق في المناطق المتروبوليتية لها مميزات وخصائص تختلف عنها في المجتمعات الأخرى، فهي قد تغطي رغبات كثيرة ومتعارضة بمعنى أنها تقدم خدماتها لعدد كبير من الناس بينما الأمر قد لا يكون على هذا النحو في المجتمعات الريفية. كما يدرس الباحثان العلاقة بين المجتمع والدخل. فتبين ان الحضرية مرتبطة بارتفاع المستوى الإقتصادي وتقدم فرص التعليم³.

3- كثافة السكان: تعتبر الكثافة السكانية مقياس من المقاييس التي يعتمد عليها للتفرقة بين الريف والحضر وتأخذ هيئة الأمم المتحدة بوجهة النظر الإحصائية التي تعطي إهتماما خاصا لعدد السكان في المنطقة فتعتبر المنطقة حضرا إذا زاد عدد سكانها او كثافتهم عند حد معين وتعتبر المنطقة ريفا إذا قل عدد سكانها او كثافة هؤلاء السكان عن هذا الحد بغض النظر عن أية إعتبارات أخرى، وتستند وجهة النظر هذه إلى أن كبر حجم المجتمع وزيادة عدد سكانه يرتبط عادة بقيام العديد من المنظمات الإجتماعية والإقتصادية والمرافق والخدمات العامة المختلفة، ووجود الكثير من أوجه النشاط الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والإداري والتعليمي والترويحي مما يصبغ المنطقة بصفات حضرية⁴.

¹ المرجع السابق ص 119

² عبد الرزاق الهلالي. المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة غير محدد سنة النشر ص 17

³ محمد علي قطان. مرجع سبق ذكره ص 119-120

⁴ حسن علي حسن. الريف دراسة مجتمعية ريفية مبسطة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية 1982 ص 22.

إن التوقع في إختلاف كثافة السكان في الريف والحضر أمر جوهري في التفرقة بينهما. ويرجع الإختلاف في تلك الكثافة إلى تأثير البيئة والضرروف الإجتماعية لسكان كل من الريف والحضر وإذا قابلنا عدد سكان الأرياف بعدد سكان المدن في المجتمع ظهر فرق بين البلاد التي تسود فيها أشكال الإقتصاد الريفي وبين البلاد التي أثر فيها النمو الصناعي فكما كانت الزراعة هي الحرفة السائدة في البلاد كلما كان سكان الريف أكثر وكما كانت البلاد صناعية أو متأثرة في زراعتها بالصناعة كلما كان عدد المدنيين أكثر وهكذا¹.

لكن يبقى الإختلاف قائم بين الباحثين في تقدير عدد السكان الذي يعتبر معه المجتمع حضرا وإذا ماقل عن ذلك العدد يعتبر ريفاً وذلك تبعاً للكثافة السكانية للدولة بصفة عامة والتي تختلف من دولة إلى أخرى. وتقوم فلسفة هذا التقسيم على أساس أن النشاط الإقتصادي أثاره الإجتماعية وأهميته الثقافية والحضرية وفعاليته في إحداث التغير الإجتماعي في بناء أي مجتمع ومن ثم فإن مهنة الزراعة تتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التحضر في المجتمع بينما أن المهن الصناعية والتجارية تتناسب طردياً مع درجة تحضر المجتمع أي أن المهنة تضفي طابعاً ريفياً أو حضرياً على السكان².

ولكن رغم ذلك يرى علماء الاجتماع عدم الإقتصار على إتخاذ عدد السكان مقياساً يفرق بين المنطقة الريفية والحضرية، إذ يرون أن ثمة عوامل ثقافية تحدد هذه التفرقة ومن هذه العوامل عدم التجانس والعلاقات غير المباشرة وتقسيم العمل... إلخ. كلها عوامل لا يمكن قياسها كمياً مما يصعب الحكم بدقة على المجتمع بأنه ريفي أو حضري. وقد حاول "ليوى" أن يتخذ من عدد السكان وكذلك من العوامل الثقافية معاً سبيلاً للتفرقة بين هذين المجتمعين، ومع ذلك فإن الأمر يظل موضوع جدال لعدم إمكان تقدير العوامل الثقافية تقديراً كمياً. ولو إستطعنا أن نستبدل العوامل الثقافية بالخدمات التي تؤدي في المنطقة كوجود بنك أو مدرسة أو محلات تجارية كبيرة أو مصنع كبير، وهي نواحي يمكن قياسها كمياً فإنه يمكن التفرقة بين المجتمع الريفي والحضري ومعنى ذلك أن هذا الأساس يكون قد راعى عدد السكان من ناحية والخدمات من ناحية أخرى³.

¹ عبد الرزاق الحلالي. مرجع سبق ذكره ص17.

² حسن علي حسن. مرجع سبق ذكره ص23.

³ محمد علي قطان. مرجع سبق ذكره ص 127.

4-التجانس والاتجانس: يبدو التجانس في الريف أكثر منه في الحضر، فإتصال الأفراد في الريف وخاصة الجوار في الأصل والبلدة الواحدة والثقافة العامة، ومدى حصول الأفراد على دخولهم كل هذه امور متشابهة إلى حد كبير وأن الجماعات في الريف متجانسة أكثر من الجماعات الحضرية نتيجة للوظيفة الواحدة الموجودة في المجتمع الريفي. وعلى الجانب الآخر فتحتوي المدينة أفرادا مختلفين أشد الاختلاف في الثقافة والأصل. ومن مظاهر التماسك في الأسرة الريفية بقاء نظام العائلة المركبة في كثير من الأحيان وقلة الطلاق والإنفصال ووحدرة القيادة¹. إن سكان المجتمعات الريفية أكثر تجانسا من حيث السمات النفسية والاجتماعية والسلالية بينما يسود عدم التجانس المجتمع الحضري.

5-التفاعل الإجتماعي: من بين المقاييس التي يعتمد عليها بعض الباحثين في تحديد كل من الريف والحضر نجد طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع والقائمة بين أفرادها فالمنطقة الريفية هي تلك المنطقة التي يعرف الكثير من أفرادها بعضهم بعضا معرفة شخصية والتي تسود بها العلاقات الإنسانية القوية والتي تتصف بوجود ضبط إجتماعي عالي ممثل في التقاليد والعادات والعرف السائد. أما في المنطقة الحضرية فهي المنطقة التي تبدأ فيها العلاقات الإنسانية تأخذ شكلا رسميا أو شبه رسمي والتي يعرف أكثر من أفرادها بعضهم بعضا معرفة قوية على أسس شخصية².

ويتسم الريف بالإتصالات الأولية، وتتسم العلاقات بالدوام، بينما تكون فترة التفاعل قليلة نسبيا في الحضر ويعطي الاجتماعيون لهذا الفرق بين الريف والحضر- أهمية كبيرة فهم يقولون أن كبر المدينة وإزدحامها وعدم تجانس السكان فيها يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بين سكانها ذات صفة ثانوية أي غير شخصية وعابرة وسطحية ونفعية في أغلب الأحيان، بعكس المجتمع الريفي الذي يتسم بالعلاقات الشخصية الوثيقة والعميقة ويؤدي هذا إلى أن يصبح المجتمع الحضري مظطر إلى الإعتماد على أدوات الضبط الإجتماعي الثانوي. وبمعنى آخر تعتمد المدن على القانون والشرطة لحماية المجتمع، بينما تعتمد القرى على التقاليد والعادات والعرف³.

6-الضبط الإجتماعي: يتميز المجتمع الريفي بالضبط الإجتماعي المتمثل في العادات والتقاليد والعرف كما أن معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل إلى جيل بينما نجد أن ماينظم السلوك الفردي في المدينة هي القوانين واللوائح ورجال الشرطة والمحاكم والسجون وإشارات

¹ المرجع السابق ص 128.

² حسن علي حسن. مرجع سبق ذكره ص 23.

³ محمد علي قطان. مرجع سبق ذكره ص 134.

المرور¹. لكن يبقى كل من مقياس التفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي لا يمكن إتخاذهما أساسا منفصلا للتمييز بين الريف والحضر وإنما يمكن إتخاذهما ضمن المقياس الأخرى السابق ذكرها كما انه مقياس صعب التطبيق حيث لا توجد وسائل دقيقة لقياس مدى قوة العلاقات بين الأفراد او مقدار الضبط الاجتماعي السائد في المنطقة ولذا لم يتخذ هذا المقياس وحده في أي دولة من دول العالم أساسا للفصل بين الريف والحضر². هذا في الوقت الذي يتحدث فيه بعض الباحثين عن صعوبة إجراء مقارنة بين المدن والأرياف خاصة مع إنتشار ملامح الثقافة الحضرية في الريف من خلال وسائل الإتصال الجماهيري وفي الوقت الذي يجري فيه "تحضر الريف" نلاحظ أننا نشهد "ترييف للمدينة" أي إطفاء الطابع الريفي على المدينة. فقد ظلت المدن إلى عهد قريب محاطة بالأسوار أو بإمتدادات من المشروعات الصناعية مماكن يميزها للهولة الأولى عن السهول، ولأشك أن جميع المستويات الوسيطة كانت موجودة بين المدينة والقرية وكان يمكن إعتبار بعض المدن الصغيرة مدنا ريفية ولكن ذلك لم يكن سوى مشكلة تعريف بينما نجد اليوم عكس ذلك أن مساكن المدن تنتشر بعيدا عن مراكز المدينة حتى تصل إلى قلب الريف ولا يمكن تخطيط حدودها بشكل قاطع على الخريطة. وهناك أقاليم ظلت أقاليم ريفية بأكملها حتى وقت قريب وهي تتحول إلى أماكن للإستجمام حيث تغزوها أماكن الإقامة لعطلة نهاية الأسبوع وينمو في هذه المنطقة المخصصة للإستجمام نمط من الحياة يعد ريفيا نسبيا. ومنه يصبح حسب البعض من الخطأ في هذه الظروف عقد مقارنة بين المدن والأرياف بل ينبغي التمييز بين أربعة أنماط من البيئات التي تتمتع كل منها بصفات مميزة الخاصة. فهناك النواة الحضرية وهي مركز إداري تجاري وصناعي ذات كثافة كبيرة من سكان أو العمال، ثم هناك الأقاليم الزراعية تماما حيث يعيش كل السكان فيها على الزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى عكس من ذلك تكون المنطقة الحضرية التي تضم جميع التجمعات السكانية التي تعتمد على النواة الحضرية. أما القرى الزراعية الصغيرة الموجهة نحو تموين المدينة فتعد ظاهرة ذات واقع أكثر تنوعا وينبغي تحديدها في كل حالة عن طريق دراسات خاصة. ومن المعايير الأساسية التي تساعد على هذا التحديد أعمال العمال الذين يذهبون للعمل في مكان آخر وعدم وجود مؤسسات تجارية وثقافية. والأقاليم الزراعية من جانبها تمتد المراكز الحضرية

¹ المرجع السابق ص 135.

² حسن علي الحسن. مرجع سبق ذكره ص 24.

الصغيرة بما يلزمها للحياة وهذه المراكز بدورها تزود الأقاليم الزراعية بخدمات إدارية وتقنية وتجارية وثقافية¹.

أما في الجزائر فقد اعتمدت هذه الأخيرة للتمييز بين الريف والحضر على عاملين إثنين هما:

1. الكثافة السكانية

2. النشاط الاقتصادي

وهنا يمكن التمييز بين أربعة شرائح إجتماعية:

أولاً: الشريحة الحضرية: La strate urbaine : تشمل على 21 تجمعاً سكانياً يبلغ عدد سكانها على الأقل 10.000 ساكن ويكون عدد العاملين في القطاع غير الفلاحي أكثر من 2000 عامل أي أنهم يمثلون 75% من مجمل اليد العاملة.

ثانياً: الشريحة النصف حضرية: La strate semi-urbaine: تشمل على 175 تجمعاً سكانياً وتستجيب هذه التجمعات السكانية لنفس شروط تجمعات الشريحة الحضرية إلا أن عدد سكانها الذين يعملون خارج القطاع الفلاحي يقدر بـ 1000 بدل من 2000 ويصل عدد سكانها إلى 5000 نسمة بدل من 10.000.

ثالثاً: الشريحة النصف ريفية: La strate semi-rural: تشمل على 400 تجمع سكاني وتستجيب هذه التجمعات للشروط التالية:

• أن يصل عدد سكانها إلى 2000 ساكن على الأقل.

• أن يصل عدد أفراد الذين يقومون بنشاطات غير فلاحية إلى 50%.

رابعاً: الشريحة الريفية: La strate rural: يعتبر تجمع ريفي كل تجمع يتكون من على الأقل 100 بناية متباعدة عن بعضها البعض بـ 200 متر على الأقل².

يتبنى مما تقدم أن هناك إختلاف في المقاييس المتبعة للفرقة بين الريف والحضر في الدول المختلفة ولذا يصعب الاتفاق على تعريف موحد يستخدم في كافة الدول نظراً لإختلاف ظروف دولة عن أخرى من النواحي الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية.

السميات المشتركة للمجتمعات الريفية في الوطن العربي:

يتميز المجتمع الريفي العربي بآتساع رقعة مساحته وإرتفاع نسبة سكانه في مختلف الأقطار العربية والتي لا تقل نسبتهم عن 75% من مجموع السكان في كثير من هذه الأقطار .

¹ عدنان أحمد مسلم. دراسات في علم الاجتماع الريفي. الطبعة الجديدة جامعة دمشق. 1987 ص27

² Office National des Statistiques. Population urbaine et rurale par commune.

Serie statistiques regionales. Mai 1989. P 6-7

والسكان في المجتمع الريفي العربي هم أبناء العشائر فهم كأفراد ينتمون إلى قبيلة معينة ويخضعون إما لزعامة شيخ القبيلة أو رئيس القرية وتحكمهم قواعد وتقاليد و عادات مشتركة موروثة. وتشترك المجتمعات الريفية العربية في مجموعة من السمات ابرزها انخفاض معدل دخل الفرد وهذا راجع إلى ضعف القطاع الزراعي في الوطن العربي إذ أن حصة الزراعة من الأموال المعدة لأغراض التنمية تكاد لا تذكر بالمقارنة مع باقي القطاعات، بالإضافة إلى المستوى التعليمي المتدني وغياب الأسس العلمية في عملية إستغلال الثروات الطبيعية.

كما يلاحظ أن نسبة كبيرة من الفلاحين لا تملك أرضا أو تملك ملكية صغيرة أو تعمل بأجر، دون ان ننسى وسائل الإنتاج المتخلفة والمجزأة حيث يكون إستخدام الآلة على نطاق ضيق. وإذا كان الريف العربي فقير بالأمطار إلا أن لديه وفرة الأنهار والمياه الجوفية ولا يزال العامل الجغرافي في الريف العربي يؤثر في حياة السكان فعلى الرغم من توافر مياه الأنهار في بعض الدول العربية إلا أن هذه المياه بما تحمله من خير وغنى تذهب هباء دون أن يستفيد منها المزارعون بسبب إهمال شؤون الري وعدم إقامة السدود والخزانات ونظرا لعدم وجود المصارف قلت قدرتها الإنتاجية فالمشكلة الحقيقية إذن ليست في فقر هذه المجتمعات إلى المياه وإنما ضعف القدرة على إستغلال ثرواتها المائية الأمر الذي تسبب عنه انخفاض مستوى المعيشة بسبب قلة الدخل الفردي¹.

وتتميز المجتمعات الريفية في الوطن العربي بتفتت ملكية الأراضي الزراعية وضعف تنظيم العلاقة بين مالِك الأرض ومن يفلحها وعدم وضوح علاقات الإنتاج، كما نشير أيضا إلى ضعف المؤسسات الخاصة بالإئتمان الزراعي والتوعية للتخفيف من الإعتماد على الوسطاء هذا بالإضافة إلى ضعف برامج الإرشاد الفلاحي والتعاونيات الريفية التي لا تتسم بالإستقرار وتفتقر إلى سياسات زراعية وتنموية متكاملة².

ورغم إختلاف معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي من قطر لآخر إلا أن كثير من الأقطار العربية تشترك في أهمها والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

- محدودية الإمكانيات المتاحة الأرضية والمائية والمالية.
- النقص في الأيدي العاملة نتيجة الهجرة الريفية التي أدت إلى تركيز القدرات الإجتماعية في المدن الرئيسية وقد نتج عن هذه الهجرة الريفية عدة مشكلات في المجتمع الريفي العربي في مقدمتها نقص الأيدي العاملة في الزراعة مما أثر تأثيرا ضارا على كفاءة العمل الزراعي

¹ عبد الرزاق الحلاي. المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي. مرجع سبق ذكره ص 19

² إسحق يعقوب القطب. السياسات للتنمية الريفية في البلاد العربية. المستقبل العربي العدد 131 جانفي 1990 ص 53

بالإضافة إلى هجرة القيادات المتعلقة لمجتمعاتها الريفية مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الكثيرين من المهاجرين من سكان الريف إلى المدن نجدهم غير معدين لأنواع العمل الصالحة والمتاحة في الأنشطة الاقتصادية والحضرية مما يؤدي إلى زيادة البطالة في المجتمعات الحضرية أو إلى قيامهم بأنواع من الأعمال التي لاتحتاج إلى كفاءة فنية وبالتالي تكون أجورهم منخفضة للغاية مما يترتب عنه، إنحطاط في مستوى معيشتهم في أماكن إقامتهم الجديدة يترتب عليه بالتالي كثير من المشكلات الاجتماعية في بيئتهم الاجتماعية الجديدة من إنتشار الجريمة إلى إنتشار الأمراض الجسمية والبيئية.

• قوانين الإرث وتفتت الملكية.

• التخلف التكنولوجي وعدم توفر المشروعات المدروسة التي يمكن ان تجلب التمويل الإثماني¹ وفي مقال للدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن تحدث عن وضع القرية الإقتصادي بالنسبة للإقتصاد القومي وناقش التبادل بين القرية والمدينة في المجتمع المتخلف، ولمدة سنوات وأجيال أصبحت القرية فقيرة ومرافقها ومساكنها متهممة ووسائل الإنتاج فيها بدائية ونقص فيها التعليم ونقش الجهل وأصبحت مجتمعا محليا ضعيفا. ولاشك أن علاج هذا الوضع يتطلب أن ترتفع القرية بمستوى عملياتها الإنتاجية مستعينة بإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي بالكشف عن موارد الثروة الطبيعية الزراعية والصناعية بالريف والعمل على إستغلالها وتكوين مدخرات محلية من فائض الإيرادات الجارية وتوجيه هذه المدخرات نحو أفاق المنشآت الإنتاجية والعمرانية التي تؤدي إلى زيادة الدخل والموارد عامة².

والملاحظ أن الجهود التي تمت في ميدان التنمية الاقتصادية لم تمس المجتمع الريفي بالقدر الذي مست به المجتمعات الحضرية فزاد الإهتمام بالأنشطة الصناعية وبالموائى والبحث العلمي و بالعمران والمنشآت الكبرى وهي جميعا أعمال أثرت على المجتمع الحضري بدرجة أكبر مما أثرت على المجتمع الريفي الذي ظل يقوم بالإنتاج بالطرق التقليدية التي سادت هذه المجتمعات لأوقات طويلة من الزمن. ويقول إبراهيم حلمي عبد الرحمن في هذا الشأن: "إذا كانت القرية قد تخلفت في الماضي عن باقي أجزاء المجتمع القومي فإن ذلك يدل ولاشك على شيئين الأول هو وجود قوى تعمل على تخلف القرية والثاني وجود قوى تعمل على تقدم

¹ عدي قصور. مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي. دار المطبوعات الجامعية 1983. ص52

² على فواد احمد. مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. غير عدد سنة النشر. ص44-45

ماعداهما تقدما سريعا نسبيا. وتجمع القوتان في قوة واحد يكون أثرها النهائي هو توسيع شقة الخلاف وزيادة حدة التفاوت بين القرية (المجتمع الريفي) من جهة وبين باقي أجزاء المجتمع من جهة أخرى¹.

مفهوم المجتمع الحضري:

من الصعب وضع تعريف واضح يفرق بين المدينة أو الوحدة الحضرية والقرية فالبعض يقول أن الفرق في عدد السكان، والبعض الآخر يقول أن الفرق في نوع المهنة أو الأساس الإقتصادي للوحدة السكانية، كما يقول بعض ثالث أن الفرق في المستوى الإداري أو المظهر العمراني... إلخ وإذا أخذنا عدد السكان كأساس للتفرقة بين الوحدة الحضرية والقرية وجدنا أن المعيار يختلف من دولة إلى أخرى ففي الدانيمرك مثلا تعتبر مدينة كل وحدة سكانية يزيد عدد سكانها عن 250 شخصا، بينما يجب أن يزيد عدد سكان الوحدة الحضرية عن 40.000 نسمة في كوريا حتى يمكن أن تسمى مدينة. وتستعمل كثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والباكستان عدد السكان كأساس للتفرقة بين الريف والحضر وإذا إستخدمنا الأساس الإقتصادي كمعيار للتفرقة وقلنا أن كل وحدة سكانية يعتمد أهلها على الزراعة تصبح قرية بينما يطلق إسم مدينة على كل وحدة سكانية يعتمد أهلها على التجارة والصناعة، إذا إستخدمنا هذه التفرقة وقعنا في مشكلة الوحدات السكانية التي تجمع بين مختلف المهن ومع ذلك تستعمل دولة كإيطاليا الأساس الإقتصادي للمجتمع للتفرقة بين الريف والحضر معتبرة أن الأخير هو التجمع السكاني الذي يعمل أقل من سكانه في الزراعة وإذا إستخدمنا المستوى الإداري كمقياس وقعنا في مشكلة أصعب إذ إن كثيرا من الوحدات السكانية سوف تعتبر مدنا لمجرد أنها إختيرت لتكون عاصمة مركز مثلا، بينما تعتبر كثير من المدن قرى لمجرد أنها تقع في مدينة أكبر منها في نفس دائرة المركز أو المحافظة ومع ذلك تستعمل كل من السويد وبولاندا ورومانيا المستوى الإداري للتفرقة بين الريف والحضر. هذا وقد إتفقت الهيئات الدولية (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) على اعتبار كل تجمع سكاني يزيد عن 20.000 نسمة مدينة وذلك لتسهيل المقارنات الدولية².

ويصف لويس ويرث المجتمع الحضري بتعبيراته الخاصة في الفقرة التالية:

"إن الخصائص المميزة للأسلوب الحضري في الحياة غالبا ما وصفت في نطاق علم الاجتماع باعتبارها تتمثل في إحلال الروابط والصلات الثانوية محل الروابط والصلات الأولية، وضعف

¹ المرجع السابق ص 42

² عبد المنعم شوقي. مجتمع المدينة. دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت الطبعة السابعة 1981 ص 24-25.

العلاقات القرابية وإنهيار الأهمية الاجتماعية للأسرة وإختفاء علاقات الجيرة وتلاشي الأساس التقليدي للتماسك الاجتماعي ومن ثم فإن إنخفاض معدلات الإنجاب في المجتمع الحضري يدل على أن المدينة لا تتوجه نحو النمط التقليدي للحياة العائلية بما ينطوي عليه من تربية للأطفال وإعتبار الأسرة بؤرة لمختلف أنواع الأنشطة الحيوية. إن إنتقال الأنشطة الصناعية والتعليمية والترفيهية إلى مؤسسات ونظم متخصصة خارج نطاق الأسرة ومنزل إقامتها، سمح للنساء بالخروج إلى العمل، كما يميل الناس إلى تأجيل الزواج وتزايد نسب العزاب وكذلك الأشخاص غير المرتبطين أسرياً. وتتميز الأسرة في المجتمع الحضري بأنها أصغر حجماً من الأسر في الريف حيث يزيد عدد الأسر التي ليس لديها أبناء زيادة واضحة. ويميل الإنسان الحضري إلى الإرتباط بأخرين ممن لهم مصالح مشتركة معه، فيلتحق بجماعات منظمة ليحقق أهدافه. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التعدد الهائل للتنظيمات الطوعية أو الإختيارية المستهدفة تحقيق مختلف الأهداف التي تشبع الحاجات الإنسانية وتحقق مصالح الناس وإهتماماتهم»¹.

ذهب لويس ويرث في نظريته إلى أن المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعي والسلوك. وقد خلص ويرث إلى أن الحضرية كأسلوب في الحياة تتميز بالعلمانية، وظهور الجماعات الثانوية والميل نحو تفتت الأدوار وعدم وضوح المعايير والمدينة أيضاً تعتبر مركزاً للعلاقات الاجتماعية التي تتميز بالسهولة والدقة في وقت واحد. لقد قابل ويرث بذلك بين المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية وإعتبر السمات التي تظهر أو تتطور في الوسط الحضري بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة وخاصة سمات الحجم والكثافة².

هذا ويعلق بعض علماء الاجتماع ومنهم بيترورسلي على تصور ويرث السابق بأن التاريخ ذاته أثبت عدم صحة هذا التصور في جوانب معينة منه بينما أكدت تحليلات أكثر عمقا من الدراسات التي كانت متاحة عام 1938 خطأ تصور ويرث من نواحي أخرى. وعن النوع الأول من الخطأ أي ذلك الذي كشفه التاريخ يشير ورسلي إلى أنه متمثل في إدعاء ويرث بأن معدلات الإنجاب المنخفضة والمتدنية تعد خصائص ضرورية لحياة المدينة، حيث إعتقد ويرث أن فشل السكان الحضريين في الوصول إلى معدل المواليد بوجه عام ينبغي النظر إليه على أنه

¹ سامية محمد حابر. علم الاجتماع الريفي. دار النهضة العربية. بيروت 1990. ص32

² محمد الجوهري. دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري. دار الكتب الجامعية القاهرة مصر الطبعة الثانية 1975. ص94

أحد السمات الهامة المميزة للتحضر في العالم الغربي. كما إدعى ويرث أن الهجرة بأعداد ضخمة من الريف إلى الحضر كانت وسوف تظل شاملة ودائمة¹.

ومن بين الانتقادات الموجهة لدراسة ويرث تلك التي قدمها أكسلرود Axelrod و وايت Whyta وآخرون مستنديين في ذلك إلى بحوثهم التي أجروها في المدن الأمريكية. ومن بين هذه الانتقادات أن ويرث وأتباع مدرسة شيكاغو قد بالغوا -حتى بالنسبة للولايات المتحدة المريكية- في درجة التفكك والعلمانية التي تفترض أن تتميز بها المجتمعات المحلية الأمريكية وتذهب هذه الانتقادات إلى أن المدن تتميز في الواقع بدرجة عالية من التنظيم وأن هناك شبكات غير رسمية من العلاقات الاجتماعية تمارس وجودها².

وتشير دراسات أخرى أكثر حداثة إلى عدم صحة تصور ويرث في مسألة تعتبر جوهرية للغاية في صياغته العامة، وهي ماتعلق بفكرته من إحلال الروابط الثانوية محل الروابط الأولية وكذلك عن الإختفاء المزعوم لعلاقة الجيرة. فمنذ الثلاثينات من هذا القرن كشفت دراسات عديدة عن أن الروابط أو الصلات الأولية وعلاقات الجيرة أيضا ظلت تحتل أهمية كبرى في الحياة اليومية لكثير من سكان المدينة، وأما بصدد الإلتحاق بالمنظمات الطوعية فهو الآخر لايمثل خاصية عامة لحياة المدينة. فقد كان ويرث على حق في إشارته إلى تعداد التنظيمات الطوعية في المجتمعات المحلية الحضرية، لكن هناك دراسات معينة مثل دراسة ستاسي التي نشر نتائجها عام 1960 وأجراها على مدينة بانبوري Bambury ودراسة بوتومور التي أجراها عام 1954 على مدينة سكووير بريدج Squirebridge وهي تكشف جميعا عن العضوية في الجماعات المنظمة رسميا لانتشر إلا في فئات معينة من السكان الحضريين أي في الطبقة المتوسطة وأيضاً عند ذوي الأعمار المتوسطة³.

ومن الواضح أن كتابات ويرث تعكس روح عشرينات وثلاثينات هذا القرن وهي الفترة التي كان كثير من المثقفين الأمريكيين يحاولون أن يتكيفوا مع الضغوط الاجتماعية التي نشأت ومنها الصراع الثقافي الناتج عن الهجرات التي وفدت على الولايات المتحدة، ثم الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في أواخر عشرينات هذا القرن. ولذلك يجب أخذ نوع من الحيطة والحذر إذا محاولنا تطبيق نظرية ويرث على ثقافات أخرى. ولقد أوضح اوسكار لويس بعد إجراء بحث ميداني كيف أن التحضر في مدينة المكسيك لايصاحبه بالضرورة إنهيار في النظام

¹ سامية محمد جابر. مرجع سبق ذكره ص33

² محمد الجوهري. دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري. مرجع سبق ذكره ص50

³ سامية محمد جابر. مرجع سبق ذكره ص37

الإجتماعي والأخلاقي كما أن أغلب الدراسات التي أجريت على المدن السابقة على المرحلة الصناعية قد أكدت الاعتقاد الذي موداه أن ويرث قد بالغ فيما ذهب إليه وأن حياة المدينة يمكن أن تكون على درجة عالية من التنظيم¹.

إن الحكم بأن التاريخ ومع ذلك العدد المتزايد من الدراسات الإمبريقية التي أكدت جميعا عدم صحة مدخل ويرث ليس معناه بالضرورة أنه مدخل غير ذي أهمية أو أنه عديم القيمة وإنما يظل أحد القضايا الشاملة للدعوي والتصورات التي يمكن الاستفادة منها في بحث المجتمع المحلي الحضري إبان العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي.

لكن يبقى المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة يتميز بعدة سمات مثل: التعقد، والتباين وتقسيم العمل، وإرتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك وتقدم التنظيم الإجتماعي وتعدد أنساق التفاعل الإجتماعي واللاتجانس وشدة الحراك الإجتماعي وكثافة السكان...إلخ

مفهوم الإعلام الريفي:

الإعلام الريفي هو إعلام متخصص، وقد يوصف بأنه نوع من الإعلام التنموي ولكن طبيعة الجماهير التي يوجه إليها هذا الإعلام هي التي تحدد نوعيته وترسم كفيته ومن ثم ترسم الغرض الذي يخطط من أجله. ويتمثل الإعلام الريفي في تلك المادة الإعلامية التي تتجاوب مع إحتياجات سكان الريف وثقافتهم المحلية هدفه الأول هو الفلاح كإنسان والريف كمجتمع. لهذا نلاحظ أن الرسالة الإعلامية الموجهة للريف تختلف عن تلك الموجهة للمجتمع الحضري وهذا باختلاف المنطقة المستهدفة من الناحية الجغرافية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

يتناول الإعلام الريفي مواضيع تشمل مختلف المجالات التي لها علاقة بحياة الريف وعلى رأسها نجد المواضيع الخاصة بالتنمية الزراعية والمتمثلة أساسا في تعليم المزارعين كيفية استخدام الممارسات الجديدة في الحرث والزرع وتسميد الأرض وإختيار البذور وحفظها ومعالجتها وتخزين الحبوب وتربية المواشي والعناية بها بالإضافة إلى مواضيع أخرى خاصة بالصناعات الريفية والمنزلية وطريقة إستعمال مياه الشرب النقية والعناية الطبية وقضايا التربية ومحو الأمية وتوضيح الرؤية حول القروض التي يمكن أن يستفيد منها الفلاحون للحصول على المواد الزراعية والكيمائية اللازمة وكيفية المشاركة في الشؤون العامة وغيرها من المواضيع التي تتصل بطريقة أو بأخرى بحياة الريف.

¹ محمد الجوهري. دراسات في علم الإصماع الريفي والحضري. مرجع سبق ذكره ص50

والإعلام الريفي بإمكانه أن يحرك دوافع التغيير داخل مجتمع منعزل فالمعلومات الكافية حول التنمية الزراعية مثلا تساعد المزارع على تحسين طرق الزراعة وزيادة الإنتاج وبالتالي تحسين الدخل وزيادة الاستهلاك ومنه تنمية النشاط الاقتصادي داخل القرية والسعي وراء فرص جديدة وهكذا يتصاعد الأمر في سلسلة من النمو المترابط.

يهدف الإعلام الريفي إلى تنمية المجتمعات الريفية حيث يقطن أفراد يعيشون حياة مهمشة تعتمد على الفلاحة كمصدر أساسي للعيش فتقوم وسائل الإعلام الريفية بالتعبير عن احتياجات وإهتمامات الجماهير الريفية وتنشيط الحملات الوطنية مثل العمليات الزراعية وحملات التوعية الصحية وتبسيط المعارف التقنية بالإضافة إلى إقامة الحوار بين سكان الأرياف والمصالح الوطنية والتعريف بالصعوبات التي يتخبط فيها سكان القرى النائية وإيجاد حلول عاجلة لهذه الصعوبات.

كما يهدف الإعلام الريفي إلى كسر الإعتزال المادي والمعنوي للقرى وذلك بنشر التجديدات الزراعية والإرشادات الصحية في الوسط الريفي وتوفير المعلومات في مجالات معينة مثل الفلاحة والصحة العمومية خاصة إذا علمنا أن المجتمعات الريفية في الدول النامية تشكو من قلة الخدمات الصحية ونقص المنشطين الاجتماعيين والتربويين. كما تستطيع وسائل الإعلام الريفية أن تقوم بدور هام في عملية الحد من هجرة الفلاحين إلى المدن وذلك من خلال الحملات الإعلامية الواسعة التي توضح فيها أهمية الزراعة ودور المجتمع الزراعي وتأثيره على الاقتصاد العام للدولة.

إن ميزة الإعلام الريفي أنه ينطلق من طبيعة الريف وعلاقة مزارعيه ومدى وعيهم الثقافي والسياسي والاجتماعي والصحي فيتعرف على خصائصهم النفسية، ميولهم، رغباتهم، عاداتهم وتقاليدهم وطريقة معيشتهم فيحاول صياغة ذلك في شكل رسائل إعلامية هدفها النهوض بالمجتمعات الريفية. ويتقرب الإعلام الريفي من سكان الأرياف من خلال طبيعة الرسائل الإعلامية التي يقدمها، حيث يكون محتوى هذه الرسائل مبسطا واكثر إرتباطا بمشاكل وإحتياجات القرى، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تهيئة الجو الملائم لنشر الأفكار المستحدثة التي تمس مختلف جوانب الحياة الريفية، وفي هذا الصدد يرى Frances Berrigan أن العديد من المشاريع الاقتصادية والتربوية والصحية التي نحاول ان ندخلها على المجتمعات الريفية لايمكن أن تنجح إلا إذا كان السكان المعنيون بهذه المشاريع مستعدين للإستفادة منها والمشاركة في

إنجازها¹. وهنا يكمن دور الإعلام الريفي في تحسيس هؤلاء الأفراد بالدور الذي يمكن أن يقوموا به لإنتاج عملية التنمية. فالمواطن الريفي لا يمكن إعتباره مثل الوعاء الفارغ الذي نستطيع أن نصب فيه مانشاء من معلومات وأخبار لكن على عكس ذلك فهو مواطن يتمتع بمستوى معين من التفكير، ولهذا نجد أن الإعلام الريفي يمكن سكان المناطق الريفية من الوصول إلى الوسيلة الإعلامية ليس فقط كفتنة مستقبلية ولكن كمصدر وأدوار حيث تشارك الجماهير الريفية في التخطيط والتنفيذ.

إن النظم الاجتماعية التقليدية والصلات القائمة على القرابة والمواجهة الشخصية نتيجة للعزلة وعدم التغيير والامية تجعل أسلوب الإتصال بالمجتمعات الريفية يختلف عن أسلوب الإتصال بالمجتمعات الحضرية ومنه يتطلب من رجل الإعلام الريفي أن يبذل جهدا أكبر خاصة وأن طبيعة المجتمع الذي يتعامل معه تتطلب ذلك، ولهذا يشترط العديد من الباحثين أن يكون الصحفي من أهل المنطقة مما يجعله أكثر تفهما لظروف معيشة مجتمعه وإحتياجاته وخصائص سكانه، كما تكون لديه معرفة أكبر بالتركيبة الاجتماعية لمجتمعه وطرق تعامل أفراد مع وسائل الإعلام وغيرها من الأمور التي على رجل الإعلام الريفي أن يلم بها لإنتاج وصياغة وتوجيه رسائل إعلامية تلقى قبولا لدى إنسان الريف وتضيف معلومات جديدة إلى معلوماته السابقة أو تجعله يضطلع على ما يحدث في وطنه وفي العالم الخارجي.

تعريف التلفزيون:

التلفزيون عبارة عن جهاز يقوم بيبث عن بعد صور متحركة، وقد تكون هذه الصور ملونة أو بالأبيض والأسود. لكن في كلتا الحالتين تكون مصحوبة بالصوت. ويعتبر التلفزيون من أهم وسائل الإتصال الإلكترونية التي عرفها القرن العشرون.

لقد كانت فكرة إرسال الصورة عن بعد تشغل بال الباحثين منذ منتصف القرن 19، لكن لم تتجسد هذه الفكرة على أرض الواقع إلا بعد أن تطورت الوسائل الإلكترونية الإعلامية التي جاءت نتيجة الثورة الصناعية والتقدم الإلكتروني في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية، حيث هناك ثلاثة إختراعات كبرى ساهمت في ظهور التلفزيون وهي:

1- المبراق الكهربائي Pantélegraphe: و أول من وضع أسس هذا الجهاز الباحث الإيطالي كازلي Caselli سنة 1856 و إستعملته المحطات الفرنسية للبريد سنة 1863 لتبليغ رسالات قصيرة أو رسومات بسيطة.

¹ Frances Berrigan. Les medias communautaires et le developpement. Etudes et documents d'information N°90 UNESCO. 1981. P10

2- إيراق الصورة La phototelegraphie أي إرسال الصورة عن بعد بواسطة الخط البرقي أو التلفزيوني، إكتشف هذا الجهاز الباحث الألماني كورن Korn الذي نجح في سنة 1907 في إحداث الربط الأول بين برلين و باريس.

3- جهاز البيلينوغراف Belinographe للباحث بيلن Belin و الذي إكتشفه سنة 1911 يقوم هذا الجهاز بإرسال -بسرعة- أحداث الساعة للجرائد و قد كانت تستعمله وكالات الأنباء . و بالإضافة إلى هذه الإختراعات يجب أن نشير إلى الأعمال التي قام بها الألماني برون Braun في التحليل الإلكتروني للصورة و أبحاث الروسي روسلينغ Rosling الذي إختراع Le tube cathodique¹

لقد تمت تجربة تكنولوجيا التلفزيون الإلكترونية خلال سنوات العشرينات و الثلاثينات، و في عام 1939 تم الإرسال التلفزيوني في الولايات المتحدة الأمريكية. و تم عرض هذه الأعجوبة العلمية الجديدة خلال المعرض الدولي، و ألقى الرئيس روزفلت خطابا عبر هذه الوسيلة الجديدة للإتصال، و لم يشاهد هذه الإذاعة لتلفزيونية سوى حفنة من الأشخاص فقط لأن التصنيع التجاري لأجهزة التلفزيون لم يكن قد بدأ على نطاق واسع.

و في عام 1941 عشية الحرب العالمية الثانية تمت الموافقة على التلفزيون المنزلي و بدأت صناعة الإتصالات في تجربة خطط محددة لتطويره. لكن إندلاع الحرب العالمية الثانية أوقف أي تطور جديد خلال السنوات التي إستمرت بها و ربما يكون هذا التوقف هو الذي أدى إلى النمو السريع للتلفزيون فخلال الحرب العالمية الثانية تم تطوير تقنيات الصناعة الإلكترونية التي ساعدت على التغلب على مشكلات إنتاج جهاز الإستقبال التلفزيوني. و الأكثر من ذلك أن الحرب أنهت تمام كافة بقايا فترة الركود الإقتصادي التي سبقتها. حيث عرفت الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية نموا إقتصاديا فارتفعت القدرة الشرائية للأسرة العادية إلى درجة أصبحت معها ملكية جهاز التلفزيون في حدود إمكانيات كل إنسان فإتسعت قاعدة التلفزيون الصناعية في أوروبا و أمريكا الشمالية كمرحلة أولى² ثم إمتد نطاق التلفزيون إلى كل بلد متقدم إقتصاديا كمرحلة ثانية، و أخيرا إقامة محطات تلفزيونية في الدول النامية في بداية الستينات حيث كان الاعتقاد السائد في تلك الفترة أن وسائل الإتصال الجماهيري قادرة على تأدية دور فعال في تنمية مجتمعات العالم الثالث و ذلك على أساس أنها قادرة على التأثير في الإنسان و إقناعه فأعطيت مكانة خاصة للتلفزيون بسبب مميزات ينفرد بها كجمعه بين الصورة

¹ Hervé Michel. La Television en France et dans le Monde. PUF. 1989. P14-15.

² ملفين ل- ديفلر- ساندرابول. روكيتش. نظريات وسائل الإعلام. ترجمة كمال عبد الرؤوف. الدرا الدولية للنشر و التوزيع 1993. ص170.

و الصوت. و إنطلاقا من هذا الإعتقاد راحت معظم بلدان العالم الثالث تنشئ محطات تلفزيونية بغية دفع عجلة التنمية. إلا أن نقل تكنولوجيا التلفزيون إلى هذه الدول تم حسب ظروف كل بلد، و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع في كيفية نقل هذه التكنولوجيا:¹

1. شهدت بعض البلدان التي كانت مستعمرة دخول الإذاعة و التلفزيون أثناء الإحتلال كالجزائر مثلا.

2. أنشأ البعض الآخر محطات إذاعية و تلفزيونية بعد الإستقلال و غالبا ماكان النموذج المطبق هو نموذج البلد المستعمر سابقا.

3. هناك بعض البلدان التي لم تتعرض إلى الإستعمار -المملكة العربية السعودية- أو إستقلت منذ مدة كبلدان أمريكا اللاتينية، فهذه البلدان أنشأت محطات إذاعية و تلفزيونية حسب ولاءاتها السياسية و الإقتصادية إزاء البلدان المقدمة.

و على إثر ذلك إنتقلت النماذج الإذاعية و التلفزيونية السائدة في البلدان المتقدمة الغربية إلى بلدان العالم الثالث في ثلاثة نماذج هي:

1- النموذج البريطاني: تم نقله إلى المستعمرات البريطانية و يتميز هذا النموذج بوجود نظامين:

نظام تجاري يعتمد على الإشهار في التمويل و نظام المصلحة العمومية -مثل قناة ب-ب-سي. و هو ممول عن طريق مساعدات الدولة و إشتراكات الجمهور و المبيعات.

2- النموذج الفرنسي: و تم نقله إلى المستعمرات الفرنسية و يتميز برقابة الدولة عليه و وحدة بنيته و بعد إدخال الإشهار تحول النموذج الفرنسي من جهاز حكومي إلى هيئة عمومية، كما عرف هذا النموذج دخول القطاع الخاص ابتداءا من سنة 1987.

3- النموذج الأمريكي: و تم نقله أساسا إلى أمريكا اللاتينية و الفليبيين و يقوم على مبدأ تجاري محض و كذا تعدد المحطات التي تنتج برامج من أجل تحقيق الربح عن طريق جذب أكبر عدد ممكن من الجمهور و بيعه إلى أصحاب الإشهار.

و يشير العديد من الباحثين إلى الإنطلاقة الخاطئة التي عرفتها تكنولوجيا الإذاعة و التلفزيون في الدول النامية و ترجع جذور هذه الإنطلاقة الخاطئة إلى الإعتقاد الراسخ -الذي ساد هذه المجتمعات- أن وسائل الإتصال وحدها قادرة على تحقيق التغيير الإجتماعي دون أن توفر الشروط الضرورية لها ثم أن عملية نقل نماذج الإتصال سواء تمت إبان الإحتلال أو بعد

¹ سعيد بو معيزة، التلفزيون في العالم الثالث. الإنطلاقة الخاطئة. عالم الإتصال. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992. ص 265.

الإستقلال لم تراعى فيها الظروف المحلية و كثيرا ما كانت هذه النماذج نسخة مشوهة إلى حد ما عن النماذج الأصلية.¹

ومن المؤكد أن للتلفزيون أهمية متزايدة في البلدان النامية عموما و الأقطار العربية بشكل خاص بحكم إتساع رقعة الأمية الأبجدية فيها بالإضافة إلى إرتباط هذه المؤسسة الإعلامية بالمؤسسات الرسمية التي جعلت منها إحدى الأدوات الهامة للضبط الإجتماعي كالمدارس و الجامعات و هيئات التنشئة الإجتماعية الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في التربية السياسية و الثقافية و الإجتماعية. و التلفزيون بما يمتلكه من قدرات على الإقناع و التأثير و التوجيه و خلق دوافع الإتجاز و تجنيد الجماهير للمشاركة الإيجابية في مختلف مجهودات التغيير أصبح إحدى العوامل الرئيسية لنجاح المشاريع التنموية.

VI- الدراسات السابقة:

تشير نتائج الدراسات السابقة التي إطلعنا عليها والتي أجريت على مجتمعات نامية بصفة عامة وعربية بصفة خاصة إلى أن برامج التلفزيون لا تولى إهتماما كافيا لسكان الأرياف. وقد لاحظ عبد الحميد حيفري في دراسته للتلفزيون الجزائري أن الحصص التلفزيونية التي تتوجه بالخطاب الإعلامي إلى فئات معينة من المجتمع كالعمال والفلاحين لم تستطع إقناع هذه الفئات بالإنتماء إليها لأنها لا تكاد ترى نفسها في مرآتها². هذا بالإضافة إلى أن الدراسات الميدانية التي تتناول الكيفية التي تتفاعل بها وسائل الإتصال مع واقع الريف تكاد تتعذر لعدة إعتبارات أوردها الأستاذ عبد الرحمن عزي كمايلي:

¹ المرجع السابق ص 270.

² عبد الحميد حيفري، التلفزيون الجزائري واقع وأفاق، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985، ص 166

* هذا وإن وجدت بعض الدراسات التي قام بها طلبة معهد علوم الإعلام والإتصال على مستوى البنانس والتي من خلالها حاول هؤلاء الإهتمام بالرسالة الإعلامية الموجهة للريف. نذكر منها:

1. دراسة زهير مختار تحت عنوان "الثورة الفلاحية ومجلة الفلاح" وهي عبارة عن مذكرة لبسانس في العلوم السياسية والإعلام لسنة 1981، وقد قامت هذه الدراسة بتحليل مضمون مجلة الفلاح لمعرفة مدى مواكبتها للثورة الفلاحية.
2. دراسة محمد صالح عثمان، محمد بلقاضي حول برامج العمال والفلاحين في الإذاعة والتلفزة الجزائرية سنة 1982.
3. دراسة ضريبان مهدي تحت عنوان "مجلة الفلاح والثورة ودورها في التنمية الزراعية في الجزائر"، دورة جوان 1983.
- وقد حاولت هذه الدراسة التعرف على الكيفية التي راكبت بها المجلة القضايا المتعلقة بالقطاع الفلاحي والعمال فيه، ومدى إستطاعتها التقرب من شريحة الفلاحين على ضوء الواقع الإيديولوجي والسياسي للبلاد.
4. دراسة ميلودي مليكة تحت عنوان "حصة الأرض والفلاح التلفزيونية" دراسة إستطلاعية دورة سبتمبر 1994. حاولت هذه الدراسة التعرف على جمهور حصة "الأرض والفلاح" ومدى تأثير هذه الحصة على الفلاحين الجزائريين.
5. دراسة مهيدة وهيب، هي نصيرة حول المشاهد الريفي والصورة التلفزيونية الحثيرة وهي عبارة عن دراسة إستطلاعية لمعرفة مدى إكتساب المشاهد الريفي للثقافة السمعية البصرية. دورة سبتمبر 1994.

• تقمص النظرة الغربية التي تستثني المجتمع الريفي في تقديماتها وتعتبره بقايا مرحلة متأخرة ينبغي تجاوزها.

• إنعدام وعي الباحثين بضرورة مثل هذه الدراسات.

• الصعوبات المادية في إجراء هذه الدراسات.¹

ومن بين الدراسات التي إستطعنا الإطلاع عليها نذكر مايلي:

1- دراسة أحمد رميتة:

تناولت هذه الدراسة صورة العمال والفلاحين في السينما الجزائرية. حيث قام الباحث بدراسة سوسيولوجية الصورة السينمائية لشخصية العامل والفلاح الجزائري وكيف تم إعادة إنتاجها من طرف السينما الجزائرية. فإنتقل الباحث في دراسته من تحليل مضامين الفلام الجزائرية، حيث قام بتحليل البنية الاجتماعية للأفلام الجزائرية التي أنتجت في الفترة الممتدة ما بين سنة 1971 إلى غاية سنة 1979 وعلاقتها ببنية المجتمع الذي تطمح أن تشملها، لينتقل التحليل بعد ذلك إلى مستوى آخر يتعلق بالمقارنة بين بنيات الأفلام للوصول في الأخير إلى الرؤية التي تقدمها السينما الجزائرية عن العمال والفلاحين.²

ومن خلال هذه الدراسة حاول الباحث معرفة كيف تم إعادة إنتاج الفضاء السوسيولوجي للشخصية العمالية والفلاحية، وماهي أشكال وأساليب التعامل السينمائي مع المجال المجتمعي للعمال والفلاحين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة مفادها أن المشاهدة الأولى للإنتاج السينمائي الجزائري يمكن أن تسجل للوهلة الأولى أن قضية الفلاح والأرض قد نالت القسط الأوفر من هذا الإنتاج، الشيء الذي جعل الباحث يستنتج أن الفلاحين قد تم تصويرهم بكثرة وبكيفية فنية معتبرة لكن التحليل السوسيولوجي للأفلام يبين عكس ذلك وسبب الوقوع في هذه المغالطة يعود إلى تصور مسبق عن الفلاح، هذا التصور الذي يعتبر أن الشخصية الفلاحية تتحدد بشكلها (اللباس التقليدي والتواجد في الريف) بدلا من أن تحدد من محتواها أي إنطلاقا من علاقة إجتماعية، وبالضبط علاقة الإنتاج أو العلاقة بالأرض قبل أي شيء آخر. وإنطلاقا من هذا يقول الباحث بأن كل الأفلام التي تظهر صورة للفلاح كشكل (اللباس التقليدي والعيش في الريف...) هي أفلام عن الفلاحين رغم انها تلامسهم من منطلق عام جدا. أي ليس كل سكان الريف

¹ عبد الرحمن عزي وسائل الإتصال و المجتمع الريفي في العالم العربي. مرجع سبق ذكره ص 193.

² أحمد رميتة العمال والفلاحون في السينما الجزائرية. دراسة لئيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي. جامعة الجزائر معهد علم الاجتماع

المرتدين للباس التقليدي هم فلاحون، لأن الأولين يشملون مجموعات وفئات إجتماعية متنوعة ومتداخلة، في حين ان فئة الفلاحين تتحدد أساسا بعلاقة إنتاجية، العلاقة بالأرض وإستخدامها والعلاقة بأدوات الإنتاج وعلاقات السوق. و أفادت الدراسة بأن أغلب الأفلام التي تعرضت لصورة الفلاحين تظهر صورة الفلاح الشكلية (اللباس التقليدي) أكثر مما تظهر شخصيته الإجتماعية فبدلا من أن تتعمق وتغوص في الجوانب الإجتماعية (علاقات الفلاح المجتمعية) التي تربطه بمحيطه الإجتماعي والثقافي لتكون شخصية نمطية لايمكن أن يحل مكانها أية شخصية أخرى لأنها رمز لفئة إجتماعية معينة هي فئة الفلاحين التي لها موقع وموقف إجتماعي تتميز بهما عن الفئات الإجتماعية الأخرى التي تتواجد معها في نفس المجتمع وفي نفس الفترة التاريخية فإن الأفلام إكتفت بصورة شكلية (توهمت أنها فلاحية) في حين أنها مجهول الهوية الإجتماعية. ورغم ان بعض الأفلام تصور في بعض اللقطات الفلاحين إلا أن هذه اللقطات لاتسمح بالتعرف إلا بشكل سطحي جدا على الفلاح كشخصية إجتماعية، فهويته الإجتماعية و الثقافية غير مطلوبة بشكل كاف.

كما لاحظ الباحث أن كل الأفلام -محل الدراسة- تظهر صورة الفلاح بصورة لانشعر معها بتبدل المحتوى الإجتماعي رغم أن الفترات التاريخية والأماكن الجغرافية والمواضيع الإجتماعية مختلفة ومن هنا فإننا نصادق في السينما الجزائرية عملية إسقاط لتصور ووعي الفنان عن الفلاح، أو بمعنى آخر أن الفنان يحمل أفكاره الجاهزة وثقافته المعاصرة ويحاول أن ينطق بها شخصياته الفنية فتفقد تلك الشخصيات ملامحها التاريخية والإجتماعية وتصبح مجرد نماذج مطلقة. وأظهرت الدراسة أيضا أن الأنثيم التي تناولتها تميزت بخطاب سينمائي نخبوي سطحي في تصويرها لواقع العامل والفلاح الجزائري حيث عزلت هذه الأفلام شخصية العامل والفلاح في مجال خاص محدد هو ميدان العمل وأهملت المجالات المجتمعية الأخرى التي يتحرك ضمنها العامل والفلاح، وتغيب بذلك علاقات إجتماعية متنوعة ومتعددة.

كما أفادت هذه الدراسة أن الإخفاق السينمائي في التعبير عن الجوانب المختلفة لحياتي العمال والفلاحين لايعود في كل الأحيان إلى ضغط إيديولوجي مؤسستي مباشر بقدرما يعود في جزء منه إلى التصورات والأفكار المسبقة التي يحملها الفنان السينمائي عن المجتمع الجزائري تلك الأفكار والتصورات التي تقيم علاقة فورية مع الواقع الإجتماعي الحي.

2- دراسة منى حميوطوش عبيدي:

تناولت هذه الدراسة دور التلفزيون في تغيير الوضعية الإجتماعية للنساء الريفيات. وقد تمحورت هذه الدراسة الميدانية حول الدور الذي يلعبه التلفزيون في إحداث التغيير الإجتماعي

في القرى الفلاحية أثناء الثورة الزراعية التي عرفت الجزائر في السبعينات، وكيف كان إستقبال التلفزيون في الأوساط الريفية¹.

وقد توصلت الدراسة إلى أن دور التلفزيون في إحداث التغيير في الوسط الريفي الجزائري يبقى محدودا رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها هذه الوسيلة والتي كان من الممكن إستغلالها إذا ما تم توفير حد أنى من الظروف التي تسمح للمجتمعات الريفية من فهم الرسالة التلفزيونية. و أظهرت الدراسة أن التلفزيون لم يستطيع إحداث التأثير الذي كانت الدولة تنتظر حدوثه و ترجع الباحثة ذلك إلى غياب الإرادة السياسية التي تأخذ بعين الإعتبار سكان الأرياف كهدف في الرسالة التي تريد توصيلها، بالإضافة إلى غياب الإرادة لدى سكان المناطق الريفية في إكتساب الثقافة الضرورية لفهم الرسالة السمعية البصرية.

كما أفادت هذه الدراسة أن التلفزيون لوحده لا يستطيع أن يحدث التغيير، وحتى تستطيع عملية الإتصال تحقيق الأهداف المسطرة لها يجب أن تتأقلم مع مستقبل الرسالة، ويجب أن تأخذ بعين الإعتبار مميزاته ومحيطه. فالتغيير الناجح لا يحدث نتيجة لعملية إستبدال النموذج القديم بنموذج جديد يكون قد تم تحضيره من طرف بعض الأشخاص، ولكن التغيير يأتي نتيجة عملية جماعية والتي من خلالها يتم تجنيد كل الإمكانيات والقدرات. ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، غياب البرامج الموجهة للنساء الريفيات في التلفزيون الجزائري، كما أن الحصة التي يخصصها التلفزيون للنساء والتي تحمل عنوان "مجلة المرأة" فإن هذه الأخيرة تتوجه للنساء اللاتي تتمتعن بمستوى ثقافي معين.

وخلصت الباحثة إلى أن المرأة الريفية لاوجود لها في وسائل الإتصال الحديثة بالإضافة إلى الصعوبة التي تعانيها النساء الريفيات في فهم اللغة السمعية البصرية وصعوبة إدراك الصورة التلفزيونية.

3- دراسة فرنسوا شفلدونى:

تدور هذه الدراسة حول كيفية إستقبال وسائل الإتصال الحديثة (الصحافة المكتوبة، السينما، الراديو، التلفزيون) في المناطق الريفية الجزائرية في فترة السبعينات² و تنطلق هذه

¹ MOUNA HAMITOU CHE ABIDI: Le rôle de la télévision dans le processus du changement social des femmes paysannes dans les villages agricoles de la révolution agraire en Algérie.

Thèse de doctorat 3 cycle en science de l'éducation et de la communication. UNIVERSITE de paris XIII. 1985

² Francois chevaldonnée: La communication inégale. facteur de différenciation quantitative dans la réception des moyens modernes de diffusion. étude sur les zones rurales d'algérie Thèse de 3 cycle. Université de Paris VIII. Mai 1979.

الدراسة من ثلاثة تحقيقات أجريت في الفترات الزمنية التالية: 1968-1970-1971. و قد شمل تحقيق سنة 1970، 713 عاملا في الأراضي الفلاحية المسيرة ذاتيا و التي تحضل عملها لأول مرة على نصيبهم من الأرباح طبقا للمراسيم التي تنظم التسيير الذاتي، و قد إكتسبت عملية توزيع الأرباح أهمية خاصة حيث جاءت لتؤكد -بنتائج ملموسة- مصداقية القطاع الاشتراكي الذي طالما تم التشكيك فيه في السنوات السابقة. و بهذه المناسبة قامت وزارة الفلاحة بحملة لتعميم و شرح عملية التسيير داخل الأرض التي إستفادت من قرارات التسيير الذاتي؛ و بهذه المناسبة تم تجريب عملية إستعمال التقنيات البصرية كوسيلة للشرح و التفسير. و قد شملت هذه التجربة ثلاثة عشر (13) قرية في منطقة متيجة و أعالي شلف و منطقة تيارت. و إنطلاقا من ذلك قام الباحث بإنجاز تحقيق شمل عشر قرى التي تعرضت للتجربة و كان هدف هذا التحقيق هو تقييم، من جهة، نتائج الحملة التي قامت بها وزارة الفلاحة، و من جهة ثانية جمع بعض المعلومات حول دور الإعلام في عملية التسيير الذاتي، و إتصال الفلاحين بوسائل الإعلام.

حاول الباحث أن يقيس مدى تأثير الظروف الاقتصادية للفرد على إستهلاكه لوسائل الإعلام، فقام بتحديد نسبة الأفراد الذين تمسهم وسائل الإتصال الحديثة، و تحليل الإستعمالات و المصاريف المخصصة لوسائل الإعلام في المناطق المدروسة.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة تؤكد على وجود تباين في الطريقة التي تتوزع بها وسائل الإتصال بين مختلف الفئات، كما لاحظ الباحث وجود إستهلاك متفاوت للرسائل التي تبثها وسائل الإتصال الحديثة.

أولا: فيما يخص الإستماع إلى الراديو أفادت الدراسة أن حوالي 174 فلاح من بين 228 يستمعون إلى الراديو أي بنسبة 76%؛ أما فيما يخص إمتلاك جهاز الراديو فنجد 87 فلاحا من بين 175 يملكون هذه الوسيلة الإعلامية.

ثانيا: فيما يخص التردد على قاعات السينما: توصل الباحث إلى أنه 20 من بين 22 عاملا إداريا يقبلون على السينما باستمرار أي بنسبة 91%، بينما نجد 83 فقط من بين 228 فلاحا الذين يترددون على قاعات السينما. أي بنسبة 36%. فحاول الباحث أن يقيم علاقة بين دخل الفرد و نسبة التردد على قاعات السينما، فتوصل إلى أن عدد المستجوبين الذين يذكرون قلة إمكانياتهم المادية كسبب رئيسي لعدم ذهابهم إلى السينما ينتقل عددهم من صفر عند الموظفين الإداريين إلى 10% عند العمال ذوي المؤهلات و الإطارات الصغيرة. ليصل العدد إلى 20% عند الفلاحين، فكلما قل الدخل إزداد سبب عدم الذهاب إلى السينما.

ثالثا: فيما يخص إمتلاك جهاز التلفزيون: يجب أن نشير إلى أن دخول التلفزيون في المناطق الريفية حديث العهد، ففي التحقيق الخاص بسنة 1968 و كذا سنة 1970 كان أفراد العينة المدروسة يذكرون من حين إلى آخر عنوان حصة تلفزيونية شاهدها في مقهى المدينة المجاورة لقربتهم. لكن في التحقيق الخاص بسنة 1971 و الذي شمل منطقة بوفاريك القريبة من الجزائر العاصمة لاحظ الباحث وجود عدد لا بأس به من افراد العينة الذين يملكون جهاز التلفزيون. هذا و يبقى إمتلاك جهاز التلفزيون في المناطق الريفية في تلك الفترة شيئا إستثنائيا حيث أظهرت هذه الدراسة أنه من مجموع 66 منزلا نجد ثلاثة فقط التي تملك جهاز التلفزيون. كما يبقى الإحتكاك بهذه الوسيلة الإعلامية مقتصرًا على المناسبات: في المقهى أو عند زيارة بعض الأصدقاء و الأقارب في المدينة.

رابعا: فيما يخص قراءة الصحف: أفادت الدراسة أن هناك عددا قليلا من الفلاحين الذين يتعرضون لهذه الوسيلة الإعلامية حيث بلغت نسبتهم 9% و يرجع الباحث سبب ذلك إلى إنتشار الأمية بين اوساط الفلاحين.

خامسا: فيما يخص المصاريف المخصصة لمختلف وسائل الإعلام و سينما و راديو و تلفزيون و صحافة مكتوبة: أظهرت هذه الدراسة أن الفلاح البسيط يصرف على وسائل الإعلام ما بين 20 إلى 100 مرة أقل من الإطار المتوسط.

- بالنسبة للمصاريف المخصصة للسينما نجد أن الموظفين في الإدارة يترددون على قاعات السينما مرة في الشهر أما العمال غير المزارعين فإن ترددهم على السينما يكون اثناء المناسبات في حين نادرا ما يذهب الفلاح إلى السينما بل هناك العديد من فئة الفلاحين من لم يدخل قاعة السينما على الإطلاق.

و قد توصلت الدراسة إلى أن الفلاح يشاهد الأفلام في المتوسط 5 إلى 6 مرات أقل من الموظف في نفس المنطقة، كما يصرف الفلاح على السينما 10 مرات أقل من الموظف، فالعائلة الريفية تخصص في السنة 3 دينار جزائري للسينما بينما نجد العائلات في المدن الكبرى تخصص 28 دينار.

- بالنسبة للمصاريف المخصصة للراديو: لاحظ الباحث أن المصاريف المخصصة لهذه الوسيلة الإعلامية تزداد كلما صعدنا في سلم الفئات الإجتماعية فالمزارع البسيط لا يصرف مثل الموظف. هذا و يظل الراديو الوسيلة الإعلامية الأكثر إنتشارا.

- بالنسبة للمصاريف المخصصة للتلفزيون: أظهرت الدراسة أن المصاريف المخصصة للتلفزيون منعومة عند فئة الفلاحين و شبه منعومة عند فئة العمال البسطاء فهي تقدر بواحد

دينار جزائري لكل منزل في السنة. و أفرق يبدو واضحا إذا ما إطلعنا على المصاريف التي تخصصها فئة الموظفين و الإطارات السامية و التي تقدر كما يلي: 18 دينار بالنسبة للموظفين و 144 دينار بالنسبة للإطارات السامية.

- بالنسبة للمصاريف المخصصة للصحف: أفادت الدراسة أن المصاريف التي تخصصها عائلة الفلاح لشراء الصحف قليلة جدا بالمقارنة مع المصاريف التي تخصصها عائلة إطار سامي لنفس الوسيلة الإعلامية. و قد توصل الباحث إلى أن الصحف و التلفزيون هي أكثر وسائل الإعلام موزعة بطريقة غير عادلة بين الفئات الاجتماعية المدروسة، و يرجع الباحث ذلك إلى إنتشار الأمية من جهة في المناطق الريفية و إرتفاع ثمن جهاز التلفزيون من جهة ثانية. و قد لاحظ الباحث أنه إلى غاية سنة 1975-1976 نجد 85% من قاعات السينما، و 90% من مراكز بيع الصحف في متناول 40% فقط من سكان الجزائر. و أن أغلبية البلديات النصف الريفية تعاني من نقص المعدات الإعلامية بإستثناء بعض المناطق الريفية التابعة لمنطقة متيجة و شمال وهران و التي كان يقطنها المعمرون أثناء الإحتلال الفرنسي فبقيت فيها بعض التجهيزات الإعلامية.

4- دراسة محمد العربي غراس: تناولت هذه الدراسة الدور الذي لعبته الصحافة الجزائرية في دعم الثورة الزراعية التي عرفتها البلاد في فترة السبعينات، حيث كانت بمثابة مرحلة حاسمة من العمل الوطني المتواصل لإتجاز المهام على مراحل محددة بالنصوص.¹ و قد تمحورت إشكالية الباحث حول أسؤال التالي: كيف عايشت الصحافة الوطنية أحداث تطبيق الثورة الزراعية و هل ساهمت في شرح و تفسير نصوص و فلسفة الثورة الزراعية و النهوض بالريف الجزائري؟

و للإجابة على هذه الإسئلة قام الباحث بدراسة بعض النماذج الصحفية حيث قام بتحليل مضمون نماذج الصحافة الوطنية المكتوبة. و أختيرت عينة البحث من الصحف الوطنية التالية: الشعب، المجاهد الأسبوعي، مجلة الجيش، النصر، الثورة و العمل، الجزائرية، الشباب، Revolution، El Djourhouria ، El Moudjahid ، Algerie Actualité ، Africaine

و قد جرت هذه الدراسة خلال تطبيق المرحلتين الأولى و الثانية للثورة الزراعية وسط عمل كثيف شمل كل أنحاء البلاد. و يبدو من خلال هذه الدراسة أن الصحافة الوطنية المكتوبة بذلت جهدا كبيرا لمواكبة مختلف إنجازات و مراحل الثورة الزراعية منذ إنطلاق عمليات التطبيق.

¹ محمد العربي غراس. الثورة الزراعية و دور الصحافة الجزائرية. دراسة إعلامية وصفية تحليلية. للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة. كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الجزائر. 1974

فقد قامت الصحافة بتغطية يومية مفصلة و شاملة للنشاطات الوطنية، و قدمت دراسات تحليلية لواقع الفلاحة من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية الإستقلال، ثم التطور الحاصل في ميدان الفلاحة مع بداية الإستقلال إلى نهاية السبعينات. كما عالجت مختلف جوانب عمليات التطبيق و الجهود الوطنية من القمة إلى القاعدة، و لعبت دورا هاما في الشرح و التوعية، و أبرزت عدالة القضية و أبعادها حاضرا و مستقبلا، و فندت الإشاعات التي روجها المشككون في عدالة القضية، كما طرحت القضايا و الصعوبات التي عرفت عمليات التطبيق اليومي لنصوص ميثاق و قانون الثورة الزراعية بالإضافة إلى ذلك قدمت الصحافة رأيها حول قضايا الزراعة و التطبيق و حل المشاكل و عملت على زيادة تعميق إحساس الجماهير الشعبية بثورتها، كما مكنت المواطنين من معرفة حقائق الثورة الزراعية و تتبع مراحل إنجازها.

و قد اشارت هذه الدراسة إلى تفاوت مجهودات الصحف في تناول و معالجة الموضوعات و طرح القضايا، لكنها تلتقي كلها ضمن مسيرة الثورة، بإعتبارها صحافة ملتزمة شاعرة بدورها و مدركة لأداء مهمتها التاريخية حيال المجتمع.

لكن رغم ذلك، فإن الدور الذي قامت به الصحافة الوطنية- كما تشير إليه الدراسة- لم يكن دورا كاملا للغاية نظرا لإرتفاع نسبة الأمية في وسط سكان الأرياف و خاصة بين الفلاحين بالإضافة إلى صعوبة توزيع الصحف في هذه المناطق.

5- دراسة شاهيناز محمد طلعت: جاءت هذه الدراسة حول دور وسائل الإعلام في التنمية الاجتماعية في المجتمع الريفي¹ و في بحثها عن دور وسائل الإعلام تناولت الباحثة الوسائل الرئيسية التي تشكل الجانب القوي في نشر المعلومات و المعرفة في القرية و التي تتوافر فيها بصفة دائمة و مستمرة و يمكن أن تصل إلى جميع سكانها و هي أساسا الإذاعة و التلفزيون و الصحف و بالتالي فقد إستبعدت الباحثة من دراستها السينما و الكتاب لقلّة دورهما في مجتمع القرية بالمقارنة لأدوار الوسائل الثلاث الأولى. و إنطلقت الباحثة في دراستها من مجموعة من الفرضيات حول المهام التي تستطيع وسائل الإعلام القيام بها نذكر منها ما يلي:

1. أن مدى تعرض الفرد لوسائل الإعلام يتحدد جزئيا بطريقة الإستقبال كما يتحدد جزئيا ببعض الخصائص الخلفية للفرد.
2. قد تكون هناك علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام من ناحية و معرفة المسائل المحلية و القومية من ناحية أخرى.

¹ شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية. دراسات مقارنة و ميدانية في المجتمع الريفي مكتبة الأنجلو المصرية. الطبعة الثانية

3. في عملية إتخاذ القرارات بشأن الأفكار المستحدثة تكون قنوات وسائل الإعلام أهم نسبيا في وظيفة المعرفة بينما تكون قنوات الإتصال المباشر أهم نسبيا في وظيفة الإقناع. و توفر لنا هذه الدراسة بيانات عن تأثير وسائل الإعلام على مجتمع القرية، و بيانات إيضاحية للمشاكل التي يعيشها يوميا و تلك التي تعوق تحقيق الأهداف القومية كالتزايد السكاني و الأمية خاصة.

و في دراستها لأدوار وسائل الإعلام تعرضت الباحثة لأهم الوسائل التي يتعرض لها سكان القرية -قرية قها المصرية- بإستمرار و التي لها تأثير عليهم و تتمثل هذه الوسائل في الراديو و التلفزيون و الصحف و إستبعدت مناقشة دور الفيلم و الكتاب لقلة تأثيرهما على مجتمع «قها» نتيجة لقلة التعرض لهما لأسباب نذكر منها إرتفاع التكاليف نسبيا و زيادة نسبة الأمية. و عن جمع البيانات حول مجتمع قرية «قها» إختارت الباحثة عينة عشوائية من أرباب الأسر بلغ عددها الإجمالي 249 رب أسرة يتوزعون كما يلي:

40% من الفلاحين، 35% من العمال و 25% من المهن الأخرى.

و قد أسفرت هذه الدراسة على نتائج هامة نلخصها فيما يلي:

أثبتت البيانات الميدانية على عينة البحث أن مدى تعرض الفرد لوسائل الإعلام يتحدد جزئيا بالخصائص الخلفية له، ذلك أن الباحثة وجدت أن مالكي الراديو و التلفزيون أكثر إستعمالا لهما من غير المالكين و أن العمال أكثر إستعمالا لهما من الفلاحين أو ذوي المهن الأخرى. و أن الإناث أكثر في ذلك من الذكور. كما وجدت الباحثة أن فترة الإستماع إلى الراديو تقل كلما زاد الدخل و التعليم و السن في حين تزيد فترة مشاهدة التلفزيون كلما زاد الدخل و التعليم و تقل كلما إرتفع السن. و قد يستنتج من ذلك أن السن عامل مهم يؤثر على التعرض لوسائل الإعلام و أنه كلما زادت المسؤوليات و زاد الدخل و التعليم أثر ذلك على مدى التعرض للراديو (بالإنخفاض) و لم يؤثر على مدى التعرض للتلفزيون.

كما أفادت هذه الدراسة أن جمهور الوسائل الإلكترونية أكبر من جمهور الوسائل المطبوعة و يرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع نسبة الأمية و قد تبين أن مالكي (مشتري) الصحف أكثر قراءة من غير المالكين و أن فترة (كمية) القراءة تزيد بزيادة السن و التعليم و الدخل و أن العمال أكثر قراءة من الفلاحين، و الذكو أكثر من الإناث.

و قد اثبت القرويون في «قها» أنهم لا يختلفون عن أبناء المدن العصرية في إختيار البرامج الإعلامية التي تتناسب و رغباتهم، كما أنهم أظهروا إهتماما بموضوعات متنوعة مما يمكن أن

يستدل منه أيضا أن اتجاهاتهم نحو وسائل الإعلام لا تختلف كثيرا عن اتجاهات الفئات الاجتماعية الأخرى.

وأظهرت الدراسة أن التعرض لوسائل الإعلام أدى إلى رفع مستوى الإدراك الاجتماعي و السياسي لدى القرويين في قها. ذلك أن القضايا الاجتماعية و السياسية التي تعرضها وسائل الإعلام يشاهدها القرويون و يسمعونها في مجموعات ثم يناقشونها بعد ذلك.

و قد تؤدي معرفة القضايا الاجتماعية دورا هاما في سبيل الإدماج الاجتماعي و السياسي للقرية في النظام القومي؛ و قد تبين من الدراسة أن التعرض لوسائل الإعلام يوسع أفاق القروي من المسائل المحلية إلى المسائل القومية؛ و أن التعرض لوسائل الإعلام يركز إنتباه الفرد على قضايا محددة للتنمية مثل إعادة فتح قناة السويس، و شهادات الإستثمار.

و أثبتت الدراسة وجود علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام و زيادة طموح الفرد تجاه نفسه و أولاده. و قد كان هناك إجماع عام بين أفراد عينة البحث على أن وسائل الإعلام مفيدة و نافعة و أن الناس يتعلمون منها، كما أنهم أظهروا نوعا من الثقة فيها بإعتبارها وسائل تنقل المعلومات عن التنمية و هو ما يساعد على عملية التغيير.

و قد تبين أن وسائل الإعلام عندما تستكمل بالإتصال المباشر تلعب دورا هاما في تبني الأفكار المستحدثة. كما أثبتت وسائل الإعلام فاعليتها في تغذية المناقشات بالمعلومات عن طريق خلق الإدراك و توضيح القضايا. بينما كان للإتصال المباشر تأثيرا قويا على أفراد عينة قها في إقناعهم بالأفكار المستحدثة خاصة إذا جاء هذا الإتصال نت الأنداد المتجانسين كالأصدقاء و الأقارب.

6- دراسة نوال محمد عمر: هي عبارة عن دراسة مقارنة بين التأثيرات التي تحدثها وسائل الإعلام الديني على قيم الأسرة الريفية و الحضرية، و إبراز أهمية الإعلام و دوره في تغيير بعض قيم المستمعين و المشاهدين من أفراد الأسرة في الريف و الحضر.¹

و تنطلق الدراسة من بعض التساؤلات التي تنيرها مشكلة البحث نذكر منها ما يلي:

- هل للإعلام الديني دور هام في تغيير قيم الأسرة الريفية و الحضرية و ماهو؟
- ما هي العوامل و الظروف التي تساهم في هذا الدور؟
- إن لم يكن للإعلام الديني دور ملحوظ فلماذا؟ و ماهي سلبياته و ماهي المعوقات التي تمنع حدوثه؟

¹ نوال محمد عمر. دور الإعلام الديني في تغيير بعض قيم الأسرة الريفية و الحضرية. مكتبة نهضة الشرق 1984

• هل إستطاعت البرامج الدينية ترسيخ قيمة العمل و التعاون و التعليم و التسامح الديني و التعصب و قضية تنظيم النسل و خروج المرأة للعمل.
و يكمن الهدف من هذه الدراسة في معرفة هل للإعلام الديني دور في تغيير بعض قيم الأسرة الريفية و الحضرية؟ و إلى أي مدى و كيف تطور هذا الدور؟ و قد شملت الدراسة ثلاث مجتمعات بحثية و هي: حي الزمالك بإعتباره حيا راقيا متحضرا؛ حي السيدة زينب بإعتباره حيا شعبيا و قرية طنط الجزيرة التي تمثل المجتمع الريفي.
و قد كانت نتائج الدراسة كما يلي:

1- بالنسبة للفرض الخاص بالإرتباط بين الإعلام و التغيرات الإجتماعية التي تطرأ على قيم السرة في كل من الريف و الحضر تظهر لنا النتائج التالية:

• أكثر مشاهدي التلفزيون هم من أهل القرية و ذلك بنسبة 95%
• إستطاعت البرامج التلفزيونية الدينية أن تغير بعض قيم مجتمع البحث سواء في المدينة أو القرية و تتمثل هذه القيم في:

• تعدد الزوجات: 74% لحي الزمالك؛ 69% لحي السيدقزينب؛ 70% لقرية طنط.
• الطلاق: 73% لحي الزمالك؛ 71% لحي السيدة زينب؛ 67% لقرية طنط.
• عدم خروج المرأة للعمل: 70% لحي الزمالك؛ 69% لحي السيدة زينب؛ 72 لقرية طنط.

• عدم تعليم البنات: 55% لحي الزمالك؛ 40% لحي السيدة زينب؛ 54% لقرية طنط.
• إستطاع الإعلام الديني التلفزيوني أن يغير بعض القيم في الأحياء الشعبية و لم يفلح في تغييرها في الأحياء الراقية و القرية الخاصة بمجتمع البحث
لم يستطيع الإعلام الديني التلفزيوني و الإذاعي و السينمائي أن يغير عادة تنظيم النسل لا في الأحياء الراقية و لا الشعبية و لا حتى القروية.

• ساعدت البرامج الدينية الإذاعية على ترسيخ بعض القيم كالتعاون مع الجيران و التسامح الديني، تعليم المرأة، خروج المرأة للعمل.
• الأحياء الراقية أكثر إستجابة لتأثير الفيلم الديني في تغيير القيم ثم تليها الأحياء الشعبية و أقلها سكان القرية.

• مصححت الصحافة الدينية بعض الأفكار الخاطئة حول الفتاوي الدينية و السعودية، و حرمان المرأة من العمل و التعليم، و زيارة النساء للقبور.

2- بالنسبة للفرض حول وجود علاقة طردية بين إنتشار الإعلام الديني و ترسيخ قيم

العمل و التعاون و الإتجاه نحو التعليم نلاحظ مايلى:

- تحتل برامج التلفزيون الدينية المرتبة الأولى في ترسيخ قيمة العمل، و التعاون و الإتجاه نحو التعليم.

- تحتل الإذاعة المرتبة الثانية في ترسيخ قيمة العمال و التعاون و الإتجاه نحو التعليم.

3- بالنسبة للفرض الخاص بوجود علاقة طردية بين إنتشار الإعلام الديني و الفهم

الصحيح لقضايا العصر فقد توصلت الدراسة إلى مايلى:

- يمكن للصحافة أن تلعب دورا أكثر إيجابية لترسيخ بعض القيم

- ترتفع نسبة إيجابيات برامج التلفزيون في علاج قضية تعليم المرأة عن غيرها من الوسائل الأخرى.

- هناك علاقة وثيقة بين الإعلام الديني و الدعوة إلى محو الأمية فقد أيد 78.4% من أفراد العينة على أن برامج الإعلام الديني تعالج قضية محو الأمية.

4- بالنسبة للفرض الخاص بالعلاقة الطردية بين إنتشار الإعلام الديني و عدم تمسك

الأفراد بالخرافات و المعتقدات الخاطئة فقد تبين للباحثة من واقع العمل الميداني ما يلي:

- 98% من إجمالي مجتمع البحث يستمعون إلى إذاعة القرآن الكريم.

- الغالبية العظمى من مستمعي هذه الإذاعة يقل سنهم عن 16 سنة يليهم من هم فوق 40 سنة

- البرامج التلفزيونية الدينية لها تأثير إيجابي على كافة المبحوثين ابتداء من المشاهدين الأميين و إنتهاء بمن يحملون شهادات عليا.

- يحتل التلفزيون المرتبة الأولى بين أجهزة الإعلام و أكثرها تأثيرا على المشاهدين.

7- دراسة محمود عودة: سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:¹

1- معرفة أنماط الإتصال التي يستخدمها القرويون و ما إذا كانت أنماطا جموعية أم أنماطا شخصية؛ و فحص العلاقة بين متغيرات مختلفة (كالسن، و المستوى التعليمي و المكانة الإجتماعية الإقتصادية و المشاركة الإجتماعية و المهن) و بين السلوك الإتصالي للقروي. و هل يمكن تطبيق مفهوم مجرى الإتصال ذي الخطوتين الذي طوره كاتز و لزرسفيلد و جماعتهما على عملية الإتصال في القرية.

2- معرفة أثار الإتصالات المختلفة على مجتمع القرية من حيث المعلومات و

الإتجاهات و الأفعال و التكامل الإجتماعي و السياسي.

¹ محمود عودة. أساليب الإتصال و التغير الإجتماعي. دار النهضة العربية بيروت 1988.

* من حيث التكامل الاجتماعي: قام الباحث بربط القرية ببعض القضايا الاجتماعية التي تدور داخل المجتمع القومي، و تتمثل هذه القضايا في بعض المشروعات التي تقوم بها الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية: كالسد العالي، و الوادي الجديد بالإضافة إلى تنظيم الأسرة و الإذخار و بعض الأفكار الزراعية الجديدة كالتأمين على الماشية و التلقيح الصناعي لها. و حاول الباحث من خلال ذلك الإجابة على السئلة التالية:

- ماهي طبيعة المعلومات التي لدى القروي عن مثل هذه القضايا؟
- ماهي طريقة وصول مثل هذه المعلومات إلى القروي؟ هل وصلت إليه عن طريق اتصالات جمعية؟ أم شخصية؟ أم مشتركة؟

- هل هناك تحريف طرأ على مثل هذه المعلومات؟ و ما هي أسباب مثل هذا التحريف؟
* من حيث التكامل السياسي: أي مدى إرتباط مجتمع القرية بالأحداث السياسية التي تجري خارجها سواء على مستوى المجتمع القومي أو العالمي، و هنا تستهدف الدراسة قياس حجم المعلومات المتعلقة بموضوعات سياسية قومية و عالمية. و قد إختار الباحث لذلك قضية الإشتراكية و الموقف من إسرائيل و الموقف من الكتل العالمية كالإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية.

* من حيث الإتجاهات و الأفعال: تستهدف الدراسة من هذه الزاوية التعرف على الدور الذي تلعبه أنماط الإتصال المختلفة في تغيير بعض الإتجاهات أو تعديلها و كذلك الدور الذي تلعبه أنماط الإتصال المختلفة هذه في دفع الأفراد إلى القيام بأعمال معينة أو تبني نشاط معين. و نتلخص الفروض التي وضعها الباحث فيما يلي:

1. هناك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية و التعامل مع الإتصالات المختلفة و المقصود هنا بالمتغيرات الاجتماعية السن، المستوى التعليمي، المكانة الاقتصادية و الاجتماعية، المشاركة الاجتماعية و المهن، بحيث ان مصادر المعلومات تختلف باختلاف هذه المتغيرات أو بعضها.

2. تختلف الإتصالات أو مصادر المعلومات باختلاف مثل هذه المتغيرات الاجتماعية بالإضافة إلى إختلاف موضوعات هذه الإتصالات (أو مصادر المعلومات) من موقف إلى آخر أو بمعنى آخر تختلف الموضوعات الاجتماعية عن الموضوعات السياسية في مصادر المعلومات الخاصة بها بحيث يمكن القول أن هناك موصلات للأفكار و الأخبار الاجتماعية تختلف عن موصلات الأفكار و الأخبار السياسية.

3. ينطبق مفهوم كاتز و لازرسفيلد عن «مجرى الإتصال ذو المرحلتين» على هذه العملية في القرية المصرية، و بالتالي يمكن إبراز دور قائد الرأي أو حارس البوابة فيها كما يمكن تمييزه بخصائص معينة.

4. في القرية المصرية تلعب الإتصالات الجمعية دورا مركزيا في تحقيق التكامل الإجتماعي و السياسي.

5. تلعب ممارسة المناشط الإتصالية دورا هاما في تحديد الموقف و الرأي السياسين للقروي بالإضافة إلى المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية التي تمكنه من ممارسة هذه المناشط.

6. لا يقوم الإتصال الجمعي على تبني عمل أو نشاط جديد كتنظيم الأسرة أو الإدخار أو التأمين على الماشية أو ممارسة التلقيح الصناعي لها، وإنما هو يخلف وعيا بوجود هذا العمل أو النشاط حيث يبادر بعض الأشخاص إلى تبني هذا النشاط ثم يتبعهم الآخرون.

يستخدم الباحث لإختبار مدى صحة فروضه المنهج الوصفي التشخيصي الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على التحليلات الكمية، ولكنه لا يقف عند مجرد الوصف بل ينزع نحو المقارنة بين مجموعات مختلفة على أساس متغيرات رئيسية و هو عند هذه النقطة يقترب من المنهج التجريبي.

و فيما يخص مجال الدراسة وقع إختيار الباحث على إحدى قرى محافظة الغربية، و تعتمد هذه القرية على الزراعة كحرفة أساسية حيث يعمل أغلب السكان بها، إلا أن هناك عددا ناميا من الحرف و المهن الموجودة في القرية. و قد تم إختيار عينة الدراسة من أرباب الأسر التي يبلغ عددها 1010 أسرة تقريبا على أساس عشوائي من واقع كشوف الإنتخابات بعد إستبعاد الأفراد الذين لا يعدون أرباب أسر، و قد تم إختيار 210 رب أسرة يمثلون عينة الدراسة و قد خرج الباحث من دراسته هذه بعدة نتائج أهمها:

(1)- فيما يخص الإستماع الإذاعي: توصل الباحث إلى أن القروي يمارس هذا النشاط في منزله ثم لدى أصدقائه و أقاربه و جيرانه؛ و أن الإستماع الإذاعي نشاط عام و شامل و يعني ذلك أنه منتشر بين مختلف الطبقات و المستويات التعليمية و غير ذلك من التصنيفات الإجتماعية.

(2)- فيما يخص قراءة الصحف: يتوزع جمهور الصحف بين مختلف الأعمار و إن كان هناك ميل غير دال إحصائيا إلى أن تكون الأعمار الكبيرة أكثر قراءة للصحف كما تنتمي أغلبية جمهور الصحف إلى المكانة الإقتصادية و الإجتماعية المرتفعة بما تتضمنه من مكانة تعليمية مرتفعة كذلك.

و قد توصل الباحث إلى أن أغلبية جمهور الصحف. في القرية تنتمي إلى طائفة المهن غير الزراعية و حيث تشير هذه المهن إلى مكانة إجتماعية إقتصادية معينة كما تشير أيضا إلى مستوى تعليمي معين، بالإضافة إلى الغرض التي تتيحها للانتقال إلى العالم الخارجي للقرية.

(3)- فيما يخص التردد على قاعات السينما: أفادت الدراسة أن مشاهدة العروض السينمائية نشاط إتصالي محدود النطاق بين القرويين الذين تمثلهم العينة. و يقدم القرويون عددا من التبريرات المنطقية لإحجامهم عم ممارسة هذا النشاط منها:

- (1) البعد المكاني لدور السينما.
 - (2) عدم توافر الإمكانيات الإقتصادية التي تمكن من هذا التردد.
 - (3) أسباب أخرى كعدم وجود وقت فراغ.
 - (4) عدو جدوى السينما و عدم جديتها "السينما كلام فارغ" في نظر القروي.
- كما تبين الدراسة أن حجم التردد على قاعات السينما يختلف إختلافا دالا بين المكانات الإجتماعية و الإقتصادية المختلفة و المستويات التعليمية و أنماط المشاركة الإجتماعية و الأنماط المهنية و حيث يرتبط التردد بالارتفاع في المكانات الإقتصادية و الإجتماعية و التعليمية و المشاركة الإجتماعية و ينتشر بين طائفة المهن غير الزراعية.
- 4- فيما يخص العلاقة بين الإتصالات المختلفة: أظهرت الدراسة أن الإستماع الإذاعي نشاط شائع لا يرتبط بغيره من أوجه النشاط الإتصالي الأخرى. و هناك علاقة محدودة بين قراءة الصحف و التردد على السينما مما يوحي بأن قراء الصحف يميلون أكثر من غيرهم إلى التردد على السينما، كما لاحظ الباحث وجود علاقة بين قراءة الصحف و مشاهدة عروض سينمائية و التردد على المدينة (القاهرة)

5- فيما يخص العلاقة بين نمط الإتصال و مضمون الرسالة و عدد من المتغيرات الإجتماعية: أفادت الدراسة أن الإتصال الجمعي و على رأسه الراديو يلعب دورا كبيرا في نقل المعلومات ذات الطابع السياسي، و بينما يجد الباحث نسبة لا بأس بها تعتمد على الإتصال الشخصي كمصدر للمعلومات الإجتماعية، فإن هذه النسبة تتلاشى عندما يتعلق الأمر بالمعلومات السياسية كما لاحظ الباحث أنه إذا ما إستثنينا مضمون الرسالة فإن طبيعة مصدر المعلومات تختلف إختلافا واضحا وفقا لعدد من المتغيرات الإجتماعية. كما أنه إذا إستثنينا المتغيرات الإجتماعية لاحظ الباحث أن طبيعة مصدر الإتصال أو المعلومات تختلف وفقا لإختلاف مضمون الرسالة المنقولة، حيث لوحظ أن الإتصال الشخصي قد يكون مكافئا للإتصال الجمعي في نقل المعلومات ذات الطابع الإجتماعي بينما يتلاشى دوره في نقل المعلومات ذات الطابع السياسي.

بعدما إنتهينا من عرض أهم ماجاء في الدراسات السابقة الخاصة بالإعلام في المجتمعات الريفية، نريد أن نشير في الأخير إلى بعض البحوث النظرية التي تناولت موضوع وسائل الإتصال الحديثة في بعض المجتمعات الريفية العربية، ونستهل هذه الدراسات النظرية بدراسة الأستاذ عبد الرحمن غزي والتي عالج فيها الباحث تواجد وسائل الإتصال في المجتمع الريفي في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. وقد جاءت هذه الدراسة غنية بالإحصائيات التي تخص مدى إمتلاك الأجهزة السمعية البصرية في عدة دول عربية بالإضافة إلى إحصائيات تفصيلية عن نسبة سكان الريف والقوة العاملة في قطاع الزراعة في المنطقة العربية. وقد أفادت هذه الدراسة إلى أن دخول وسائل الإتصال الحديثة في المجتمعات الريفية فرضت عوامل خارجية بعيدة عن متطلبات تطور البنى الإتصالية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية في المجتمع العربي عامة، وأن إستيراد منتوجات الحضارة الغربية لايدفع المجتمع الذي تتواجد فيه إلى التطور مالم يدخل ذلك في صيرورة إجتماعية تمكن الإنسان من التعامل معها وفق دوافعه وحاجياته، فالبناء الحضاري لا يتم بالأشياء مهما كانت صلاحياتها وثمنها وإنما يتم بالدوافع التي تحرك تلك الأشياء. كما إستخلص الباحث بعض العوامل التي ساهمت في الأداء المتواضع الذي أظهرته وسائل الإتصال في التعامل مع واقع المجتمع الريفي في المنطقة العربية في مايلي:

- إن توظيف وسائل الإتصال في تحقيق بعض الأهداف التنموية المسطرة لم يتم على دراسة عملية وافية عن طبيعة المجتمع الريفي وخصائصه.
 - لم يشارك المجتمع الريفي بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج المادة الإعلامية الموجهة إليه.
 - بقيت وسائل الإتصال متمركزة أساسا في المدن الشيء الذي ترتب عنه عدم إستفادة المجتمع الريفي من خدمات هذه الأخيرة.
 - تجاهل المؤسسات الوسيطة في عالم الريف كالعائلة والمسجد والمدرسة والتجمعات¹.
- أما عن دور الإتصال التقليدي في تنمية المجتمع الريفي حاول مختار محمد فؤاد أبو الخير من خلال دراسته الإجابة عن السؤال التالي: أيهما أجدى بالنسبة للمجتمعات الريفية، وضع الأفكار المستحدثة عبر أشكال الإتصال التقليدي في الريف أم إستخدام هذه الأشكال الفولكلورية عبر وسائل الإتصال الحديثة؟

¹ غزي عبد الرحمن. وسائل الإتصال والمجتمع الريفي في العالم العربي. مرجع سبق ذكره

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بالتعرض إلى تجارب توظيف الوسائل الفولكلورية في بعض دول العالم الثالث مثل أندونيسيا وجاميكا وسريلانكا والهند والبنجلاديش والفلبين بالإضافة إلى دراسة كيفية استخدام الأشكال الفولكلورية في مجال تنظيم الأسرة في مصر¹.

وقد أفادت هذه الدراسة أن الوسائل الفولكلورية تتميز بإمكانيات كبيرة لخدمة أغراض التنمية ومن بين هذه المميزات نذكر ميزة الإتصال المواجهي مما يضفي عليها أهمية خاصة لأن تغيير السلوك يأتي عن طريق الإتصال والتفاعل المباشر كما تعتبر الأشكال الفولكلورية جزءاً من الحياة اليومية في الريف الذي يسمح بمعالجة موضوعات التنمية بنفس مصطلحات وتعبيرات أبناء الريف بالإضافة إلى إلتقاء القائمين بالإتصال التقليدي إلى نفس بيئة المتلقي واستخدامهم لتعبيرات هؤلاء المتلقين مما يطفي عليها مصداقية خاصة وقدرة على التأثير.

كما أظهرت الدراسة أهمية نشر الأفكار المستحدثة من خلال الوسائل التقليدية وكذا إمكانية استخدام الأشكال الفولكلورية - الرواية والأمثال الشعبية والعرائس والنكتة والأغنية الشعبية والمسرح الشعبي - في وسائل الإتصال الجماهيرية الحديثة. وفي هذا المجال يذكر الباحث بعض الاعتبارات الأساسية التي ينبغي مراعاتها عند استخدام الوسائل والأشكال الفولكلورية لخدمة أغراض التنمية سواء لحمل أفكار مستحدثة أو لتطويع شكل فولكلوري من خلال الوسائل الجماهيرية وتتمثل هذه الاعتبارات فيمايلي:

• ضرورة إدراك الوسائل والأشكال الفولكلورية كجزء في النسيج الاجتماعي وأن تتناول موضوعات هادفة.

• قبل استخدام الوسائل والأشكال الفولكلورية يجب أن يسبق ذلك دراسات مستفيضة للمجتمع الريفي للتعرف على مجموعة القيم والاتجاهات والتقاليد والعادات الموجودة وكذلك على شكل العلاقات الاجتماعية القائمة.

• استخدام الأشكال الفولكلورية التقليدية في وسائل الإتصال الحديثة كالراديو والتلفزيون لا يجب أن يعد بديلاً للعروض الحية التي تميز الوسائل التقليدية بل يجب أن تكون مكملة لها. ويدعم الباحث دراسته بالحديث عن تجارب بعض دول العالم الثالث في توظيف الوسائل والأشكال الفولكلورية لنشر المعلومات للمناطق الريفية الموجودة بها. وإستخلص الباحث من هذه التجارب بعض التوجهات العامة لإستراتيجية استخدام الوسائل الفولكلورية والجماهيرية في الريف.

¹ مختار محمد فؤاد أبو الخير. وسائل الإعلام والإتصال التقليدية ودورها في المجتمع الريفي. وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1992 من ص 203 إلى ص 230

وفي الختام توصل الباحث إلى وجود العديد من الأشكال الفولكلورية التي أثبتت التجارب فاعليتها في نشر رسائل التغيير الاجتماعي ونشر الأفكار المستحدثة مثل العرائس والمسرح الشعبي.

كما لاحظ الباحث غياب استخدام الأشكال الفولكلورية في بيئتها المحلية عن طريق تغذيتها بالأفكار المستحدثة وتعبئتها لخدمة أغراض التنمية، حيث تتركز الاستخدامات القائمة بصورة غير مخططة أو مدروسة على استخدام الأشكال الفولكلورية من خلال الوسائل الجماهيرية. تحت عنوان "وسائل الإعلام والمجتمع الريفي" قام محمد الحافظ بن محم بدراسة تجربة الإعلام الريفي في الجمهورية الموريتانية باعتبارها بلدا ريفيا بالدرجة الأولى، حيث أن غالبية السكان يعيشون في الريف كما يعتمد الاقتصاد الموريتاني على الزراعة وتربية المواشي لذلك منح الريف في مختلف مخططات التنمية منذ استقلال البلاد أولوية تجسدت في المشاريع المقامة والعناية الممنوحة له حيث يحظى بنسبة 36% من ميزانية الدولة للاستثمار. وقد تعرض الباحث في دراسته إلى دور وسائل الإعلام في مجال الإعلام الريفي، إلا أنه ركز على تجربة الإذاعة الريفية الموريتانية التي إنطلق نشاطها سنة 1975 والتي عرفت نجاحا كبيرا حيث تمكنت في الفترة ما بين 1985 إلى 1987 من إنجاز ما يزيد على 700 برنامج حول المواضيع التنموية وهذا ما جعلها تبرز كأداة فعالة في التعبئة بالوسط الريفي. وعلى الرغم من التعتير الذي شهدته هذه الإذاعة في مسيرتها إلا أنها إستطاعت تحقيق جزء لا يستهان به من أهدافها. وقد شملت نشاطاتها مايلي:

الحملات الزراعية ومكافحة الجراد وحملات التلقيح ومكافحة الحرائق وتطعيم المواشي وإنتاج الحبوب¹.

وتتطلب الإذاعة الريفية الموريتانية في عملها من ثلاثة مبادئ أساسية:

- إنجاز العمل في الميدان من خلال رواية صادقة لهموم وإهتمامات سكان الريف.
- العمل على كسب جمهور الريف عن طريق برامج مسلية وموجهة بإعتبار هذه الإذاعة أداة تعبير شعبية وأداة للحوار بين سكان الريف والقائمين على أمورهم.
- الإهتمام بحفظ التراث الثقافي للبلاد عن طريق تسجيل وإذاعة التراث الشفهي والموسيقى والبحث على أوسع نطاق.

¹ محمد الحافظ بن محم. وسائل الإعلام والمجتمع الريفي (التجربة الموريتانية). وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس 1992 من ص 231 إلى ص 239.

يتبين من الدراسات السابقة لوسائل الإعلام والمجتمعات الريفية وجود تشابه إلى حد ما في الجانب المنهجي حيث إعتمدت اغلبيية هذه الدراسات على دراسة جمهور وسائل الإعلام في بعض المناطق الريفية في فترة زمنية معينة. وبإستثناء دراسة احمد رمينة حول صورة الفلاحين في السينما الجزائرية لم يتم تناول وضمون الرسالة الإعلامية الموجهة للمجتمعات الريفية بغرض دراستها وتحليلها للتعرف على ماتقدمه وسائل الإعلام لهذه المجتمعات وبالتالي التوصل إلى تحديد المكانة التي تحتلها قضايا ومشاكل الريف في الرسالة الإعلامية.

لذا فإن دراستنا ستهتم ببحث تلك الجوانب في إطار العلاقة الجدلية بين النظام السياسي وتأثيره على الإعلام الريفي في التلفزيون الجزائري، أو بعبارة أخرى مدى تطور الرسالة الإعلامية الموجهة للريف عبر حقبات تاريخية مختلفة.

الفصل الثاني: نبذة تاريخية عن الريف الجزائري:

المبحث الأول: مرحلة ما قبل الإستقلال (1830-1962)

عاش سكان الريف الجزائري قبل 1830 في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها. فقد كان نظام الملكية في الريف في عهد الدولة الجزائرية قبل 1830 بسيطاً، يعتمد على العرف والعادات والقانون الإسلامي ويقوم على أربع فئات هي: أرض البايك، الأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك).

فأما أرض الدولة (البايك) فهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري، والنوع الثاني من الملكية هو الأرض الجماعية المشاعة (العرش) وتسود في المناطق التي إستقر بها البدو وشبه البدو وحيث يمارسون فيها الزراعة والرعي وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض وهي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري وتمتد على مساحة واسعة وتقوم بإستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون. أما أرض الوقف (الحبوس) فكانت وقفاً على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص. والنوع الرابع هو الأرض التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية ويتركز معظمها في منطقة متيجة والساحل إلا أن الملكية التي تعود إلى الجزائريين تمثل في أساسها إتجاهاً جماعياً يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات كما يلاحظ أنه نادراً ما توجد ملكية لفرد واحد.¹

بعد سنة 1830 ودخول الإستعمار الفرنسي إلى الجزائر تغير الوضع مع سياسة الإستيطان التي طبقها المعمر الفرنسي حيث إنتقل عدد كبير من الأوروبيين وإستوطنوا في المدن والقرى الجزائرية. وقد بدأت مع الإستعمار مرحلة جديدة من الحياة الريفية والحضرية. فتكونت أولى الجماعات التي إستقرت على أرض الجزائر من جنود وضباط الحملة العسكرية الذين نزلوا ابتداءً من سنة 1830، وتمكن نفر منهم من شراء الأراضي الواقعة حول الجزائر العاصمة بأبخس الأثمان من أصحابها الفارين الذين تعرضوا لضغط متواصل من المعمرين، فاضطروا لبيع أراضيهم واللجوء إلى المناطق الجبلية.² إذ حاول الإستعمار تهديم

¹ محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. ديوان للطبوعات الجامعية. الجزائر 1990. ص 72-73

² المرجع السابق. ص 74-75.

نمط ملكية الأراضي الذي كان سائدا قبل سنة 1830، كما إستولت السلطات الإستعمارية على أراضي البايك سنة 1845¹

و بعد إخماد ثورة الأمير سنة 1847. إستمر نزوح الجزائريين عن أراضيهم، و إتجهوا هذه المرة نحو الجنوب إلى الصحراء و قد ساعد ذلك على إستيلاء الأوروربيين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانوا يملكونها. و كانت النتيجة أن فقد الجزائريون 45% من أراضيهم إذ لكي يثبت أحد أبناء الريف ملكيته أمام الإدارة الفرنسية عليه أن يجر وراءه أفراد العشيرة كلهم و عليه أن يتحمل نفقات كبيرة، الأمر الذي يجعله في الأخير يتنازل عن أرضه للفرنسيين. و بهذه العملية المنظمة و الطويلة الأمد أدت حركة الإستيطان إلى تفتيت "النمط الزراعي الجماعي" عن طريق سن القوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية و تشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل و أراضي العائلات و سواء كان هذا الإستيلاء نتيجة فرض الحراسة أم المصادرة أو البيع الإختياري فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات إذ تقلصت أراضي الفلاحين الجزائريين و طردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة و أقل مردودا² هذا رغم المصادقة على القانون المتعلق بالملكية في الجزائر في 16 يونيو 1851 الذي يؤكد أن الملكية "حق للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي و الملاك الفرنسيين و غيرهم" و نص كذلك على أن "حقوق الملكية و حقوق التمتع العائدة للأفراد و العشائر " معترف بها قطعاً على ما هي عليه أثناء حرب الإحتلال أو بعد إنتهائها. و لكن لم تمض بضعة سنوات على صدور هذا القانون حتى إتخذ قرار تعسفي بحصر الأراضي و تحديدها و ذلك "من أجل تلبية متطلبات التوسع في إستعمار البلاد". و قد عقد مجلس الشيوخ الفرنسي بتاريخ 9 مارس 1863 جلسة لمناقشة مشروع القانون الإمبراطوري الشهير الذي وضعه الجنرال آلار ALLARD. و مما جاء في شرح الأسباب الداعية لتقديم المشروع: "لقد وقع على أثر هذه العمليات أمر مهم يستحق التنويه و هو أن العرب بعد ما آلت أراضيهم إلى الدولة نتيجة تطبيق قرار حصر الملكية إستعاد البعض منهم تلك الأراضي التي أنتزعت من عشيرتهم. أما الذين لم تتوفر لديهم الإنكانيات المادية للشراء، فقد طلبوا من الأوربيين أن يسمحوا لهم بالبقاء في أراضيهم كمزارعين" و في نفس هذه المقدمة المخصصة لعرض الأسباب، كشف هذا المشروع عن نوايا أصحابه المسترة

¹ Djilali Benamrane. Agriculture et développement en Algérie. Societe Nationale d'Édition et de diffusion. Alger 1980 p 51-52.

² محمد السويدي. مرجع سبق ذكره ص 75.

وراء ثوب الليبرالية، كما كشف عن نوايا الأمبراطور نابليون الثالث الذي أيد المشروع. و مما جاء فيه بالعبارة الصريحة: "و أخيرا على الحكومة أن تستعمل ما لديها من سلطة مع بعض العشائر التي رغم خضوعها للحكم قد تمنع الأوربيين من الدخول إلى أراضيها، و بذلك يمكن تقسيم أراضي الشمل... و من أنجح الوسائل للقضاء على نظام أراضي الشمل، إقرار الملكية الفردية، و توطين الأوربيين في العشيرة... و هذا أمر أصبح مسموح به بعد إلغاء الفقرة الثانية للمادة 14 من قانون 1851 (المادة السابعة من قرار مجلس الشيوخ).

و مما جاء في هذا القرار أيضا: "أن المادة السابعة تلغي الفقرتين الثانية و الثالثة للمادة 14 من قانون 16 يونيو 1851 و بموجبها كان ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة يسلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة، لصالح أشخاص غرباء عن العشيرة. و على هذا الأساس أصبح من الممكن إستملاك الأراضي التابعة للعشيرة، و هذا الأمر يفتح مجالات واسعة للأوربيين و للشركات الراغبة في إستملاك الأراضي".¹

هكذا فقد أدت الإنعكاسات الأولى لهذا القانون الذي كان يهدف إلى تفكيك أراضي الشمل الجزائرية و كذلك إنعكاسات القوانين التي صدرت منذ 1844 أدت إلى وقوع مجاعة دامت حوالي سنة. فهلك فيها ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر، و هذا أمر لا يستغرب لأن الملكية أصبحت تنتهك و تغتصب بمختلف الصور و الأشكال من طرف المعمرين، كما أنها تعرضت للتجزئة العقارية مما كنا له أسوأ الأثر في الحالة الاقتصادية الزراعية و في ظروف الفلاحين المعاشية.²

و هكذا أدت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان و أصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمال أجراء في مزارع المعمرين و بإقتطاع الإحتلال اقساما من الأراضي التي لا غنى عنها في حياة الجماعة إضطر الفلاحون البحث عن أراضي جديدة أخرى أقل خصوبة بل و أصبح الكثيرون منهم مجرد خماسين مما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية و التضامن الاجتماعي في الريف و كان ذلك بداية لظهور "الفردية" في الإنتاج الزراعي.

و من الجدير بالذكر في هذا المقام أن بعض المسؤولين أخذوا يقترحون بعد أن مضى على الإحتلال سبعون عاما، و بعد أن فشلت جميع المحاولات الرامية لتحطيم مقومات المجتمع الجزائري، أخذ هؤلاء يقترحون إقتراحات ظاهرها البر و الإحسان و باطنها المكر و الخبث و

¹ مصطفى الأشرف. الجزائر. الأمة و المجتمع ترجمة حنفي بن عيسى. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983. ص 14.

² المرجع السابق ص 15.

من بينها إدخال العتاد الزراعي و أساليب الفلاحة الحديثة في الوسط الزراعي المحلي و ذلك بإنشاء "مزارع و قرى أوروبية في الأراضي المستملكة بقصد تشغيل الأهالي عند المعمرين و توفير وسائل المعيشة لهم." و من بين تلك الإقتراحات أيضا تنمية الصناعات المحلية و تعليم الحرف التقليدية، و محاربة الربا بإعطاء الفلاحين قروضا مصرفية... على أنه لا يحق "للأهالي إستلاف إذا لم يكن ممثل الإدارة أو ممثل القضاء حاضرا إذ من حق كل منهما أن يعترض و أخيرا من جملة الإقتراحات، إدخال التعديلات على الضريبة و فتح الورشات ذات المصلحة العامة لكي يجد فيها البؤساء عملا يقتاتون منه... إلى غير ذلك من الإقتراحات التي تبين لنا أن الأفعال تكذب الأقوال.¹

و مما لا شك فيه أن المجتمع الريفي الذي كان في بداية الأمر مدفوعا بعامل المحافظة على البقاء قد تحرك حركة منسجمة متزنة، رغم فقره و جهله و بذلك ساهم في صيانة الأساس الإقتصادي للبلاد، و أرس بنياتها، و خلق الشروط الملائمة للكفاح المسلح من حيث التجاوب و التعاون و توفير الرجال، و رسم الخطط، فإنتطلق إنطلاقة ميمونة نحو التقدم، و ضحى بالغالي و النفيس من أجل إستعادة تراثه الضائع و هذه العوامل كلها كانت هي العدة لتحرير البلاد، و إن كانت فكرة الثورة قد نبعت في المدن.

إن الفلاح الجزائري ظل دائما يواصل جهوده من أجل إستعادة أرضه المبيعة أو المهتدة. ذلك هو الصراع الدائر بينه و بين الإستعمار الذي جرده في آخر الأمر من أرضه. كما أن حرب الإبادة بنتائجها المباشرة أدت بين سنة 1830 و 1870 إلى هلاك عدة ملايين من السكان، و كان أغلبهم سكان الأرياف الذين أهلكتهم المجاعات و أعمال التخريب و المعارك الطاحنة و التشريد. إن المجتمع الريفي الذي عانى هذه المحنة القاسية كان من الممكن جدا أن يعبى طاقاته و أن ينظم إمكانياته ليقطع على المدى البعيد مرحلة جديدة، لو أن الوعي السياسي إنتشر بين جميع أفراد، إنطلاقا من بعض المدن التي توفر لها هذا الوعي. و لكن المجتمع الريفي كان في أسوأ حال و لم يبق من هذا إلا هيكل جامد من العادات و التقاليد و لم يجد أية مساعدة من النخبة المثقفة. و لهذا كان هذا المجتمع في حاجة إلى إصلاح جذري خاصة أن الفرق الشاسع بين تخلفه و بين تقدم الحياة العصرية يبرز بكل وضوح عيوبه، بل يكشف عن تصدع بنيانه، و هو ما يتمناه و يريده المستعمر الدخيل... ألم يتكرر له إنشاء البلاد أنفسهم من سكان المدن الذين كانت إهتماماتهم بعيدة عن المجتمع الريفي.

¹ المرجع السابق ص 19.

إن المناسبات القليلة التي خرج فيها لأول مرة إلى الأرياف، أعيان الحضر من أتباع الأمير خالد و علماء الدين المقيمين في المدن، و المسؤولين و المناضلون و المنتمون للطبقة البرجوازية أو المتوسطة، أو للطبقة الكادحة، هذه المناسبات القليلة التي خرج فيها هؤلاء إلى الأرياف للقيام بالعمل السياسي أو ما يشبهه، يمكن تحديدها بالتوالي:

في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، و الفترة الواقعة حوالي عام 1936 و الفترة التي جرت فيها الإنتخابات الفرنسية و "الجزائرية" في 1946، و 1948.

و يمكن القول بأن إندلاع حرب التحرير هي المناسبة الكبرى الوحيدة التي إستطاع فيها العمل السياسي خلال ما يزيد على قرن أن ينفذ إلى الوسط الريفي و أن يتغلغل فيه و أن يحول الكفاح تحويلا جذريا من حيث المنطلقات و الأهداف. فهذا التحويل ما كان ليحصل لو أن البرجوازية المتحيزة التي همها الوحيد تأمين مصلحتها هي التي تكلفت بتنظيم الثورة.¹

إن إستجابة الفلاحين لنداء أول نوفمبر 1954 كانت سريعة و جماعية، و قد أدى تضامن الفلاحين مع المجاهدين بالسلطات الفرنسية إلى إقرار سياسة ترحيل السكان و حشدهم في محتشدات ترتبط بالسلطة العسكرية إرتباطا مباشرا. و هذه الهجرات كان الناس يلجأون إليها من تلقاء أنفسهم في بداية الأمر هروبا من إنتشار الذعر. كما أن الجيش الفرنسي رغب في التفريق بين المجاهدين و السكان الذين كانوا يمدونهم بالمساعدة و ذلك بإنشاء "مناطق محرمة" بين سنتي 1955-1956 و لها تفاقمت الثورة سنة 1958 قاموا بحشد الفلاحين في مناطق يصعب النفوذ إليها، فبلغت 2380 مركزا في سنة 1961، و لم يكتفوا بحشد الفلاحين بل حشدوا العرب الرحل كذلك.²

و لقد تميزت الحياة في الريف الجزائري في مطلع الخمسينات بالعمليات الكثيفة لتجريد الفلاحين من أراضيهم حيث إستولى الإستعمار بعد ما يزيد على قرن من الزمن ما يقرب ثلاثة ملايين هكتار (2.706.130 هكتار سنة 1950) و تضم هذه المساحة أجود الأراضي الزراعية، و لاسيما الأراضي الساحلية و السهول الداخلية. و لم يكن ذلك نتيجة لإنشاء المساحات المخصصة للمعمرين في أخصب الأراضي فحسب بل كان أيضا نتيجة صفقات

¹ المرجع السابق ص 22-23

² الحافظ بينهم، التحولات في الريف الجزائري بعد الإستقلال. ترجمة، مروان القنواوي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. غير محدد سنة النشر.

عقارية تمت في إطار تطبيق مختلف القوانين التي أخذت في هذا الشأن. وحسب إحصائيات سنة 1954 فإن 2.726.700 هكتار يملكها 22.037 مستثمر أجنبي.¹

و يبرز التوزيع على الصعيد الجهوي تفاوتاً بين غرب البلاد، و وسطه و شرقه. إذ كان توطين المعمرين أقوى في القطاع الوهراني حيث تقل تعاريج الأرض، و حيث تم تشييت بني العشائر و القبائل بصورة أسرع و أشمل نتيجة المقاومة الطويلة التي خاضها الأمير عبد القادر و بومعزة و أولاد سيدي الشيخ، و قد إرتفعت المساحة التي إستولى عليها هؤلاء المعمرون إلى 1.355.000 هكتار في حدود سنة 1950، أي ما يعادل نصف المساحة الإجمالية. و لم تبلغ هذه المساحة في القطاع الأوسط من الجزائر سوى 538.000 هكتار أما في القطاع القسنطيني فقد سجل 813.00 هكتار منها جزء كبير من أراضي البايك حول قسنطينة. كانت نسبة 80% من المساحة الكلية أي جميع الملكيات التي تزيد مساحتها على 100 هكتار تملكها أقليات تتولى أنشطة إقتصادية أخرى.²

لقد كانت عملية ترحيل الفلاحين، و هجرة الناس المطاردين البالغ عددهم حوالي 500.000 شخص و لاسيما هجرة سكان الحدود إلى تونس و المغرب كل ذلك ساهم في إخلاء الريف الجزائري. إن هذا الإسراع في هجرة الريف مهد لـ "أريفة المدن" الذي إشتد حين إستقلال الجزائر بإكتساح الريفين للمدينة لشغل العقارات التي هجرها الأوروبيون.

و يمكن القول أن إمداد الحرب و دعم الفلاحين المتزايد لجيش التحرير الوطني دفعاً الإدارة الفرنسية إلى وضع برنامج إصلاح زراعي تمنح الفلاحين الذين لا أرض لهم عقارات حتى تجعل لنفسها سنداً من الفلاحين، و لا يفوتنا أن نذكر أن هذه المرة ليست المرة الأولى التي تبدي فيها الإدارة الفرنسية رغبتها في إصلاح زراعي. فمنذ الحرب العالمية الثانية إتخذت سلسلة من التدابير لتبني أساليب حديثة في الفلاحة و لإيجاد أعمال نذكر منها: مكافحة إنجراف التربة و توسيع الصناعات الغذائية. لكنهم أبوا أن يطرحوا المشكلة العقارية و ظنوا أنهم قادرون على تمرير المسألة ببعض الإصلاحات، لكن سرعان ما اضطرت الثورة السلطات إلى أن تتصور برنامجاً أكثر جراً فقررت سنة 1956 إيجاد "صندوق للإستغلال الريفي" معد لمنح المسلمين أرضاً. و ما هذا بجديد فقد كانوا قد أطلقوا سنة 1945 ما سموه "أقسام التحسين

¹ Djilali Benamrane. Agriculture et Deloppement en Algerie. Op.cit p 121.

² سيلالي صاري. الأرياف الجزائرية عشية إندلاع حرب التحرير الوطني. مجلة الثقافة العدد 83. سبتمبر. أكتوبر 1984 الجزائر ص 193.

الريفي" التي ينبغي لها أن تمكن الفلاحين من الأرض. و كان هناك حوالي 220 قسم من "أقسام التحسين الريفي" في اليوم الأول من شهر جانفي سنة 1956.¹ إن برنامج صندوق "الإستغلال الريفي" الذي أدمج في مخطط قسنطينة سنة 1958 سمي إصلاحا زراعيا ينبغي له أن يتم في خمس سنوات، لكن الإصلاح الزراعي في مخطط قسنطينة لم يكن ليحل مشكلة البؤس و البطالة الريفية التي كانت تصيب أكثر من مليون ريفي قادر على العمل.

و لم يكن مفاوضو "إيفيان" يجهلون هذه المشكلة الخطيرة و هم يعلمون أن الثورة يقودها الفلاحون، فلا يستطيعون التهرب من مطالبهم. و قد نص إتفاق إيفيان على إصلاح زراعي يمس المعمرين على وجه الخصوص فقد وعدهم بتعويضهم بمعونة من فرنسا.² البنية الإجتماعية للأرياف الجزائرية قبل الإستقلال:

أدى نمو الرأسمالية في الأرياف الجزائرية إلى تركز ملكية الأرض بين أيدي بورجوازية أوروبية و جزائرية. و أدى ذلك في وسط السكان الزراعيين الجزائريين إلى حركة تكديح عميقة جدا. و قد عرف الريف الجزائري قبل الإستقلال تواجد فئات إجتماعية مختلفة يمكن حصرها فيما يلي:

1- البرجوازية العقارية الكبرى: تتألف هذه البرجوازية أساسا من الملاكين العقاريين الكبار الأوروبيين الذين يملكون أكثر من 100 هكتار (حمضيات، كرمة، حبوب) أو يملكون أكثر من 50 هكتارا (كرمة) و يحتكرون 80% من الأراضي. يشكل هؤلاء بلا منازع الفئة البرجوازية المسيطرة إقتصاديا و المهيمنة سياسيا و عقائديا.

2- البرجوازية الوسطى: تتضمن هذه الطبقة المسيطرة الملاكين الأوروبيين لمساحات بين 10 إلى 50 أو 100 هكتار حسب الزراعات. و هي تستخدم اليد العاملة الأجنبية و الوسائل الآلية بفضل أنماط التعاونيات المختلفة. و هي خاضعة ضمن هذه التعاونيات للملاكين العقاريين الكبار، لكنها تستفيد من الإمتيازات التي يحصل عليها الآخرون. و تتضمن أيضا الفلاحين الأوروبيين الذين يستأجرون الأراضي من كبار الملاكين. و هؤلاء فلاحون أثرياء يستخدمون اليد العاملة الأجنبية و وسائل الإنتاج الحديثة، و عددهم ليس بسيطا طالما أنه من أصل 34821 ملاكا أوروبيا هناك 8170 مزارعا. لقد أصبح تأجير الأرض للمزارعين عملا ملحوظا بقدر ما إنتقلت ملكية الأرض لأسباب متعددة إلى أيدي سكان المدن المنتمين غالبا إلى مهن حرة.

¹ الحافظ ستهم. التحولات في الريف الجزائري بعد الإستقلال. مرجع سبق ذكره. ص13

² المرجع السابق ص14.

و تدخل ضمن البورجوازية الوسطى الملاكون الجزائريون لمساحات بين 10 و 50 هكتار. إن البورجوازية الوسطى الجزائرية المالكة بين 10 و 50 هكتارا و المستفيدة من إستغلال قوة العمل مثل البورجوازية الكبرى خاضعة للسيطرة الإقتصادية و السياسية للقسم المهيمن ضمن الرأسمالية. و حصولها على الإعتماد محدود جدا فهي لا تملك أية سيطرة على نظام الأسعار و هي رغم إنصرافها بصورة عامة إلى زراعة الحبوب لا تحصل إلا على أرباح صغيرة.¹

3- البورجوازية الريفية الصغيرة: و هي مقسمة إلى شريحتين متميزتين:

- البورجوازية الصغيرة الريفية الأوروبية التي تضم الملاكين لما دون العشر هكتارات، و هذه تخصصت بالإنتاج السلعي بصورة عامة حول المدن الكبرى، يؤمن لها توسع الطلب على الثمار و الخضار و لها مستقبل رأسمالي أكيد و طريقها إلى هذا المستقبل يمر عبر شراء أراضي جديدة من جزائريين أو إستجارها و إستخدام عمال زراعيين. و ليس الأمر كذلك بالنسبة للفلاحين الجزائريين ذوي الملكية الصغيرة فهؤلاء لا يريدون أكثر من مجرد إستمرارهم في الحياة و قد إنصرفوا بصورة أساسية إلى زراعة الحبوب و إلى حد ما فلاحه الأشجار المثمرة. و عندما تقوم هذه الفئة بتسويق إنتاجها فإنها تقع تحت سيطرة التجارة المحلية، و تسير هذه الفئة لسبب أو لآخر على طريق التكدر، و لم يعد بوسع الأبناء أن يكسبوا عيشهم من أرض الأباء، و هم يغادرونها لبيع قوة عملهم للأوروبيين أو ليصبحوا خماسين أو ليهاجروا نحو المدن أو إلى الخارج. ليس لشريحتي البورجوازية الصغيرة إذن أية مصالح إقتصادية أو سياسية مشتركة فواحدة تزدهر بفضل نمو التراكم الرأسمالي و الأخرى تنتزع ملكيتها تدريجيا.

4- الكادحون الريفيون: منذ سنة 1910 بدأ عدد الفلاحين غير المالكين يتجاوز بكثير عدد المالكين ففي سنة 1930 مثلا كان هناك 73.8% أي ثلاثة أرباع السكان العاملين في الزراعة هم من الفلاحين الفقراء أو الذين لا يملكون أرضا.²

و ختاماً لهذه الفقرة يمكن القول أن مقاومة الفلاحين الطويلة تعتبر إلى حد ما مقاومة ثورية، و هذا يرجع إلى أن الغزو الفرنسي، و إيتراز المواد الطبيعية و حرب التحرير، كل ذلك وقع في بلاد ثلاثة أرباع سكانها من أبناء الريف الذين كانوا من انصار الكفاح المسلح. أما المجتمع الحضري فقد أخذ منذ سنة 1830 ينزح على نطاق واسع نحو البوادي و الأرياف، و

¹ عبد اللطيف بن أشنهور. تكوين التحالف في الجزائر. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1979. ص 291-294

² المرجع السابق ص 295

أحيانا إلى خارج البلاد. و كان نزوحه هذا أوسع من نزوحه خلال حرب التحرير الأخيرة و الهدف من هذه الهجرة الداخلية أو الخارجية هو الهروب من السيطرة الأجنبية، و مواصلة الكفاح في مكان آخر أو البحث عن مستقر دائم يناسب نمط حياته و ذوقه الطبقي.

و لعل الفلاحين كانوا أكثر تظن من اهالي المدن للخطر الذي كان يهددهم بالدرجة الأولى. و لذلك عبروا عن وطنيتهم بالمحاربة و حمل السلاح.

المبحث الثاني: تحولات الريف الجزائري بعد الإستقلال:

في غضون أشهر معدودة من سنة 1962 غادر مئات الآلاف من الأوروبيين الجزائر، و خرج مليون فلاح من المحتشدات و السجون و المعتقلات و عاد خمس مائة ألف 500.000 لاجئ جزائري من المغرب و تونس. إن مثل هذا الإنقلاب الهائل أسرع من بعد في تحويل بنية الريف الجزائري.

و منذ فرار المعمرين الأوروبيين إنتظم العمال الفلاحون الدائمون في لجان للإستمرار في العمل في الأرض المهجورة. و قد لجأوا إلى شركات الإحتياط الفلاحية للإقتراض و الحصول على معونة في الآلات الفلاحية أما الحكومة الجزائرية الأولى فجعلت منذ سبتمبر 1962 هيئة تمويل للبادية غدت من بعد الديوان الوطني للإصلاح الزراعي. و قد أقرضت هذه الهيئة شركات الإحتياط الفلاحية التي كان رصيدها ضعيفا جدا لأنها كانت تعين الفلاحة القديمة من قبل فلا تملك إلا وسائل ضعيفة. و هكذا وزعت شركات الإحتياط الفلاحية القروض لتنظيم الحرث و تجارة المنتجات الفلاحية.

و لكن منذ شهر أكتوبر 1962 نجد أن الحكومة التي سبقها العمال الريفيون الذين إنتظموا في لجان في الأملاك الشاغرة قررت أن تضيف على هذه الهيئات الجديدة شكلا شرعيا فأنشأت بالمرسوم المؤرخ في الثاني و العشرين من شهر أكتوبر 1962 "لجان تسيير في المشروعات الفلاحية الشاغرة". ففي كل مشروع شاغر يحوي أكثر من عشرة عمال دائمين و لقد نص المرسوم على إشراك العمال الدائمين في الأرباح. و ظلت المزارع الشاغرة تكثر فكثر معها مسؤوليات الدولة و في هذا السياق إتخذت سلسلة من المراسيم في مارس 1963 نص على إحداث هيئة وصاية للجان للتسيير الفلاحية تسمى "الديوان الوطني للإصلاح الزراعي" و هو يرتبط بوزارة الفلاحة، و هذه الهيئة كما يدل إسمها مكلفة بإعداد الإصلاح الزراعي للحكومة و إعانة لجان التسيير المؤلفة في الأملاك الشاغرة إعانة مالية ريثما يتم الإصلاح الزراعي، و تعتبر شركات الإحتياط الفلاحية بمثابة الوسيط بين الديوان الوطني و لجان التسيير. و علاوة على ذلك فوض أمر أراضي صندوق الإستغلال الريفي إلى الديوان

الوطني للإصلاح الزراعي و كان على هذا الديوان أن يرسم صورة جديدة لتسيير هذه الأراضي و يمثل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في كل ولاية هيئة تمويل الولاية للأصلاح الزراعي.¹

و قد عرفت فترة مابعد الإستقلال هجرة ريفية كبيرة نظرا لما إتسمت به من نزوح جماعي للمستوطنين الأوروبيين سنة 1962 و ظهور فراغ في الأنشطة التي كانوا يقومون بها على جميع المستويات و قد ترتب على هذا تزايد في حجم سكان المدن خلال تلك الفترة. وللإشارة فقد إرتبط النزوح الريفي في الجزائر بفترة الإحتلال الفرنسي الذي إتخذ سياسة الإستيطان التي تقوم أساسا على إنتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين و نقل ملكيتها إلى الأوروبيين و من ثم أصبح الريف الجزائري أمام أمرين: إما أن يتجه إلى المدينة أو إلى خارج البلاد و إما أن يمكث في الريف ليعمل في مزارع المعمرين بأجر قليل.

و عند دراسة ظاهرة نمو سكان المدن في الجزائر من الحرب العالمية الثانية و حتى بداية ثورة التحرير أو من سنة 1936 و حتى سنة 1954 يتبين لنا ذلك بوضوح، إذ إرتفع عدد سكان المدن في هذه الفترة إلى 1.430.000 نسمة أي بزيادة قدرها حوالي 710.000 نسمة. و بعد إستقلال الجزائر إستمر النزوح الريفي بل و إزدادت حدته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير و سياسة تجميع السكان في مناطق جغرافية معينة الأمر الذي نتج عنه بعد إنتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية تحرك سكاني شديد بين الريف و المدن و بين المدن نفسها.² لقد وجدت الجزائر نفسها بعد إعلان الإستقلال أمام تركة ثقيلة، و بعد سنوات قليلة ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف و بذلك بوضع مخططات للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية كان في مقدماتها التصنيع بإعتباره عاملا للقضاء على البطالة و الإكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية. و لهذا كان تركيز الصناعة بعد سنة 1966 في المدن الكبرى مثل عنابة و قسنطينة و الجزائر و وهران و مستغانم يمثل عامل جذب لليد العاملة الريفية نحو المدن و التي تمتصها بسرعة على حساب الأراضي الزراعية في السهول الخصبة خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي بعد الإستقلال مباشرة. يضاف إلى هذا كله أن الدولة ركزت منذ البداية مختلف الخدمات من تعليم و صحة و إدارة و غيرها في المدن الكبرى و المتوسطة في حين بقي الريف في معظم مناطقه يعاني من النقص في هذه الخدمات مما تسبب في تعميق الهوة بين الريف و المدينة و عمق بالتالي من

¹ المحافظ ستهم. التحولات في الريف الجزائري. مرجع سبق ذكره. ص 14-15

² محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. مرجع سبق ذكره. ص 86

تحرك الريفيين نحو المراكز الحضرية. و إستمرت ظاهرة المدن و الأكوخ القصديرية كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية الحديثة بعد الإستقلال. و لم تتمكن من مقاومتها إلا في نطاق محدود و هذا راجع إلى عدة إعتبارات:

1. صعوبة إعادة بناء القرى التي تم تدميرها إبان حرب التحرير.
 2. عودة أكثر من 300 ألف لاجئ جزائري من تونس و المغرب.
 3. عدم وجود فرص كافية للعمل في الريف.
 4. تركيز مشروعات التنمية في المدن و ضواحيها خصوصا الصناعية.
 5. تأخر إعادة تخطيط المدن من الناحية العمرانية و حل مشكلة السكن حيث كان التركيز خلال السنوات الأولى من الإستقلال على إعادة بناء الدولة من حيث الأجهزة الإدارية و الاقتصادية.
 6. النمو الديمغرافي السريع الذي إمتص مشروعات التنمية في وقت مبكر حيث نجد أن سكان الجزائر تجاوزوا تسعة ملايين نسمة سنة 1962 ثم وصلوا إلى 12.15 مليون نسمة سنة 1966 ليصلوا 18.5 مليون نسمة سنة 1979.¹
- أما المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الفترة الممتدة من 1967 إلى 1973 توضح لنا أن الهجرة الريفية بالمقارنة مع تطور العدد الإجمالي للسكان قد تطورت بنسبة كبيرة و يبين لنا الجدول رقم (5) ذلك:

1977	1973	1966	
16.900.000	14.700.000	11.800.000	العدد الإجمالي للسكان
7.100.000	5.700.000	3.900.000	عدد سكان المدن
%42	%39	%33	النسبة المئوية لسكان المدن
9.800.000	9000.000	7.900.000	عدد سكان الريف
%58	%61	%67	النسبة المئوية لسكان الأرياف
520.000	840.000	///	الهجرة الريفية المتراكمة

الجدول رقم (5): تطور عدد سكان الجزائر من سنة 1966 إلى سنة 1977²

¹ المرجع السابق ص 66-67

² المرجع السابق ص 78

و قد قدر معدل الهجرة الريفية سنويا بـ 130 ألف خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 1977 بالاعتماد على تقديرات المخطط الرباعي الثاني نجد أن تزايد سكان الريف الجزائري قد بلغ 2% سنويا يقابله تزايد سكاني عام بلغت نسبته 3.2% سنويا، و تزايد سكاني في المدن بلغت نسبته 6.5% سنويا¹

إن الزيادة في حجم الهجرة الداخلية نحو المدن، أدت إلى تزايد معدل سكان المدن بعد أن إستقر خلال الفترة الواقعة بين عامي 1966 و 1969.

و تؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة في التعداد السكاني لعام 1977 أن الإتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن و نمو المراكز الحضرية، نتيجة لهذه الهجرة كان كالتالي:

1. إزدیاد ملحوظ في إنتقال السكان الريفيين إلى الحضر، إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية مائة و تسعين 190 و إرتفع عدد سكان الحضر من 3.700.000 نسمة إلى 7.095.000 نسمة أي من 31% إلى 41% من المجموع الإجمالي للسكان.

2. لا تزايد نسبة السكان العاملين في الزراعة على 70% من مجموع السكان المقيمين في الريف. يقدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن حسب معطيات التعداد السكاني لسنة 1977 بـ 130 ألف نسمة سنويا.² و يمكن أن نذكر عدة عوامل كانت وراء الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة:

- أ. عوامل إقتصادية ناتجة عن الوضع الإقتصادي العام في الريف الجزائري و المتمثل في عدم التوازن بين الموارد و السكان.

- ب. عوامل سبسيولوجية تتمثل في عدم التنظيم الذي شهده الريف الجزائري نتيجة لجذب المدن للطاقت الحوية الريفية إلى جانب اثار حرب التحرير النفسية و الإجتماعية و التي تسببت في تهديم القرى و المداشر الريفية.

- ج. عدم تكافؤ الفرص في الميدان الإجتماعي و الثقافي أمام أبناء الريف في مقابل أبناء المدن الأمر الذي دفع بأعداد من الريفيين خصوصا الشباب منهم للخروج من المجتمع التقليدي المغلق.

إن ظاهرة النزوح الريفي التي تأخذ في الغالب إتجاها واحدا، النزوح إلى المدينة و ليس من الريف إلى الريف أدت إلى تعميق الهوة بين القرية و المدينة، فحرمت القرية من قوتها

¹ المرجع السابق ص 79

² المرجع السابق ص 84

العامة و من عدم إستقرار عناصرها الحيوية المتخصصة في العمل الزراعي في مقابل الضغط السكاني على المدينة التي إختفت ضواحيها و لم تعد قادرة على تقديم خدماتها لهؤلاء النازحين. و للنهوض بالريف الجزائري عملت الدولة الجزائرية في مطلع السبعينات على إتباع سياسة تنمية الريف في نطاق تطبيق الثورة الزراعية و بناء القرى الفلاحية بالإضافة إلى محور الأمية و نشر التعليم الإجباري و الوعي الصحي.

و قد جاءت الثورة الزراعية إستجابة لمطامح شعبية عميقة و رفعا لمظلمة تاريخية كان الريف الجزائري يعاني منها خصوصا بعد أن إبتلي بالإستعمار. و أدخلت هذه الثورة تغييرات على العالم الريفي -بغض النظر عن حجم هذه التغييرات- كانت تمثل تجديدا ثوريا أريد له أن يضع حدا لإستغلال الإنسان في المجال الزراعي.¹ و هذا ما جعل عمليات الثورة و منجزاتها في هذا المجال أكثر من مجرد إصلاح عقاري يقتصر على إعادة النظر في تقويم مساحة كل قطعة أو على تحديث إستغلالها، و أكثر من إصلاح زراعي يكتفي بتحديد الملكيات الكبرى و إعادة توزيع الأراض. فالثورة في هذا المجال كانت مطالبة بتوفير الشروط اللازمة لتحديث تقنيات الإنتاج الزراعي و الإستثمار المكثف للأراضي بواسطة تخطيط ينظم مجموع الأنشطة الزراعية و الرعوية و شبكات الري و سياسة التشجير.² و يمكن القول إذا أن الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في الريف الجزائري منذ 17 جوان 1972 كانت بمثابة عملية تنمية مخططة إستهدفت تنمية و تحديث الريف بقطاعيه الزراعي و الرعوي، و تقديم الخدمات لأبناء الريف في المكان عينه. و بعبارة أخرى العمل على تقليص الفوارق بين الريف و الحضر و إيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين المتناقضين. و قد حدد هذا بوضوح ميثاق و قانون الثورة الزراعية: "إن الأهمية السياسية و الإجتماعية للثورة الزراعية و السعي المبذول للإسراع في التنمية يفرضان إنجاز الثورة الزراعية في نطاق مخطط و عمل متماسك. لأنها تشمل على نواحي المعيشة و العمل في الزراعة فهي ترمي إلى تصفية للتخلف الإقتصادي و الثقافي السائد في الأرياف".³

و قد مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل، إبتدأت المرحلة الاولى منها بتاريخ 17 جوان 1972 و إنتهت بتاريخ 30 أفريل 1973، و تركزت المرحلة الثانية في إحصاء أراضي البلديات و الدومين و غيرها من أملاك الدولة و توزيعها على صغار الفلاحين سواء من الذين

¹ الميثاق الوطني. 1986. مرجع سبق ذكره. ص70.

² المرجع السابق ص71.

³ Djilali Benamrane. Op cit p 162-163.

لهم ملكيات صغيرة أم من المعدمين الذين كانوا يمارسون الخماسة من قبل. و قد تم خلال هذه المرحلة إنشاء 312 تعاونية تحضيرية للإستثمار و 793 تعاونية للإستغلال المشترك و 1364 تعاونية زراعية للإنتاج، حيث بلغت المساحة الإجمالية لهذه التعاونيات 788 ألف هكتار إستفاد منها حوالي 50 ألف متعاون. ثم أخيرا المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في 8 نوفمبر 1975 و التي تم وضع أسسها القانونية في 17 جوان 1975 و ركزت على تنظيم القطاع الرعوي و تربية الماشية مستهدفة تنمية الثورة الحيوانية و تحسين أنماط معيشة مربّي الماشية و صغار الرعاة.¹

إلى جانب التعاونيات الفلاحية التي جاءت من أجل تنمية و تحديث الريف الجزائري من حيث توفير العمل و الإنتاج الزراعي على أسس حديثة أنشأت القرى الفلاحية المخصصة للمستفيدين من الثورة الزراعية و العاملين في تعاونياتها و أجهزتها التنفيذية، و قد حددت عددها بألف قرية كمرحلة أولى، على أن تنفذ منها 300 قرية خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1978، و لكن حتى نهاية سنة 1976 لم ينجز من هذه القرى سوى 34 قرية و ذلك لأسباب عديدة منها نقص المواد الضرورية للبناء و تباطؤ المقاولات المكلفة ببناء بعض القرى، و قد دلت الإحصاءات لوزارة الفلاحة أنه حتى شهر مارس 1979 تم بناء 131 قرية تتوفر جميعها على متطلبات الحياة الحديثة من مدرسة و نادي و مسجد وملعب و مكتب للبريد و فرع إداري بلدي و حمام عمومي و مصحة.... الخ. بالإضافة إلى أنها مزودة بالماء النقي و بالكهرباء. و الملاحظ ان هذه القرى تختلف حسب المناطق الموجودة فيها إذ هناك القرى ذات الطابع الفلاحي أو الرعوي أو الغابي أو الصناعي، و قد توزعت مجموعة القرى المنجزة فعلا و حتى سنة 1979 على 17842 أسرة²

أ- وظيفة القرية الفلاحية و أهميتها في تحديث الريف الجزائري:

إن أهم ما جاء به مشروع الثورة الزراعية هو إنشاء القرى الفلاحية من أجل تحسين شروط الحياة في الريف و الملاحظ أن سياسة القرى الفلاحية لم تشكل وحدها فقط برنامج الإسكان الريفي إذ تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني إنجاز 40 ألف وحدة سكنية ريفية و 60 ألف سكن آخر في إطار عمليات البناء الذاتي. و للإشارة فقد تركزت القرى الفلاحية أساسا في المناطق الغنية نسبيا، و هي الحقيقة التي فرضت نفسها على المسؤولين حيث لم تظهر القرية الفلاحية إلا حيث تركزت الأراضي الزراعية بشكل واضح، و لهذا فالمناطق الفقيرة لم تكن

¹ محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. مرجع سبق ذكره. ص 107-108

² المرجع السابق ص 109.

معنية بالأمر، يضاف إلى هذا كله أن عددا كبيرا من التصاميم الهندسية لهذه القرى لم يستجيب في أغلب الأوقات لرغبات المستفيدين. فالبعض على سبيل المثال يفضل أن يحتوي سكنه الريفي على حظيرة أو زريبة للحيوانات أو حديقة لزراعة الخضروات غير أن المنفذين لم يعتقدوا بضرورة تلبية هذه الرغبات أو تجاهلوا أصلا. مع ملاحظة أن بعض النماذج الهندسية خلال المرحلة الأولى قد أقتبست من بلدان أوروبية قبل أن تؤخذ في الاعتبار متطلبات وإحتياجات الفلاحين في ضوء الحياة العملية وظروفها، سواء من الجانب الطبيعي أم الجانب الاقتصادي أم الجانب الاجتماعي الثقافي.¹ ومن هنا نتساءل عن مدى نجاح القرية الفلاحية في أداء الوظائف التي جاءت من أجلها والمتمثلة أساسا في توفير الظروف الاجتماعية للعمل كالخدمات الأساسية ونقل المنتجين من نظام الإنتاج العائلي المغلق المتسم بالجمود إلى النظام التعاوني المنظم مع استخدام الطرق والأدوات الحديثة في الإنتاج، وكل هذا من أجل إيجاد توازن جهوي وطني عن طريق توزيع جديد للسكان عبر الوطن يتسم بالعدالة ويقوم على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الريف والحضر؟

لقد كان من المفروض أن تقوم الثورة الزراعية بتوسيع هياكل الإنتاج والمنشآت الزراعية وتحسينها وحرصها على تحقيق تحويل شامل للعلاقات الاجتماعية في الريف وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1. تحويل العلاقات الاجتماعية ودعم ذلك بإقامة أساليب جديدة للتسيير وتوجيه عملية تطوير السكن الريفي بما يتلائم ومتطلبات التنمية الريفية.
2. تنظيم الخدمات المرتبطة بالإنتاج وذلك بتطبيق سياسة تسويق وأسعار تضمن لحصيلة العمل الأجر الذي يتناسب معها.
3. تحديث مذاهج الإنتاج وتقنياته اعتمادا على طرق تسيير جديدة تقوم على المساهمة الفعلية للفلاحين وعلى مكافحة تفتيت الأراضي.

إن إدخال الثورة إلى المجال الزراعي يعني وضع أسس علاقات اجتماعية جديدة في الريف، كما يعني توجيه الإنتاج بصورة خاصة نحو تلبية الحاجات الوطنية.² إذ أن سياسة لثورة الزراعية التي تبنتها الدولة كانت تهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي الذي كان إلى غاية سنة 1971 يغلب عليه طابع الملكية الخاصة فأمنت الراضي المتروكة من طرف أصحابها و

¹ المرجع السابق ص 110

² الميثاق الوطني 1986. مرجع سبق ذكره. ص 71.

هذا لتشجيع التجمعات و التعاونيات الفلاحية، كما أن عملية تحديث الفلاحة الجزائرية كان الهدف منها في تلك الفترة تحقيق هدفين إثنين:

- 1- زيادة الإنتاج من خلال الإستعمال الحسن للأراضي.
- 2- منع هجرة سكان الأرياف إلى المدن من خلال توفير مناصب الشغل في القطاع

الفلاحي.¹

ب- الإتحادات الفلاحية كأداة للتنمية في الريف الجزائري:

إنطلاقاً من فكرة أن العمل التعاوني و أخلاقيات التعاون يجب أن تسود جميع نشاطات المجتمع الريفي جاء الإهتمام بالإتحادات الفلاحية "عميق فهم و تطبيق السلوك التعاوني في القطاع الريفي".

و يجب أن نشير هنا إلى أن السلطات الجزائرية قد أدركت إلى حد ما ضرورة توجيه مزيد من التوعية السياسية إلى القاعدة الريفية، لأن التغيير كان منتظراً في نطاق التنظيم التعاوني للعمل. كما تبرز أهمية الإتحادات الفلاحية في تشكيلها و تنظيمها للتعاونيات في مختلف مجالات النشاط الفلاحي و الرعوي و الغابي، و فيما يتعلق بالإنتاج و التسويق و التموين... الخ. و لا يقتصر دورها على هذا بل يتعداه إلى إستصلاح الأراضي المستحثة و تطوير المنشآت الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في الريف (الري- عمليات التشجير- شق الطرق- بناء القرى... الخ)² لكن إذا كان نمط الإنتاج الذي أدخلته الثورة الزراعية على الريف الجزائري مكن من جهة إعادة الأرض لمن يخدمها و من جهة ثانية تنظيم الفلاحين داخل هياكل للإنتاج و التسويق، فهل إستطاع هذا النمط أن يغير ذهنيات و أنماط معيشة سكان الأرياف التي كانت و لا تزال تشكل عائقاً أمام تطور هذا القطاع؟ في هذا الإطار يطرح مصطفى لشرف سلسلة من التساؤلات حول مصير الريف الجزائري بعد الثورة الزراعية "هل سيبقى الفلاحون على ما كانوا عليه من بؤس أم سيوضع حد لتلك الحالة الرهيبة التي يعاني منها الثلثان من السكان، هل ستنشأ في كل دائرة بل في كل مدينة و قرية إقطاعيات من نوع جديد، بيروقراطية غوغائية الإتجاه، هل ستقوم تكتلات جديدة بين ذوي المصالح المشتركة الذين سوف يتهافتون على الرزق مثلاً كان يفعل المحتكرون و المضاربون في عهد الإستعمار؟ هل سيحتفظ المجتمع الجزائري مسaire منه للنزعة الديماغوجية ببعض المحرمات البائدة التي من شأنها أن

¹ Slimane Bedrani. L'agriculture Algerienne depuis 1966. Economica Paris 1982 p12-13.

² الميثاق الوطني 1986. مرجع سبق ذكره ص 143.

تُعرقل تطور الوسط الريفي و أن تقيد حريته في التصرف و أن تحول دون إزدهاره الإقتصادي و الاجتماعي؟ يجب مصطفى الأشرف عن هذه التساؤلات فيقول:

"إن تطور الوسط الريفي لا يمكن أن يحصل تلقائيا، و من الناس من يدعي بأن الفلاح قادر بمفرده أن يغير وضعيته، نظرا لما يتحلى به من خصال حميدة و نظرا لصبره و إستعداده للنضال. فهل من المعقول في هذا العصر، عصر التقنيات و عصر الجهد العقلائي و التحولات الجذرية، عصر المنهجية و التنظيم الاجتماعي هل من المعقول أن يتم تطور الوسط الريفي تلقائيا و أن يغير الفلاح بدون مساعدة وضعيته المعقدة التي تتمثل في سوء التغذية و الجهل و البطالة علما بأنه كان دائما هو الضحية: ضحية الأرض التي تنتزع منه و ضحية الناس الذين يغدرون به غدرا".¹

و بعد مرور حوالي عشرين سنة عن تاريخ إنطلاق الثورة الزراعية بمختلف إنجازاتها يمكننا القول أن الريف الجزائري لا يزال يعاني الكثير رغم المحاولات و الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية. كما أن الإمكانات التي سخرتها الدولة للقطاع الفلاحي من سنة 1966 إلى غاية سنة 1977 لم تكن كافية أو ملائمة للأهداف التي سطرته الدولة في مخططاتها²

و حتى يمكن لسياسة تنمية الريف الجزائري أن تحقق أهدافها كاملة، خصوصا بعد تطبيق الثورة الزراعية مع بداية السبعينات، كان لابد من إيجاد تنظيم قوي يؤمن تحقيق التنمية و يعمل على تجنب عثراتها و أثارها السلبية، و هذا ما إستدعى إنشاء "الإتحادات الوطنية الفلاحية الجزائرية". إلى جانب المنظمات الوطنية الأخرى، و ذلك بهدف تنمية الوعي السياسي للفلاحين المحرومين لكي يتمكنوا من القيام بدورهم عن وعي و وضوح، و العمل على بلورة المضمون السياسي و الاجتماعي للوطن في فكر الفلاح... و أخيرا العمل على تكثيل الجهود المبعثرة للفلاحين لكي تتحول إلى قوة فعالة في عملية التنمية الإقتصادية و الاجتماعية يحتضنها و يساندها حزب جبهة التحرير. و تتلخص الأسس التنظيمية و الوظيفية للإتحادات الفلاحية فيما يلي:

من حيث الإنخراط تنص المادة 2 من القانون الأساسي للإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين على أن يضم إليه "الفلاحون بدون الأرض" و "صغار الفلاحين الذين يستفيدون من أراضي الثورة الزراعية" و "الفلاحون بدون أرض الذين ترتبط دخولهم سواء في الزراعة أو تربية المواشي أو إستغلال الغابات و حقول الحلفة" و "الفلاحون الذين يعملون مباشرة أو شخصيا في

¹ مصطفى الأشرف. الجزائر الأمة و المجتمع. مرجع سبق ذكره. ص 23-24

² Slimane Bedrani. Op cit. p71.

أراضيهم و الذين لا تمسهم أحكام الأمر المتضمن للثورة الزراعية و المتعلق بتأميم الأراضي كليا أو جزئيا و أصحاب المواشي الذين يرعون بأنفسهم مواشيهم و الذين لا تمسهم الأحكام المذكورة الخاصة بتحديد عدد المواشي".¹ و قد جاءت الاتحادات الفلاحية من أجل تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها محاربة إستغلال الإنسان للإنسان في الريف الجزائري مع ضمان التربية السياسية للفلاحين، كما تعمل الاتحادات الفلاحية على إدخال الوسائل العصرية في بناء المجتمع الريفي الجديد و تغيير ظروف حياته المتخلفة من أجل إعداده للمساهمة في تخطيط و تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و متابعة تحقيقها.

المبحث الثالث: مكانة الريف في ميثاق الدولة الجزائرية.

لقد إحتل الريف مكانة خاصة في ميثاق الدولة الجزائرية نظرا لنقله السكاني و مشاكله الموروثة منذ عهد الإحتلال بالإضافة إلى أهمية هذا القطاع في المشاريع التنموية التي سطرتها الجزائر منذ الإستقلال.

فبعد توقيع إتفاقية إيفيان في 19 مارس 1962 أصدر المجلس الوطني لجبهة التحرير بيانا عرف بإسم "برنامج طرابلس" أوضح فيه الخطوط العامة للتنمية في الجزائر مؤكدا بشكل خاص على الريف و ذلك عندما ركز على أهمية الثورة الزراعية و حدد لها ثلاثة عناصر أساسية: الإصلاح الزراعي، و إستخدام الأساليب التقنية الحديثة و المحافظة على تراث الأرض الجزائرية على أن يقوم الإصلاح الزراعي على مبدأ "الأرض لمن يفلحها". و يكون تنفيذه وفقا للقواعد التالية: منع بيع الأراضي و وسائل الإنتاج الزراعي و تحديد الملكية طبقا لنوع المحاصيل و طبيعة الإنتاج، و نزع الملكية التي تتجاوز الحد الأعلى المقرر، و توزيعها على المعدمين من أبناء الريف، ثم إنشاء مزارع حكومية في بعض الأراضي المؤمنة على أن يشترك العمال في تسييرها و في إقتسام أرباحها و العمل على إنشاء جمعيات تعاونية من الفلاحين مع مساعدة الدولة لهم بالمال و الآلات.

و هكذا تبدو ملامح خطة تنمية الريف الجزائري كما حددها "برنامج طرابلس"، ثم جاء "ميثاق الجزائر 1964" ليظفي على التخطيط طباعا أيديولوجيا، على أن التخطيط يمثل الأداة التي تتخذها الجزائر نحو التحول الإشتراكي. كما أعطى ميثاق الجزائر أهمية للنظام التعاوني على أساس أنه يمثل الطريق نحو الحل الإشتراكي لمشاكل الريف²

¹ مصطفى الأشرف. مرجع سبق ذكره ص 141.

² محمد السويدي. بدو الطوارق بين الثبات و التغير. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1986، ص 55-56

و سنحاول فيما يلي إستعراض أهم ما إحتوته ميثاق الدولة الجزائرية فيما يخص المجتمعات الريفية، إنطلاقا من ميثاق الثورة الزراعية مرورا بميثاق 1976 لننتهي عند ميثاق 1986.

1- ميثاق الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية كضرورة إقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي و إنخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية و عدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية و مشاركتها في التنمية الإقتصادية للبلاد. لذا كان هدف الثورة الزراعية القيام بتوزيع عادل و فعال لوسائل الإنتاج الزراعي و أول هذه الوسائل الهامة هي الأرض و ذلك لكي يحدث التحول الجذري لظروف المعيشة و العمل للفلاحين بواسطة مساعدة الدولة.

و قد جاءت الثورة الزراعية على أساس إحداث تغيير عميق في الريف الجزائري و ذلك من خلال تطبيق سلسلة من الإجراءات المتواصلة و على رأسها نجد القضاء على كافة أشكال التغييب عن الأرض إنطلاقا من مبدأ "الأرض لمن يخدمها" و القصد الأساسي من هذا التعبير إلغاء الريع العقاري و تثبيت حقوق من يخدم الأرض.

أما العنصر الثاني في برنامج الثورة الزراعية يقضي بتحديد الملكية الواسعة، و يقصد بهذا التحديد إزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي و تمكين كل فلاح من الفرص المتساوية. و قد جاءت الثورة الزراعية من أجل إدماج الفلاحين في المجهودات التنموية و تحسين الظروف المعيشية لأكبر عدد ممكن من سكان المناطق الريفية.¹

2- الميثاق الوطني 1976

لقد جاء ميثاق 1976 ليؤكد على أن الفلاحين يشكلون أكثر فئات الشعب الجزائري فقرا و حرمانا و أن مصلحتهم مرتبطة بنجاح الإستراتيجية و مصيرهم مرهون بمستقبل الثورة الزراعية التي لا يبغيون عنها بديلا و هكذا يؤكد الميثاق على أن الترقية الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و السياسية مرتبطة أساسا بالثورة الزراعية. و يصف الميثاق أن الأهمية العديدة للفلاحين في الجزائر و تجاربهم عبر المنين الطويلة في النضال من أجل تحرير الوطن تحمل على النقاول بدورهم الإيجابي في تحرير المد الثوري، و لذلك فإن دعم تعبئة الفلاحين حول مكاسبهم الجديدة هو من المهام الأساسية للثورة الجزائرية. فعلى الثورة التي أعطت الأرض للفلاحين و وفرت لهم الوسائل المادية اللازمة لخدمتها، أن تساعد على رفع مستوى وعيهم الإجتماعي، و تدمج عملهم ضمن إطار يتجاوز الأفاق الضيقة لوحتتهم الإنتاجية. و على الثورة ان تمكنهم من إستيعاب طرق حديثة في التفكير و التنظيم و العمل ليكونوا أعمق وعيا بقضايا

¹ ميثاق الثورة الزراعية غير عدد دار النشر و سنة النشر. ص 8-9

الأمة و أكثر إنفتاحا على العالم. فعلى الفلاحين الجزائريين الذين تحملوا أعباء الجهاد في سبيل الاستقلال، و حصلوا منذ إنطلاق الثورة الزراعية على مكاسب ملموسة أن يشعروا بأن تشييد صرح الاشتراكية يهمهم بالدرجة الأولى قبل غيرهم من الفئات الأخرى.¹

و يعيد ميثاق 1976 التأكيد على أهداف الثورة الزراعية في الأرياف التي تعمل على تحطيم الأسس المادية و المفاهيم المعادية للمجتمع المتمثلة في إستغلال الإنسان للإنسان، و تجريد الملاك المتغيبين مما يملكون و كذا كبار الملاك الذين يتحكمون في وسائل العيش و الإنتاج للفلاحين دون أن يشاركوا بأنفسهم في العمل مباشرة، و أشكال التسيير التي تقرها الثورة الزراعية المتمثلة في التعاونيات باعتبارها نواع من التجمع الديمقراطي كفيلا بتحقيق و توسيع الاشتراكية في الميدان الفلاحي.²

و يشير الميثاق إلى أن الثورة الزراعية هي التي أقامت في الأرياف حياة سياسية و إجتماعية مبنية على الديمقراطية كما أنها نشطت بحركة ديناميكية جميع الهيئات و المؤسسات الإدارية و السياسية المعنية بتنمية العالم الريفي. كما يتحدث الميثاق عن النقائص التي ظهرت أثناء تطبيق الثورة الزراعية، منها النقائص التي تمس الجانب السياسي و التي -حسب الميثاق- ستعالج تدريجيا بفضل تعبئة أوسع للفلاحين الفقراء داخل الإتحاد الوطني للفلاحين و مساهمتهم في إتخاذ القرارات و عمليات الإنجاز الخاصة بالثورة الزراعية. أما النقائص التي تمس الجانب المادي فإنها -دائما حسب الميثاق- على وشك الزوال بفضل ما أقيم و عزز من هياكل للدعم تتكيف مع الوضع الجديد. إن المشاكل الكبرى التي يتوقف عليها نجاح الثورة الزراعية تكمن في التوعية السياسية للفلاحين، ثم الإنتاج و التسويق و تحسين دخل المتعاونين الجدد و سائر الفلاحين.³

و في إطار الأعمال المتوسطة و الطويلة المدى يدرج الميثاق بعض المهام مثل مكافحة النزوح الريفي بالإضافة إلى المشكل الكبير الذي يتمثل في البنيات الأساسية الإقتصادية و كيفية تنويعها.

و يقترح الميثاق بعض الإجراءات المتعددة الأشكال لوقف إنتقال أحسن العمال الزراعيين إلى القطاعات الأخرى و يتم ذلك بجملة من التدابير كإعتماد سياسة عادلة و فعالة للدخل تجعل العمال الزراعيين يتمسكون بالأرض و بمهنتهم الفلاحية. و تستند سياسة الدخل

¹ الميثاق الوطني. المؤسسة الجزائرية للطباعة. 1976. ص 53-54

² المرجع السابق ص 108.

³ المرجع السابق ص 112.

هذه على ضرورة تدارك الفرق المتمثل في مستوى المعيشة بين الأرياف و المدن أما فيما يخص محاربة الفوارق الاقتصادية و الإجتماعية القائمة بين الحضر و البادية يرى الميثاق أنه إذا توفر لدى الفلاح الخدمات الصحية و الثقافية و التجارية التي يعاني من فقدانها فإنه سرعان ما تنوب تلك الفوارق و هذه هي إحدى الوظائف الأساسية للقرى الإستراتيجية.¹ و يخلص الميثاق إلى أن المجتمع الفلاحي الجزائري لا يزال يعترض طريقه الكثير من العقبات، و من أخطرها مخلفات الروح الإقطاعية، و الميل إلى التبذير و البيروقراطية.²

3- الميثاق الوطني 1986:

يطرح ميثاق 1986 معالجة جديدة للتنمية الريفية نظرا لتزايد الحاجات الإجتماعية لهذا القطاع بسبب النمو الديمغرافي السريع، و النسبة المرتفعة للتعمير مما فرض إعادة إتران عميق لسياسة التنمية لصالح الريف عامة و الفلاحة خاصة. و قد جاء ميثاق 1986 ليؤكد على أن الفلاحة ستظل تحتل مكانة مرموقة في مخططات البلاد التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد في المجال الزراعي و نظرا لضرورة إعطاء الأولوية لتأمين الإحتياجات الوطنية من المواد الغذائية. و في هذا المنظور يدرج الميثاق سياسة التنمية الريفية ضمن الأهداف التالية:

- التحويل الجذري للعلاقات الإجتماعية في الريف.
- تحديث مناهج الإنتاج و تقنياته
- إلترام الفلاحين بأهداف سياسة التنمية
- تنظيم المنشآت و الخدمات المتصلة بالإنتاج و بسياسة تسويق تضمن للمنتج الدخل اللائق بالجهد المبذول
- رفع شأن المجهود الشخصي للمنتج بإعترافه عنصرا حاسما في نجاح معركة الإنتاج و من أجل تلبية الإحتياجات الوطنية.
- تحفيز الفلاحين على الإستمرار في الإرتباط بالأرض و الأعمال الزراعية.
- مكافحة النزوح الريفي الذي يدفع بأحسن المزارعين إلى قطاعات أخرى.
- جعل الفلاحة مصدر تراكم للإقتصاد الوطني، علاوة على ما تؤديه من دور في تغطية إحتياجات البلاد إلى المواد الغذائية³

¹ المرجع السابق ص 113.

² المرجع السابق ص 115.

³ الميثاق الوطني 1986 مرجع سبق ذكره. ص 162-163

إن كل هذه الأهداف تتمحور حول فكرتين أساسيتين وثيقتي الارتباط هما تدعيم القواعد المادية و الهيكلية للإنتاج الفلاحي، و الإستجابة للتطلعات للرئيسة لسكان الريف. و فيما يخص السكن الريفى ينص الميثاق على ضرورة مشاركة الفلاحين فى إنجاز البرامج المخصصة لهم. إذ الأمر يتعلق بتهيئة التجمعات السكنية الموجودة و توسيعها و تجهيزها، و السهر على ضرورة ربط للتجمعات الجديدة بالحاجيات الحقيقة لتنمية شاملة. كما يشير الميثاق إلى ضرورة تكفل المنشآت الأساسية فى الوسط الريفى بإنجاز هياكل التربية و الثقافة و التكوين المهني و الصحة و الحماية الإجتماعية التي لابد منها لتحسن إطار المعيشة فى العالم الريفى¹ و فى مجال حماية الأراضي و غياب سياسة شاملة لإستعمالها بكيفية رشيدة ثم تحديد الإجراءات للضرورة للتصدي لهذا الوضع بما يلي:

• تحديد المناطق الفلاحية عبر الوطن، بغرض الحفاظ على الأراضي الأكثر صلاحية للزراعة.

• المحافظة على الأراضي الفلاحية بواسطة سلسلة من العمليات و إتخاذ عدد من الإجراءات قصد حمايتها.

• إستعمال الأراضي وفقا لسياسة التهيئة العمرانية أي إدماجها فى كل المخططات التنموية • مجهود خاص لإستصلاح السهول و المساحات الشمالية المسقية و إستعمالها لتنمية بعض الزراعات الضرورية.

• إتخاذ إجراءات تساعد على توسيع المساحات الفلاحية، بالنسبة إلى الجهات و المناطق التي ما تزال مهمشة.²

و يرى الميثاق أن العصرية و التقدم الشامل للأرياف مرهون بترقية الإنسان بإعتباره العنصر الرئيسى فى كل نشاط إقتصادي، و إجتماعي، و من ثمة فتكوينه تكوينا علميا و تقنيا ينبغي أن يكون هدف كل المساعي التي يتعين القيام بها. و بما أن التنمية الفلاحية مرتبطة أشد الارتباط بالعلم و التكنولوجيا فمن الضروري دعم البحث العلمي و التقني و تشجيعه فى هذا الميدان الذي يحظى بالأولوية و تشترك فى إنجاز هذه المهمة المعاهد و مراكز البحث و الجامعات الوطنية مع إيلاء مهارة المنتجين و خبرتهم عناية خاصة.³

¹ المرجع السابق ص 164.

² المرجع السابق ص 165-166.

³ المرجع السابق ص 172.

بعدما إستعرضنا أهم ما إحتوته موائيق الدولة الجزائرية فيما يتعلق بالريف الجزائري سنحاول إيداء بعض الملاحظات و طرح بعض التساؤلات حول الوضعية التي آل إليها الريف الجزائري على ضوء نتائج ثلاثين سنة من التطبيقات التنموية، و مدى إستفادة الريف من هذه المشاريع.

أهم ما يمكن إستخلاصه من مختلف الموائيق التي سبق الإشارة إليها أنه مباشرة بعد الإستقلال كان من الضروري أن تكون المشكلة الأولى التي تهتم بها الدولة في سياستها الإقتصادية الوطنية هي مشكلة الزراعة بإعتبارها القطاع الذي يتركز فيه أكثر سكان القطر، و يعكس بوضوح مشكلة التخلف و التفكك الإقتصادي في أبشع صورته بل لأنها القطاع الذي يتضمن جانبا أكبر من المساحات و الملكيات الزراعية التقليدية. و هذه الملكيات أصبحت من الناحية الإقتصادية التنموية عقيمة الفعالية بإعتبار أنها إما منكشمة على نفسها و تعيش وضع عملية إعادة إنتاج ثابتة، خاضعة في ذلك لسياسة إقتصاد الكفاف، العاجز عن تنفيذ أي توسع إستثماري و إما متوقفة عن الإنتاج و صارت عبارة عن مورد إقتصادي مهمل تسلطت عليه عوامل التبيد و الضياع.

و نلاحظ أنه من بين المبادئ التي تم التأكيد عليها في مختلف الموائيق السياسية و الإقتصادية منذ الإستقلال نجد مبدأ الأرض لمن حررها و يخدمها، و إقامة نظام التسيير الذاتي حيثما وجدت أرض شاغرة بسبب هروب المعمرين، بالإضافة إلى الحد من الأراضي العقارية الكبيرة التي يملكها الجزائريون و إنشاء النظام التعاوني وسط الفلاحين المستفيدين من توزيع الأراضي الزراعية و وسط صغار الفلاحين بصفة عامة و يبدو من هذه المبادئ أن الذي كان يشغل بال المسؤولين بعد الإستقلال هو: من جهة تحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة كوسيلة حاسمة من الناحية المادية للقضاء على الإستغلال الطبقي الإجتماعي، و من جهة أخرى توزيع الأراضي المؤمنة على الفلاحين الفقراء في الريف الذين تحملوا عبء تحرير البلاد من الإستعمار مع تنظيمهم في تعاونيات ، حتى يمكن للدولة أن تقوم بمساعدتهم مساعدة فعالة في رفع الإنتاج الزراعي و تطوير مستوى معيشتهم.

فإلى أي مدى إستطاعت البرامج التنموية -الخاصة بالريف و التي جاءت بها مختلف الموائيق- أن تحدث توازن إجتماعي و إقتصادي جديد في الأرياف؟ و ما مدى نجاح برنامج الثورة الزراعية الذي إستهدف ترقية الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي للريف من خلال إدخال تغيير جذري على وضعية الفلاحين بإنتشالهم من مخالب الجهل و الإستغلال؟ هل

مكنت الثورة الزراعية الفلاحين من بلوغ ظروف العيش والعمل وفق المبادئ الاشتراكية التي سطرته الدولة؟

إن الأهداف التي سطرته قرارات الموائيق يظهر أنها كانت جد طموحة توصي بالإعتناء الكبير بالريف لكن ملاحظتنا للواقع المعيش تجعلنا نقول أن النتائج لم تبلغ المستوى الذي طمحت إليه الموائيق فهناك فرق شاسع بين أهداف الموائيق ومكانة الريف فيها وبين ما حققته المشاريع التنموية في الميدان. ومهما حدث من تغيير في حالة الريف الجزائري وتحسين بعض الجوانب المعيشية في مجال التجهيزات الأساسية الخاصة بالمواصلات وتوزيع الغاز والكهرباء والصحة العمومية وتعزيز التكوين المهني وإحداث ظروف الترقية الثقافية فإن التغيير الجذري لم يحدث بالقدر الذي كان مأمولا، ومن هذا يمكن توقع بقاء تندي في مستوى معيشة الفئات الريفية وإستمرار حركة الهجرة.

و إذا كان هذا هو الوضع في المناطق الريفية التي إستفادت من التسيير الذاتي والثورة الزراعية والقرى الاشتراكية فإن الوضع في مناطق ريفية أخرى حيث يسود القطاع الخاص التقليدي ليس بأحسن حال من الوضع السابق نظرا لتهميشه.

لذا نشير إلى أن نجاح السياسة الزراعية يبقى رهن شروط معينة خاصة منها الإلتزام بتنفيذ المشاريع المبرمجة للتنمية الريفية الصرامة في تطبيقها مع تجنب الإهمال وتبني التشجيع زيادة على ذلك مراعاة مدى تلاؤم مناهج التنمية الريفية والموضوعة حيز التنفيذ في البيئة الإجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي إذ لا بد عند تطبيق أي أسلوب تنموي مراعاة مدى تقبل الجماهير الريفية لهذه الأساليب وإقتناعهم بجدواها وذلك بالرجوع إلى قيم هذا المجتمع.

الفصل الثالث: الإعلام و التنمية الريفية

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للإعلام التنموي:

منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية و ظهور منظمة الأمم المتحدة عكفت بحوث كثيرة على تحليل دور الإعلام في التنمية الوطنية و الريفية. و افترض الكثير من أوائل الدراسات عن الإعلام و التنمية أنه إذا كان التصنيع قد أدى إلى تحسين مستوى معيشة مواطن الدول الغربية و إلى تطور أجهزة صحافية مستقلة، إلى حد بعيد، عن سيطرة الحكومات و إلى تزايد المشاركة السياسية فمن المتوقع إذا أن تحدث العملية ذاتها في باقي أنحاء العالم. و في هذا الإطار تشكل تصور عام للتنمية و التحديث يهدف أساسا إلى تحقيق النمو الإقتصادي، و قد كان هذا التصور مستلهم في بعض جوانبه من مساعدات مشروع مرشال لإعادة بناء أوروبا الذي حقق نجاحا كبيرا في وقت قصير مما جعل البعض يعتقدون أن تبادل السلع في ظل حرية التجارة و إنتقال الرأسمال سيؤديان إلى تحقيق النمو الإقتصادي في المجتمعات المتخلفة. كما أن هذا التصور كان ينظر إلى البلدان النامية على أنها مجتمعات تقليدية في مرحلة مبكرة من التنمية نتيجة عوامل العزلة و مقاومة سكانها للتغيير، و لهذا إذا ما إنطلقت عمليات التصنيع و التحضر فإن ذلك سيؤدي حتما إلى حدوث النمو الإقتصادي، و هذا لا يأتي إلا عن طريق المساعدات الغربية في شكل المعارف التقنية و التكنولوجيا و الرساميل و هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية و التحديث¹ و لذلك توجهت البلدان النامية إثر إستقلالها نحو الإختيار المادي أو التكنولوجي و الذي كان أكثر جاذبية خاصة و أن البنية المادية لهذه البلدان كانت ضعيفة نتيجة سنوات النضال من أجل التحرير. كما أن النموذج الغربي المادي كان سائدا و حاضرا و فارقا نفسه على العديد من البلدان النامية التي سيطر عليها فكر تنموي يرى أن التنمية مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخي للرأسمالية² و هكذا نجد أن السياق الفكري الذي ظهر فيه الوعي بدور وسائل الإعلام كان يرى من جهة أن التنمية تعني النمو الإقتصادي الذي يعقب الزيادة في إجمالي السلع و الخدمات في إطار السوق المبني على التناقص و الإستثمار و الإندثار و حرية التجارة، و أن النمو الإقتصادي يحدث بفضل عملية التصنيع التي تتطلب تغيرات بنيوية و مؤسساتية في المجتمعات التقليدية لتغيير دور الأسرة و الدين و الثقافة في صالح التخصيص و العقلانية. و من جهة ثانية أعطى منظور التحديث أهمية كبيرة للمعلومات في جميع مجالات

¹ بو معيرة السعيد، التغير الاجتماعي الثقافي و وسائل الإتصال، محاضرة لطلبة السنة الأولى ماجستير. 1992-1993. ص 22.

² عبد الرحمن عزى. وسائل الإتصال و المجتمع الريفي في العالم للعرب. أزمة المطلق و تمدن الرسالة، المجلة الجزائرية للإتصال عدد 6 و 7. 1991.

التعليم والصحة والزراعة والمهارات الصناعية و محور الأمية. ويمكن حسب هذا المنظور مضاعفة المعارف والمهارات بصفة سريعة وغير مكلفة عن طريق توسيع أنظمة وسائل الاتصال لتعويض المدارس والمعلمين والأطباء. على المستوى السياسي يرى منظروا التحديث أن السلطة والعلاقات فيما بين الجماعات المختلفة في المجتمع والصفوات والقيادة عوامل أساسية في عملية التنمية وعليه فإن صفوات البلدان المعاصرة ينبغي أن تكون محمية ومعززة النفوذ من خلال السياسات الإتصالية. وهكذا برزت وسائل الاتصال كأداة ضرورية لخدمة التنمية. فعملت البلدان النامية على إستيراد تكنولوجياها، خاصة وأن منظمة اليونسكو كانت قد وضعت معايير للنهوض بأنظمة الاتصال في البلدان النامية أي أنه على كل بلد نام أن يعمل من أجل توفير حد أدنى من التجهيزات الإتصالية لتوفير لكل 100 نسمة 10 نسخ من الجرائد اليومية و 5 أجهزة إستقبال راديو ومقعدين في قاعة السينما وجهازي تلفزيون لأن القليل من البلدان النامية في ذلك الوقت بلغ ذلك الحد الأدنى. كما قدمت أثناء إنعقاد جمعيتها العامة في ديسمبر 1962 توصية تدعو فيها الحكومات على إدماج تطوير وسائل الاتصال الوطنية في مخططاتها التنموية.¹

ويمكن القول إذا أن المفهوم الذي ساد عن التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية ظلل دول العالم الثالث من حيث أنه جعل التنمية مرهونة بمعونات الدول الصناعية وإستثماراتها مع أن التخلف يرجع أساسا إلى السيطرة الإستعمارية التي مارسها تلك الدول ولذلك وإزاء أزمة التنمية في العالم الثالث ظهرت عدة محاولات من جانب مفكرين للبحث عن إستراتيجيات بديلة للتنمية.² وفي إطار المدرسة الغربية أجمعت آراء الباحثين على أهمية الدور التنموي لوسائل الإعلام لكنها اختلفت فيما بينها في مدى الأهمية التي يمكن أن تعلق على تلك الوسائل بصدد عملية التنمية. وهناك رؤيتان ترى الأولى أن لوسائل الإعلام دورا كبيرا في التنمية أما الثانية فإنها تقلل من أهمية ذلك الدور وإن كانت لا تنكر وجوده. يتبنى الرؤية الأولى كل من لرنر و ويتهام وباي وغيرهم، ويرون أن التسلسل التنموي يحدث بزيادة التحضر الذي يقود بدوره إلى إرتفاع مستوى التعليم وإلى تنمية الإتصال الجماهيري وأخيرا إلى التنمية السياسية، كما يؤكدون على العلاقة الإرتباطية بين التحضر والتنمية السياسية ويرى بعضهم أن المتغير

¹ بومعيرة السعيد. التغير الإقتصادي الثقافي و وسائل الإتصال. مرجع سبق ذكره. ص 33-34.

² اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام و الإتصال في الوطن العربي. الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المستقل في عملية التنمية هو الإتصال و ليس التحضر.¹ و إنطلاقا من الإعتقاد الراسخ في قدرة و فعالية وسائل الإتصال على التأثير في عقول الناس و سلوكياتهم وظفت الدول النامية هذه الوسائل في خدمة التنمية. خاصة و أن منظروا الإتصال و التنمية إعتبروا أن القيم السائدة في مجتمعات البلدان النامية و الخصائص النفسية لسكانها هي السبب الرئيسي في تخلف هذه المجتمعات و بالتالي أكدوا على دور وسائل الإتصال في تغيير هذه القيم و إستبدالها بقيم أخرى أكثر تلاؤما مع التحديث. و قد إقترن الحديث عن التنمية بالجدل القائم بين دعاة النظرية القائلة بأن التطور التكنولوجي يأخذ الأسبقية في عملية التنمية و بين من يطرح منظرا يعتبر أن النمو المادي و الإجتماعي يتوقف على مدى مقدرة مؤسسات المجتمع على إحداث تغييرات في القيم و المفاهيم و طرائق التفكير و السلوك، إقتداء بأطروحة قيبير، و تحتل وسائل الإتصال مكانة إمتيازية في هذا الجدل ذلك أنها وسيلة تكنولوجية من جهة و أداة يمكن إفتراضا أن يتم بواسطتها تغيير التقاليد و العوائد التي لا تتسجم مع عملية التطور الإجتماعي و الإقتصادي.²

و إنطلاقا من الأهمية التي إحتلتها التنمية في برامج حكومات العالم الثالث، شهدت السبعينات مولد مفاهيم جديدة للتنمية مثل الإعتماد على النفس و الوفاء بالحاجات الأساسية و ضرورة المشاركة الشعبية الإيجابية في التنمية و شمول مفهوم التنمية للجوانب الإجتماعية و الحضارية و عدم إقتصاره على الجوانب الإقتصادية فحسب، كما لم تعد القضية محصورة في إختيار نموذج معد سلفا للتنمية فقد سقطت و ثنية النماذج بعدما أفرت عملية تبني نظريات التنمية دون أخذ ظروف المجتمع و إمكانياته بعين الإعتبار على مجموعة من النتائج السلبية، منها تعميق التبعية للنظام الرأسمالي العالمي و عدم تأمين الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الجماهير و إرتفاع معدلات البطالة و الفقر و الأمية و تعميق التجزئة و زيادة التفاوت الإجتماعي و الإغتراب الثقافي و إبعاد الجماهير عن المشاركة في التنمية.³

و في سياق الفكر التنموي الذي تبنته الدول النامية طرح تساؤل عن مكانة الإعلام في تحقيق التنمية المنشودة فظهرت بعض المفاهيم الخاصة بالإعلام التنموي و قد إحتل هذا المفهوم الصدارة في بداية الخمسينات تحت إلمح منظمة اليونسكو التي عملت على إعطاء المفهوم مكانة في وعي الحكومات و الأكاديميين العاملين في هذا الميدان، كما ساهمت في زيادة تأثير نظريات الإعلام التحديثي حيث جعلت من هذه النظريات برامج عملية لسياساتها الإتصالية لغاية

¹ عواطف عبد الرحمن. إشكالية الإعلام التنموي. مرجع سبق ذكره. ص 20.

² عزى عبد الرحمن. ثقافة وسائل الإتصال و التحدي الحضاري. عام الإتصال. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1992. ص 44.

³ اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام و الإتصال في الوطن العربي. الإعلام العربي حاضرا و مستقبلا. مرجع سبق ذكره. ص 85.

نهاية الستينات و التي كانت ترضى بإقتناء المزيد من التكنولوجيا الإتصالية بهدف خدمة التنمية و هذا ما فعلته الدول النامية. و قد إكتسبت مسألة وسائل الإتصال و التنمية طابعا خاصا ابتداء من فترة الخمسينات و أجرت منظمة اليونسكو بعض الدراسات التي إختصت بمكانة الإذاعة في تحقيق التعليم بالبلدان النامية و كذا :ضعية التلفزيون في هذا المحيط. و إهتم عدد من الأكاديميين الغربيين في تلك الفترة بإشكالية العلاقات القائمة بين الإعلام و التنمية، و ظهرت عدد من الدراسات في الميدان نذكر منها دراسات كارل دوتش عن "الوطنية و الإتصالات الإجتماعية" (1953) و دانيال لرنر عن "زوال المجتمع التقليدي" (1958) و جابريل ألموند عن "سياسات المنطقة النامية" (1960) و أفريت روجرز عن "نشر الإبداعات" (1962) و لبرشرام عن "وسائل الإتصال و التنمية الوطنية" (1964) و لوسيان باي عن "الإتصالات و التنمية السياسية". و قد قدمت هذه الدراسات بعض المعرفة عن مكانة الإتصال في صيرورة التنمية كالتصنيع و درجة التمدن و إنتشار التعليم و المشاركة في الحياة السياسية و غيرها.¹ و هكذا نجد أن الإفتراض القائم في هذه الدراسات التي تناولت دور وسائل الإتصال في التحديث و التي شكلت النموذج المهيمن على الساحة الإعلامية تمثل في أن مسألة التنمية بصفة عامة هي في الأساس عملية إتصالية حيث يحتل فيها التعرض إلى وسائل الإتصال المكانة البارزة، و هذا التصور لدور وسائل الإتصال كان جزء من التصور العام الذي ساد في الستينات بالبلدان الغربية و الذي أسماه فرانسيس بال بالإنديولوجية العالمية للإتصال التحريري، و بغض النظر عن سلبيات هذا النموذج يبقى فضله قائما في توجيه الإهتمام إلى أحد جوانب الثقافة، أي وسائل الإتصال، و علاقتها بالتحديث في الوقت الذي كانت تسيطر فيه النزعة الإقتصادية على أدبيات التنمية.²

و من بين الإستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسات بمختلف أنواعها و الهيئات التي أجرتها التأكيد على أن وسائل الإتصال ضرورية في تأسيس الوعي و الفعل الوطني المنسجم و أن بنية الإتصال تساهم في بلورة وعي المجتمع بإمكانيته و تعزيز الإحساس بالسلطة الجماعية التي يمتلكها المجتمع و ضمان الإستقرار أو إحداث الإضطرابات. فوسائل الإتصال تقدم المعلومات للمجتمع و كلما كانت هذه المعلومات أكثر إزداد إهتمام المجتمع بالتطورات السياسية، كما أن الإتصال -حسب هذه الدراسات- يستطيع بعث أهداف المجتمع و نشر الإخبار عن هذه الأهداف و توسيع دائرة تقبل هذه الأهداف، ففي المجتمعات الإنتقالية تتطور

¹ عزى عبد الرحمن. وسائل الإتصال و المجتمع الريفي في العالم العربي: أزمة المطلق و تمدن الرسالة مرجع سبق ذكره. ص 107-108.

² بو معيزة السعيد. التغير الإجتماعي الثقافي و وسائل الإتصال. مرجع سبق ذكره. ص 44.

وسائل الإتصال بصفة متزامنة مع الوعي الجديد بالعالم الخارجي و بالوعي الذاتي الوطني، بالإضافة إلى أن وسائل الإتصال يمكن أن تستعمل كمحفز للحركة الإجتماعية لكن تواجد هذه الوسائل في حد ذاته لا يساهم بالضرورة في التنمية بل يتوقف ذلك على كيفية إستعمالها و محتواها. فالتطور السريع في ميدان وسائل الإتصال في مجتمع إنتقالي لا يساهم بالضرورة في توسيع القاعدة السياسية الديمقراطية لأن وسائل الإتصال المتطورة يمكن أن تتواجد أيضا في الأنظمة السلطوية. فمثل هذه الوسائل يمكن أن توفر الشروط للمشاركة السياسية إذا كانت الفلسفة السياسية في مجتمع ما تسمح بذلك. كما تشير هذه الدراسات إلى أن وسائل الإتصال قد جلبت إلى البلدان النامية ثورة الأمّ و التطلعات المتصاعدة في فترة الخمسينات و ثورة الإحباطات المتزايدة في فترة الستينات فقد أحس أفراد المجتمع في هذه البلدان فجأة بأن الحياة الأفضل ممكنة ثم أدرك هؤلاء في محاولة تحقيق ذلك أن هذه المحاولات تصطدم مع الإحباطات المتعددة¹

و قد تعرض هذا النموذج المهيمن إلى عدة إنتقادات، ففي رأي الأستاذ عزى عبد الرحمن فإن جل نظريات هذا النموذج لم تقدم نظرية متماسكة عن وسائل الإتصال و عامل التنمية في البلدان الناشئة و يعود ذلك إلى بعض الإختلالات النظرية التي صاحبت هذه الدراسات التي إعتبرت أن مسألة التغيير الإجتماعي أمر محتوم فإستنتجت بالتالي إمكانية دراسة الآليات التي تتحكم في هذا التغيير و كيف ينم ذلك² كما ركزت هذه الدراسات و الكتابات في أطروحاتها على الوسيلة دون إعتبارها ! تحمله هذه الوسائل من مضامين و تجاهلت إلى حد كبير الحقائق الإجتماعية و السياسية في بلدان العالم الثالث. و يبدو أن مسألة دور وسائل الإتصال في التنمية التي سيطرت على تفكير المعنيين في الستينات تقلص إبتداء من السبعينات تدريجيا و بصفة متواصلة بفعل أن تبلور و إنتشار وسائل الإتصال في هذه البلدان لم تصاحبه تنمية موازية بالضرورة، حيث تم الإفراط في تأكيد تأثير وسائل الإتصال على التنمية الوطنية في البلدان النامية فقد أظهرت بعض الدراسات أن وسائل الإتصال المكتوبة و الإذاعة يمكن أن تكون لها تأثيرات عميقة في تغيير نمط الحياة و ذلك فقط عندما تكون هذه الوسائل مدعمة بالقنوات الإجتماعية غير الرسمية و التي تقترن بصفة وثيقة بالصيرورات الإجتماعية الأساسية. و يستنتج الأستاذ عزى عبد الرحمن من خلال كل هذه الدراسات أن النتائج التي توصلت إليها

¹ عزى عبد الرحمن. أثر الوسائل السمعية البصرية على نظام القيم و أنماط الإستهلاك في المجتمع الريفي الوسيط دراسة في أربع تجمعات سكانية كبرى. مجلة بحوث العدد 1 1992-1993. ص 42-43.

² عزى عبد الرحمن. ثقافة وسائل الإتصال و التحدي الحضاري. مرجع سبق ذكره. ص 45.

رغم أهميتها و تنوعها- لا تمثل تصورا نظريا متكاملا بقدر ما توفر بعض المعرفة الأمبريقية المجزأة في عدد من البلدان التي تناولتها مثل هذه الدراسات. و ينتقد سلطانة كريدوف الدراسات الغربية التي خصت الإعلام التنموي بناء على الافتراضات التي صاحبها و التي لم تمكنها من دراسة الظاهرة الإعلامية في هذه البلدان بعيدا عن التحيزات النظرية و المنهجية و تتمثل هذه الافتراضات فيمايلي:

أولا: إن هذه الدراسات تصورت التطور على أنه تطور متكافئ في جميع أنواعه و أن أي تغيير (عصري) يكون مثمرا. و لم تكن هذه الدراسات قادرة نظريا على طرح أسئلة تتعلق مثلا بماذا يعنى التطور الإقتصادي بالنسبة للتطور السياسي؟ هل أن هذا التطور يفيد الكل بالتساوي أم أنه يضاعف من خطورة اللامساواة التقليدية بين الفئات الحاكمة و الفئات الخاضعة لها؟ هل يمكن أن تكون الديمقراطية السياسية عائقا في الإنطلاقة الإقتصادية القائمة على التخطيط؟ هل أن ما تقدمه وسائل الإتصال مفيد أم أنه يمكن أن تقدم المعرفة التي تظهر مدى إستفادة مختلف الفئات الإجتماعية من هذا التطور؟

ثانيا: أن هذه الدراسات أعطت الإنتطباع بأن هناك معرفة كافية عن كيفيات التغيير الإجتماعي و طبيعة هذه البلدان إجتماعيا بحيث أن البحث و الإستقصاء الميداني لم يكن ضروريا في هذه الحالة.¹ كما تحول مفهوم الصحافة التنموية في السبعينات من مفهوم يقدم قصة تنموية مغطاة بعمق و مبسطة بما فيه الكفاية للإستهلاك الجماهيري ليصبح مرادفا للصحافة الملزمة و قد دفع هذا التحول ألان شاكلي أحد مؤسسي فكرة الصحافة التنموية إلى تقديم رثاء مفاده أن الصحافة التنموية إستخدمت من طرف حكومات العالم الثالث لمساندة إيديولوجيتها فأصبحت هذه الصحافة تتبع الخطاب السياسي و تغطي نشاط الأشخاص بدلا من الأحداث الشيء الذي حول هذا الإعلام إلى إعلام بروتوكولي.²

و في منتصف السبعينات بدأت بعض الأصوات ترتفع منتقدة النزعة الإقتصادية للنموذج التنموي³ فقد توصل بعض الباحثين إلى أن المساعدات المقدمة للتنمية و المتمثلة بصفة خاصة في إستعمال وسائل الإتصال لا يمكنها أن تحدث بصفة آلية التنمية المنتظرة. و قد جاءت الدراسة التي قام بها روجرز و التي نشرها في سنة 1978⁴ لتضع حد لسيطرة نظريات

¹ عزى عبد الرحمن. أثر الوسائل السمعية البصرية على نظام القيم و أنماط الإستهلاك في المجتمع الريفي. مرجع سبق ذكره. ص45

² عزى عبد الرحمن. دراسات إعلامية. مركز الطباعة لجامعة الجزائر. 1992-1993. ص106.

³ لكن بقي للنموذج الذي إقترحه لرنر أثر في مجال الإتصال و التنمية إلى غاية بداية الثمانينات فقد كان كتابه "إنحصار المجتمع التقليدي" (1958) المرجع الأكثر تأثيرا على السياسات الإعلامية للدول النامية.

⁴ تحت عنوان The Rise and fall of the dominant paradigm.

التحديث التي ترى أن أسباب التخلف الذي تعاني منه بعض المجتمعات يعود أساسا إلى بعض الخصائص السوسيو ثقافية لهذه المجتمعات و التي تعتبر العائق الرئيسي أمام التنمية.¹ وفي هذا الإطار يشير سونايبك SONAIKE إلى المقارنة التي قدمها أصحاب الطرح الثقافي للتنمية Les culturalistes الذين يرون أن مفتاح التنمية بالنسبة لدول العالم الثالث يكمن في الثقافات التقليدية المتنوعة التي تزخر بها هذه المجتمعات، فبالتالي فإن توصيل الأخبار الخاصة بالتنمية ومنه نجاح مهمة الإعلام التنموي يتطلب إدماج طرق الإتصال الحديثة بالطرق التقليدية.² هكذا صاحبت محاولات ما أصبح يعرف بالمنظور الإعلامي للتنمية جملة من الإنتقادات بعضها يخص ما أورده بعض الباحثين في كل من العالم النامي و العالم المصنع و البعض الآخر ناتج عن ما أسفرت عليه الإختبارات التنموية التي تبنتها الدول النامية في الستينات و التي لم تحقق ما كانت تصبوا إليه في ميدان التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، بحيث لم تستطع وسائل الإتصال أن تلعب الدور المنوط بها و عوض أن تساعد على إحداث التغيير المرغوب كانت بمثابة قناة لتمرير قيم و أنماط إستهلاكية غريبة لم تكن إلا عاملا من عوامل عرقلة الإنتاج و تشجيع النزعة الإستهلاكية بالإضافة إلى تهديدها لخصوصيات ثقافة البلدان النامية

المبحث الثاني: خصائص الإعلام التنموي

تستلزم التنمية إحداث تغييرات جوهرية في الفعل و السلوك و في الآراء و الإتجاهات و المعتقدات و القيم و طرق التفكير... كما أن التغيير يتطلب من الدول النامية أن تخلق لدى المواطنين وعيا بالحاجة إلى التنمية و بالتالي الحاجة إلى تغيير في أنماط السلوك و الفعل و أن تساعد على إتخاذ القرارات بقبول هذا التغيير و تسهل لهم إنكنايات التعليم و التدريب اللازمة لإخراج القرار من حيز الإقناع إلى حيز الفعل و الممارسة.

و هناك إجماع على أن وسائل الإعلام تهيء على الأقل المناخ الصالح للتنمية و التغيير فهي بما تقدمه من معلومات تتيح الإنفتاح على العالم الخارجي و توسع آفاق الأفراد و تزيد حصيلة معلوماتهم و تثير طموح الفرد و يعد هذا من أهم وظائف الإعلام لأنه دون اثارة طموح الأفراد و حثهم على الكفاح من أجل حياة أفضل تصبح التنمية مستحيلة تماما إضافة إلى إثارة الإهتمام و تركيز الإنتباه على عادات و ممارسات و أساليب تكنولوجية جديدة. و إذا نظرنا إلى صحافة التنمية سوف نلاحظ أنها تتميز بالخصائص التالية:

¹ Michael Kunczik. Developpement et communication.

Le service des medias et de la communication de la Friedrich-Ebert-Stiftung. BONN. RFA 1993. P19.

² Ibid. P 20.

أولاً: أن نظام الاتصالات هو جزء لا يتجزأ من الحكومة الوطنية و يتم إدارته في الغالب عن طريق وزارة الإعلام أو وزارة الاتصالات.¹ فمعظم دول العالم الثالث تمارس فلسفات سلطوية فيما يتعلق بوسائل الاتصال مما جعل مفهوم توظيف وسائل الإعلام لدعم التنمية الوطنية يتحول إلى مجرد تقنية دعائية أساسية للعديد من الدول النامية. وقد كان هارولد لاسكي من الأوائل الذين أوضحوا شدة ارتباط الإعلام بالسلطة، لأن السلطة في المجتمع هي التي تقرر مسار المجتمع وأهدافه وعلى شكل هذه السلطة وتركيبها ومدخلات المجتمع الذي تعيشه تعتمد الخطوط الرئيسية للتنمية وبالتالي الرسالة الإعلامية² إذ أدركت حكومات العالم الثالث في بداية السبعينات أن الصحافة التنموية يمكن أن تفيد في دفع عجلة حملاتها وإيديولوجياتها وذلك إنطلاقاً من فكرة أن الإعلام يعمق الشعور لدى الفرد بإنتمائه للجماعة الوطنية وبضرورة التنمية كمسؤولية وطنية ورفع درجة الوعي بهذه المسؤولية وبدوره الاجتماعي وإستيعابه لأهداف التنمية وإقباله على المشاركة الفعالة في تنفيذها. فالتنمية ليست سلعة مستوردة يمكن شرائها بالمال أو إجبار الفرد على الإسهام فيها بالإكراه وإنما من خلال العملية الإقناعية التي تتوفر فقط من خلال الإتصال ووسائل الإعلام. وقد عبر الرئيس الراحل هوري بوميدن عن هذه الحقيقة بقوله: "ينبغي على كل بلد إن شاء أن يضمن مصيره أن يأخذ على عاتقه أولاً أمر تنميته وأن يعنى أولاً وقبل كل شيء آخر موارده البشرية والمادية التي يملكها لتحقيق هذا الهدف".³ ويرى لوسيان باي أن وسائل الإعلام أداة أساسية في عملية التنمية نظراً لقدرتها على ربط الحكام بالمحكومين فتسهل مهمة الحكام ليحكموا وتساعد المحكومين على المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية، فأصبح التركيز على الإعلام السياسي هو سمة من سمات الإعلام في البلدان النامية. كما تنبّهت حكومات العالم الثالث إلى أن تجسيد إستراتيجيات التنمية الوطنية يتطلب منها مراقبة هذه الوسائل، فكانت النتيجة توظيف مزيد من التوجيهات في حق الصحافة وإعادة تعريف القيم التقليدية المرتبطة بالديمقراطية وحرية الصحافة وكل ذلك مدعوماً بالآلة السلطوية التي يمكن أن تتدخل عند الحاجة. وهكذا أضحت التوجيه والتعاون مفردات أساسية تفسر العلاقة بين وسائل الاتصال والحكومة. ويفسر قادة العالم الثالث هذه الوضعية المستحدثة في الشكل التالي: بسبب أن أمم العالم الثالث حديثة النشأة فهي بحاجة إلى الوقت لتطوير

¹ ألبرت ل. هستر. دليل الصحفي في العالم الثالث. ترجمة كمال عبد الرؤوف. الدار الدولية للنشر والتوزيع. 1983. ص 83.

² محمد الرميحي. البعد الإنساني والقيم في الإعلام. ندوة الإعلام من أجل التنمية. الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي. الكويت. المركز الوطني للمعلومات المالية والإقتصادية الرياض. 25-27 فبراير 1984. ص 34.

³ محمد مصالحة. تطوير وسائل الاتصال في الوطن العربي وأثره في التنمية. ندوة الإعلام من أجل التنمية ص 124.

مؤسساتها فخلال هذه المرحلة الأولى من التطور لابد من السعي نحو الإستقرار و الوحدة و السماح فقط بحد أدنى من الإنتقاد و تشجيع إيمان و ثقة الرأي العام في السياسات و المؤسسات الحكومية.

ثانيا: إن الصحفيين في البلد الذي تصدر فيه هذه الصحافة -أي الصحافة التنموية- مطالبون إما بشكل ضمني و إما بشكل مباشر بالمشاركة في تحقيق المهام الكبرى المتعلقة ببناء الأمة و تشمل هذه المهام مساندة النظام السياسي و مساعدة المواطنين على أن يدركوا أن الدولة الجديدة قد قامت بالفعل و ذلك بمحاولة التغلب على الفقر و الجوع و المرض و الأمية و الجهل و الحفاظ على التراث الثقافي للشعب. و كما أوضح ولبر شرام فإن "الصحفي في الدول النامية يمكن أن ينبه المواطنين للمواقف الخطيرة، كما أن بإمكانه أن يلفت الإنتباه إلى الحاجة للتغيير"¹ و الصحفي المهتم بالتنمية ينبغي أن نكون لديه فكرة عن التصور الخاص بكيفية تحقيق التنمية في بلاده و قد يأتي هذا التصور من سياسات الحكومة الخاصة بالإتصال و تعريفه الخاص بالتنمية الوطنية.

ثالثا: إن وسائل الإعلام الجماهيرية مطالبة في الغالب بإنتهاج سياسة إتصالات محلية و خارجية تقررها الحكومة المركزية بهدف المساعدة على تحقيق التنمية الوطنية.

رابعا: إن الصحافة في حاجة إلى توجيه جهودها الرامية إلى المساعدة على تحقيق أهداف الأمة و قد يتراوح حجم و نوعية هذا التوجيه بين تطبيق إجراءات ثقيلة الوطأة أو فاشية مثل الرقابة على المطبوعات و الإرهاب و بين السماح لها من قبل القيادة بإنتهاج سبل مختلفة كثيرة لتحقيق الهدف المشترك الخاص بالتنمية الوطنية.

خامسا: الصحفيون عادة ما نجدهم موظفين حكوميين.

سادسا: إذا وجدت بالبلاد صحافة تجارية يملكها القطاع الخاص فمن المتوقع لهذه الصحافة أن تجعل المصلحة الوطنية فوق مصلحتها الذاتية و إذا لم تتمكن من القيام بذلك فإنها لا تكون قد أدت الدور المطلوب منها في التنمية الوطنية.²

و خلاصة لهذا المحور يمكن القول أن الإهتمام بالإعلام التنموي يندرج ضمن العناية التي توليها حكومات الدول النامية لمشاريعها التنموية، لكن رغم المكانة التي تحتلها وسائل الإعلام في مجال التنمية بقي مفهوم الإعلام التنموي مجرد شعارا إستعملته حكومات الدول النامية من أجل تخييب سيطرتها على الإعلام، ففقدت وسائل الإعلام في هذه الدول مصداقيتها،

¹ ألبرت . ل هستر. مرجع سبق ذكره ص84.

² المرجع السابق. ص 84

في الوقت الذي يؤكد فيه الباحثين على أهمية هذا العنصر، فالشرط الأساسي الذي يجب أن يتوفر في الإعلام التنموي هو مصداقية وسائله التي يمكن أن تتحصل عليها من خلال الدفاع عن مصالح الأفراد المعنيين بالتنمية و إنتقاد الحكومة إذا ما تطلب الأمر ذلك، لذلك لا بد أن تتمتع وسائل الإعلام بنوع من الحرية، و يبقى أن نتساءل إذا ما كان المسؤولون في دول العالم الثالث بإمكانهم أن يقتنعوا بأن حرية الإتصال في صالح كل النظام؟

المبحث الثالث: دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية.

يقصد بتنمية المجتمعات المحلية في الدول النامية إتباع الأساليب الحديثة في العمل الإجتماعي و الإقتصادي في مناطق معينة و تقوم على أساس إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية به إن لم يكن ذلك الوعي قائما أو بتنظيمه إن كان قائما ثم بالمشاركة في الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في المستويات الممكنة عمليا و إداريا. و الواقع أن التنمية الشاملة ماهي إلا محصلة للتنمية الإقليمية الجزئية على مستوى المجتمعات المحلية داخل البلاد الواحد، و ما لم تتحقق درجة عالية من التوازن في النمو الحضري و الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي بين هذه المجتمعات المحلية المختلفة فإنه من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني. إن تنمية المجتمعات المحلية تتطلب تصميم برامج خاصة لكل مجتمع محلي على حدة تستمد مضمونها الإجتماعي و الثقافي و التربوي من واقع المتطلبات المحلية بناءا على دراسات ميدانية مسبقة.¹

و يعرف روجرز التنمية بأنها "عملية مشاركة في التغيير الإجتماعي بهدف إحداث تقدم مادي و إجتماعي بما في ذلك زيادة في المساواة و الحرية و غيرها من الحقوق لغالبية الشعب في المجتمع من خلال التحكم في البيئة بشكل أفضل". و عدل روجرز و ولبرشرام تعريفهما للتنمية ليصبح "عملية تغيير مقصود نحو النظام الإجتماعي و الإقتصادي الذي تحتاجه الدولة".²

و يقول مالك بن نبي في تأثير البيئة الإجتماعية على موقف الفرد و ما يمكن أن نراه كعائق لنمو الفرد كعنصر متحرك من عناصر البناء: "إن الحياة الإجتماعية في البلدان المتخلفة مغلفة بلفاف من إنعدام الفاعلية موصومة بنقائص من كل نوع و تبدو هذه اللافاعلية من تلقاء ذاتها لنظر المرء في صورة إنعكاس لثقافة معينة، و هي فضلا عن ذلك تبدو في مظهر مزدوج هو المظهر النفسي الفردي و المظهر الإجتماعي الجماعي. فمن الملاحظ أن طالب الطب

¹ سمير محمد حسن. الإعلام و الإتصال بالجمامير و الرأي العام. عالم الكتب القاهرة. 1993. ص 231-232.

² محمد سيد محمد. الإعلام و التنمية. دار الفكر العربي. الطبعة الرابعة. 1988. ص 28.

(المسلم) -في البلدان النامية- الذي يذهب لتلقي علومه في إحدى العواصم الأوروبية يحصل على نفس الدبلوم الذي يحصل عليه زميله الإنجليزي مثلا بل أنه كثيرا ما يتفوق عليه إذا ما كان أكثر إستعدادا و ذكاء لكنه لا يحصل غالبا على فاعليته أي طريقة سلوكه و تصرفاته أمام مشكلات الحياة الإجتماعية".¹

و لهذا لا يقيس مالك بن نبي غنى المجتمع بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار. و يؤمن حبيب رفعت بالحاجة الماسة إلى التنمية في المجتمعات المحلية و لاسيما مجتمع القرية فيقول أن التقدم الإجتماعي يرجع، إلى حد كبير، إلى التغيرات النفسية و الإجتماعية و الإقتصادية في المجتمعات المحلية لأن القرية حسب رأيه تلعب دورها كوحدة إنتاجية توفر البضائع الإستهلاكية و توفر الصناعات القومية و مواد التصدير فتعد القرية بمثابة العمود الفقري للإنتاج، أما المدينة فهي مجرد وحدة إستهلاكية تنير شؤون القرية.²

و تشير البحوث التي أجريت في البلدان النامية إلى الدور الحاسم و المتكامل لوسائل الإعلام في عملية التنمية مما دفع بعض الدول النامية إلى تطوير وسائل إتصال محلية: محطات إذاعية و صحف صغيرة و نشرات مستسخة و معارض و إستعراضات و مهرجانات و مسارح العرائس المتحركة...الخ. من أجل إشباع الحاجات المحلية و تعبئة الموارد و إثارة روح التغيير على المستوى المحلي، ذلك لأن الإنعزال المادي و المعنوي بالقرى يعتبر من دواعي التخلف و أسبابه، هذا ما يؤكد الباحث "هولمبرغ" الذي إتخذ من أمريكا اللاتينية ميدانا لبحوثه، و للقضاء على هذه العزلة المادية ينبغي إنشاء الطرق و تهيئة وسائل النقل و المواصلات و لإزالة العزلة المعنوية يتطلب الأمر تدفق المعلومات عن طريق الإتصال بالجمهير و بهذه الطريقة يمكن إزالة أسوار العزلة و هدم جدران التخلف³ فالمتوقع من وسائل الإتصال أن تؤدي وظيفتها كجزء من المجهود الوطني في سبيل تحقيق المهمة الكبرى، مهمة التحديث.

و على ضوء أبحاثه وجد رAO أن وصول الإعلام من الخارج إلى مجتمع منعزل يحرك لدى الناس دوافع التغيير و أينما تنتوع قنوات الإعلام و تتسع قاعدتها يزحف التغيير الناتج من الأفكار الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية بسهولة إلى القرية في حين أنه إذا ضاقت هذه القنوات و سيطر عليها قلة من الناس صعب إحداث التغيير، و للتأكيد على ذلك

¹ المرجع السابق. ص 29.

² شاهيناز عمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الإجتماعية. مرجع سبق ذكره ص 173.

³ عبد الله بوجلال. الإعلام و التحول الإجتماعي في البلدان النامية. عالم الإتصال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992. ص 259.

نشير إلى التجربة التي أجريت سنة 1986 في قرية بمدينة KITTU في جنوب الهند و التي يبلغ عدد سكانها -أي سكان القرية- 12.500 ساكن، حيث تم تزويد 74 فلاح و تاجر بأجهزة الهاتف، و عند تقييم مدى تأثير هذا الجواز على معيشة هؤلاء الأفراد تم التوصل إلى أن استخدام الهاتف كوسيلة إتصال كان له عدة إيجابيات نذكر منها: ربح الوقت و إرتفاع نسبة الإذخار و إرتفاع ثمن الإنتاج الزراعي كما أصبح الإنتاج الزراعي يباع بطريقة أفضل بالإضافة إلى سرعة استخدام العلاج الطبي و زيادة الإتصالات الإجتماعية مع الأصدقاء و المعارف و سرعة إنتقال الأخبار.¹

و في سنة 1962 عندما شرع راو في دراسة لتحديد المحرك الأول للتحديث هل هو التنمية الإقتصادية أم أجهزة الإتصال وجد الباحث من خلال دراسته لقريتين الأولى سائرة على طريق التنمية و الأخرى مازالت متخلفة من الناحية التعليمية و الإقتصادية و من حيث العادات و التقاليد، وجد راو أن القرية الأولى التي يربطها بالمدينة المجاورة طريقا إستطاع أبناء هذه القرية أن يطلعوا على مستجدات الحياة في مختلف جوانبها كما حمل هذا الطريق إلى القرية الزائرين و المطبوعات و الأفلام فأرجع راو سبب حدوث التغيير في القرية إلى وسائل الإتصال.² و يعطي راو إهتماما أكبر للتفاعلات المطردة و التراكمية بين الإعلام و التنمية الوطنية بما يؤدي لخلق المناخ المناسب للتحديث فيقول: "صحيح أن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى زيادة التدفق الإعلامي من خلال المقدرة الشرائية الكبيرة للناس و التي تنعكس في زيادة الإشتراكات في الجرائد و المجلات و الدوريات المتخصصة و في زيادة حيازة أجهزة الراديو و كثرة الأسفار لكن أيضا أن زيادة المعلومات تزيد من التنمية الإقتصادية".³ هذا يعني أن الإعلام حسب راو قد لا يكون -بصفة عامة- المحرك الأول للتنمية و لكن الإعلام يمد الناس بجزء من التفاعلات الإجتماعية الضرورية في دورة التنمية. و الخلاصة أن زيادة التدفق الإعلامي يساهم في النمو الإقتصادي و التوسع الإقتصادي بدوره يحث على الإمداد بمزيد من المعلومات.

و ينال مفهوم قدرة الإعلام على التحديث المساندة القوية من طرف العديد من أساتذة الإعلام إذ ينظر إلى وسائل الإعلام على أنها الوسيط الأساسي بين صناع القرار السياسي و الجمهور و ذلك بواسطة تعبئة الجماهير لقبول الأفكار الجديدة و الوسائل الحديثة دون خلق

¹ Michael Kunczik. Developpement et communication op. Cit. p58.

² شاهيناز محمد طلعت، مرجع سبق ذكره. ص147.

³ جون مارتين. أجنو جوفرشودري. نظم الإعلام المقارنة. ترجمة علي درويش. الدار الدولية للنشر و التوزيع مصر، الطبعة الأولى 1991. ص149.

تؤثرات عرقية أو ثقافية أو خلق إحياءات نفسية لأن ديناميكية التحديث شيء معقد و يتطلب معالجة ذات أبعاد متعددة. كما أن التفكير في التنمية الوطنية أو التفكير في التحديث بالمقاييس الاقتصادية فقط يعد نظرة مبسطة للأمور و لا يؤدي إلى نتيجة. و بالتالي فإن العمل الأساسي للإعلام هو تأسيس الإطار السياسي الثابت السليم الذي من خلاله يتم إيجاد بيئة اجتماعية صالحة متجانسة تؤدي إلى التوسع في قطاعات وطنية أخرى. و لدى الإعلام القدرة على تعبئة الاهتمامات المبعثرة للجماهير في هدف قومي واحد و ذلك -كما يقول لوسيان باي- "عن طريق تقليص مشكلات تغيير اتجاهات و سلوكيات الآخرين و تحقيق التواصل عبر الحواجز القائمة بين الثقافة التي تفرق فيما بينهم".¹

و في كتابه عن إنحصار المجتمع التقليدي يقدم ليرنر نموذجاً لدور الإعلام في التنمية يذهب فيه إلى القول بأن التحضر يؤدي إلى المزيد من معرفة القراءة و الكتابة، و المعرفة هذه تنتهي إلى الإنفتاح على أجهزة الإعلام و ذلك يؤدي إلى إتساع المشاركة الاقتصادية و السياسية. ذلك أن المجتمع التقليدي حسب ليرنر مجتمع غير مساهم خلافاً للمجتمعات الحديثة، فأفراده يعيشون في أسر و قبائل منعزلة بعضها عن البعض الآخر و في هذا المجتمع لا تولد حاجات تدعو إلى ترابط المصالح الاقتصادية إلا نادراً و لغياب هذا التشابك فإن أفق كل فرد يكون مقتصرًا على الإطار المحلي و القرارات لا تهم إلا البعض من الأشخاص المعروفين و المعنيين مباشرة و بالتالي فلا فائدة في إيديولوجية وطنية تقرب بين المتساكنين الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً و تساعد على تبادل الآراء أو الاتفاق حول الاختيارات الأساسية. و هكذا فإن وسائل الإعلام في تقريبها البعيد و في توضيحها الغامض و في توسيعها لأفق المواطن تساعد على تسهيل التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث.² و حسب ليرنر فإن وسائل الإعلام تعد عاملاً فعالاً في التنمية فعن طريقها يتعلم الناس المشاركة و ذلك بإختيار مواقف غريبة و جديدة عليهم و يتدربون على الإعتماد على سلسلة من الآراء يكون لهم حرية الإختيار بينهم كما تصور وسائل الإعلام مستويات متعددة لأنواع من المعيشة أكثر ثراء و تقدم الحلول من أجل الوصول إلى هذه المستويات. و قد توصل ليرنر إلى ذلك إثر دراسته المسحية في أوائل الخمسينات لستة بلدان شرق أوسطية و لكنه يرى أن هذا يمكن أن ينطبق على كل المجتمعات

¹ المرجع السابق. ص 148.

² مصطفى المصمودي. مكانة وسائل الإتصال الجماهيري في النشاط الاقتصادي و أثرها في تدعيم التعاون. ندوة الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي. الرياض. المملكة العربية السعودية 25-27 فبراير 1984. المركز الوطني للمعلومات المالية و الاقتصادية. الرياض. ص 104.

التي تحاول "التحديث" أو "العصرنة" بغض النظر عن الاختلافات في المعتقد أو العرق أو الدين و يركز لرنر على الإ استعدادات السيكلوجية لأفراد المجتمعات النامية إذ يعطي أهمية خاصة إلى مفهوم الدوافع إلى الإنجاز و مفهوم التقمص العاطفي الذي هو عبارة عن حالة ذهنية نفسية تعيشها "الشخصية الحركية" و المتمثلة في قدرة الشخص على رؤية نفسه في وضعيات الآخرين، كان يرى القروي نفسه صاحب دكان أو ساكنا منزلا فخما. أما « الشخصية الحركية » فتعنى القدرة العالية على التغيير و العقلانية و الاعتقاد بضرورة القيام بمجهود لتحقيق الطموحات. و يعتقد لرنر أن إكتساب خاصية التقمص العاطفي و إنتشارها بين أفراد المجتمعات النامية سيؤدي إلى عصرنتها و في رأيه فإن وسائل الإعلام قادرة على خلق هذه الخاصية السلوكية كما أنها قادرة على تأدية وظيفة "مضعف الحراك" فتحدث التنمية¹

و لقد ظهرت في السنوات اللاحقة نماذج عدة تعارض أو تطور النموذج الذي إقترحه لرنر و لكن لم تلق كل تلك النماذج نجاحا بسبب تعدد المتغيرات في مجال العلاقة بين الإعلام و التنمية. و في الستينات رأى علماء آخرون بعد لرنر دورا رئيسيا في عملية التنمية و مال كثيرون منهم إلى النظر إلى التنمية كعملية متسلسلة حيث تؤدي مرحلة منها إلى أخرى و هلم جرا ففي سنة 1967 إقترح عالما السياسة مككرون و كنودي نموذجا للتنمية السياسية الديمقراطية يتتبا بزيادة في التمدن التي تؤدي بزيادة في التعليم الذي يؤدي بدوره لزيادة في الإعلام و أخيرا إلى زيادة في النمو السياسي الديمقراطي و كان هذا النموذج مدعوما جزئيا بمعلوماتهم غير أن هذه المعلومات كانت قد جمعت في فترة محدودة و لذلك لم تسمح للباحثين بقياس التغير الحاصل على مر الزمن.² أما بالنسبة للباحث لوسيان باي فإن المقياس النهائي للتنمية الوطنية يكمن في النجاح في تحقيق التحديث السياسي، فهذا التحديث السياسي هو المهمة الصعبة "لتغيير الاتجاهات و تقليص الفجوة بين الصفوة الحاكمة و الجماهير الأقل عصرية".³

و في نفس السنة التي إختبر فيها مككرون و كنودي نموذجهما بمعلومات عن سنة واحدة إستخدم شرام و روجلز معلومات كانا قد جمعاهما من 23 دولة نامية خلال عام 1950-1951 و 1960-1961. و ذلك لإختبار علاقات التمدن و التعليم و الناتج القومي الإجمالي و تطور وسائل الإعلام فوجدوا أنه يبدو أن هذه المظاهر الإجتماعية متعلقة ببعضها بطرق مختلفة في

¹ بوميزة السعيد. التغير الإقتصادي الثقافي و وسائل الإتصال. مرجع سبق ذكره. ص38

² ديفيد ويفر. كريستين أوغان. من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس. نظرة عامة في الإعلام و التنمية ترجمة منى الطاهر. المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم. تونس 1983. ص6.

³ جون مارتين. نظم الإعلام المقارنة. مرجع سبق ذكره. ص149.

شتى أنحاء العالم النامي ففي الشرق الأوسط مثلاً وجدوا أن القراءة و الكتابة هي مؤشر أقوى لنمو وسائل الإعلام (عدد أجهزة الراديو و الصحف للشخص الواحد) من التمدن أو الناتج القومي الإجمالي.

و لقد أظهر البحث في وسائل الإتصال في الخمسينات و الستينات تفاؤلاً كبيراً بشأن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تشجيع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في العالم الثالث بصفة عامة و المجتمعات الريفية بصفة خاصة و التي يغلب على سكانها تدني الوعي بشكل عام و التمسك بالهياكل القديمة و تخلف وسائل الإنتاج و ضعف الإنتاجية و قلة نسبة المتعلمين و بطء إنتشار الأفكار الحديثة و تخلف المرأة و الصحة و التعليم و غيرها. و نجد في هذا الإطار بحوث الإنتشار التي تهدف إلى معرفة مدى أثر وسائل الإتصال على مستويات المعرفة و المواقف و الممارسة في الأوساط الريفية، كالحفلات الإعلامية من أجل إدخال تقنيات جديدة في الريف، و يعتبر روجرز من الرواد في ميدان بحوث إنتشار الإستحداث في المجتمعات الريفية و تعد دراسة روجرز و سيفينغ من أشهر الدراسات التي تبين مدى إنتشار العصرية بين الفلاحين و يتناول الباحثان في هذه الدراسة عملية العصرية في القرى التقليدية. كما حاول روجرز في هذه الدراسة أن يربط بين الإستجابة الفردية للتحديث و التفتح على مختلف أنواع وسائل الإعلام و الإتصالات ما بين الأشخاص، كما حاول أن يبرهن على أن معرفة القراءة و الكتابة و التفتح على وسائل الإعلام و التعرض لثقافات متعددة مؤشرات تساعد على توقع التحديث و التنمية حيث ينطلق روجرز من إعتقاد مفاده أن الإستحداث عملية إتصالية بالدرجة الأولى لأن حسب رأيه تملك وسائل الإعلام القدرة على مضاعفة الجهد من أجل تحديث الشعوب التقليدية. و في تحليلهما لطبيعة عملية العصرية إستعان روجرز و سيفينغ ببعض المفاهيم الأساسية مثل محو الأمية و التعرض لوسائل الإعلام و الإفتتاح على العالم الخارجي و التدريقو التقمص الوجداني و تبني الأفكار المستحدثة و الدوافع إلى الإنجاز و قد تمت الدراسة في خمس قرى في كولومبيا و قام الباحثان بمقارنة النتائج التي توصلا إليها بنتائج الدراسات المماثلة التي تمت في الهند و كينيا و البرازيل و تركيا و غيرها من البلدان ذات الثقافة المشابهة. و توصل الباحثان إلى أنه يمكن النظر إلى العصرية على انها عملية إتصال و عن طريق وسائل الإعلام و الإتصال المباشر تتدخل الأفكار الواردة من الخارج إلى القرية. و يعتبر روجرز هذه الوسائل ذات أهمية كبرى في تغيير الإدراك أي زيادة المعلومات عن الأفكار الجديدة بينما يؤدي الإتصال المباشر في اغلب الأحيان إلى تغيير الإتجاهات. كما يرى روجرز أن دور وسائل الإعلام يجوز أن ينحصر أساساً في خلق المناخ اللازم للتحديث

و ليس إعطاء تفاصيل معينة لازمة لتبني الأفكار الجديدة.¹ و يتضح من النموذج الذي جاء به روجرز أن التعرض إلى وسائل الإعلام يساعد على إكتساب بعض الخصائص السيكولوجية و المعلومات عند الأفراد التي تساعدهم على الإنتقال من حالة التقليد إلى حالة التحديث، و لكن العملية ليست مباشرة لأن التعرض يعتمد على بعض المتغيرات المستقلة التي كلما كانت قيمتها أكبر سهل التعرض و بالتالي التحديث أو بعبارة أخرى كلما كان الإنسان متعلما و له دخل و مركز إجتماعي و غير طاعن في السن و يزور المدينة كان تعرضه إلى وسائل الإعلام أكبر و العكس بالعكس² و يضيف روجرز أن التقمص الوجداني و الوسائل الجديدة في الزراعة و في المنزل و الإمام بالسياسة و زيادة الطموح التعليمي للأطفال هي المتغيرات المترابطة إرتباطا إيجابيا بوسائل الإعلام³ و لهذا إتجهت عدة دول نامية لإستخدام وسائل الإعلام لأغراض إجتماعية مثل تشجيع مشروعات التنمية المحلية الخاصة بالصحة و الأنشطة الثقافية و السياسية و كل ما يتصل بالمبادرات التي تستلزم مشاركة السكان الريفيين و إعطاء معرفة أفضل و تبني الأفكار المستحدثة المرغوب فيها في المناطق الريفية. و ذلك من أجل تغيير المجتمع المحلي أو القرية بإدخال أفكار جديدة و منتوجات و ممارسات جديدة و نشرها في القرية و الإهتمام بمظاهر الإتصال و في هذا الإطار يمكن أن نشير إلى وجود وظيفتين متميزتين للإعلام التنموي، تحقيق التكامل بين كل الناس في داخل الدولة الحديثة و جعل كل الناس يشاركون في مشروعات التنمية الوطنية. و قد تحدث ولبرشرام عن إسهام وسائل الإعلام في التنمية و ذلك بمساعدتها في إحداث بصورة خاصة الإنتقال إلى عادات و أساليب جديدة و إدخال علاقات إجتماعية جديدة في بعض الحالات و هذه التحولات في السلوك لابد أن تتطوي على تحولات هامة في الميول و المعتقدات و الأساليب و المعايير الإجتماعية. و يقدم شرام وصف لوظائف الإعلام في بلدان العالم الثالث فيقول: "لكي نجعل شعوب الدول النامية تتخذ قرارات التنمية و لكي نتيح لهذه الشعوب القاعدة للمشاركة الفعالة و لتسيير التغيرات المقررة لها و الإسراع بها... فهذه ليست عملية مبهمه جامدة لا مرونة فيها فإذا أتيح تدفق إعلامي فإن الناس سيكونون قادرين على فعل أشياء كثيرة بشأن تحديد الأهداف و تقرير متى و كيف

¹ شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الإجتماعية. مرجع سبق ذكره، ص153.

² بومعرة السعيد. التغير الإجتماعي الثقافي و وسائل الإتصال. مرجع سبق ذكره. ص43.

³ شاهيناز محمد طلعت. مرجع سبق ذكره. ص154.

يتغيرون و ما يريدون لمجتمعهم من تغيير".¹ و على هذا فإن شرام يعترف هو أيضا بأن نوع التغيير الذي تطمح إليه البلدان النامية هو الانتقال إلى عادات و ممارسات جديدة. و يعد شرام متفائلا بالنسبة لدور الإعلام في التنمية الوطنية فهو يستطرد قائلا: "تستطيع وسائل الإعلام أن تسهم بقدر ملموس في كمية المعلومات المتاحة في البلد النامي و نوعيتها، إن وسائل الإعلام قادرة على توسيع الآفاق و بالتالي تساعد في بناء التعاطف. إن الإعلام قادر على تركيز الانتباه على مشاكل التنمية و أهدافها و لديه القدرة على النهوض بالآمال الوطنية و الشخصية على حد سواء".² لكن لكي تقوم وسائل الإعلام بهذه المهمة لابد من مراعاة بعض الشروط و التي يحددها ولبرشرام فيما يلي:

1. الإعلام بالثقافة المحلية أي أن تتبثق البرامج الإعلامية من الثقافة التي تخاطبها، فالإعلام التنموي هو بالدرجة الأولى إعلام محلي لهذا لابد أن يكون هذا الإعلام منغرس في الثقافة المحلية.

2. يدعوا شرام إلى ضرورة فهم العلاقات الاجتماعية المتناسجة، لأن القيم و المعتقدات هي أمور مشتركة تفرضها الحياة الاجتماعية و يصعب على الفرد أن يقف في وجه معتقد قوي، و لهذا لابد من الاستعانة بقيادة الرأي في عملية الاتصال لنشر المعلومات نظرا لمرتبهم الاجتماعية التي تسمح لهم بالتأثير على الآخرين، و يرجع التأكيد على أهمية قادة الرأي إلى النتائج التي توصلت إليها الأبحاث الإعلامية مع نهاية الخمسينات و التي أكدت على أن وسائل الإعلام عادة لا تكون سببا ضروريا و كافيا لإحداث تأثير في الجمهور فهي تعمل ضمن و من خلال عدة عوامل و تأثيرات وسيطية، أي أن تأثير وسائل الإعلام لا يتم بصفة مباشرة و إنما عن طريق قادة الرأي و الجماعات الأولية و الثانوية.³

3. المشاركة في إتخاذ القرارات، فالإعلام التنموي بإعتباره إعلاما موجها لتلبية إحتياجات الأفراد فإنه ينطلق من فكرة أن الأفراد الذين يهمهم الأمر يجب أن يشاركوا في عملية إتخاذ القرارات أي أثناء تصميم و إنجاز المشاريع التنموية فمهمة وسائل الإعلام في التغيير تسهل عندما يتوسع مجال المناقشة السياسية و المخططات الاقتصادية، و هذا يسمح للأفراد بتكوين

¹ جون مارتن نظم الإعلام المقارنة. مرجع سبق ذكره. ص 148.

² للمرجع السابق . ص 149.

³ بوميزة السعيد. التغير الاجتماعي الثقافي و وسائل الاتصال. مرجع سبق ذكره. ص 40.

أراء و بالتالي إتخاذ قرارات واعية فيصبحون أكثر تقبلا للتغيير.¹ و هكذا إذا ما أخذت هذه الشروط بعين الإعتبار يمكن عندئذ لوسائل الإعلام أن تساهم في عملية التنمية الوطنية. لكن رغم أهمية البحوث و الدراسات التي تشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في دعم المشاريع التنموية يبقى هذا الدور مرتبطا بمضمون الرسالة الإعلامية و غرض المعنيين بالتنمية و نوعية النتائج المطلوبة. و هناك العديد من الخبراء و الباحثين يؤكدون على أن توفر المعلومات أو وسائل الإعلام وحدهما لا يحدث التغيير في الريف ما لم تتوفر عوامل معينة تدعم الإعلام في إحداث تلك التغيرات. و قد وجد دوب من خلال دراساته أن إكتساب معلومات مفيدة لا يعني تغيير قيم الناس أو سلوكهم. فعلى الرغم من أن وسائل الإتصال تمكن سكان القرية من إكتساب إضافات صغيرة من المعلومات إلا أنهم غالبا ما يعجزون عن ربطها بأية حاجة من حاجاتهم المرغوبة و من المحتمل أن يفشل مضمون و أسلوب وسيلة الإتصال في إقناع سكان القرية بفائدة الفكرة الجديدة و إمكانية تطبيقها.²

و قد أوضحت بعض الدراسات السابقة بأن الإعتماد على تبادل المعلومات بين الأشخاص كان أكثر من الإعتماد على الوسائل الإعلامية في قبول الإبتكارات، مثل نوع جديد من المحاصيل أو مبيدات الأعشاب الضارة، و حين سنل المزارعون عن مصادر معلوماتهم بالنسبة لهذه الإبتكارات أشاروا تقريبا بدون إستثناء إلى تبادل المعلومات مع زملائهم و ليس إلى الوسائل الإعلامية. و في أوائل السبعينات مثلا حلل برغوتي محتوى وسائل الإعلام المطبوعة و الإلكترونية في الأردن فوجد أن أخبار الزراعة إحتلت مرتبة تافهة بين المحتويات الأخرى في وسائل الإعلام إذا مل قورنت بالأنباء السياسية. و في فحص لعينة من المزارعين الأردنيين وجد أن 9% منهم فقط أشاروا إلى وسائل الإعلام كمصدر لمعلوماتهم الزراعية في. حين أشار 88% منهم إليها كمصدر للأخبار السياسية. و أكد غرونغ في التحقيق الذي أجراه عام 1971 على فلاحى كولومبيا أن الإعلام هو عامل مكمل للتنمية و لكنه يبقى قليل الفعالية إلا إذا أجريت التغييرات الهيكلية أولا للبدء بعملية التنمية. معنى ذلك أن الإعلام وحده لا يستطيع أن يجلب التنمية الوطنية أو الرفيعة إلا إذا سهلت الأوضاع الإقتصادية و السياسية هذه التنمية و كانت الجماهير مقتنعة بما ينتج عن ذلك من فوائد لهم و لطريقة عيشهم.³

¹ Micheal Kunczik. Développement et communication op. Cit. P 24.

² جون مارتن. نظم الإعلام المقارنة. مرجع سبق ذكره. ص 150.

³ ديفد ويفر. كريستين أوغان. من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس. مرجع سبق ذكره. ص 10.

و على الرغم من أن وسائل الإعلام كالصحف و المجلات و الراديو و التلفزيون قد تكون في متناول سكان القرية إلا أن تعرضهم لها يبقى محدود بسبب ضعف الدخل الفردي و انتشار الأمية إلى جانب ظالة الإتجاه الريفي في مضمون هذه الوسائل حيث يوجه مضمونها بصورة شاملة غالبا إلى سكان المدن و نادرا ما يشتمل على مواد ذات طبيعة زراعية أو ريفية. فتمركز وسائل الإعلام في المناطق الحضرية ساهم في جعل رسائلها نخبوية. و في هذا الإطار يقول KIVIKURU عن الإذاعة التترانية مايلي: "إن الثقافة الإعلامية في بلادنا تهتم بما هو عام، و ما له علاقة بالمدينة أكثر من الدول الصناعية، في الوقت الذي نجد فيه نسبة كبيرة من سكاننا يتمركزون في المناطق الريفية و يعيشون في إطار جو ثقافي يتميز بما هو خاص و ماله علاقة بالريف." و نفس النتيجة توصل إليها GROSSENBACHER عندما قام بدراسة الحصص التربوية التي تقدمها "إذاعة الريف" في البنين BENIN حيث لاحظ الباحث أن هذه الحصص يتم إنجازها في قاعات التحرير بالمتروبول بعيدا عن حقيقة الشعب المستهدف.¹

و قد أشارت دراسة ديازبور دينيف إلى أن فشل إستخدام وسائل الإعلام في مجال التنمية الزراعية في بلدان أمريكا اللاتينية يعود إلى إبتعاد هذه الوسائل عن الجهات المقصودة من الخدمات الإعلامية و هي فئة الفلاحين و سكان المنطقة الريفية حيث إتخذت عملية توزيع المعلومات طابعا حضريا فلم تهتم وسائل الإعلام بالزراعة الريفية بل إتجهت نحو الإستجابة لمصالح الزراعة الصناعية و الموظفين الحكوميين المهتمين بالزراعة في تحقيق أهدافه في هذه المنطقة و بات منطقيا -كما قال بريانت كيرل- "أنه لا غرابة إذا كان فلاح أمريكا اللاتينية قلما يذكر وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات المفيدة عن الزراعة". كما أن تعامل وسائل الإعلام مع عالم الريف يصب في إتجاه واحد كالتركيز على نشاطات القادة السياسيين دون المشاريع التنموية و تغليب الخطاب السياسي و الإيديولوجي على حساب الحقيقة و الواقع حيث يستخدم الخطاب في إثارة العواطف و كسب تأييد الجمهور الريفي.²

و في هذا الإطار يطالب بعض الباحثين بضرورة تحسين التكوين في مجال الإعلام التنموي فكما لاحظ WOODS و RATNE من خلال تحليلهم لبرامج تكوين الصحفيين أن التخطيط للإتصال التنموي لا يوجد في برامج العديد من المعاهد و المدارس المتخصصة في تكوين الصحفيين في جنوب شرق آسيا، ففي سنة 1986 وجد الباحثان أن 3/4 من المراجع و

¹ Micheal Kunczik. Op.cit. p.32.

² محمد شطاح. دور وسائل الإعلام في تنمية العالم الثالث. دراسة لتجربة الجزائر في الفترة ما بين 1984-1988. أطروحة ماجستير من قسم الاجتماع جامعة القاهرة. 1990 ص 102.

النصوص المعتمد عليها في هذه المعاهد تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية و يشير الباحثان إلى أن أهم مرجع تعتمد عليه هذه المدارس المتخصصة، كتاب ولبرشرام الذي يحمل عنوان "وسائل الإعلام و التنمية القومية" و يعتبر هذا المرجع حسب KUNCZICK كتابا قد تجاوزه الزمن بحيث لا يقدم سوى نظرية تحديثية تراجع صاحبها -فيما بعد- عن بعض ما جاء فيها.¹ و يبقى نجاح البرامج الإعلامية في المجالات التنموية يعتمد على عدة متغيرات موقفية مثل الإستعداد الحضاري للمجتمع لتقبل التجديدات و مدى إمكانية توافقها مع النسق القيمي القائم و مدى كفاءة وسيلة الإعلام و مدى كفاءة القائمين بعملية الإتصال و نوعية اللغة التي يخاطبون بها جمهورهم.²

فلكي تتجح الحملات الإنمائية الريفية لا يتوجب على الإعلام أن يقتصر بالتغيير الإقتصادي فحسب بل كما أوحى إليه بعض الأبحاث يجب أن تتغير طبيعة الإعلام ذاتها فبدل أن تكون غالبا بإتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل لابد أن تكون عملية ذات إتجاهين بين مخططي مشاريع الحملات الإنمائية و الذين ينتظر منهم تنفيذ هذه المشاريع. و التنمية الذاتية كما اشار روجرز تتطوي على دور للإعلام يختلف عن دوره السابق في الإتجاه من الأعلى إلى الأسفل إذ ينبغي على المجموعات المحلية أن تكون قادرة على الإستعلام عن مشاكل التنمية و إمكانياتها من الوكالات الحكومية، كما ينبغي أن تتقبل الحملات الإعلامية المصممة لتوعيتهم إلى مختلف أنواع التجديدات. و يمكن إستعمال وسائل الإعلام لنقل المعلومات للجماعات المحلية عن الإحتياجات التي عبرت عنها و لكن ينبغي على من تلقوا هذه المعلومات أن يجتمعوا و يناقشوها و أن يتمكنوا من التعبير عن مخاوفهم و مشاكلهم و آمالهم و إحتياجاتهم للوكالات الحكومية التي تروج للتنمية. و يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا آخر في تلك المشاريع الإنمائية الذاتية و ذلك بنشر المعلومات عن الإنجازات التي تحققتها بعض الجماعات في حقل التنمية الذاتية و ذلك لتوفير نماذج تنموية تكون عملية.³

و يمكن القول إذا أن نجاح عملية الإتصال في المجتمعات الريفية تتطلب توفير بعض الشروط يلخصها عبد الله بوجللال فيما يلي:

أولا: الإعتماد على مجموعة متنوعة من الإتصال أي الجمع بين الإتصال الجماهيري و الإتصال الشخصي.

¹ Michael Kunczick op. Cit. p32.

² عبد الله بوجللال. مرجع سبق ذكره. ص262.

³ ديفدويفر. كريستن أوغان. مرجع سبق ذكره. ص11.

ثانيا: مراعاة الثقافات المحلية لهذه المجتمعات، كما يجب أن يكون هناك تفهم أكثر لظروف الريف و إحتياجاته و خصائص سكانه و ميولهم و طرق معيشتهم و أنماط الإتصال السائدة لديهم. و هذا حتى يتمكن رجل الإعلام من أن يلم بمختلف المعطيات التي تسمح له بإنتاج و صياغة رسائل إعلامية تلقى قبولا لدى إنسان الريف و تسد حاجياته و تضيف إليه معلومات جديدة إلى معلوماته السابقة.¹

و يظل دور الإعلام التنموي محكوما بقدرة التطور الإقتصادي على خلق الشروط الجديدة و العلاقات الجديدة لأن الإستراتيجية الحقيقية للإعلام في الدول النامية ليست في الواقع إستراتيجية إعلامية و إنما هي إستراتيجية سياسية و إقتصادية تضرب بجورها إلى طبيعة المجتمع و طبيعة مرحلة التطور التي يمر بها.

و عندما نتحدث عن دور الإعلام في التنمية لابد و أن نشير إلى الركائز التي تركز عليها هذه العملية و التي تتمثل في مايلي:

الركيزة الأولى: الاعتراف المتزايد بالدور الهام الذي تؤديه وسائل الإعلام على الرغم من الفروق الرئيسية لدور الإعلام طبقا لطبيعة المجتمع و إحتياجاته الإعلامية.

الركيزة الثانية: إختلاف الإحتياجات الإعلامية للدول النامية عن الإحتياجات الإعلامية للدول المتقدمة ذلك أن الدول النامية تواجه العدد من المشكلات التي يلعب الإعلام دورا كبيرا في مواجهتها و الإسهام في التغلب عليها و مقاومتها. و تعتبر وسائل الإعلام وكلاء للتغيير الإجتماعي في خدمة التنمية الوطنية و هذا النوع من التغيير المنتظر منها أن تعاون على تحقيقه هو الإنتقال إلى عادات و ممارسات جديدة و في بعض الأحيان إلى علاقات إجتماعية مختلفة فلا بد أن يكون وراء مثل هذه التغيرات في السلوك تغييرات عظمى في المواقف و المفاهيم و الأوضاع الإجتماعية.

الركيزة الثالثة: عدم وجود حدود لجدوى وسائل الإعلام في التنمية الوطنية حيث تفرض طبيعة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية مهمات متعددة تستطيع وسائل الإعلام القيام بالكثير منها، و من هنا فإن العبرة ليست بإزدياد إنتشار الوسائل الإعلامية و تواجدها بأعداد كبيرة فقط، ذلك إن زيادة أجهزة الراديو و الصحف و دور السينما لا تحدث بالضرورة زيادة مقابلة في درجة التحول الإجتماعي و لكنها تستطيع أن تؤدي البعض أحسن مما تؤدي البعض الآخر. و هكذا

¹ عبد الله بوجلال. مرجع سبق ذكره. ص 262-263

فإن العبرة الأساسية تكمن في استخدام هذه الوسائل إستخداما إيجابيا صحيحا لتحقيق الأهداف المرجوة.¹

الركيزة الرابعة: وجود فروق جوهرية بين المجتمعات التقليدية و الحديثة، و لما كانت عملية التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في الدول النامية تستهدف إحداث تغيير و تطوير في المجتمع و التأثير في الأنماط الإجتماعية و الأساليب التقليدية السائدة فيه تجاه الأنماط و الأساليب الحديثة حتى يمكن أن يكون أفراد أكثر تقبلا و إستجابة لمتطلبات التغيير الإجتماعي و الإقتصادي، و حتى تؤدي وسائل الإعلام دورها وفقا لطبيعة المجتمع و نوعية مشكلاته و درجة إستجابة الأفراد فيه لمتطلبات التنمية.

إن تفاقم المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها المجتمعات التقليدية أو النامية، مع وجود جانب كبير منها يقع على عاتق أجهزة الإعلام التصدي لها و معالجتها سواء بالأساليب الإعلامية المعتادة أو بابتكار أساليب إعلامية خاصة وفقا لطبيعة المشكلة و متطلباتها و طبيعة المجتمع. فصعوبة الدور المطلوب من أجهزة الإعلام في مثل هذه المجتمعات بالنظر إلى درجة الإستجابة الضعيفة أو المحدودة من قبل أفراد هذه المجتمعات للمضمون الإعلامي الموجه إليهم من خلال الوسائل الإعلامية المستخدمة، و ضعف درجة تأثير وسائل الإعلام على الأفراد الذين تشملهم مثل هذه المجتمعات بالقياس إلى المجتمعات الحديثة أو المتحضرة، مما يلقي على كاهل أجهزة الإعلام في الدول النامية مسؤولية مضاعفة لمواجهة كافة الإختناقات التي تصادفها في تحقيق رسالتها الإعلامية الوطنية في هذه الدول كجزء رئيسي في مجهودات عملية التنمية الإجتماعية و الاقتصادية.

الركيزة الخامسة: إزداد الحاجة في المجتمعات النامية إلى مجموعة من المتطلبات التربوية الوطنية حيث تستلزم عملية التنمية ضرورة المشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع و من هنا فإن خلق روح المشاركة يتطلب إرساء و تدعيم مجموعة من القيم التربوية على المستوى الوطني في نفوس كافة المواطنين.¹

و من هذه الركائز الخمس تتأكد جسامة الدور الذي يقوم به الإعلام في الدول النامية و المسؤولية الملقاة على عاتقه ليس بهدف تحقيق الوظائف الإعلامية التقليدية فحسب و إنما بغرس القيم الإيجابية الهادفة في نفوس المواطنين و تهيئة العقول و الأذهان و الوجدان لمواكبة عملية التغيير.

¹ سميح محمد حسين مرجع سبق ذكره. ص 214.

¹ المرجع السابق. ص 217-218-219.

و كخلاصة لهذا الفصل الخاص بالإعلام و التنمية الريفية يجب أن نشير إلى أن الإعلام بأجهزته المختلفة يمارس دورا إستراتيجيا فعالا في نطاق التنمية القومية. يكفي أنه يساهم في توفير المناخ اللازم للتنمية و يظل لوسائل الإعلام دور هام في إنماء الريف و تطويره سواء بتسريعها عملية الوعي و تنميته أو بإحداث تراكم للمعلومات و الخبرات في المجالات الاجتماعية و الصحية والتعليمية و الاقتصادية. فوسائل الإعلام الريفية تهدف أساسا إلى تعبئة الريف و إرشاد الفلاح و دعم التنمية و حض السكان على المساهمة بها و زيادة معارف الريفيين في مجالات الزراعة و متطلباتها و الإنتاج و شروطه المناسبة و تطوير الحياة الاجتماعية و التعليمية للسكان.

كما يقع على وسائل الإعلام دور التأكيد على إعتبار التنمية الريفية بمثابة الإطار الأساسي الذي تنشط فيه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و توجيه العناية إلى الريف و خاصة إلى المناطق النائية و المساهمة في توصيف واقع الريف و إبراز حاجاته الأساسية للتنمية و المساهمة في إرشاد سكان الريف و توعيتهم و تشديد إرتباطهم بأرضهم و إستيعابهم لإستخدام الآلة في الزراعة و الأساليب العلمية في زيادة الإنتاج الزراعي و الحيواني و التأكيد على أهمية التعاون و أن تفرغ ناقوس الخطر تجاه الهجرة الريفية التي تسبب في تدمير الزراعة و مصادر الثروة الزراعية و الحيوانية و في نفس الوقت تشجيع سكان الريف على إستثمار أموالهم في الصناعات الزراعية و توعيتهم تجاه أهمية مثل هذه الإستثمارات.

الفصل الرابع: وسائل الإعلام و المجتمعات الريفية:

تعتبر وسائل الإعلام من أبرز العوامل التي تضاعف من الأفكار و المعلومات من أجل التنمية و تبدو فاعليتها كبيرة في عملية الإنتقال من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب العصري و ذلك بتوفير المعلومات و خلق الوعي عند نسبة كبيرة من سكان الأرياف فيما يتعلق بالأفكار المستحدثة التي تتال الكثير من الإهتمام باعتبارها جزء من برنامج التنمية. فالأفكار الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي تنقلها وسائل الإعلام تزيد مجالات المعرفة عند القرويين و كما هو معروف كلما تتوفر المعلومات يصبح من السهل التخصص في العمل و التنوع فيه، فالمعلومات الكافية مثلا تساعد المزارع على تحسين طرق الزراعة و زيادة الإنتاج، فوسائل الإعلام -إذا ما أدركت الثقافة المحلية للمجتمع الذي تخاطبه- قادرة على خلق المناخ اللازم للعصرية.

لكن ما مدى تواجد هذه الوسائل في الريف الجزائري بصفة خاصة و الدول النامية بصفة عامة و ما هو الدور الذي تقوم به في مثل هذه المجتمعات، أي ما هي نوع الخدمات التي يمكن أن تقدمها هذه الوسائل لمجتمعات تتميز بخصائص إقتصادية و إجتماعية و ثقافية معينة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الفصل و الذي سنقسمه إلى محورين حيث نتناول في المحور الأول وسائل الإعلام في الريف بصفة عامة، أما المحور الثاني فنخصصه لدراسة وسائل الإعلام في الريف الجزائري بصفة خاصة.

المبحث الأول: وسائل الإعلام و المجتمعات الريفية في الدول النامية:

كما هو معروف تهتم الدول عادة بإدخال وسائل الإعلام و تطويرها في المدن أولا ثم تنشرها بعد ذلك في القرى، و سنحاول في هذا المحور معرفة مدى تواجد هذه الوسائل في أرياف الدول النامية و كيف تم الإستفادة منها -إن وجدت- في المشاريع التنموية التي تخوضها هذه الدول. و ستشمل دراستنا كلا من الصحافة المكتوبة، السينما، الإذاعة و أخيرا التلفزيون.

1- الصحافة المكتوبة و المجتمعات الريفية:

إن الدور المنوط بالصحافة المكتوبة في الريف ما يزال ضئيلا إلى حد كبير إذا ما قورن بدور الراديو، كما أن إنشاء صحافة ريفية في العديد من الدول النامية التي تسودها ثقافة شفوية لا يعتبر أمرا هينا، رغم ذلك فقد ذهبت بعض الدول الإفرقية إلى إنشاء صحافة ريفية صغيرة ذات محتوى مبسط و ملائم يتماشى و طبيعة الجمهور الموجه إليه. و قد كانت البداية الأولى للصحف الريفية الإفرقية في ليبيا سنة 1960 حيث كان 90% من سكانها موزعين على الأرياف و المناطق الداخلية للبلاد. و عرفت ليبيا في سنة 1963، 30 جريدة ريفية عبارة

عن نشرات تتكون من صفحة أو صفحتين و تسحب حوالي 2000 نسخة و قد تلقت تشجيعات و دعما من السلطات الليبرية وجاءت هذه الصحف كوسيلة إتصال بين كل من وزارة التربية و الصحة و الفلاحة من جهة و سكان المناطق الريفية من جهة أخرى، حيث نجد ما بين 10 إلى 12% من سكانها يعرفون القراءة و الكتابة و بالتالي بإمكانهم أن يمارسوا ظاهرة قراءة الصحف على الغير، مما يشجع محو الأمية.¹

و لقد بدأت بعض الدول الإفريقية في توجيه إهتماما إلى الصحافة الريفية من بينها دولة المالي التي أصدرت في مارس 1972 جريدة شهرية في بمبارا أطلقت عليها اسم كيبارو KIBARU تشرف عليها وزارة الإعلام بالتعاون مع مركز التعليم و محو الأمية التابعة لمنظمة اليونسكو. و تتمثل مهام هذه الجريدة في تشجيع عادة القراءة عند القرويين و مساعدة القراء على تحسين ظروفهم الصحية و الفلاحية و تنشيط ضميرهم المدني بالإضافة إلى أنها تقوم بدور الوسيط لإقامة الحوار بين الحكومة التي تحاول أن تشرح سياستها و سكان الأرياف الذين يعبرون عن أرائهم و آمانيهم من خلال هذه الصحف.²

هذا و قد اشار ABDOUL SY رئيس اللجنة الوزارية المالية المكلفة بالصحافة الريفية -إنشاء تدشين جريدة كيبارو- إلى المبادرة الطيبة التي قامت بها السلطات المالية بمساعدة منظمة اليونسكو، حيث قال أن "إنشاء صحافة ريفية يسمح لنا بوضع بين أيدي الأفراد الذين يتعلمون القراءة و الكتابة أداة ثمينة للتربية و التعليم، فالجريدة التي تكتب بلغة يفهمها المتعلمين الجدد، و يجدون فيها أخبارا تفيدهم تصبح بمثابة الوسيلة التي تسمح بإستكمال و تحسين التكوين الذي تلقوه في مراكز محو الأمية".³

و تستعمل عادة الصحف الريفية كوسيلة أساسية لخدمة المشاريع التنموية، لكن لم تقتصر مهمة هذه الصحف على الدور التقليدي الذي تقوم به الصحافة و المتمثل أساسا في نشر الأخبار بل أصبحت الصحف الريفية في فترة وجيزة أحد المحركات الأساسية في تجنيد جمهور سكان الأرياف، كما تبين أيضا أن هذه الصحف قادرة على أن تكون وسيلة للتربية الريفية.

ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى بعض نماذج الصحف الريفية الإفريقية.

¹ Robert le Lawrence, les journaux ruraux multicopiés UNESCO. 1965. P6.

² UNESCO. Pour atteindre les villages. Op. Cit. p7.

³ ibid. p.8.

- تجربة التوقو في مجال الصحافة الريفية:

في الثامن من سبتمبر سنة 1972 ظهر أول عدد من صحيفة "جامى سو" GAME SU التي تعني باللغة التوغولية "حان الوقت"، يصل سحب هذه الجريدة إلى 3500 نسخة. وقد ظهرت هذه الصحيفة بعد عمل شاق بدأ في ماي 1971 حيث قدمت الحكومة التوقولية طلبا إلى منظمة اليونسكو لإرسال فريق من الباحثين لدراسة إمكانية إقامة جريدة ريفية. و إنطلاقا من النتائج التي توصل إليها الباحثون، قدمت اليونسكو للسلطات التوقولية مساعدات تقنية و مالية لإنشاء صحيفة ريفية مهمتها توفير نصوص للقراء المتعلمين الجدد، و في ذلك الوقت كان حوالي 90% من سكان التوقو أميين، و من هنا تظهر أهمية هذه الجرائد. و قد عرفت صحيفة "جامى سو" إقبالا كبيرا حيث وصل عدد قرائها إلى حوالي 60 ألف شخص، و يمثل هذا العدد الأشخاص المسجلين في مراكز محو الأمية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية.¹

- تجربة تانزانيا في مجال الصحافة الريفية:

قطعت تانزانيا خطوات كبيرة في برامجها الخاصة بمحو الأمية، كما أنها تتفق منذ عدة سنوات حوالي 20% من إجمالي الدخل القومي على التعليم، والجزء الأكبر من هذه النسبة نجده موجه لبرامج محو الأمية، فقد قررت إستبدال النشرات المنسوخة التي كانت تستخدمها وزارة التربية التانزانية منذ عام 1968 بإصدار صحيفة أطلقت عليها إسم "اليموها نيامويشو Helimu Haina Mwisho تصدر باللغة السواحلية و توزع في جميع البحيرات، تسحب هذه الجريدة 15 ألف نسخة و توزع على مراكز محو الأمية بصفة مجانية. و عندما لجأت تانزانيا للصحف الريفية طلبت المساعدة من منظمة اليونسكو التي قامت بإرسال فريق من المختصين لتحديد كيفية إنشاء هذا النوع من الصحف وفق إمكانيات هذا البلد. تحاول صحيفة "اليموهانيا مويشو" مساعدة الإفريقيين من السكان في الريف التانزاني على زيادة فاعليتهم سواء من حيث تفهمهم لمسؤولياتهم كمواطنين أو إطلاعهم على حقوقهم. و جاء في العبارة المشهورة التي قالها الرئيس التانزاني السابق "NYRERE" "بينما تحاول بعض الدول الوصول إلى القمر نحاول نحن الوصول إلى القرى و الأرياف". و تحاول جريدة "اليموهانيا مويشو" تطوير الثقافة العامة للقراء و توفير نصوص للقراءة لسكان الأرياف و مساعدة سكان القرى و تحسينهم بمسؤولياتهم إتجاه مجتمعهم و إعلامهم بالحقوق التي يجب أن تضمنها لهم الإدارة. و تتكون هذه الجريدة من أربعة صفحات، تحتوي الصفحة الأولى على الأخبار الوطنية و الدولية التي تساهم في توسيع أفاق القراءة و إقامة العلاقة بين إنشغالهم و المصالح الوطنية، أما الصفحة الثانية فتحتوي

¹ ibid, p9.

على الأخبار الخاصة بالفلاحين في حين تقدم الصفحة الثالثة معلومات و أخبارا عن المناطق الريفية المجاورة، و أخيرا نجد في الصفحة الرابعة رزنامة للأحداث حيث يجد فيها الفلاحون و الصيادون و مربو المواشي في كل شهر معلومات عن مختلف النشاطات التي بإمكانهم أن تهتمهم و كيفية إستغلالها. و للإشارة فإن الأفراد الذين يتولو مهمة تحرير هذه الصحف هم عادة مدرسون أو مسيرون لتعاونيات فلاحية.¹

- تجربة النيجر في مجال الصحافة الريفية:

عرفت النيجر حوالي 12 صحيفة ريفية منذ سنة 1965، لكن تقلص فيما بعد عدد هذه الجرائد حيث أن بعض هذه الصحف تم إحتواؤها من طرف صحف أخرى، بينما توقف البعض الآخر عن الصدور لأسباب مادية. تلجأ الصحف الريفية النيجيرية إلى إستعمال الرسومات و التي من خلالها تحاول أن تقدم حلولاً للمشاكل المطروحة في المجتمعات الريفية، من بين هذه الصحف نذكر جريدة "سنقو" SENGU التي تم إنشاؤها سنة 1972، و تحتوي هذه الجريدة على عدة أقسام منها قسم مخصص لبريد القراء و قسم آخر خاص بالحياة اليومية للنساء و قسم خاص بالفلاحة و تربية المواشي و الصيد بالإضافة إلى تربية الأطفال و الرياضة و الأحداث المحلية و الوطنية و الدولية.²

و للإشارة فقد إستطاعت مجموعة من رؤساء تحرير لست دول إفريقية و هي: الكونقو، الغابون، المالي، السينغال و التوقو، تأسيس جمعية إفريقية للصحفيين العاملين في الصحف الريفية هدفها تسهيل عملية تبادل الأخبار التي تهتم قراء الصحف للدول الأعضاء في الجمعية و دراسة إمكانية إستعمال الإشهار في الصحافة الريفية كوسيلة لتمويل هذا النوع من الصحف، بالإضافة إلى تنظيم تربصات لتكوين الصحفيين المختصين في الإتصال الريفي.³ هذا و قد أشار هؤلاء المسؤولين إلى جملة من الصعوبات التي تعانيها الصحافة الريفية نذكر منها: نقص العتاد، غياب التعاون بين مختلف المنظمات التي تهتم بالصحافة الريفية بصفة خاصة و التنمية الريفية بصفة عامة، بالإضافة إلى إنعدام الإحصائيات الدقيقة و المعلومات الكافية حول سكان الأرياف و محيطهم. و يمكن إرجاع هذه المشاكل إلى كون أن الصحافة الريفية في إفريقيا حديثة العهد، فهي لا تزال في المرحلة التجريبية أما إنتشارها السريع فإنه يعود إلى نجاح حملات محو الأمية. لكن إذا كانت الصحافة الريفية الإفريقية في البداية مجرد وسيلة لتدعيم

¹ ibid. P14-15

² ibid. P 16-17

³ ibid. p18

برامج محو الأمية، فقد أصبحت مهمتها فيما بعد أكثر من مجرد تشجيع عادة القراءة عند المتعلمين الجدد فهي تحاول أن تكون وسيلة لتربية الفلاحين و تنمية الريف بصفة عامة كما أنها تحاول أن تلعب دورا ثقافيا من خلال مساهمتها في تنمية اللهجات المحلية للبلاد و المحافظة على العادات و التقاليد الشعبية الخاصة بالمنطقة التي تتواجد فيها. و أخيرا فإنها تهدف -كما جاء على لسان تيودور ماجلو أحد المسؤولين الإعلاميين في التوغو- إن ضمان قيام الحوار بين الحاكمين و المحكومين و بين البيئة الريفية و البيئة الحضرية.¹

و في سنة 1971 أنجزت دراسة تحت إشراف منظمة اليونسكو شملت إحدى عشر دولة إفريقية من بينها: المالي، التوقو، البينين، الكونغو، الغابون و السينغال، و قد تم تحديد من خلالها الحاجيات الأساسية لقيام هذا النوع من الصحف من بين هذه الحاجيات نذكر مايلي:

1. وجود صحافيين مختصين في الإعلام الريفي، و فيما يخص هذه الفكرة نلاحظ أن أغلبية الصحف الريفية الإفريقية يشرف عليها و يسيروا أفراد لم يتلقوا تكوينا في المعاهد الإعلامية رغم أن العديد من المعاهد الإفريقية المتخصصة في الإعلام قد تم إنشاؤها منذ سنة 1954.
2. ضرورة استعمال لغة يفهمها و يستعملها الجمهور المستهدف، حيث تصدر معظم الصحف الوطنية في إفريقيا خاصة في الدول النامية عامة باللغتين الفرنسية و الإنجليزية مما يجعل تأثيرهما على الجماهير التي لا تجيد تلك اللغات محدودا للغاية.
3. توفير المطبعة و المواد الأولية الضرورية لإصدار صحافة ريفية.
4. إنشاء منظمة أو ديوان للتنمية الريفية.²

و للإشارة فقد كان تطور الصحف الريفية الإفريقية بطيئ نوعا ما، و يمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- ارتفاع نسبة الأمية: فيما يخص التعرض لوسائل الإعلام المطبوعة، يمكن القول بالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية التي قامت بها شاهيناز محمد طلعت، أن التعرض للصحف منخفض بالمقارنة إلى التعرض للراديو و التلفزيون و هذا يدل على ارتفاع معدل الأمية إذ أن 43.8% فقط من أفراد العينة يقرأون الصحف و أن 16.5% يقوم الغير بقراءة الصحف لهم أي أنهم يتعرضون بصورة غير مباشرة إلى الصحف، بينما 39.7% لا يتعرضون للصحف.³ هذا و قد وجد محمود عودة في الدراسة التي قام بها أن نسبة قراء الصحف

¹ ibid. p19.

² Paul Ansah- Cherif Fall. Le journalisme rural en Afrique. Etudes et documents n°88. UNESCO. 1981. p7

³ شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص236.

منخفضة بوجه عام إذا قورنت بالإستماع إلى الراديو حيث وجد أن 24% من أفراد العينة يقرأون الصحف بانتظام و أن 42.7% يقرأونها أحيان، بينما 33.3% لا يقرأون الصحف.¹

- تعدد اللغات و اللهجات المحلية و إختلافها من منطقة إلى أخرى مما يحول دون وصول الصحف إلى أكبر عدد ممكن من القراء، فاللغات التي تستعملها الصحف الوطنية تكون في غالب الأحيان بعيدة عن اللغة اليومية التي يستعملها سكان المناطق الريفية و بالتالي تعجز هذه الصحف على التأثير و تربية المجتمعات الريفية.

- غياب المواصلات و غيرها من الخدمات في المناطق البعيدة عن العواصم مما يصعب عملية توزيع الصحف.

خصائص الصحافة الريفية: كانت اغلبية الصحف الريفية في إحدى مراحل تطورها لها علاقة وطيدة ببرامج محو الأمية مما حدد محتواها و أسلوبها، بالإضافة إلى اللغة المستعملة التي تكون عادة أكثر اللغات إنتشارا. و عادة ما تشرف على الصحف الريفية الدولة و المؤسسات العمومية. و كما سبقت الإشارة إليه فقد عملت الصحف الريفية على تدعيم مشاريع محو الأمية و توفير نصوص للقراءة للمتعلمين الجدد.²

و للإشارة كانت أغلبية الصحف الريفية الإفريقية شهرية تصدر بصفة غير منتظمة و يتراوح سحبها ما بين 1000 إلى 10.000 نسخة أما فيما يتعلق بأسلوبها و محتواها فعادة ما يتماشى و قدرات المتعلمين الجدد و بالتالي كان على هذه الصحف أن تتبع أسلوبا بسيطا حيث المقالات القصيرة المدعمة بالصور و الكلمات البسيطة و المفهومة. و يسير الصحف الريفية رئيس تحرير بمساعدة صحافيين يعملان بصفة دائمة، و من الملاحظ أن المنشطين لهذا النوع من الصحف يعملون في مؤسسات تنموية و لم يتلقوا أي تكوين في المجال الإعلامي، لكنهم يحسنون الإتصال بالجماهير و لديهم قدرات ترجمة الأخبار التنموية إلى اللغة المحلية بالإضافة إلى أنهم ينتمون إلى المنطقة التي يمارسون فيها عملهم الإعلامي.

و في هذا السياق تحاول الصحف الريفية تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:³

1. ضمان تربية مستمرة لسكان الأرياف.

2. إعلام سكان الأرياف بالأحداث المحلية و الوطنية.

¹ محمود عودة أساليب الإتصال و التغير الاجتماعي. مرجع سبق ذكره ص321.

² Paul Ansah. Le journalisme rural en Afrique. Op cit p9.

³ ibid. P. 11

3. توفير للقراء أخبارا و معلومات عملية لمساعدتهم على تحسين تقنيات الزراعة و النظافة و تحسين ظروفهم الاقتصادية و الإجتماعية.

4. تشجيع عادة قراءة الصحف.

5. التمهيد لعملية إنشاء صحافة محلية و مساعدة سكان الأرياف للتعبير عن مشاكلهم من خلال هذه الصحف.

6. ضمان مشاركة القراء في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية.

7. تعتبر هذه الصحف وسيلة للحوار بين الإدارة و سكان الأرياف.

8. تعطي الصحف الريفية لسكان الأرياف الفرصة للتعبير عن آرائهم و أوضاعهم بواسطة النص المكتوب.

المشاكل التي تواجهها الصحافة الريفية:

رغم النجاح الذي حققته الصحافة الريفية في بعض الدول النامية و مساهمتها في محو الأمية و تدعيم الإعلام التنموي إلا أنها ما زالت تواجه مشاكل عديدة و من بين المشاكل التي تواجهها عملية إصدار الصحف الريفية نذكر:

- تعدد اللغات المحلية و إختلافها من منطقة إلى أخرى، ففي ليبيريا مثلا يوجد 28 قبيلة لها أكثر من 16 لهجة، و لتجاوز هذا العائق عملت السلطة الليبيرية على نشر الصحف باللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة الوطنية للبلاد.

- ضعف المواصلات و صعوبة توزيع الصحف.

- إهمال الإشهار الذي بإمكانه المساهمة في إستمرارية الجريدة.

- معظم الصحف الريفية لا تمتلك مطبعة مما يجعل عدد نسخها محدودا لا يتجاوز 10.000 نسخة.¹

- مشكل التمويل و قلة الإمكانيات، فهي غير قادرة على تمويل نفسها بنفسها و بالتالي فإنها غير مستقلة من الناحية المالية.

- مشكل التكوين: إن مؤسسات البحث التي تطورت مع ظهور الصحافة بقيت دون تأثير معتبر على إنتشار الصحافة الريفية. ففي إفريقيا مثلا رغم ظهور أكثر من 20 مؤسسة للتكوين و البحث في مجال الإعلام منذ سنة 1965 إلا أن عدد الصحافيين المختصين في الإعلام الريفي و الذين إستفادوا من التكوين في هذه المؤسسات محدود جدا، بالإضافة إلى الغياب

¹ ibid.p12.

التام للدروس حول الإعلام الريفي في تلك المؤسسات دون أن ننسى الإشارة إلى أن أغلبية الصحف الريفية لم تستفيد من الأبحاث التي تنجزها مراكز البحث.

• إن غياب التكوين في مجال الإعلام الريفي يعود أساسا حسب Paul Ansah إلى الظروف التي ظهرت فيها الصحافة الريفية، حيث تم إنشاؤها في إطار برامج تنمية معينة: كما أنه لم يشارك في إنجازها المعاهد الإعلامية التي تركز في معظمها على الإعلام الحضري الذي لا يخدم كثيرا حاجيات و مشاكل الأوساط الريفية. إذ أصبح الإعلام الريفي كما يقول Paul Ansah لا يجلب إهتمام الباحثين و الصحفيين و المستثمرين.¹ و لحل المشاكل التي تعاني منها الصحافة الريفية، وضعت بعض الدول الإفريقية إستراتيجية معينة تتمثل فيمايلي:

- ♦ تكوين مراسلين و محررين في القرى التي تريد أن تكون لها صحيفة محلية.
- ♦ تزويد القرى بالأجهزة الضرورية لإنشاء مثل هذه الصحف.
- ♦ إبرام عقود مع المطابع العمومية و نخاصة لطبع الجرائد التي كان عددها يصل في بعض الأحيان إلى 25 ألف نسخة.
- ♦ يجب أن تكون اللغة التي تستعملها الصحف الريفية بسيطة: جمل قصيرة و كلمات مفهومة، خاصة و أن هذه الصحف موجهة لجمهور قروي تسوده ثقافة شفوية.²
- و بفضل المساعدات التي تلقتها الصحف الريفية الليبيرية إستطاعت ليبيريا أن تنشأ صحيفة ريفية مستقلة قليلة التكاليف. حيث قامت السلطات الليبيرية بإصدار وثيقة تتكون من 11 صفحة تحتوي على تعليمات حول كيفية إصدار جريدة محلية، و قد جاء في هذه الوثيقة معلومات ضرورية حول التحرير الصحفي و الطبع، و التوزيع، كما تم عرض على الصحفيين و عمال الجرائد الريفية فيلمين أحدهما حول مهمة رئيس التحرير في الجريدة، و الثاني حول الدور التنموي للصحف الريفية.

و توصل Robert Lawrence من خلال دراسته للتجربة الليبيرية في ميدان الصحافة الريفية إلى أن عملية إنشاء صحافة ريفية يعتبر من الأمور الطبيعية و مهمة سهلة و سريعة الإنجاز فلا يوجد دولة لا تستطيع بوسائلها المحلية إنشاء صحافة ريفية.³

¹ ibid. p13.

² ibid. p.3.

³ Robert de T. Lawrence. Les journaux Ruraux Multicopiée. Opcit. p12.

لقد جاءت الصحف الريفية لتضع حدا للعزلة التي عانت منها العديد من المناطق الداخلية للدول النامية. و يقول في ذلك يوسف تراوري وزير الإعلام السابق لجمهورية مالي « أن الصحف الريفية تعد بمثابة الإسمنت للوحدة الوطنية و رمز الإستقلال الحقيقي". لذلك نجد العديد من الدول الغربية قد أولت إهتماما خاصا للصحف الريفية فكان لها شأن معتبر، فالتجربة الأمريكية في مجال الصحافة الريفية عرفت نجاحا كبيرا فقد كان للصحف الريفية في غرب الولايات المتحدة الأمريكية تأثير كبير في تنمية المناطق الريفية حيث كانت هذه الصحف تشكل مركزا للنشاطات المحلية و دليلا لشئون و مسائل الجماعات، و نقطة إلتقاء للتفاوض بين البائعين و المشترين.¹

جمهور الصحف في الأرياف:

عند الحديث عن جمهور الصحف في الأرياف، تصادفنا حقيقة متفق عليها و هي أن نشاط قراءة الصحف في المناطق الريفية لا يرتبط بقدر الصحف الواردة إلى القرية، بمعنى آخر أن عدد الصحف الذي يدخل القرية لا يعكس جمهور الصحف الحقيقي، حيث نجد أن مشطري الصحيفة ليس هو قارئها الوحيد بل أنها تستعار و تدور بين عدد آخر من القراء الذين هم في الغالب أقارب أو جيران.

بالرغم من عدم وجود إتجاه واضح في أرقام قراءة الصحف في القرى إلا أننا نلاحظ إنخفاضا إلى حد ما في نسبة الذين يتعرضون للصحف، و يفسر بعض الباحثين هذه النسبة المنخفضة لقراء الصحف بأنها نتيجة لجهد يومي على القروي أن يبذل للحصول على الصحيفة بالإضافة إلى مقابل مادي عليه أن يدفعه يوميا² و توصل أبو لغد إلى أن جمهور الصحف في القرية هو في الغالب جمهور خارجي عنها يتمثل في عدد من الموظفين الحكوميين الذين يقيمون في القرية بحكم عملهم، و أن القروي يلجأ إلى المصادر التي لا تكلفه عناء ما كالإذاعة و الإتصال الشفهي، دون أن ننسى ذكر عامل الأمية الذي يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على إنخفاض جمهور الصحف في القرى.

لكن هل يتوقف جمهور الصحف في القرية على الذين يعرفون القراءة و الكتابة فقط، أو بمعنى آخر هل تنتشر بالقرية ظاهرة الإستماع إلى قراءة الصحف من الغير؟ تشير دراسة محمود عودة إلى أن نسبة ضئيلة جدا من الأميين هي التي تمارس مثل هذا النشاط حيث بلغت نسبة المنتظمين في هذه الممارسة 6.41% و هي تمثل خمس أشخاص من ثمانية و سبعين أميا

¹ UNESCO. Pour atteindre les villages. Op cit pp7-20.

² محمود عودة. أساليب الإتصال و التغير الاجتماعي. مرجع ذكره ص 321.

تضمهم العينة، بينما ذكر 12.82% أنهم يستمعون متى وانتهم الفرصة و ذكر 80.77% أنهم لا يستمعون إطلاقاً إلى قراءة الصحف من الغير¹

و أوضحت بيانات المسح الذي أجرته شاهيناز محمد طلعت أن طريقة التعرض تحدد درجة قراءة الصحف فالذين يقرأون الصحف بأنفسهم يمثلون 72.7% من المبحوثون في حين يمثل الذين يقرأ الغير لهم الصحف نسبة 27.3% وتقول الباحثة عن ذلك أن نتائج الاستقصاء عن إنخفاض درجة التعرض غير المباشر عن التعرض المباشر تتفق و منطق الأمور إذ أن اعتماد الشخص في القراءة على الآخرين أمر يصعب أن يتم يوميا و باستمرار² هذا يعني أن جمهور الصحف في القرية متمثل في أولئك الذين يعرفون القراءة و الكتابة، و تعكس لنا هذه النتيجة بعدا هاما من أبعاد العلاقات الاجتماعية السائدة و التفاعل الاجتماعي الموجود، فهي توضح بجلاء أن ظاهرة جلوس شخص يتمتع بمستوى تعليمي معين مع شخص أمي لكي يقرأ عليه الصحيفة، ظاهرة محدودة جدا و هي تعني بالتالي أن المستوى التعليمي قد يكون محددا هاما من محددات التفاعل الاجتماعي.

هذا و قد أوضحت دراسة محمود عودة أن من خصائص جمهور الصحف في القرية التي كانت محل دراسته، إرتفاع نسبة قراءة الصحف عند الأفراد الذين ينتمون إلى المكانة الاقتصادية و الاجتماعية المرتفعة، كما ينتمي معظم جمهور الصحف في القرية إلى المهن غير الزراعية حيث تشير هذه المهن إلى مكانة إقتصادية و إجتماعية معينة كما تشير أيضا إلى مستوى تعليمي معين بالإضافة إلى الفرص التي تتيحها للانتقال إلى العالم الخارجي³. و هذا ما تؤكدته دراسة شاهيناز حيث توصلت إلى أن الفلاحين أقل تعرضا للصحف من العمال أو غيرهم من ذوي المهن الأخرى و يرجع ذلك إلى النسبة العالية للأمية بين الفلاحين حيث وجدت الباحثة أن 60.5% من الفلاحين لا يتعرضون للصحف. و يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب فعلى سبيل المثال نجد أن المزارعين و الفلاحين يعودون إلى ديارهم بعد يوم عمل شاق يبحثون عن الراحة و الترفيه الأمر الذي يجدونه في الإستماع إلى الراديو مثلا و بالتالي تكون درجة تعرضهم للصحف أقل⁴.

¹ المرجع السابق، ص 322.

² شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص 236.

³ محمود عودة. أساليب الإتصال و التغير الاجتماعي. مرجع سبق ذكره. ص 339.

⁴ شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الاجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص 239-240.

2- السينما و المجتمعات الريفية:

للإسراع بعملية تغيير الأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية و تحسين ظروف معيشة المواطنين أصبحت الدول السائرة في طريق النمو تلجأ أكثر فأكثر إلى إستعمال السينما كمكمل لوسائل الإتصال التقليدية فقد تفتنت هذه الدول إلى الإمكانيات التي تمنحها السينما في مجال التنمية.

تعتبر السينما وسيلة من وسائل الإتصال التي تستعملها حكومات دول العالم الثالث لدعم مشاريعها التنموية. فإلى جانب الإذاعة و التلفزيون و الصحافة المكتوبة، تستطيع السينما تشجيع الرغبة في المعرفة، و توفير المعلومات في مجالات معينة مثل الفلاحة و الصحة العمومية، خاصة و أن الدول النامية تشكو من قلة المنشطيين الريفيين و العمال في القطاع الصحي و المنشطيين الإجتماعيين و التربويين فالفيلم كما يقول Peter Hopkinson بإمكانه في مدة عشرة دقائق أن يعلم ملايين من الفلاحين طريقة إيصال الماء لحقولهم بإمكانيات قليلة¹

عرفت المجتمعات الريفية في الدول النامية ظاهرة السينما المتنقلة حيث كانت تقوم الوحدات السينمائية المتنقلة بعرض في كل أسبوع عدد معين من الأفلام للجمهور القروي. لكن رغم تنوع مواضيع الأفلام التي كانت تعرض في السهرة الواحدة، و رغم الشرح الذي كان يسبق كل فيلم إلا أن الجمهور الريفي كان يتلقى صعوبات في تذكر عدد الأفلام التي يشاهدها في السهرة، و عناوين الأفلام المعروضة. و إذا ما توقف عرض فيلم معين لأسباب تقنية ثم بعد لحظات تم مواصلة عرضه فإن الجمهور في هذه الحالة كان يعتقد أنه أمام فيلم جديد.

و قد عرفت الوحدات السينمائية المتنقلة في بعض المناطق الريفية سمعة غير طيبة مما أثار قلق Saulat Rahman التي ترى أن الخطأ الذي وقعت فيه هذه الوحدات السينمائية أنها لم تسلم إلى المسؤولين على المشاريع التنموية² و إذا كان Peter Hopkinson يشيد بإمكانيات السينما في مجال التنمية الوطنية و التي قد تفوق إمكانيات الإذاعة -لذلك نراه يقترح أن يخصص في أي برنامج تنموي سواء كان إقتصادي و إجتماعي مكانا للأفلام التي عادة ما يتم إيعادها و وضعها في مرتبة ثانوية- فإن Rahman من خلال تجربتها و إنطلاقاً من الدراسة التي قامت بها حول دور الفيلم في تنمية الأرياف الهندية ترى أنه من الصعب جمع الجمهور الريفي حول فيلم معين. و حسب الباحثة فإن عملية عرض فيلم سينمائي في المجتمعات الريفية

¹ Peter Hopkinson. Le role du film dans le developpement. Etudes et documents de l'information n° 64.

UNESCO 1972. p. 12.

² ibid. p. 28.

هي بمثابة مناسبة للإلتقاء والإجتماع بأفراد القرية، فأثناء عملية العرض لاحظت الباحثة أن الأفراد يدخلون و يخرجون من القاعة متى يحلو لهم و تصطحب النساء أطفالهن الصغار فيعم القاعة بكاؤهم و صراخهم مما يؤثر على إنتباه المشاهدين، بينما نجد الكبار في السن يتحدثون و يدخلون، و في بعض الأحيان يكون حديثهم حول مشهد من مشاهد الفيلم، و في مثل هذا الجو تتساءل الباحثة: هل يستطيع الجمهور أن يستوعب رسالة الفيلم و أن يفهم تعاليمه؟

لذلك تؤكد **Saulat Rahman** على أن الأفلام التي تستند على فهم و إستيعاب التعليقات لا يمكن أن تكون وسيلة فعالة لإيصال المعلومات للجمهور الريفي، لأن في الأفلام التي يغلب فيها التعليق على الصورة قد يتعذر على الجمهور الإستماع إلى التعليق إذا كانت القاعة يسودها نوع من الفوضى و التشويش، بالإضافة إلى أن الفلاح قد يجد صعوبة لغوية في فهم التعليق. أما فيما يخص الصورة فقد لاحظت الباحثة أن هناك إستجابة إيجابية إتجاهها، و أن إستيعابها يتوقف على مدى قوتها، فقد صرح أغلبية المستجوبين الذين شملتهم عينة البحث أنهم لم يستمعوا إلى ما قيل في الفيلم لكنهم إكتفوا بمشاهدة الصور¹ و منه توصلت **Saulat Rahman** إلى ضرورة التفكير في إنجاز أفلام مخصصة للجمهور الريفي، حيث يجب على المخرج السينمائي أن يقدم قصة الفيلم بالتركيز على الصورة أكثر منه على التعليق! و أن يكون العرض بوتيرة بطيئة و طريقة بسيطة، فعلى المخرجين أن يأخذوا بعين الإعتبار حاجيات الجمهور الريفي و قدراته على إستيعاب الرسالة السمعية البصرية.²

و مما سجلته الدراسات المختلفة أن السينما تعد من أقل وسائل الإتصال الجمعي وصولا للقرويين على أساس أن القرى -في معظمها- محرومة من وجود دور السينما بها أو حتى بقربها مما يتيح للقرويين فرصة المشاهدة دون بذل الكثير من الجهود و لقد لاحظ ذلك "برونر" في تقريره الذي تعرض فيه لبيانات جمعت في أوائل الخمسينات، و الحال ينطبق على العديد من المجتمعات التقليدية و النامية. و تفيد دراسة محمود عودة حول مدى تردد أفراد عينة البحث على السينما و حجم هذا التردد أن نسبة ضئيلة هي التي تمارس هذا النشاط و هي تمثل 27.45% من مجموع أفراد العينة أي 42 فردا من 153، و حينما قيس حجم هذا التردد لوحظ أن نسبة لا تكاد تذكر تتردد أسبوعيا 2.38% من الذين يترددون على السينما أو شخص واحد من 42 شخصا. بينما يتردد 9 أشخاص بنسبة 21.43% من المترددين شهريا و الغالبية العظمى من المترددين 76.19% تذهب إلى السينما في المناسبات. تدعم هذه النتائج الفكرة

¹ ibid. p22.

² ibid. p23.

القائلة بأن السينما تعد أقل وسائل الاتصالات الجمعية تعاملًا مع القرويين، وأن هذا التعامل الضئيل لا يمكن إرجاعه فقط إلى عدم وجود دور سينما قريبة منهم، فالبعد المكاني قد يتغلب عليه عن طريق المقدرة الاقتصادية أو الرغبة في التعرف على العالم الخارجي أو غير ذلك.¹ وقد حاول محمود عودة إستكشاف بعض العوامل والأسباب التي تحد من التردد على السينما من وجهة نظر القرويين فكان ترتيب هذه العوامل على النحو التالي:

1. البعد المكاني لدور السينما

2. عدم توافر الإمكانيات الاقتصادية التي تمكن من هذا التردد.

3. أسباب أخرى كعدم وجود وقت فراغ.

4. عدم جدوى السينما و عدم جديتها "فالسينما كلام فارغ" في نظر القروي.²

و تشير شاهيناز محمد طلعت إلى أن التعرض للسينما في القرى المصرية ضعيف إلى حد كبير بسبب إفتقار معظمها إلى الكهرباء، كما أن قوافل السينما المتحركة لا تقدم عروضاً إلا على فترات طويلة و متباعدة و حتى إذا ما قدمت هذه القوافل أو دور العرض بعض الأفلام التسجيلية التي يمكن أن تساعد في التنمية فإن الباحثة تجد أن أثر هذه الأفلام ضئيل و لا يساعد في الفاعلية التامة للدراسات التي تجرى في هذا المجال³

3- الراديو و المجتمعات الريفية:

يزداد دور الراديو بصفة أساسية في المجتمعات النامية على إعتبار أنه وسيلة لا تتطلب كفاءات خاصة لدى التعامل معه كالقراءة و الكتابة و على إعتبار أن نسبة الأمية في المجتمعات النامية مازالت مرتفعة إلى حد كبير، و من الملاحظ أن أجهزة الراديو أصبحت تنتشر إنتشاراً واسعاً كنتيجة مباشرة لرخص أسعارها و سهولة الحصول عليها من مصادر متعددة. و كما ينطبق ذلك على مجتمع المدينة فإنه ينطبق على المجتمع القروي أيضاً حيث أثبتت العديد من الدراسات أن الراديو هو أكثر الوسائل إستعمالاً في القرية، فقد لاحظ إبراهيم أبو لغد أن هناك 135 جهازاً في القرى الست التي درسها عام 1961 و التي كان تعدادها حينئذ أربعة عشر ألف من السكان، أي أن هناك جهاز راديو لكل 103 شخص ذكور و إناث و أطفال، إلا أن عدد الأجهزة لا يقيس حجم الإستماع الإذاعي و بخاصة في المناطق الريفية التي يمثل فيها الراديو نشاطاً جماعياً أي أن إرسال الراديو لا يقتصر على صاحبه و أسرته فقط و

¹ محمود عودة. أساليب الإتصال و التغيير الإجتماعي. مرجع سبق ذكره ص 341.

² المرجع السابق. ص 342.

³ شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية و الإجتماعية. مرجع سبق ذكره ص 254.

إنما هو ينتشر لكي يعم جيرانه و أصدقاءه و أقاربه.¹ و في دراسته التي شملت ستة قرى مصرية توصل إبراهيم أبو لغد من خلال قياس الإستجابة لوسائل الإتصال الجماهيري، أن الإعلام يسري ببطء في المناطق الريفية، إذا ما قورن بالمناطق الحضرية، و في هذه العملية تقوم الإذاعة بدور فعال في نقل الأخبار إلى القرويين و حتى المتعلمين منهم، و يرى أن الإذاعة هي العامل الأقوى في نشر الأخبار و المعلومات، أما قراء الصحف فهم ليسوا من أهل القرية الأصليين، بل هم من الأفراد الحضريين من موظفي الحكومة في المناطق الريفية.²

و في دراسة قام بها مكتب البحوث التطبيقية بجامعة كولومبيا بإسم "أدموند برونر" تحت عنوان "السلوك الإتصالي الريفي و الإتجاهات في الشرق الأوسط"، لوحظ أن الإستماع إلى الإذاعة يمثل نشاطا إجتماعيا في المناطق القروية فعند المستمعين إلى الإذاعة مرتفع إلى حد كبير في هذه المنطق و خاصة في مصر. إلا أن الحال لا يسير على هذا المنوال في مجتمعات قروية أخرى ففي راسة أجريت في قرية "سيلانية"، وجد الباحث أن هناك أربعة أجهزة راديو فقط و أن المشاركة في الإتصالات الجمعية تمثل مشاركة ثانوية يؤديها بعض صغار السن غير المرتبطين بالمجتمع التقليدي بينما ينغمس الكبار في مشاركة أولية دينية و قرابية و في نفس الفترة تقريبا قام مايرستايكوس بدراسة الإتصالات في قرية يونانية أدّشّه أن يجد جهاز راديو وحيدا كانتا بحانة للقرية و يتحكم في إرساله عامل هذه الحانة.³

و يوضح مندلس أن الراديو دون غيره من وسائل الإعلام يتمتع بخصائص فريدة حيث أصبح رفيقا لمن يستعمله، و يضيف بأن هذه الصداقة بين الراديو و المستمع قد زادت نتيجة لزيادة الإختراعات و تطورها مع إنخفاض ثمنها بالنسبة لما تقدمه من مزايا إلى درجة أصبح فيها الراديو ملازما للمستمع لفترات طويلة من الوقت.⁴

و يقول لارنس فيلد و باتريشيا كيندال أن تعبير جماهيري ينطبق حقا على وسيلة الراديو ذلك أن الراديو يصل إلى كل مجموعات السكان بصورة منتظمة أكثر من أي وسيلة أخرى.⁵ لذلك نجد العديد من الدول النامية أولت إهتماما خاصا لهذه الوسيلة الإعلامية بحيث يجب الإعتراف بأن أغلبية الحكومات الإفريقية إهتمت بتطوير الراديو، و جهزت البث الإذاعي بفضل مساعدات و إعانات الدلة فالبرنامج الإذاعي يعتبر أكثر فاعلية دون منازع و أكثر

¹ محمود عودة. أساليب الإتصال و التغير الإجتماعي. مرجع سبق ذكره. ص 311-312.

² إبراهيم إمام. الإعلام و الإتصال بالجماهير. مكتبة الإنجلو المصرية. الطبعة الثانية 1975. ص 413.

³ محمود عودة. المرجع السابق. ص 312.

⁴ شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الإجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص 219.

⁵ المرجع السابق ص 220.

مردودية من البرنامج التلفزيوني فيما يخص وصوله إلى الجمهور الريفي.¹ و كما هو معروف يعد الإرسال الإذاعي أحد المناشط الإتصالية التي لا تتطلب خصائص معينة لمستقبلها ك معرفة القراءة و الكتابة مثلا، كما يجمع بين مميزات الإتصال الجمعي و مميزات الإتصال الفئوي في آن واحد فهو حقا يبيث إرساله إلى ملايين عريضة ولكنه في نفس الوقت -يضمن هذا البث برامج و أركان موجهة لفئات معينة يخصص قسما للعمال و آخر للفلاحين و ثالث للمتقنين و هكذا. بل أن هناك قنوات بأكملها خاصة بشرائح و فئات إجتماعية معينة.

و مما وسع من جمهور الراديو في المجتمع عامة و المجتمع القروي خاصة، أنه أصبح في متناول أيدي الكثيرين، خاصة بعد الإنتشار الواسع لأجهزة "الترانزستور" الذي نلاحظ مرافقته للقروي في منزله و حقله. و من المتوقع و بناء على هذا الإنتشار الواسع للإستماع الإذاعي في القرية أن يكون دور الراديو فيها دورا هاما كما أنه من المتوقع أيضا أن يساهم في إعادة صياغة أو إعادة تشكيل طاقم القيم، الإتجاهات المشتركة بواسطة أشخاص (الذين يقومون بالبث و الإرسال الإذاعي) بعيدين جدا عن المجتمع المستقبل و قد يفوق دوره في هذا الصدد- و في وقت ما على دور الجيران و الأقارب.²

و يظهر الراديو كأكثر الوسائل فاعلية للوصول إلى سكان القرية حتى المتعلم منهم، و لا يزال الإعتماد عليه أساسا لنشر أي رسالة في الريف حتى إذا ارتفع معدل محو الأمية فقد ثبت أيضا أن الكلمة المنطوقة في نشر الأخبار مازالت تشكل عنصرا هاما في عملية نشر المعرفة عن العالم الخارجي.

و ترى شاهيناز محمد طلعت أن طبائع أهل الريف تعتبر عاملا جوهريا في تحديد أماكن الإستماع للراديو، فمن عادة أهل القرى أن يجلسوا معا بعد أوقات العمل و أحيانا يكون هذا اللقاء في منزل أحدهم، و على ذلك فإننا نجد أن الجلسات الجماعية للإستماع لا تتعقد عادة بسبب أن البعض لا يمتلك أجهزة الراديو و إنما تتم يوميا بحكم العادات و التقاليد، و ما يؤكد ذلك النتائج الهامة التي توصلت إليها شاهيناز محمد طلعت في دراستها حول دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمع الريفي حيث وجدت أن معظم الذين تعرضوا للراديو يستمعون إليه سويا. ليس بسبب نقص أو عدم وجود أجهزة الراديو، ذلك أن حوالي 93.6% منهم يمتلكون

¹ ابن خرف الله الطاهر. واقع الصحافة في إفريقيا. علم الإتصال. ديوان المطبوعات الجامعية. 1992. ص 221.

² محمود عودة. أساليب الإتصال و لتغيير الإجتماعي. مرجع سبق ذكره. ص 314-315-316.

الأجهزة و لكن يفعلون ذلك كنزعة إجتماعية في القرية إذ نجد 75.1% من مستمعي الراديو يمتلكون أجهزته يستمعون في مجموعات.¹

و يوضح برونر أن المقهى في المناطق القروية يمثل مركزا إجتماعيا ذا أهمية كبيرة، و يحتوي دائما على جهاز راديو يدار بصورة مستمرة، و يستطرد برونر قائلا أن هذه الوظيفة الإجتماعية للمقهى و التي غالبا ما تكون عامة في الريف لا تصل إلى نفس الدرجة من المناقشات و التعليقات.

و يرى محمود عودة أن المكان الذي يمارس فيه القرويون إستماعهم الإذاعي غالبا ما يختل وضعين، إما أن تكون أجهزة الراديو محدودة و الجمهور عريضا مما يترتب عليه الإستماع في جماعات صداقة أو قرابة أو جيرة، أو مكان عام كمحل البقالة أو المقهى، إما أن تكون ملكية هذه الأجهزة منتشرة مما يترتب عليه أن يكون طابع الإستماع فرديا أو أسريا محدودا.²

و لقد تبنت منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة (اليونسكو) طريقة نوادي الإستماع و قامت بتجربتها في عدد من دول إفريقيا، و قد جاءت نوادي الراديو لضمان تأطير المستمعين و تكوين جماعات إصغاء. و أثبتت التجربة أن مجرد توجيه رسالة التغيير على سبيل الوعظ و الإرشاد من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية لا يكفي لإقناع المزارعين بتغيير عاداتهم القديمة و التحول إلى زراعة أنواع جديدة من المحاصيل و الإلتزام بشكل أقوى بقواعد الصحة العامة أو الإستماع إلى النصائح الموجهة لهم، و ليس بإمكان الإذاعة و التلفزيون وحدهما القيام بمهمة إقناع الأشخاص بتغيير أرائهم و عاداتهم... إلخ. و من الضروري تقديم قدر من المعلومات التي يسهل فهمها بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام المستمعين لمناقشة تلك المعلومات و إثارة الجدل بشأنها و إتخاذ القرارات على المستوى الفردي. و قد إستخدمت الهند -على سبيل المثال- الندوات أو ما يعرف بنوادي الإستماع حيث يحصل المستمعون في المناطق الريفية على المعلومات الأساسية من الإذاعة أو التلفزيون ثم يقومون بإجراء مناقشات بشأنها فيما بينهم على مستوى القرية و بوجود الأخصائيين الزراعيين الذين يمكنهم تقديم المساعدة لهم. و في كثير من الأحيان يعتبر المذيعون أن رفض المستمعين الريفيين تغيير الأساليب التي يستخدمونها في الزراعة و عاداتهم القديمة بمثابة عناد و تصلب في الأراء غير أن المزارع أو الراعي عليه في الواقع أن يزن النصيحة و يقيمها بعناية فائقة، و إذا قرر المزارع مثلا أن يزرع نوعا جديدا من

¹ شاميناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الإجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص 257-258.

² محمود عودة. أساليب الإصغاء و التغيير الإجتماعي. مرجع سبق ذكره. ص 316-317.

حشائش المرعى فإن عليه أن يتأكد من أن إنتاجه سيفوق النوع القديم لأنه واثق تماما أنه لن يقوم أحد بإطعام ماشيته إذا ارتكب هو خطأ في هذا الصدد و قد يرفض بعض سكان الريف المحافظين الإشتراك في تلك الندوات و البرامج، و من ثم فإن إعداد مثل هذه البرامج يتطلب التدرج بالصبر، و لكنها على الرغم من ذلك تجتذب قطاعات واسعة من المستمعين و المشاركين في البرامج الإذاعية أمر مطلوب للتغلب على ما قد يشعرون به من خجل أو حرج.¹ و طبقا لرأي روى و روجرز فإن نوادي الإستماع قد أحدثت التغيير لصالح التنمية، و لقد أكد نويراث في دراسته على قيمة المناقشات التي تتم في نوادي الإستماع في زيادة المعرفة بالأفكار المستحدثة، فقد أجرى نويراث NEURATH بحثا عن نوادي الإستماع في الهند و استخدم في ذلك أربع وسائل هي:

1. تنظيم نادي الإستماع للمزرعة و إدخال جهاز الراديو إلى القرية لأول مرة.
 2. تنظيم نادي إستماع مع وجود مسبق لجهاز الراديو في القرية.²
 3. عدم إقامة نادي إستماع و إنما يتم إستخدام الراديو الذي لم يكن جديدا على أهل القرية.
 4. عدم الإستعانة بالراديو و عدم إقامة نادي إستماع.
- و في كل قرية من القرى الأربعين التي أجرى فيها الباحث تجربته إختار عشرين شخصا للإشتراك في نوادي الإستماع و قد لاحظ زيادة مذهلة في معرفة الأفكار المستحدثة، التي جاءت نتيجة لمناقشات نادي الإستماع للأفكار التي طرحتها محطات الإذاعة. و في حالة وجود الراديو بدون مناقشات كان الأثر في الإدراك أكثر قليلا من حالة عدم وجود كل من الراديو و نادي الإستماع. و قد كان لرنر قد لاحظ أن الإستماع الإذاعي يساعد القرويين على الإنفتاح على العالم الخارجي و التقمص الوجداني بالنسبة للأحداث و الشخصيات، فضلا عن خلق الدافع للتحصيل و التطلعات السياسية و الإجتماعية.³

كثيرة هي أجهزة الراديو التي تقوم بتنشيط الحملات الوطنية (عمليات الكاكاو، القطن، حملات التربة و التوعية الصحية... الخ) في تجارب التنمية الريفية و لا يمكن للراديو هنا أن يكون عنصر تقدم إلا إذا كان نشاطه ملازما لنشاط المصالح التقنية في الميدان و بإمكان الراديو أن يدعم و يكمل نشاطات و أعمال التأيير و يساعد على تجديدها. فبإمكان الراديو أن يلعب دورا فعالا و إيجابيا لإنجاح نماذج التنمية الريفية التي تسطرها الحكومات في الدول النامية. و

¹ ألبرت. ل. هستر. دليل الصحفي في العلم الثالث. مرجع سبق ذكره. ص 219-220.

² شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الإجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص 158.

³ إبراهيم إمام. الإعلام و الإتصال بالجمهور. مرجع سبق ذكره. ص 181.

يمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى بعض التجارب التنموية التي إستخدم فيها الراديو لمخاطبة و توعية السكان ليشاركوا في مجهودات التنمية و من ثم يغيروا أوضاعهم إلى واقع أفضل في مختلف المجالات و من بين هذه التجارب نذكر مايلي:

1- تجربة الإذاعة الريفية الموريتانية: تمكنت الإذاعة الموريتانية من الارتباط بمستمعيها في الريف خلال برامجها المتنوعة التي تهمهم و أكثر من ذلك من خلال الخدمات التي أدخلت على تقديمها لهم في شكل رسائل شعبية متبادلة تبثها كل ليلة مدة نصف ساعة. و تعرف هذه الحصة الإذاعية (بالبلاغات الشعبية) و هي خدمة تجعل أبناء الريف مرتبطين كلهم بالإذاعة و يتعاملون مع ما تبث بتجاوب و إهتمام. و قد أقدمت هذه المؤسسة الإعلامية منذ سنوات على تجربة رائدة عرفت بتجربة الإذاعة الريفية، و قد تم إنجاز هذا المشروع بمساعدة عدة أطراف منها منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، و صندوق التعاون الفرنسي، الشيء الذي ساعد على الحصول على تجهيزات إذاعية ملائمة و التيام برحلات ميدانية و تكوين عدد من العاملين في هذا المجال.

و في الفترة ما بين 1985-1987 إستطاعت الإذاعة الريفية إنجاز ما يزيد على 700 برنامج تركزت على المواضيع التنموية و هو ما جعلها تبرز كأداة فعالة في التعبئة بالوسط الريفي. إلا أن إنسحاب الممولين في مستهل سنة 1988 أدى إلى تعثر هذا المشروع من جديد لكن بفضل إتفاقية موقعة مع ألمانيا الاتحادية عرف إنتعاشا تجسد في إنطلاقة جديد لبرنامج الإذاعة الريفية في مارس 1991 في ظل إقتناع متزايد بضرورة دعمها و المحافظة عليها كمكسب لا بد من صيانتته من أجل تنمية ريفية منسجمة¹ و قد تمثلت أهداف الإذاعة الريفية الموريتانية فيمايلي:

1. توفير أداة متجاوبة مع المناخ الاجتماعي و الثقافي للبلاد و منسجمة مع الضرورات الملحة و مؤهلة لسد النقص في مجال التعبئة و الإرشاد و التكوين.
 2. خلق دعم جديد للهياكل التقليدية للتنمية.
 3. إستنهاض همم السكان من أجل مشاركة فعالة و دائمة في مجهود التنمية.
 4. إيجاد معايير لتقييم المجهودات المبذولة مقارنة مع الواقع المعيش.
- و قد شملت نشاطات هذه الإذاعة عدة مجالات نذكر منها: الحملات الزراعية و مكافحة الجراد و حملات التلقيح و مكافحة الحرائق و تطعيم المواشي و إنتاج الحبوب... الخ.
- و تتطلق الإذاعة الريفية الموريتانية في عملها من ثلاثة مبادئ أساسية:

¹ محمد الحافظ بن عم. وسائل الإعلام و المجتمع الريفي (التجربة الموريتانية). مرجع سبق ذكره. ص 234-235.

1. إنجاز العمل في الميدان من خلال رواية صادقة لهموم و إهتمامات سكان الريف.
2. العمل على كسب جمهور الريف عن طريق برامج مسلية و موجهة بإعتبار هذه الإذاعة أداة تعبير شعبية و أداة للحوار بين سكان الريف و القائمين على أمورهم.
3. الإهتمام بحفظ التراث الثقافي للبلاد عن طريق تسجيل و إذاعة التراث الشفهي و الموسيقي و البحث عنه على أوسع نطاق.¹

و تبث الإذاعة الريفية على مدى 16 ساعة أسبوعية تمثل نسبة 15% من وقت بث الإذاعة الوطنية و تنجز 35 برنامجا باللغات المحلية. و هذه البرامج موزعة حسب الأغراض على النسب التالية: 40% منها برامج ترفيهية و 40% منها برامج ترفيهية موجهة و 20% منها برامج أخبارية و إجتماعية.²

2- تجربة إذاعة تابكوندا TABACUNDA الريفية في الإكوادور، و التي تعرف بإسم إذاعة "رسالة الفلاحين" توجه هذه الإذاعة برامجها إلى القرويين في منطقة تابكوندا التي تحتوي على حوالي 42000 أمة، و تقدم هذه الإذاعة حصصا ينشطها الفلاحون، كما تستعين بالإذاعات المدرسية التي يصل عددها إلى 40 إذاعة و التي تبث برامجها عبر جهاز إرسال خاص بمنطقة تابكوندا. و قد تحصلت إذاعة "رسالة الفلاحين" على مساعدات مالية من طرف مشروع التربية المدرسية التابع لجامعة Massachusetts، حيث تم توزيع 40 جهاز كاسيت تم وضعها في متناول الفلاحين لتسجيل حصص تبث مرتين في الأسبوع لمدة نصف ساعة عبر إذاعة "رسالة الفلاحين"، حيث يقوم المساعدون بتسجيل على أشرطة الكاسيت أحداث محلية إجتماعية، و مناقشات و روبرتاجات حول ائتماريح التنمية، بعد التسجيل يتم تسليم تلك الأشرطة إلى إذاعة "رسالة الفلاحين" لتقوم ببثها مرتين في الأسبوع.

قبل إدخال جهاز التسجيل Magnetophone كانت مشاركة أفراد المجتمع المحلي (القرية) لإعداد برامج الإذاعة تقتصر فقط على الذين يرسلون الإذاعة عبر البريد. و لقد سمح جهاز التسجيل لشرائح واسعة -خاصة الأيمن- من إمتلاك وسيلة للتعبير و الإتصال.

¹ المرجع السابق. ص 236

² المرجع السابق ص 237

و أثبتت تجربة إذاعة "رسالة الفلاحين" أن سكان الأرياف بإمكانهم المشاركة في برنامج إتصالي. و يعتبر نجاح هذه الإذاعة ما هو إلا دليلا على أنها إستطاعت أن تستجيب لآمال و رغبات جمهورها.¹

3- قامت الحركة التربوية في كولومبيا بإستعمال الإذاعة لإنجاز برنامج تربوي موجه للمجتمعات الريفية الفقيرة و كان هدف هذه الحركة هو تنمية روح المبادرة و النقد لدى القرويين بدلا من تلقينهم معارف تقنية مجردة و قد إستطاعت الحركة التربوية في الفترة ما بين 1962-1964 من إنشاء العديد من الإذاعات المدرسية حيث تعلم من خلالها 400.000 قروي القراءة و الكتابة. و للإشارة فإن تجارب مماثلة لتلك التي قامت بها الحركة التربوية إنتشرت في بعض دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا مثل غانا، تنزانيا و السنغال و لقد أنجز الراديو التربوي في السنغال في الوقت الذي عرفت فيه البلاد مجهودات معتبرة في مجال تبسيط المعارف التقنية و إقامة تعاونيات، و لكن الراديو تدخل أيضا في الوقت الذي هبطت فيه أسعار الفول السوداني في العالم و تعاقبت سنوات الجفاف التي ضاعفت من صعوبات العالم الريفي.² و تشير إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت بالسنغال أن الراديو التربوي يساعد الفلاحين و يحمل المعارف و العلوم التي هي من مهامه العادية، و هو وسيلة تعبير و حوار، بالإضافة إلى أنه وسيلة إدراك نعي بها و ندرك خصوصيات العالم الريفي و أهميته و تضامنه.

4- في شمال شرق البرازيل إستعملت إحدى عشر محطة إذاعية محلية لبث رسائل تربوية من أجل ترقية الحياة الريفية، تحت هذه البرامج على العمل الجماعي و تساعد القرويين في تحديد مشاكلهم الحقيقية مستخدمة في ذلك أسلوب الحوار و المناقشة، كما تقوم هذه الإذاعات بتقديم دروسا في القراءة و الكتابة للفلاحين.³

نستخلص مما سبق أن الراديو في المجتمعات الريفية أكثر حظا من الصحافة المكتوبة حيث يعرف إنتشارا واسعا و هذا راجع للخصائص التي يتمتع بها هذا الجهاز و التي تميزه عن غيره من وسائل الإعلام.

¹ Frances Berrigan. Les medias communautaires et le developpement. Etudes et documents d'information n°90. UNESCO. 1981. p19.

² ابن عرف الله الطاهر. واقع الصحافة في إفريقيا. مرجع سبق ذكره. ص222.

³ Frances Berrigan. Les medias communautaires et le developpement. Op.cit, p.20.

4- التلفزيون و المجتمعات الريفية:

يحثل التلفزيون مكانة رائدة بين وسائل الإعلام نظرا للوظائف العديدة التي يؤديها و مواضيعه المتنوعة التي تخاطب كل فئات المجتمع على إختلاف أعمارهم و مستوياتهم العلمية و الثقافية و مراكزهم الإجتماعية. و يزداد دور التلفزيون في المجتمعات النامية -حيث تختلف في معظم المجالات- و خاصة في المجتمع الريفي حيث تتضح و تبرز أهمية قيام رسالة إعلامية واضحة و صريحة لمساعدة أبناء الريف على التقدم و تطوير واقعهم و حياتهم إجتماعيا و إقتصاديا و ثقافيا، و خاصة إذا علمنا -كذلك- أن أكثر من 50% من سكان العالم الثالث يعيشون في المناطق الريفية بغض النظر عن النمط المورفولوجي الذي يتميز به كل مجتمع، و يعني هذا أن طابع الحياة في كثير من الدول النامية مازالت تسوده المسحة التقليدية. و أن مشاكل الريف هي مشاكل أغلبية الناس. إن المجتمعات الريفية على الرغم من أنها تشكل النسبة الكبرى من السكان في الدول النامية إلا أنها مازالت تعاني من المشاكل المزمنة و المعقدة التي ورثتها عن عهود التخلف و الإستعمار و تسلط الإقطاع، و يبقى السبب الرئيسي للتخلف الذي تتخبط فيه المناطق الريفية، مشكل الإنعزال المادي و المعنوي حيث يذهب هولمنرغ الذي إتخذ من أمريكا اللاتينية ميدانا لبحوثه إلى حد القول بأن الإنعزال المادي و المعنوي بالقرى من دواعي التخلف و أهم أسبابه، و للقضاء على هذه العزلة المادية ينبغي إنشاء الطرق و تهيئة وسائل النقل و المواصلات، و لإزالة العزلة المعنوية يتطلب الأمر تدفق المعلومات عن طريق الإتصال بالجماهير، و بهذه الطريقة يمكن إزالة أسوار العزلة و هدم جدران التخلف لأن هذه الجدران في حقيقة الأمر تحول القرى إلى معازل ذات قيم متعارضة مع بقية الأجزاء المتطورة من المجتمع.¹

إتضح أن للتلفزيون أثرا واضحا على المجتمعات الريفية و قد تبين ذلك من خلال البحث الذي أجراه كل من Joseph Rovin و Roger Louis في قرية Aisne يتراوح بعدها عن برج إيفل بباريس بين 50 و 70 ميلا و عدد سكانها بين 100 و 400 مواطن و قد دلت هذه التجربة التي إستخدم فيها التلفزيون و إستمرت من عام 1953 إلى 1954 على أن التلفزيون أداة فعالة تؤثر في الجماهير بسهولة و تتيح الفرصة لتغيير الإتجاهات. لكن بشرط أن يتم إختيار البرامج التي تقدم من خلاله إحتياجات الجماهير ذاتها و رغباتها أي أن تستقي من

¹ عبد الله بوجللال. الإعلام و التحول الإقتصادي في البلدان النامية. عالم الإتصال. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1992. مرجع سبق ذكره

ظروفهم نفسها وأن التعاون بين التلفزيون و الجمهور يجب أن يتضح و يتأكد حتى لا يضيع الجهد المبذول هباء.¹

و يمكن إعتبار التلفزيون وسيلة أكثر فاعلية في نشر المعلومات من الراديو، و يرجع هذا أساسا إلى نوعية الجهاز الذي يتألف من الصوت و الصورة مما يجعله قادرا على نشر المعلومات التي تحتاج إلى توضيح و شرح. و التلفزيون كوسيلة إعلامية لا يحتاج فيها الجمهور إلى أكثر من المشاهدة و الإستماع كما لا يتطلب مشاهدة التلفزيون مهارات القراءة و الكتابة مما يؤدي إلى زيادة الإقبال عليه في المجتمعات الريفية التي تتميز بانئشار الأمية الهجائية و الفكرية. و لكن ما مدى توفر أجهزة التلفزيون في القرى و الأرياف؟

تشير دراسة نوال محمد عمر إلى أن أكثر مشاهدي التلفزيون هم من أهل القرية موضوع البحث و ذلك بنسبة 95% فاللتفزيون يحتل المرتبة الأولى بين أجهزة الإعلام و أكثرها تأثيرا على المشاهدين. و قد إستطاع الفلاح المصري أن يفتح على العالم الخارجي بواسطة ما يعرضه التلفزيون من برامج و أفلام كان لها أثر كبير في تغيير بعض قيمه حيث بدأ الفلاح في تعليم أبنائه و لم تعد تقتصر مهنة الزراعة على الأسرة الريفية بتوارثها الأبناء عن الآباء فكثيرا ما أصبحنا نرى مجموعات كبيرة من هؤلاء الأبناء أطباء و مهندسين و محامين و أساتذة بالجامعة. و تذكر الباحثة أن التلفزيون أصبح الوسيلة الوحيدة للترفيه و التسلية و التوجيه في القرية.²

و دائما حول ملكية أجهزة التلفزيون. في بعض القرى المصرية وجدت شاهيناز محمد طلعت أن 24.1% من أفراد العينة المدروسة يملكون جهاز التلفزيون و تعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع الكثافة السكانية التي تعرف بها المناطق الريفية في الدول النامية بصفة عامة، فاللتفزيون ليس متواجدا في كل منزل ريفي، و يمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أهمها إنخفاض دخل الفرد فالمستوى الإقتصادي المنخفض يجعل الفلاحين أقل قدرة على إمتلاك جهاز التلفزيون.³

لكن إذا كانت أجهزة التلفزيون ستواجدة إلى حد ما في الأرياف و القرى، فما مدى توجه برامج التلفزيون إلى سكان الأرياف؟ و هل يتماشى محتوى البرامج المقدمة لهم و طبيعة

¹ أحمد الخشاب. المدخل السوسولوجي للإعلام. دار الكتب الجامعية. غير محدد السنة. ص 124

² نوال محمد عمر. دور الإعلام الديني في تغيير بعض القيم الريفية و الحضرية. مرجع سبق ذكره. ص 513-515.

³ شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية اجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص 222.

المجتمع الريفي، و هل يولي هذا الجهاز الإعلامي الإهتمام الكافي لإحتياجات القرويين فيأخذ بعين الإعتبار مميزاتهم و خصائصهم؟

لقد تطور التلفزيون في أغلبية الدول النامية -كما ذكر كاتز- "كجوهرة للبرجوازية المستهلكة و المتبعة" و قد كان إدخال وسيلة مكلفة مثل التلفزيون إلى هذه الدول بصفة غير مسؤولة و لأسباب إعتباطية بالصدفة في بعض الأحيان. فقد بدأت أندونيسيا مثلاً في تقديم الخدمات التلفزيونية لتغطية ألعاب آسيا سنة 1962 و قامت أوغندا بتقديم التلفزيون الملون لتغطية زواج الرئيس سنة 1975. و أسست البيرو هذه الوسيلة للإحتفال بالسنة الأولى من تواجد الحكومة في السلطة، و تحولت تايلاندا إلى الملون لتغطية مسابقة أجمل أنسة في تايلاندا. و في أوقات أخرى فقد تم إدخال التلفزيون كمسكن و أداة تحويلية للجماعات المدنية المتأزمة.

و في منتصف السبعينات كان هناك إدارك متزايد بأن الكثير من وسائل الإتصال الرسمية لم ترتبط بإنشغالات سكان الريف لكونها مصاغة بلغات لا يفهمها إلا المدنيون و حول مواضيع لا علاقة لها إلا نادراً بـ 80% من العالم الثالث المسمى بفئة الفلاحين، و أصبح واضحاً أن محتوى بعض هذه الوسائل لم يكن غير مرتبط و غير ملائم بالواقع فقط و لكنه خطير على القيم الوطنية و الأخلاق و في بعض الأحيان على صحة و سعادة السكان.¹

و تتصف الرسائل التي توجهها وسائل الإعلام في الدول الأقل نمواً بأنها ذات فائدة أقل لسكان القرية و ذلك بسبب تأثير هذه الرسائل بالتوجيه القوي الذي يأتي من المدينة. فيشير إبراهيم إمام إلى أن المضمون الإعلامي في المجتمعات النامية يبعد عن إهتمامات الفلاحين رغم أن معظم السكان من أهالي الريف، و هكذا يبدو لنا أن إمكانيات وسائل الإتصال الإعلامي في التنمية و التأثير كبيرة و لكنها لم تتحقق في كثير من تلك المجتمعات.²

و تؤكد نتائج العديد من الدراسات الإعلامية تحيز وسائل الإعلام لشرائح إجتماعية ضيقة و تقديمها لمواد إعلامية تتلاءم مع القيم الثقافية الاستهلاكية الأجنبية، و من بين هذه الدراسات، دراستان تحليليتان لمحتوى المحطات الإذاعية المصرية و لصفحات المرأة بالصحف المصرية أنجزتا في عقد السبعينات من طرف باحثين مصريين:

1- أبرزت الدراسة التحليلية للبرامج المقدمة من المحطات الإذاعية المصرية الأربعة (البرنامج العام، صوت العرب، الشرق الأوسط، إذاعة الشعب) خلال أسبوع كامل النتائج التالية:

¹ جون لانت. وسائل الإتصال في العالم الثالث بعض الإعتبارات الأخلاقية. ترجمة. عزى عبد الرحمن عالم الإتصال. ديوان المطبوعات الجامعية

الجزائر 1992. ص 241.

² إبراهيم إمام. الإعلام الإذاعي و التلفزيوني، دار الفكر العربي. القاهرة. غير عدد السنة. ص 119.

أ- سيطرة الأغاني و المنوعات و البرامج الترفيهية على ساعات الإرسال اليومي للمحطات الإذاعية الأربعة و ذلك بنسبة 45% من حجم ساعات الإرسال اليومي بينما لا تغطي برامج العمال و الفلاحين سوى ربع ساعة فقط من بين ستين ساعة و نصف هي حجم ساعات الإرسال اليومي للمحطات الأربعة.

ب- تخاطب معظم برامج الإذاعة لغة و موضوعا سكان الحضر و بخاصة سكان العاصمة و بالذات طبقات إجتماعية معينة.

ج- لا تعمل الإذاعة المصرية على تحقيق التنمية الثقافية بقدر عملها على إعاقته من بث قيم سلبية و التركيز على طبقات غير الطبقات الشعبية و على المدينة و ليس القرية صاحبة المصلحة الكبرى في التنمية الثقافية.

2- كما أسفرت الدراسة التحليلية لمضمون صفحة المرأة في صحيفتي الأهرام و الأخبار الصادرتين في الأعوام 1965-1970-1975، و مجلة حواء الصادرة في الأعوام 1971-1973-1976 عن النتائج التالية:

تتال الشريحة البورجوازية من نساء المدن النصيب الأكبر من الاهتمام إذ تحتل نسبة 70% من صفحات مجلة حواء و فيما يتعلق بنساء الريف فلا وجود لهن على صفحات حواء إلا من خلال جريمة قتل نسائية أو قصة ظريفة أو أزمة الشغالات في المنازل، و رغم ضخامة عدد النساء العاملات في القطاع الزراعي في مصر فلا نجد أية بادرة من جانب الصحافة النسائية المصرية لمعالجة مشاكلهن أو حتى التطرق لهن كجزء من القوى الإجتماعية المنتجة في المجتمع المصري.¹

هذا في حين تستنتج شاهيناز محمد طلعت في دراستها الميدانية أن البرامج الريفية المصممة خصيصا لجماهير القرى لا تلقى قبولا كبيرا، فالبرامج الريفية إحتلت المرتبة الرابعة بين برامج الراديو، و المرتبة الخامسة بين برامج التلفزيون، و المرتبة السادسة بين أبواب للصحافة و هذا الترتيب يدل على أن أفضليات القرويين لا تختلف كثيرا عن أفضليات سكان الحضر. و يقول من يتبعون الأخبار الريفية أنهم يفعلون ذلك بغرض معرفة السياسة الزراعية القومية و اتجاهات أسعار المحاصيل أكثر من إستهدافهم تعلم طرق جديدة في مجال الزراعة.² و لقد توصل العديد من الباحثين إلى أن الصحفيين في الإذاعة و التلفزيون الذين يتعاملون مع سكان الأرياف تواجههم صعوبات كثيرة حيث إعتبار عملهم من أصعب المهن في

¹ عبد الله بوجلال. الإعلام و الرأي العام في الأقطار النامية و العربية. المجلة الجزائرية للإتصال العدد 6 و 7 سنة 1992. ص 95-96.

² شاهيناز محمد طلعت. وسائل الإعلام و التنمية الإجتماعية. مرجع سبق ذكره. ص 248.

مجال الإتصال الجماهيري. فمن بين المشاكل التي تواجههم نجد غياب المعلومات الكافية عن الجمهور المستهدف بحيث لا يوجد دراسات أو تحقيقات حول أنواق و حاجيات سكان الأرياف، كما أنه من الصعب -رغم التقنيات الحديثة التي تستخدم في مجال سبر الآراء- تحديد الرغبات الحقيقة لسكان مشنتين وذوي مستوى تعليمي منخفض بالإضافة إلى أن العديد من القرويين يتخوفون من التحقيقات، و هنا تكمن براعة الباحث في كسب ثقة هؤلاء، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن سكان المناطق الريفية يجدون صعوبات للتعبير عن رغباتهم و إحتياجاتهم فعلى الباحث أو الصحفي أن يساهم في توسيع مجال إدراكهم.¹

يتساءل العديد من الباحثين عن الكيفية التي إستطاعت بها وسائل الإتصال و لسنين عديدة إهمال جماهير الريف، و يحاول برديناف الإجابة عن هذا السؤال فيقول أن "وسائل الإتصال ظلت موجهة للمدينة و أنها لم تنفذ بصفة معتبرة إلى المناطق الريفية، المكتوب بسبب الأمية، المبتوت بسبب أن مالكي هذه الوسائل يجدون الربح الأكبر في توجيه عملية البث نحو المستهلكين أتمدنيين". و إنبتقت من هذا المنظار فكرة أن السكان الريفيين كفئة أساسية لابد أن تتمكن من الوصول إلى هذه الوسيلة ليس فقط كفئة مستقبلية و لكن كمصدر و أدوار. فيقول روجرز أن الطرح الجديد يمكن أن يتضمن:

أ- العدالة في توزيع المعلومات و الفوائد الإقتصادية و الإجتماعية.

ب- المشاركة الذاتية للجماهير في التنمية و التخطيط و التنفيذ.

ج- الإعتماد على الذات و الإستقلالية.

د- دمج أنظمة الإتصال التقليدية و العصرية.

و يرد برديناف عدة إبتكارات في مجال الإتصالات الريفية حيث بدأت وسائل الإتصال تقترب أكثر من سكان الأرياف في البرمجة و الوسائل الإعلامية، و شرع الأعوان الحكوميون و التكنوقراطيون و النخبة، عادة الذين لعبوا دور المصادر في السابق، شرع هؤلاء في التحول إلى مستقبلين و أصبح محتوى هذه الوسائل أكثر إرتباطا بمشاكل و إحتياجات سكان الريف.² كما بدأ سكان الريف يتعلمون كيف يطرحون و يقدمون أفكارهم و أحاسيسهم حول المسائل التي تهمهم و أصبحت الحكومة تتقن كيفية الإتصال بأقل أبوية و سلطوية و أوجدت

¹ Al Hester. Les médias audiovisuels au service des Régions rurales du tiers monde in journalisme et tiers monde. Culture communication. Editions Universitaires 1987. P 178.

² جون لانت. وسائل الإتصال في العالم الثالث. مرجع سبق ذكره. ص 241.

التكنولوجيات الجديدة -مثل أشرطة التسجيل الفيديو- إمكانية تسجيل الرسائل و ردود الفعل من مختلف الأطراف، و هو ما يسهل عملية إيجاد التصور و الفهم المتبادلين.¹

و لقد طورت بعض الأمم أنظمة إتصال خاصة بالوسط الريفي بواسطة الأقمار الصناعية ففي سنة 1975 قامت الهند بإرسال قمر صناعي إستطاعت بفضلها أن تثبت على المباشر برامج تلفزيونها في كل جزء من أجزاء أرضها الشاسعة كما عملت على توفير أجهزة لإستقبال هذه البرامج في 500 قرية ريفية.²

إن إستخدام القمر الصناعي سمح للعديد من الدول -التي تتميز من الناحية الجغرافية بمناطق جبلية- ربط مناطقها الريفية بالمراكز الحضرية كما هو الحال بالنسبة للبيرو التي تبنت مشروع للإتصالات عبر القمر الصناعي من أجل الوصول إلى القرى الموجودة في الأدغال بحيث تحاول السلطات البيروفية الوصول إلى سكان هذه المناطق المعزولة التي تعتبر مصدرا هاما لإنتاج المحاصيل الغذائية لتوفر اليد العاملة بها. فإشتركت الشركة الوطنية البيروفية للإتصالات مع الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية لإنتاج هذا المشروع الذي يعمل على ربط جزء كبير من مناطق البيرو المعزولة بباقي المناطق الحضرية. و قد أعطيت الأولوية للإتصالات الهاتفية.³ و من بين المشاريع التي إستعمل فيها التلفزيون لإقامة الإتصال بالمجتمعات الريفية يمكننا ذكر ثلاثة تجارب لقيت نجاحا إلى حد ما و تتمثل فيمايلي:

1- تجربة المكسيك من خلال مشروع "المزرعة و الإنتاجية" الذي تم إنجازه تحت إشراف Louis Ramiro Blatran بمساعدة مختصين في مجال الفلاحة و التربية و بمساهمة الإذاعة و التلفزيون المكسيكي. إنطلق هذا المشروع سنة 1971 و كان هدفه تعريف الفلاحين بالتقنيات الفلاحية الحديثة. و تكوينهم ليصبحوا قادرين على أخذ القرارات التي تسمح لهم بالتسيير العقلاني لمزارعهم، و قد كان المشرفون على هذا المشروع يحاولون دائما تقديم الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة و إعطاء الفلاحين المعلومات و المعطيات الضرورية التي تسمح لهم بتكوين آرائهم. أن مشروع "المزرعة الإنتاجية" جاء ليؤكد أن التلفزيون قادر على أن يكون وسيلة إتصال محلية مفيدة و ضرورية للتنمية الريفية.⁴

¹ المرجع السابق ص 243.

² Peter Hopkinson. Le rôle du film dans le developpement. Op.cit, p 38.

³ Al Hester. Les médias audiovisuels au service des régions rurales du tiers monde. Op.cit, p177.

⁴ Frances Berrigan. Les médias communautaires et le developpement. Op.cit, p23.

2- في إطار المشروع الذي وضعته وزارة الفلاحة البيروفية لإنشاء المركز الوطني للتكوين و البحث من أجل الإصلاح الزراعي تم إنشاء مركز الإنتاج السمعي البصري مهمته تكوين الفلاحين و تحسين طرق الإنتاج الفلاحي. و قد جاء هذا المشروع في إطار التغييرات السياسية التي عرفتھا البيرو سنة 1969 حيث عمل النظام السياسي الجديد على توزيع الأراضي الزراعية التي كان يحتكرها الإقطاعيون على حساب صغار الفلاحين و قد تنبه المسؤولون على أثر ذلك بضرورة تكوين الفلاحين في عدة ميادين منها:

1. تكنولوجيا الإنتاج بما فيها الأرض و تربية المواشي و طرق الإخصاب.
2. تعليم الفلاحين التقنيات الضرورية لتسيير التعاونيات الفلاحية.
3. مساعدة الفلاحين على تحسين ظروف معيشتهم المتمثلة في التغذية و السكن. و للإشارة فإن هذا المركز يعمل على تكوين الفلاحين بالوسائل السمعية البصرية، و تقوم منظمة اليونسكو بتمويله بمساعدة المختصين الأجانب. و يستعمل هذا المشروع أجهزة الفيديو لإنتاج البرامج التكوينية و بثها على القرويين و الفلاحين.¹

و نشير في الأخير إلى أن البرامج و الحصص الموجهة للقرويين ينشطها الفلاحون بمساعدة أساتذة مختصين، بينما يتلقى مخرجو هذه الحصص تكوينا قصيرا في مختلف مجالات الإنتاج السمعي البصري لأنهم عادة غير مختصين في هذا المجال. و بعد ثلاثة سنوات من إنطلاق المشروع استطاع حوالي 20.000 قروي في البيرو من متابعة الدروس و البرامج التي يقترحها عليهم المركز.²

3- مشروع "KHEDA TV" محطة تلفزيونية محلية تبث برامجها على ستة قرى هندية و التي يبلغ عدد الأجهزة التلفزيونية فيها حوالي 500 جهاز، بالإضافة إلى الأجهزة المتواجدة على مستوى المراكز الاجتماعية و التربوية المنتشرة في القرى و التي تسمح للقرويين الفقراء في القرى الصغيرة الاستفادة من أجهزة التلفزيون. و حسب تقديرات فرق البحث التابعة لتلفزيون « KHEDA. TV » فإن 60% من الأجهزة التلفزيونية يتم تشغيلها في وقت معين و هذا يعني أن حوالي 12.000 شخص يشاهدون كل يوم نفس البرامج.³

و تتمثل برامج محطة « KHEDA. TV » في حصة يومية تستغرق ساعة واحدة: النصف ساعة الأولى عبارة عن أخبار و برامج تسلية تنتجها القناة التلفزيونية الوطنية، أما

¹ ibid p.31.

² ibid p 32.

³ IBID. P33.

النصف الثاني من هذه الحصة فإنه يتناول مشاكل الزراعة و قضايا التربية و الصحة بالإضافة إلى حصص للأطفال و أخبار عامة. و قد تم إحصاء حوالي 120 مشاهد لكل جهاز تلفزيوني، أما الجمهور العام لبرامج هذه المحطة فإنه يقدر بـ 5000 مشاهد من الرجال، 2000 امرأة و 5000 طفل و يمثل الجمهور المستهدف من برامج « KHEDA. TV » في الفلاحين الأجراء و الحرفيين و النساء، بالإضافة إلى الأطفال.¹

و تحاول محطة « KHEDA. TV » مساعدة القرويين لتحسين ظروفهم الاقتصادية و جعلهم أكثر وعيا بحقوقهم و محيطهم، أي مساعدة الأفراد على تنمية دخلهم و تبيان كيفية استعمال الأجهزة الزراعية و كيفية الحصول على القروض من البنوك و التعاونيات الفلاحية و إعطائهم بعض النصائح لتحسين ظروف معيشتهم بواسطة المحافظة على النظافة و تحسين نوعية تغذية الأطفال.²

و خلاصة لهذا المحور يمكن القول في غياب الإحصائيات الدقيقة، أن وسائل الإعلام غير متواجدة بالقدر الكافي في المجتمعات الريفية المعروفة بحجم سكانها المرتفع. و رغم المحاولات التي تبذلها بعض الدول النامية لإنخال هذه الوسائل على مجتمعاتها الريفية لخدمة المشاريع التنموية و تجنيد سكان الأرياف حول هذه المشاريع، تبقى هذه الوسائل تواجه عدة مشاكل تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة لها.

إن تواجد وسائل الإعلام في المجتمعات الريفية يختلف حسب طبيعة كل وسيلة إعلامية، فإذا كان هناك اتفاق بين الباحثين على أن الراديو يعتبر الوسيلة الإعلامية الأولى في القرى من حيث الإنتشار لرخص أسعاره و سهولة الحصول عليه من مصادر متعددة، فإن الأمر يختلف بالنسبة لباقي الوسائل و لأسباب مختلفة. فبالنسبة للصحافة المكتوبة نلاحظ أن نشاط قراءة الصحف في المناطق الريفية محدود جدا و ذلك بسبب إنتشار ظاهرة الأمية. أما فيما يخص السينما ففي غياب الأرقام نتساءل هنا إذا ما كانت القرى في الدول النامية تحتوي على قاعات للسينما، فالسينما تعد من أقل وسائل الإتصال الجمعي وصولا إلى القرويين، و رغم وجود في بعض الدول النامية قوافل السينما المتحركة إلا أنه في غياب ثقافة سينمائية فإن سكان هذه المناطق يجدون صعوبات في إستيعاب ما يعرض عليهم و منه جاءت الفكرة إلى ضرورة إنجاز أفلام مخصصة للجمهور الريفي. حيث يكون التركيز على الصورة أكثر منه على التعليق و أن يتم العرض بوتيرة بطيئة و طريقة بسيطة، بالإضافة إلى أن نشاط هذه القوافل يبقى

¹ IBID. P 34.

² IBID. P 36.

محدودا. أما فيما يتعلق بالتلفزيون و باعتباره أحدث وسيلة إعلامية فإن هذا الجهاز رغم إمكانياته الكبيرة في فك عزلة المجتمعات الريفية إلا أن إستخدامه لا يزال ضعيفا فأجهزة التلفزيون لم تدخل بعد كل منزل ريفي، ففي غياب التجهيزات الكهربائية من جهة و انخفاض المستوى الاقتصادي من جهة أخرى ، أصبح سكان الأرياف أقل قدرة على إمتلاك جهاز التلفزيون بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن برامج التلفزيون لا تولي الإهتمام الكافي لحاجيات وانشغلات سكان الأرياف. وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للعديد من الدول النامية و كيف هو الحال بالنسبة للريف الجزائري ؟ هذا ما سنحاول معرفته في المحور الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: وسائل الإعلام والريف الجزائري:

في غياب الأرقام و الإحصائيات سيكون حديثنا عن وسائل الإعلام في الريف الجزائري حديثا تقريبيا ، فقلة الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الإعلام الريفي في الجزائر لا تسمح لنا باثراء هذا المحور كما ينبغي، لكن رغم ذلك يمكن أن نشير إلى أن وضعية الريف الجزائري لاتختلف كثيرا عن وضعية المجتمعات الريفية في باقي الدول النامية ، سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي. وإذا كانت المجتمعات الريفية في دول العالم الثالث تشكو من قلة تعرضها لوسائل الإعلام بمختلف أنواعها ، فإن الريف الجزائري يعاني هو كذلك من نفس الظاهرة ، و سيتضح لنا ذلك من خلال هذا المحور الذي سنحاول من خلاله معرفة مدى تواجد وسائل الإعلام في الريف الجزائري ، و سيبدأ حديثنا عن الصحافة المكتوبة مروراً بالسينما فالإذاعة ثم أخيرا التلفزيون.

1- الصحافة المكتوبة و الريف الجزائري:

إن الحديث عن مدى إقبال سكان الأرياف على الصحف يجعلنا نعود للدراسة التي قام بها شفلدون¹ فقد جاء في هذه الدراسة أن التعرض للصحف في الريف الجزائري ضعيفا بالمقارنة مع التعرض للراديو و التلفزيون، و يرجع الباحث سبب ذلك إلى إرتفاع معدل الأمية، فرغم إنخفاض ثمن نسخة الجريدة إلا أن الإقبال على الصحف في هذه المناطق يبقى ضعيفا، و لقد أظهرت بيانات هذه الدراسة أن العائلة الريفية المتوسطة تصرف 75 مرة أقل على الصحافة من عائلة متوسطة تقطن بالجزائر العاصمة. و أضافت الدراسة أنه من بين 18 قارئ للصحف يوجد ثمانية فقط يطالعون الصحف عدة مرات في الأسبوع أما البقية فتكون مطالعتهم من حين لآخر (مرة في الشهر أو في السنة).

¹ أنظر ملخص هذه الدراسة في القسم الخاص بالدراسات السابقة.

و قد افادت نتائج التحقيق الذي قام به شفلدوني خلال سنة 1968 و 1970 أن 16 من بين 175 فلاحا يطالعون الجريدة، أي ما يمثل 9% فقط، و قد لاحظ الباحث أن بعض أفراد العينة و خاصة منهم الأميين يتعرضون للجراند عن طريق القراءة المسموعة. كما تشير الدراسة إلى أن عائلة الفلاح تشتري في المعدل جريدة يومية واحدة في السنة أي ما يعادل 25 مرة أقل من عائلة موظف و 250 مرة أقل من عائلة إطار سامي. إن معدل شراء جريدة بالنسبة للفئات التي يقل دخلها عن 1000 دج في السنة يقدر بجريدة في كل سبعة سنوات، فبالنسبة للمناطق الريفية فإن المصاريف التي تخصصها العائلة خلال السنة لشراء الصحف و المجلات تقدر ب 0.26 دج في حين أن المصاريف التي تخصصها الأسرة الحضرية لشراء الصحف تصل إلى 2.77 دج و قد لاحظ الباحث أنه إلى غاية سنة 1975-1976، 90% من مراكز بيع الصحف هي في متناول 40% فقط من سكان الجزائر.¹ لكن منذ سنة 1976 قامت المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع بمجهودات، معتبرة من أجل توصيل الصحافة المكتوبة إلى المناطق البعيدة، و منذ ذلك التاريخ أصبحت المناطق الصحراوية تستقبل الصحف الوطنية خمسة أيام في الأسبوع.²

و لقد عرفت عملية توزيع الصحف في الجزائر تطورا في أواخر السبعينات، حيث يرتفع عدد نقاط البيع فإزداد عدد البلديات التي أصبحت تصلها الصحافة المكتوبة، إذ إنتقل عدد هذه البلديات من 510 بلدية بالنسبة لسنة 1975 إلى 535 بلدية خلال سنة 1978 كما وصل عدد القرى التي أصبحت تصلها الصحافة إلى 85 قرية سنة 1978 بعدما كان عددها لا يتجاوز 40 قرية سنة 1975.³

و يبين لنا الجدول التالي تطور عدد البلديات التي أصبحت تصلها الصحافة الوطنية عبر فترات زمنية مختلفة.

¹ Francois Chevaldonné. La communication inégale. Op.cit. p55-86.

² Ali Laib. Mohamed Lhamdi Bouznina. La politique et l'organisation de l'édition de la diffusion en Algerie. In Aspects de l'information au Maghreb. Centre Maghrebiin d'études et de recherches Administratives. Année? p99

³ ibid. p106.

المنطقة	السنة	فيفري	جوان 1977	ديسمبر 1977	ماي 1978
	1975				
العدد الإجمالي للبلديات	690	690	690	690	690
عدد البلديات التي تصلها الصحافة	510	591	560	535	
عدد البلديات التي لا تصلها الصحافة	180	99	130	154	
القرى التي تصلها الصحافة	40	58	84	85	
القرى الإستراتيجية التي لا تصلها الصحافة	6	7	8	7	

جدول رقم (6) يبين البلديات التي تصلها الصحافة الوطنية¹

نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع عدد البلديات و القرى الجزائرية المزودة بنقاط بيع الصحف الوطنية. و في إطار الدراسة التي قام بها عكة زكريا حول جمهور الصحافة اليومية في مدينة مسيلة التي تغلب عليها الطابع الفلاحي حيث تتوزع فيها القوى العاملة كمايلي: 60% على الفلاحة، 20.8% على الخدمات و 4.2% في مجال الصناعة. و توصل الباحث إلى أن نقاط البيع في هذه المدينة لا تتجاوز إثنان، و تتمثل حصص الصحف الموزعة بالمدينة كمايلي: بالنسبة لجريدة النصر 750 نسخة، الشعب 120 نسخة، المجاهد (باللغة الفرنسية) 750 نسخة و قد أظهرت هذه الدراسة التي أجريت في بداية الثمانينات أن القراء الغير منتظمين في التعامل مع الصحف اليومية يمثلون الجزء الأكبر أي حوالي الثلثين في حين يتألف القراء المنتظمون من الثلث، و يوضح الباحث العوامل التي تساهم في تضيق العلاقة القائمة بين القارئ و الصحيفة، فيشير إلى عاملين إثنين:

العامل الأول و هو مادي و يتمثل في مشكل نتوزيع الذي تعرفه بعض المناطق الجزائرية، حيث نسجل تأخر وصول الصحف من جهة، فإذا كانت صحيفة المجاهد تصل إلى مدينة مسيلة في نفس اليوم على الساعة 11.30، و هذا يعود إلى نظام "الفاكسمبل" الذي تسحب بواسطته الجريدة في كل من قسنطينة وهران الشيء الذي يجعلها تصل بسرعة أكثر إلى قرائها، نجد أن صحيفة الشعب تسجل تأخر بمعدل يوم و نصف. أما من جهة ثانية يشير الباحث إلى ضيق شبكة بيع الصحف، بالإضافة إلى قلة عدد النسخ التي تصل إلى المنطقة المدروسة.

¹ ibid. p106.

أما العامل الثاني فهو كیفی و یتمئل فی نوعیة المنتوج الذی تقدمه هذه الصحف و الذی قد لا یجد فیہ القارئ ما یتماشى و ثقافته و ما یرتبط بمحیطه المکانی، فما یسود فی هذه الصحف هی الأخبار الوطنیة و قد لاحظ الباحث أن صحیفة النصر الّتی لها طابعا جهویا لا ترد الأخبار الجهویة عن منطقة مسیلة إلا نادرا بل أنها تكرر الأخبار الوطنیة و الدولیة مما یفقدھا میزتها المحليّة.¹ و فی غیاب الواصلات و التقنیات المتطورة فی مجال الإتصال تبقي عملية توزیع الصحف فی المناطق الريفیة صعبة للغاية، هذا بالإضافة إلى الوضعیة الإقتصادیة و الإجتماعیة و الثقافیة للبلاد الّتی تؤثر بدورها على نشاط التوزیع الصحفی.

2- السینما و الريف الجزائري:

إذا كان التعرض للسينما فی أغلیة قرى الدول النامیة ضعيفا، فإن الريف الجزائري يعاني هو كذلك من نفس الظاهرة و یؤكد لنا ذلك شفلدونى فی دراسته حیث توصل إلى أن التردد على دور السینما فی بعض القرى الجزائریة ضعيف جدا حیث لا یتعدى نسبة الذین یترددون على السینما 1.9% من الفلاحین الذین شملتهم عينة البحث.

و تؤكد بعض الإحصائیات أن الفلاح یشاهد أفلام السینما فی المتوسط خمسة إلى ستة مرات أقل من الموظف فی نفس القطاع، أي القطاع الفلاحی، و أنه یصرف عشر مرات أقل على السینما من الموظف، إذ أن العائلة الريفیة تخصص فی السنة 3 دج للسينما بینما نجد العائلة فی المدن تخصص 28 دج و یدكر شفلدونى أنه فی العديد من المناطق الريفیة یضطر الأفراد الإنتقال مسافة 120 كلم للوصول إلى أقرب قاعة للسينما.²

لكن إذا كانت السینما فی الأریاف الجزائریة تكاد تكون شبه غائبة فی فترة ما بعد الإستقلال إلا أننا نلاحظ بأنه قبل الإستقلال، إستطاع الريف الجزائري أن یحتك بالسينما من خلال قوافل السینما المتحركة الّتی كان یشرف علیها المعمرون الفرنسیون، فقد عرفت الأریاف الجزائریة أثناء الإحتلال الفرنسى وجود وحدات سینمائیة متقلة تديرها جماعات أوربیة تحتكر مجال البث السنمائی فی عدة قرى جزائریة مثل جماعة COPOMASI و SABATIER فی منطقة متیجة، LACOSTE فی منطقة الشلف، WEINICH فی الساحل MOTHU فی شرشال و BOUSQUET فی منطقة القبائل.³

¹ Akka Zakaria. Etude de la lecture de la presse quotidienne dans une ville moyenne d'Algerie. Thèse de 3^{ème} Cycle en science de l'information! Octobre. 1981. P 168.

² François Chevaldonné. La communication inégale. Op.cit, p53.

³ ABDELGHANI Megherbi: Les Algeriens au miroir du cinema colonial SNED. 1982. p22

لكن إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية لم تهتم السلطات الفرنسية بوضع سياسة خاصة للسينما، فقبل سنة 1946 لم تكن السينما إلا مجرد وسيلة للترفيه موجهة أساسا للمعمرين. و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تدارك الاحتلال الفرنسي ذلك بإستغلال السينما لأغراض دعائية حيث أصبح الفيلم يستعمل لخدمة السياسة الإستعمارية، فنجده يوجه إلى قادة الرأي الجزائريين الذين كانوا في خدمة السلطات الفرنسية و الذين كانوا بمثابة الوسيط بين الإدارة الإستعمارية و الجماهير المحرومة.¹

و قد قامت المصالح البيسكولوجية الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين سنة 1946 إلى 1962 بمجهودات كبيرة للتأثير على أكبر عدد ممكن من الجزائريين سواء كانوا في المدن أو في القرى أو حتى في التجمعات السكانية المعزولة، و لتحقيق ذلك إستعملت عدة وسائل من بينها السينما² و قد كان لمصالح البث السينمائي الفضل في التعريف بالسينما لسكان الأرياف الذين كانوا يجهلونهم تماما، ففي سنة 1948 قامت مصلحة البث السينمائي بتنظيم عرض لحوالي 250 فيلم حضره 465000 مشاهد ريفي. و في الفترة الممتدة ما بين جوان 1946 إلى ديسمبر 1948 قطعت الوحدات السينمائية المتنقلة مسافة تقدر بـ 45.000 كلم لتنظيم 786 جلسة سينمائية جلبت إهتمام أكثر من مليون مشاهد أغلبهم من الريف.

إن الأرقام السابقة الذكر قد تجعلنا نظن أن مصلحة البث السينمائي لديها الإمكانيات لتحقيق كل هذه العروض السينمائية في مناطق متناثرة لكن الحقيقة غير ذلك حيث نجد أن هذه المصلحة لم تكن تملك سوى شاحنتين مجهزتين بأجهزة سينمائية CINE BUS، و عربة للسياسة مجهزة بكاميرا من نوع 16 مم. لكن يكمن سر نجاح هذه المصلحة في الوسائل البشرية المتوفرة سواء من حيث الكمية أو النوعية، حيث كان توظيف العمال في هذا القطاع يتم حسب شروط صارمة، و من بين الشروط الأساسية لتعيين العمال في هذا القطاع ضرورة معرفتهم الجيدة للسكان المحليين، و هذا حتى تسهل عملية الإتصال بالجماهير.³

و لم تكن توجد في تلك الفترة مدينة أو قرية لم تستفيد من نشاط مصلحة البث سواء كان ذلك في شمال أو جنوب البلاد، إلا أن الإهتمام كان موجه بصفة خاصة إلى القرى و المناطق المعزولة التي تفتقد إلى الكهرباء و قد كان الفلاح الجزائري ينتظر مدة سنة كاملة حتى تمر وحدات السينما المتنقلة بالقرب من قريته فيتمكن من مشاهدة بعض الأفلام. و حسب MURATI

¹ ibid p 38.

² ibid, p41.

³ IBID P42.

المسؤول الأول عن مصلحة البث السينمائي. فإنه قد تم تعداد أكثر من 10.000 مشاهد في الجلسة الواحدة في بعض المناطق مثل بابا علي، سوق أهراس و الوادي.¹

لكن كيف استطاعت السينما المتنقلة أن تجلب كل هذه الأعداد الهائلة من القرويين رغم إنعدام التقاليد السينماتوغرافية في المنطقة؟

إن وصول الوحدات السينمائية المتنقلة إلى القرى و المناطق المعزولة كان يعتبر بمثابة حدث عظيم لسكان المنطقة، فكانت السهرة الواحدة تجلب إهتمام مئات المشاهدين يقبلون من مختلف المناطق المجاورة للقرية التي يتم فيها العرض السينمائي، كما كان منظمو هذه الجلسات السينمائية يستعملون كل الوسائل لجلب الجمهور من بينها مجانية الدخول لمشاهدة العرض السينمائي.

و قد كانت الشاحنات السينمائية تصل إلى القرى في الصباح، فتعرض موسيقى عربية بدون إنقطاع إلى غاية المساء حيث تبدأ في بث الأفلام و الأشرطة. و كان البث الموسيقي بالإضافة إلى الشكل الغريب للشاحنات يجلب إنتباه و فضول الفلاحين خاصة منهم الشباب. و كانت الجلسات السينمائية تتم في أغلب الأحيان في الساحات العمومية على الهواء الطلق، حيث كان المشاهدون يجلسون على الرض.

و يؤكد Joseph Meyer الذي كان على رأس المصلحة الجزائرية للسينما سنة 1949 أن شاحنات البث السينمائي استطاعت أن تجلب أكثر من 600.000 فرد أغلبهم من الريف، كما أكد Meyer أن النساء الريفيات كن كثيرات الإقبال على الحصص السينمائية الخاصة بالتربية الصحية رغم أن النساء الريفيات لا يترددن على الأماكن العمومية²

و في مثل هذه العروض السينمائية المتعلقة بقضايا الصحة و النظافة كان بإمكان المشاهدين -بعد نهاية الفيلم أن يطرحوا أسئلتهم على المعلق أو المترجم حيث كان يوجد على رأس كل وحدة سينمائية متنقلة مترجم يقوم بترجمة الأفلام إلى اللغة العربية التي يفهمها سكان المنطقة، كما أنه عندما يتعلق الأمر بتقديم شريط حول الصحة و النظافة، فقد كان يتم إستدعاء طبيب أو ممرض لتقديم بعض الشروحات الإضافية.

و يمكن إرجاع سبب تردد سكان الأرياف على الوحدات السينمائية المتنقلة إلى عاملين

إثنين:

¹ ibid P 43.

² ibid p 44.

أولا: حب الإطلاع و الرغبة في تكسير الملل الذي يحيط بحياتهم اليومية بعد عملية التحطيم الشامل التي قامت بها السلطات الإستعمارية للبنية الثقافية المحلية.

ثانيا: إيجاد الوسائل الكفيلة للتخفيف عن فقرهم المادي الناتج عن الوضعية التي وضعهم فيها الإستعمار الفرنسي بعد طردهم من أراضيهم الزراعية الخصبة.

و للإشارة نقول أن النوع السينمائي الذي تقدمه الوحدات السينمائية المتقلة للفلاحين لا يشبه من بعيد أو قريب المؤسسة السينماتوغرافية المعدة للمعمرين.¹

و يمكن القول في الأخير أن هذه الوحدات السينمائية كانت تدخل في إطار نظام شامل محكم وظيفته الأولى تتمثل في المحافظة على إستغلال مجتمع بكامله من طرف جالية أجنبية.

3- الراديو و الريف الجزائري:

تنتشر أجهزة الراديو في الريف الجزائري إنتشارا واسعا حيث أصبح الراديو أكثر وسائل الإعلام إستعمالا في القرية. و قد لاحظ شفلدوني أن المصاريف التي يخصصها سكان الأرياف للراديو قريبة جدا من تلك التي يخصصها سكان المدن لنفس الجهاز، حيث وجد أن العائلة الريفية تخصص في السنة 4.3 دج كمصاريف للراديو (بما فيها مصاريف البطاريات) بينما تخصص العائلة في المدينة 4.8 دج²

و عن مدى إستماع الفلاحين للإذاعة جاء في دراسة شفلدوني أن 50% من الفلاحين يستمعون للراديو، بينما تصل نسبة الموظفين إلى 92% و يقارن الباحث بين نسبة التعرض للراديو عند الفلاحين الجزائريين و الفرنسيين، فوجد 50% من الفلاحين الجزائريين يملكون جهاز الراديو بينما تصل النسبة إلى 73% عند الفلاحين الفرنسيين و الفرق هنا واضح بين النسبتين.³

و عندما قارن شفلدوني بين تأثير الدخل على عملية إمتلاك جهاز الراديو وجد أنه كلما إرتفع الدخل زادت ظاهرة الإستماع إلى الراديو دون إمتلاكه، و تبين الأرقام التالية ذلك: عندما يكون الدخل السنوي أقل من 3000 دج يكون عدد الأفراد الذين يمتلكون الراديو 25 من بين 43 مستجوبا، أما عندما يرتفع الدخل السنوي عن 3000 دج فيكون عدد الذين يملكون هذا

¹ ibid p 45.

² François Chevaldonné. La communication inégale. Op.cit, p.88

³ ibid. p44.

الجهاز 7 من بين 13 مستجوبا، و قد فسر الباحث هذه الظاهرة بوجود نوع من التخوف و التردد في إعلان الأفراد عن ممتلكاتهم.¹

و تشير إحدى الدراسات الميدانية الحديثة التي أجريت في ثلاثة مناطق ريفية بالجزائر أن الراديو يحظى باهتمام كبير من طرف أفراد المجتمع الريفي حيث لا تكاد توجد أسرة ريفية لا تمتلك هذا الجهاز الذي أصبح يساهم بقسط كبير في الترفيه و الإخبار. و يلاحظ من خلال نتائج الدراسة أن 84.44% من عينة الدراسة يستمعون للراديو مقابل 15.55% لا يستمعون إليه.²

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن الراديو يحتل مكانة هامة في الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع الريفي، إذ لم يعد هذا الجهاز بالنسبة لهذه الفئة يدخل في إطار الكماليات و إنما أصبح ضروريا لا يمكن الإستغناء عنه في مجال الترفيه و الإخبار.

4- التلفزيون و الريف الجزائري:

عشية الإستقلال ورثت المناطق الريفية التي كان يقطن فيها جماعة المعمرين بعض التجهيزات التلفزيونية، فقد كانت نسبة المنازل المجهزة بالتلفزيون تقدر بـ 2.3% بالنسبة للقرى التابعة لمقاطعة الجزائر و 1% بالنسبة للقرى التابعة لمقاطعة وهران.³

و إلى غاية بداية السبعينات كانت القرى الجزائرية لا تزال تفتقر إلى هذا الجهاز الإعلامي فملكية جهاز التلفزيون في تلك الفترة بالنسبة للأرياف الجزائرية كان أمر إستثنائي حيث نجد حسب دراسة شفلدوني 3 من بين 66 مستجوبا كانوا يملكون جهاز التلفزيون فقد كان إحتكاك القرويين بهذه الوسيلة الإعلامية يتم في المناسبات أثناء زيارة الأقارب في المدينة أو في المقاهي (23 من بين 27 مستجوب يشاهدون التلفزيون في المقهى).⁴

و تبين لنا الإحصائيات التالية عدد المنازل المزودة بجهاز التلفزيون في بعض البلديات الريفية و الحضرية. ففي ولاية الجزائر نجد 16% من البلديات الحضرية منازلها تمتلك هذا الجهاز و 2.9% من البلديات الريفية، أما على مستوى ولاية وهران نجد 17% بالنسبة للبلديات الحضرية و 2.1% بالنسبة للبلديات الريفية، و تنخفض هذه النسبة إلى 15% للبلديات الحضرية التابعة لولاية قسنطينة و 0.8% بالنسبة للبلديات الريفية التابعة لنفس الولاية فكلما ابتعدنا عن

¹ ibid. P 39.

² جبار أحمد. دحمان عبد القادر. وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المجتمع الريفي. دراسة وصفية لعينة من الجمهور الريفي. مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم الإعلام و الإتصال. جامعة الجزائر. جوان 1996. ص52.

³ François Chevaldonné. La communication inegale. Op.cit, p80.

⁴ ibid. P 41.

المناطق الحضرية إنخفض عدد المنازل التي تمتلك جهاز التلفزيون¹ و تشير الأرقام الخاصة بسنة 1978 أن 1 من بين 10 منازل يملكون جهاز التلفزيون في القرى الفلاحية التي إستفادت من مشروع الثورة الزراعية.²

و عندما نتساءل عن أسباب إنخفاض نسبة ملكية جهاز التلفزيون في الأرياف الجزائرية نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى إنخفاض دخل الفرد فالمستوى الإقتصادي المنخفض يجعل الفلاحين أقل قدرة على إمتلاك جهاز التلفزيون. و يتأكد لنا ذلك من خلال الإطلاع على المصاريف التي تخصصها العائلة الجزائرية للتلفزيون حيث تشير إحصائيات سنة 1988 أن العائلات الجزائرية التي تقيم خارج المدن تصرف 58099 دج على أجهزة التلفزيون الملون، و يعتبر هذا الرقم أقل من نصف المبلغ الذي تصرفه العائلات المقيمة في المدن و الذي يقدر بـ 1295184 دج أما فيما يخص أجهزة التلفزيون غير الملونة (بالأبيض و الأسود) تدل الإحصائيات على أن المصاريف التي يخصصها سكان المناطق الخارجة عن المدن على هذا الجهاز أعلى من المصاريف التي يخصصها سكان المدن لنفس الجهاز أي 433123 دج للقرويين مقابل 72318 دج للمدنيين³

و أفادت دراسة عبد الحميد حيفري أن الجهاز التلفزيوني يعد في الجزائر بالنسبة لسكان الأرياف مؤشرا للإرتقاء إلى درجة أعلى و علامة من علامات بلوغ نوع من الترقية الإجتماعية المادية و المعنوية. و إذا كان يلاحظ بالقرى الإشتراكية المشيدة في فترة السبعينات و التي حظيت كلها بالخطوط الكهربائية و المرافق العصرية دخول أجهزة التلفزيون بعض البيوت حتى قبل تأنيثها بأبسط المستلزمات الضرورية، فإن قرى كثيرة لا تزال تقتصر إلى هذه الأجهزة.⁴ و على خلاف ذلك فإن ما إكتشف لدى أهالي قرى ريفية أخرى أنه و إن كانوا يعيشون بدون إستعمال أجهزة التلفزيون، إلا أنهم لم يكونوا بمعزل عنه حيث تنتشر المشاهدة الجماعية في المقاهي و بعض المتاجر أو عند زيارة الأقارب و الجيران.

لكن مع تقلص عدد السكنات الريفية المفتقرة للكهرباء إرتفع عدد أجهزة التلفزيون في البيوت الريفية حيث عملت الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز على مضاعفة طول الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي و إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء، الأمر الذي سمح بإفادة

¹ ibid p 87.

² ibid p 60.

³ Collection Statistique n° 45. Dépenses de consommation des menages. Resultats globaux de l'enquête sur les dépenses de consommation des menages. 1988. P 249.

⁴ عبد الحميد حيفري. التلفزيون الجزائري واقع و آفاق. مرجع سبق ذكره. ص 161.

1422 مركزا بالكهرباء وتغطية 480 مركزا آخر عبر التراب الوطني وقد كلفت هذه العملية استثمار 213 مليون دينار جزائري، ويدخل هذا البرنامج ضمن الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي يتوقع "تعميم الكهرباء المنزلية على كافة التراب الوطني بكيفية تهدف لتوصيلها إلى كافة البيوت الجزائرية قبل نهاية العشرية القائمة" وتشير دراسة ميدانية أجريت سنة 1996 حول ملكية جهاز التلفزيون في بعض المناطق الريفية إلى أن 95.55% من أفراد عينة البحث يمتلكون جهاز التلفزيون وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات الماضية¹ غير أنه بالرغم من ذلك فلا مجال إلى نكران التفاوت الكبير في ميدان الكهرباء بين الريف والمدينة. و قد سجل إحصاء أكتوبر 1978 للسكان، عدم التكافؤ هذا في مجال المداكهربائي إذ تم إيصال الخطوط الكهربائية إلى 25.1% بالنسبة للمساكن الريفية مقابل 99.3% بالنسبة للمناطق الحضرية.² ولا يزال إلى يومنا هذا العديد من القرى تشكو من إنعدام التجهيزات الكهربائية. لكن ليست الكهرباء وحدها هي التي تشكل الحاجز المنيع للحصول على التلفزيون، فإندعام أي مخطط حكومي يشجع توفير الأجهزة للجماهير الفلاحية التي هي في أحوج من غيرها في إقتنائها، يحول دون توسيع نطاقه إلى الأرياف وهذه الظاهرة تتناقض ووضعية التلفزيون الجزائري المحدد كسلاح إيديولوجي للتوعية الجماهيرية و كسبيل فعال لتلقي الفلاحين المهارات الجديدة لتطوير الزراعة و إقتناعهم بالتخلي عن الأساليب التقليدية و المعتقدات البالية. هذا في الوقت الذي يشير فيه الميثاق الوطني إلى أنه لا يمكن تصور إقتصاد حي و نشيط في بلد متطور دون وجود وسائل مواصلات سريعة و جاهزة للإستعمال في كل لحظة، تربطه في كل وقت بجميع أنحاء البلاد و بالخارج، ذلك هو الهدف المنشود الواجب تحقيقه بواسطة إمداد البلاد بشبكة عصرية في المواصلات السلكية و اللاسلكية تقوم على التقنيات الأكثر تطورا و على تعميم الإستعمال الهاتف و إنشاء إيصالات للإعلام الألي، كما يشير الميثاق إلى ضرورة تدارك التأخر المسجل في الجنوب و في المناطق الريفية و المراكز الحضرية الهامة في أقرب الأجل. و يضيف الميثاق أن إطلاع المواطنين أينما كانت إقامتهم على الأحداث الوطنية و الدولية حق و مطلب، و تعد تغطية التراب الوطني بوسائل الإعلام الوطنية المكتوبة و المسموعة و المرئية من أولى الأولويات و ينبغي إذن إقامة أنظمة فعالة و سريعة لتوزيع الصحافة المكتوبة و إيصالها بسرعة إلى المناطق النائية.³

¹ جبار أحمد. دهماني عبد القادر. وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المجتمع الريفي. مرجع سبق ذكره. ص 53

² عبد الحميد حيفري. التلفزيون الجزائري واقع و آفاق. مرجع سبق ذكره. ص 161-162

³ الميثاق الوطني 1986. مرجع سبق ذكره. ص 251-252.

و قد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة في مجال السمعى البصري و ذلك منذ سنة 1962 فالسياسة الجزائرية للإتصال تركز أساسا على الميدان السمعى البصري و خاصة الراديو و التلفزيون في الوقت الذي كانت فيه جهود السلطات مبعثرة في شأن الصحافة و الكتاب، و قد يرجع سبب ذلك إلى أمرين إثنين: أولا إستقلال الجزائر في فترة عرف فيها التلفزيون إزدهارا كبيرا في أوروبا و العالم العربي فإنتشار أجهزة التلفزيون و توسيع الشبكات التلفزيونية بدأ مع الستينات من القرن العشرين و قد أثر هذا النمو و الإنتشار على السياسة الجزائرية في هذا الميدان.

ثانيا نقشي الأمية من جهة و وضعية الراديو و التلفزيون من جهة ثانية بإعتبارها وسائل تسيطر عليها السلطات بدون منازع خلافا لما هو الشأن في الصحافة أو الكتاب و المكتوب بصفة عامة، و قد شجعت هذه الوضعية السلطات على أن تركز إهتماماتها على تقوية شبكات الراديو و التلفزيون، و إنتشار إستعمال أجهزة هذه الوسيلة، و قد أخذ هذا الإهتمام يتبلور في ثلاث اتجاهات:

1- الإعانة الحكومية: كانت الميزانية المخصصة للثقافة و الإعلام ضعيفة، لكنها بدأت تتحسن بعد سنة 1966 و مع ذلك فقد كانت هذه الميزانية توزع على وسائل الإعلام بنسبة 50% لصالح الراديو و التلفزيون. و ما إنفكت هذه النسبة تزداد و يكبر الفرق بينها و بين الوسائل الإعلامية الأخرى، ففي سنة 1974 كانت إعانة الدولة للراديو و التلفزيون تفوق 70% من مجموع الإعانات ثم إنخفضت إلى 67% سنة 1975 و 64% سنة 1976 و 65% سنة 1977 ثم ارتفعت من جديد فبلغت 79% سنة 1978 أي 159 مليون دينار (16 مليار سنتيم تقريبا) في حين كان مبلغ الإعانة المقدمة للصحافة المكتوبة تصل في نفس السنة إلى 7 مليون و 350 ألف دينار فقط.

2- توسيع شبكات الراديو و التلفزيون: لقد بدأ يظهر إهتمام السلطات بتوسيع شبكات الراديو و التلفزيون بعد سنة 1966 و كانت الراديو الجزائرية من قبل لا تسمع قبل هذه السنة إلا بصفة ضعيفة على الموجة المتوسطة في شمال البلاد فقط، و كان التلفزيون لا يرى إلا في منطقة العاصمة فقط. فإنصب الإهتمام أولا بتوسيع شبكات الراديو فأنشأت في سنة 1966 محطتان جديدتان للإرسال، الأولى بعين البيضاء قرب قسنطينة و الثانية قرب وهران، و كانت هاتان المحطتان تنيعان على الموجة المتوسطة بقوة 500 كو، ثم ضعفت هذه الموجة سنة 1968 فصارت قوتها تصل إلى 600 كو، بحيث أصبحت الراديو تسمع في جميع مناطق شمال البلاد بصفة مرضية و أنشأت سنة 1970 محطة على الموجة الطويلة قوتها 1000 كون و

محطة أقوى ببوشاوي على الموجة القصيرة المجهزة بأجهزة للإرسال تتفاوت قوتها من 5 إلى 100 كو كل هذه الجهود جعلت الراديو الجزائري تسمع في جميع أنحاء التراب الوطني، وفي سنة 1978 كانت النسبة 98% من التراب الجزائري يسمع فيها الراديو في النهار و 100% في الليل فضلا عن سماعها من طرف المهاجرين و خارج البلاد بصفة خاصة.¹

و لقد إستثمرت الحكومة الجزائرية مبالغ هامة لإنشاء محطات البث الإذاعي و التلفزيوني في كل من الجزائر العاصمة، وهران و قسنطينة فقد تم عام 1973 إنشاء محطة جديدة للإذاعة و التلفزيون بوهران و توسيع محطة الجزائر العاصمة سنة 1974 و تجهيزها بأرقى ما أوجدته التكنولوجيا العصرية. و قد خصصت الدولة الجزائرية 310 مليون دينار لتجهيز مؤسسة الإذاعة و التلفزة الوطنية.²

و قد بدأ إهتمام الدولة الجزائرية بالتلفزيون سنة 1968 عندما أنشأت محطة الإذاعة و التلفزيون بقسنطينة، و أصبح بإستطاعت سكان هذه المنطقة رؤية التلفزيون، و بعد ذلك أنشأت عدة محطات الربط للتوزيع بحيث أصبح شمال البلاد إبتداء من سنة 1970 يستطيع مشاهدة التلفزيون، و في سنة 1972 أنشأت محطتان بسوق أهراس و مغنية و في سنة 1974 محطة بباتنة و في سنة 1975 محطتان بالمدينة و مشرية بحيث أصبح في سنة 1976 95% من التراب الجزائري يشاهد التلفزيون و أصبحت هذه النسبة سنة 1978 تقدر ب 97%.

3- إنتشار إستعمال أجهزة الراديو و التلفزيون: إن توسيع شبكات الإرسال لا يعني سماع الإذاعة و التلفزيون و إنما معناه إمكانية هذا السماع فقط، يبقى إذا أن تبذل الجهود لتوفير الأجهزة و جعلها في متناول جميع الناس، فأقيمت سياسة مركزة أولا على إستيراد هذه الأجهزة مع تحديد سعرها و معنى ذلك إعانة الدولة لكي لا ترتفع هذه الأسعار ففي سنة 1968 كان يوجد بالجزائر حوالي 1.300.000 جهاز للراديو و 70.000 جهاز للتلفزيون، و في سنة 1971، إرتفع العدد إلى مليونان جهاز للراديو و حوالي 200.000 جهاز للتلفزيون و هذا يعني أن النسبة كانت تقدر ب 200 جهاز راديو لألف ساكن، و تصل هذه النسبة في البلدان المتقدمة إلى حوالي 400 للألف، أما في البلدان الإفريقية فتبلغ 60 للألف بالنسبة لأجهزة الراديو و حوالي 25 ألف بالنسبة لجهاز التلفزيون. و تبين هذه النسب أن الجزائر تعد من البلدان الوسطى بين المتقدمة و النامية³. و بعد سنة 1972 بذلت الدولة جهود لتصنيع هذه

¹ زهير إحدادن. مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1991. ص 106

² بير البير. أندري تودسك. تاريخ الإذاعة و التلفزة. ترجمة. محمد قدوش. ديوان للطبوعات الجامعية. الجزائر. 1984. ص 109.

³ زهير إحدادن. مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال. مرجع - ن ذكره. ص 108.

الأجهزة و وضع الإحتكار في توزيعها مما جعل بعض الصعوبات تظهر، لكن رغم هذا وصل عدد الأجهزة التلفزيونية المتوفرة في السوق الجزائرية سنة 1978 إلى 500.000 جهاز تلفزيون ملون و 450.000 جهاز راديو، لكن رغم ذلك بقي الإنتاج في هذا المجال لا يسد إحتياجات المواطنين، فالحكومة الجزائرية التي قررت التخفيض من إستيراد أجهزة التلفزيون ابتداء من سنة 1979 إلى 400.000 جهاز، اضطرت إلى إستيراد 165.000 جهاز تلفزيون بالأبيض و الأسود و 70.000 جهاز ملون. و إستمر الوضع هكذا إلى غاية سنة 1986 أين تمكنت الجزائر من تحقيق زيادة في الإنتاج الوطني لأجهزة التلفزيون حيث أصبحت الأجهزة متوفرة في السوق الوطنية.¹ و تدل الإحصائيات الخاصة بملكية جهاز التلفزيون عند العائلات الجزائرية أن العائلات الجزائرية إشتريت سنة 1970 ما يقارب 13520 جهاز تلفزيون ملون، و منذ ذلك التاريخ و إلى غاية سنة 1992 نجد 3.800.000 عائلة جزائرية قد إقتتبت 1.295.000 جهاز تلفزيون بالأبيض و الأسود و 2.396.000 جهاز تلفزيون ملون، أي بمجموع يقدر ب 3.600.000 جهاز.² فنلاحظ إذن من خلال هذه الإحصائيات أن نسبة ملكية جهاز التلفزيون في الجزائر تزيد عن 80% على المستوى الوطني، حيث تقتني العائلات الجزائرية في السنة ما يقدر ب 168.000 جهاز تلفزيون.

إن تشجيع الدولة لعملية إقتناء التلفزيون من خلال تدعيم سعره زاد في عدد الأجهزة حيث وصل هذا العدد سنة 1984 إلى أكثر من مليون جهاز بعدما كان سنة 1968، 70 ألف جهاز. و قدر خلال سنة 1984 أن هناك جهازا واحدا لكل 20 ساكن بمعنى جهاز واحد لمسكنين و نصف، و هذا معناه نصف السكان يشاهدون التلفزيون. و كما هو معروف أبرمت شركة "سونيلك" SONELEC في سبتمبر 1974 إتفاقية مع إحدى الشركات الأمريكية في مجال صناعة الأجهزة التلفزيونية، و من خلال هذا التعاون تمكن مركب سيدي بلعباس من إنتاج ابتداء من سنة 1977 190.000 جهاز تلفزيون بالأبيض و الأسود، و في سنة 1987 إستطاعت الشركة الجزائرية l'ENIE أن تصدر 20.000 جهاز تلفزيون إذ وصل الإنتاج الوطني لأجهزة التلفزيون إلى 500.000 جهاز.³

و نلاحظ من خلال بعض الإحصائيات أن أجهزة الراديو و التلفزيون تستفيد من حصص متقاربة من ميزانية العائلات الجزائرية سواء كانت تقيم في المدينة أو خارجها،

¹ زهير إحدادن. مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال. مرجع سبق ذكره. ص108

² Abderrahmane djelfaoui. La deferlante tele/vision. El Watan n°1516. 24 Octobre 1995. p12.

³ Brahim. Brahimi. Le pouvoir le presse et les intellectuels en Algerie. L'harmattan 1989. p63.

فالمصاريف التي تخصصها العائلة الجزائرية لأجهزة الراديو و التلفزيون في السنة تقدر بـ 1252.26 دج، في حين تخصص العائلة الجزائرية الريفية 1022.48 دج في السنة¹ لكن إذا كانت أجهزة التلفزيون متوفرة في السوق الجزائرية و بأثمان معقولة حيث أصبحت في متناول العديد من الجزائريين بما فيهم سكان الأرياف، فما مدى توجه برامج التلفزيون الجزائري نحو الريفيين؟

لقد جاء في دراسة عبد الحميد حيفري أن الإعلام المتاح لفائدة المشاهدين الفلاحين ضئيل جدا إذا ما قورن بأنواع الحصص الأخرى إذ بلغت مدة الحصص الفلاحية في فترة السبعينات 20 دقيقة مرة كل أسبوعين و هذا لا يتلاءم مع معطيات الثورة الزراعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، فيأخذ الفلاحون أمام برامج التلفزيون التي يعتبرونها موجهة أساسا إلى سكان المدن موقفا معاضا للتلفزيون و ذلك دفاعا عن معتقداتهم و قيمهم المحافظ عليها بحكم إبتعادهم عن حياة المدينة، و عدم تفهمهم لاستراتيجية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. و أسفرت نتائج المقابلة المباشرة التي أجراها عبد الحميد حيفري مع الفلاحين أنهم يستقلون البرامج الإعلامية لأنها لا تتوافق و مستوياتهم الثقافية.²

و تشير الإحصائيات إلى أن التلفزيون الجزائري يتوجه ببرامجه إلى فئات إجتماعية معينة و يتناسى الفئات الإجتماعية العريضة و إحتياجاتها الإعلامية و الثقافية إذ نجد على سبيل المثال أن نسبة البرامج الرياضية تبلغ 6.55% من مجموع البرامج المقدمة خلال سنة 1991 و بلغت نسبة المسلسلات 12.31% بينما بلغت نسبة البرامج الدينية 2.13% و لم يقدم للريفيين سوى برنامجا شهريا.³

هذا و يبقى التلفزيون يحتل مكانة هامة في النظام الإجتماعي الريفي، فقد أثبتت البيانات المتحصل عليها في دراسة وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المجتمع الريفي، أن 70% من أفراد مجتمع البحث لا يفضلون جو الأسرة في غياب جهاز التلفزيون، في حالة تعطله مثلا، و هذا ما تؤكد نسبة 87.77% منهم الذين تظهر لديهم حالات الغضب و القلق -حسب إجاباتهم- فيدفعهم ذلك إلى أخذه في أقرب وقت ممكن إلى مصلح الأجهزة التلفزيونية.⁴

¹ Collection stastique n°45. Op.cit. p104

² عبد الحميد حيفري. التلفزيون الجزائري واقع و آفاق. مرجع سبق ذكره. ص164.

³ المؤسسة الوطنية للتلفزة. مديرية البرامج. دائرة الإحصاء و التحليل. تقرير سنوي 1991.

⁴ جبار أحمد، دهماني عبد القادر. وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المجتمع الريفي. مرجع سبق ذكره. ص122.

و كخلاصة لهذا المحور يمكن القول أن الجزائر -مثل غيرها من الدول النامية- تشكو من ظاهرة تجمع وسائل الإعلام بالمدن رغم أن أكثر من نصف سكانها يعيشون بالمواقع الريفية، فيبقى إحتكاك سكان الأرياف بمختلف وسائل الإعلام ضعيفا في الوقت الذي نجد فيه المجتمعات الريفية في أمس الحاجة لمثل هذه الوسائل من أجل تنميتها و إخراجها من عزلتها.

الباب الثاني

الدراسة التحليلية

الفصل الأول

الأهمية التي توليها السلطة لدور
التلفزيون في التنمية الريفية من
خلال مكانة الحصص الفلاحية في
برامج التلفزيون الجزائري

المبحث الأول: مكانة الحصاص الفلاحية في التلفزيون الجزائري

من خلال إطلاعنا على قائمة الحصاص التي أنجزها التلفزيون الجزائري لصالح المجتمع الريفي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة إستطعنا أن نضع قائمة مفصلة تحتوي على عناوين الحصاص والأشرطة ذات الطابع الفلاحي والتي أنجزت في الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية سنة 1995.

ويمثل لنا الجدول التالي عناوين هذه الحصاص وتاريخ بثها.

عنوان الحصة	تاريخ بثها	عنوان الحصة	تاريخ بثها
التعليم الزراعي	1971.01.25	يوميات: رحلة عبر بعض القرى	1992.12.12
السد الأخضر	1977.09.19	مهن: جني الزيتون (الجزء الثاني)	1992.12.14
ربور تاج حول لزراعية في لدرار	1987.04	موسم الينر: الفلاحة في أدرار	1992.12.15
تنمية المناطق الفاحلة	1987.12.14	مائدة مستديرة حول الفلاحة	1992.12.22
الأرض والأزمة الإقتصادية	1988.04.26	عيد التمرور في بسكرة	1992.12.31
الزراعة والمياه	1988.11.28	الفن والتقاليد: جني الزيتون في القبائل	1992
النزوح الريفي	1989.07.11	معالم: بورترى لقرية	1993.01.02
زراعة النخيل	1990.03.08	أبواب مفتوحة على الفلاحة في تلمسان	1993.01.28
زراعة النخيل	1990.03.20	معالم: المرأة والفلاحة في غرداية	1993.02
زراعة النخيل	1990.05.12	موسم تاغيث	1993.03.09
يوميات الشيخ والقرية	1992.04.29	معالم: للقرية المهجورة	1993.06.05
الحياة اليومية لقرية أثناء حرب التحرير	1992.07.05	النزوح الريفي	1993
التغذية والفلاحة في الجزائر والعالم	1992.08.18	الإنجازات الكبرى: الميدان الفلاحي	1994.10.06
مائدة مستديرة مع وزير الفلاحة	1992.10.17	قراءة في الجريدة الرسمية: التعاونيات الفلاحية	1995.04.15
مهن: جني الزيتون (الجزء الأول)	1992.12.07	في اللواجهة: تجربة زراعة التمعح في الصحراء	1995.05.27
		طاولو مستديرة مع وزير الفلاحة	1995.06.29

جدول رقم (7) يبين عناوين الحصاص والأشرطة ذات الطابع الفلاحي التي أنجزها التلفزيون الجزائري في فترة ما بين 1970 إلى 1995

هذا بالإضافة إلى بعض الحصص والأشرطة التي لا تحتوي على تاريخ إنجازها أو بثها لكن حسب بعض موظفي قسم الأرشيف الذين إطلعوا على مضمون هذه الأشرطة، فإن هذه الأخيرة يعود تاريخ إنجازها إلى فترة السبعينات وتتمثل هذه الحصص فيمايلي:

طبيب القرية - الفولنتاريا والثورة الزراعية - الثورة الزراعية الجزائرية - القرى الفلاحية - الحياة في الريف - الأرض الخصبة.

وإذا إنطلقنا من الجدول السابق للحديث عن مكانة الحصص الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري فلا يسعنا إلا أن نشير إلى ضعف المساحة المخصصة للبرامج التي تتناول عالم الريف ومشاكله هذا أمام ضخامة مايعرض من برامج أخرى سواء كانت ذات طابع ترفيهي أو تثقيفي. فيبقى مجموع هذه الحصص التي وصل عددها إلى 37 حصة باستثناء حصة الأرض والفلاح - قليل بالنسبة للفترة الزمنية الطويلة التي تمتد على مدى 26 سنة. ويبدو من خلال الجدول أن أغلبية هذه الحصص قد تم إنجازها خلال فترة التسعينات حيث وصل عددها إلى 24 حصة بينما لم يتعدى عدد هذه الحصص خلال فترة السبعينات 8 حصص، في حين بلغ عدد الحصص الفلاحية التي أنجزها التلفزيون الجزائري خلال فترة الثمانينات 5 حصص. ويمكن تفسير هذه النتيجة بتوجه التلفزيون الجزائري خلال فترة التسعينات إلى إنجاز بعض الحصص الجديدة مثل حصة «معالم» وحصة يوميات التي كانت من بين ماتقدمه روبرتاجات وتحقيقات حول بعض القرى وبعض النشاطات الفلاحية وكذا رصد بعض الفنون والتقاليد التي تتميز بها بعض المناطق الريفية. وقد يعود ظهور مثل هذه الحصص إلى التفتح الذي عرفه التلفزيون الجزائري بعد الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينات.

المبحث الثاني: مكانة حصة "الأرض والفلاح" في التلفزيون الجزائري

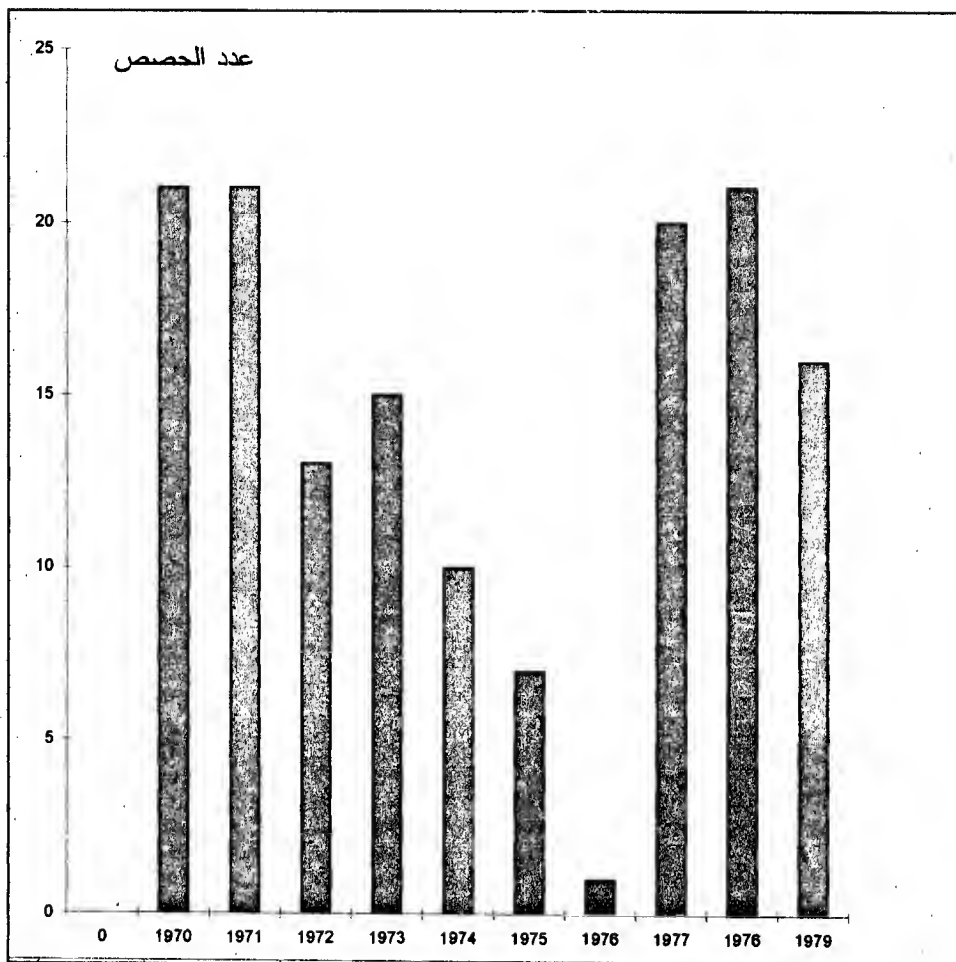
إذا عدنا إلى الحصة محل الدراسة للتعرف على المكانة التي تحتلها في برامج التلفزيون الجزائري نلاحظ أن حصة الأرض والفلاح رغم أنها حصة نصف شهرية إلا أن بثها لم يكن منتظما خلال الفترات الزمنية الثلاث، ففي فترة السبعينات تراوح بث الحصة خلال السنة الواحدة ما بين 21 مرة بالنسبة لسنوات 1970 و 1971 و 1978، أي مايعادل نسبة 14.48% إلى 7 مرات بالنسبة لسنة 1975 وهذا مايعادل نسبة 4.82%، لكن مع الإشارة إلى أن سنة 1976 لم نسجل فيها إلا حصة واحدة فقط، نشير في هذا المجال إلى إختفاء بعض أشرطة الحصة الخاصة بسنة 1976، كما لاحظنا عدم صلاحية البعض الآخر نتيجة غياب الظروف الملائمة للتخزين.

وإذا إنتقلنا إلى فترة الثمانينات حيث بلغ عدد حصص الأرض والفلاح خلال هذه العشرية 176 حصة أي مايعادل نسبة 45.24% نلاحظ أن عدد مرات بث هذه الحصص في السنة الواحدة تراوح ما بين 26 مرة خلال سنة 1981 أي بنسبة 14.77% إلى 4 مرات بالنسبة لسنة 1989 أي مايعادل 2.27%.

بينما عرفت فترة التسعينات نقصا واضحا في عدد حصص الأرض والفلاح خلال السنة الواحدة بحيث تراوح عددها ما بين 16 حصة خلال سنة 1994 وهذا مايعادل نسبة 23.52% إلى 7 حصص في سنة 1990 أي بنسبة 2.27% كما أن العدد الإجمالي للحصص خلال الخمس سنوات الأولى لفترة التسعينات لم يتجاوز 68 حصة.

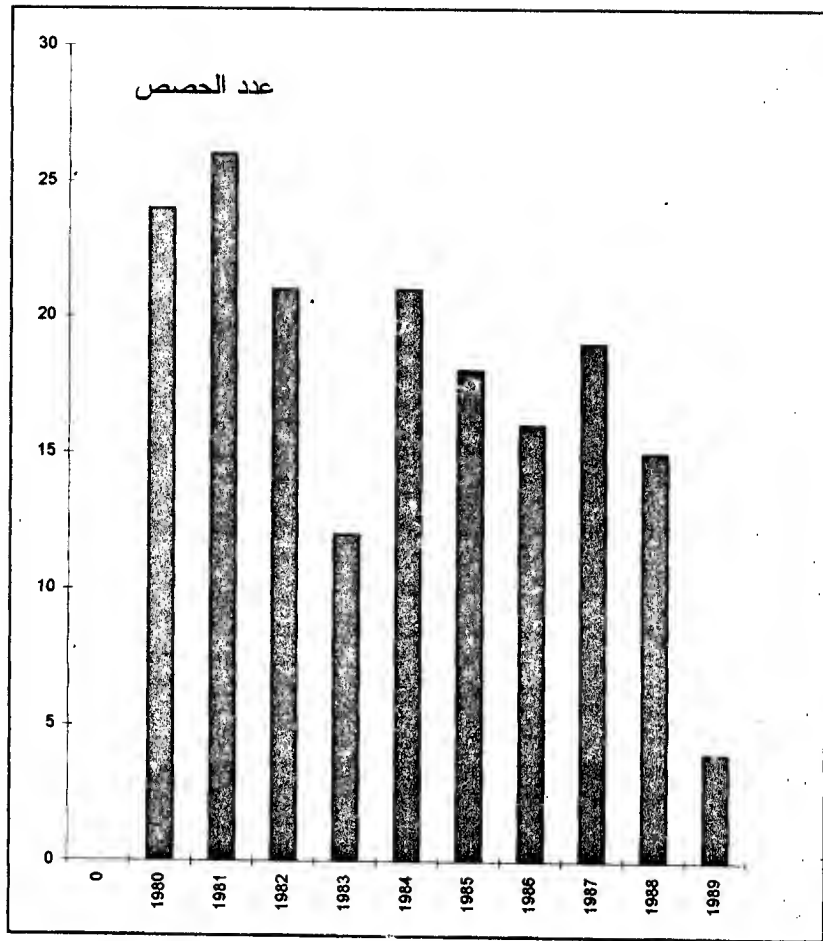
ويذلل المتوسط الحسابي لعدد حصص الأرض والفلاح خلال السنة الواحدة ان فترة الثمانينات قد إحتلت صدارة المجموعة من حيث عدد مرات بث الحصة في السنة الواحدة والتي قدرت بـ 17 مرة بينما بلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات بث حصة الأرض والفلاح في السنة الواحدة خلال فترة السبعينات 14 مرة. في حين لم يتجاوز المتوسط الحسابي لعدد مرات بث الحصة في السنة الواحدة خلال فترة التسعينات 6 مرات.

وتبين الرسومات البيانية التالية الطريقة التي تتوزع بها حصص الأرض والفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.



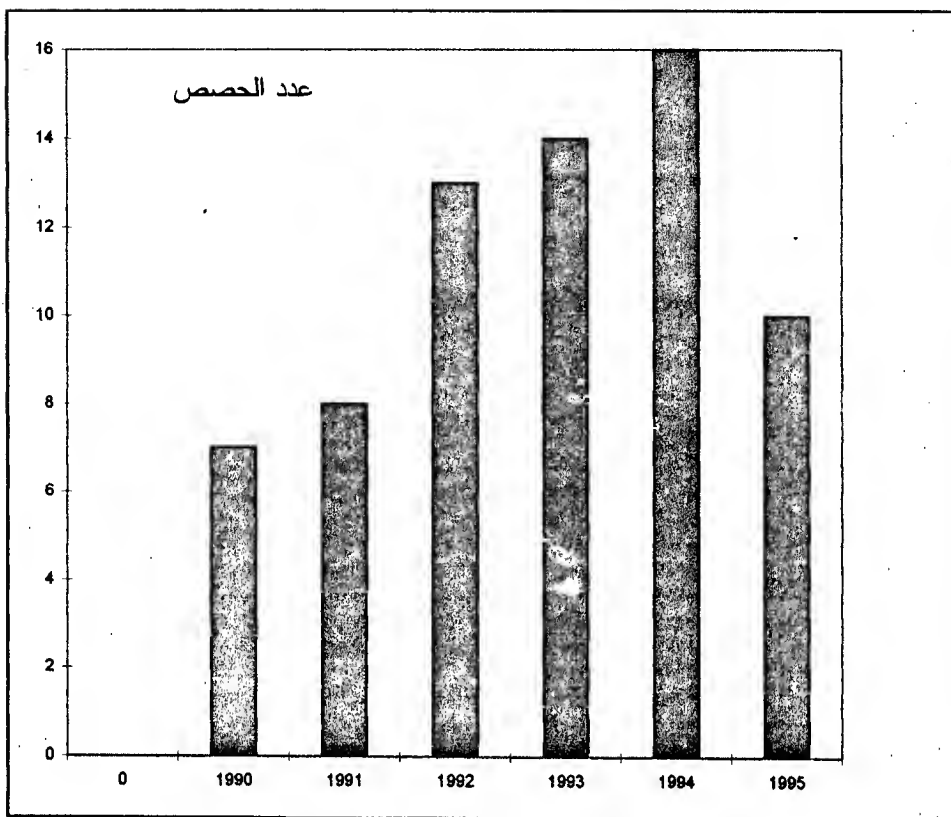
السنوات

رسم بياني يبين توزيع حصص الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات في التلفزيون الجزائري



السنوات

رسم بياني يبين توزيع حصص الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات في التلفزيون الجزائري



السنوات

رسم بياني يبين توزيع حصص الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات في التلفزيون الجزائري

أما فيما يخص المدة الزمنية التي تستغرقها حصة الأرض والفلاح فقد لاحظنا انها تختلف باختلاف الفترات الزمنية الثلاث وتوضح الجداول التالية ذلك

فترة التسعينات		فترة الثمانينات		فترة السبعينات	
تاريخ الحصة	مدة البث	تاريخ الحصة	مدة البث	تاريخ الحصة	مدة البث
1990.04.16	52د	1980.11.25	27ثا.31د	1970.05.19	30د
1991.04.02	52د	1981.06.02	28د	1970.11.24	20د
1992.01.21	50ثا.53د	1982.01.04	40ثا.26د	1971.05.25	25ثا.22د
1992.07.21	18ثا.53د	1982.10.12	29د	1972.01.04	22د
1992.11.10	3ثا.55د	1983.08.09	30ثا.28د	1972.12.19	40ثا.32د
1993.03.02	50د	1984.08.14	55ثا.27د	1973.11.08	30د
1993.07.18	52د	1985.04.16	40ثا.28د	1974.05.25	30ثا.31د
1994.03.15	29د	1986.03.03	20ثا.26د	1977.03.14	25ثا.33د
1994.06.22	50ثا.26د	1987.01.27	18ثا.22د	1977.07.04	45ثا.31د
1994.12.20	12ثا.30د	1987.11.16	50ثا.30د	1978.03.28	52ثا.30د
1995.04.11	25ثا.26د	1988.11.29	56ثا.24د	1978.11.14	47ثا.22د
1995.06.20	46ثا.25د	1989.06.27	28د	1979.07.10	23د
المجموع	43.48سا	المجموع	53.5ثا.5سا	المجموع	30.5ثا.4سا

جدول رقم (8) يبين مدة بث
حصص الأرض والفلاح خلال
فترة السبعينات

جدول رقم (9) يبين مدة بث
حصص الأرض والفلاح خلال
فترة الثمانينات

جدول رقم (10) يبين مدة بث
حصص الأرض والفلاح خلال
فترة التسعينات

يتضح لنا من خلال هذه الجداول الثلاث التي تمثل حصص الأرض والفلاح الخاصة بعينة الدراسة أن مدة بث الحصة في فترة السبعينات والثمانينات كانت تتراوح ما بين 20 إلى 30 دقيقة بينما إرتفع هذا العدد من الدقائق في فترة التسعينات ليصبح يتراوح ما بين 25 إلى 55 دقيقة بحيث نلاحظ أن سبعة حصص من بين 12 حصة تجاوزت مدة بثها 50 دقيقة وإذا عدنا إلى مجموع الوقت المخصص لهذه الحصص عبر الفترات الزمنية الثلاث نلاحظ الفرق الموجود بين مدة البث عبر الحقبات التاريخية الثلاث. فقد بلغ مجموع مدة بث عينة السبعينات 4ثا 30د 5سا اما مجموع مدة بث عينة الثمانينات فقد بلغ 6ثا 53د 5سا بينما وصل مجموع

مدة بث عينة التسعينات إلى 4 ثا 43 د 8 سا. وباستخراج الوسط الحسابي لمدة بث الحصة عبر الفترات الزمنية الثلاث تكون النتائج كمايلي:

أولاً: الوسط الحسابي لفترة السبعينات

مجموع القيم

الوسط الحسابي = $\frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عددتها}}$

$$30 + 20 + 22 + 22 + 25 + 40 + 32 + 30 + 31 + 25 + 33 + 45 + 31 + 52 + 30 + 47 + 22 + 23$$

س -

12

4 ثا 330 د

$$س = \frac{54 \text{ ثا } 27 \text{ د}}{12}$$

12

ثانياً: الوسط الحسابي لفترة الثمانينات

$$27 + 31 + 28 + 40 + 26 + 29 + 30 + 28 + 55 + 27 + 40 + 28 + 18 + 22 + 50 + 30 + 56 + 24 + 28$$

ع -

12

6 ثا 332 د

$$ع = \frac{12 \text{ ثا } 28 \text{ د}}{12}$$

12

ثانياً: الوسط الحسابي لفترة التسعينات

$$52 + 52 + 50 + 53 + 18 + 53 + 3 + 55 + 50 + 52 + 29 + 50 + 26 + 12 + 30 + 25 + 26 + 46 + 25$$

ج -

12

4 ثا 506 د

$$ج = \frac{20 \text{ ثا } 42 \text{ د}}{12}$$

12

إنطلاقاً من هذه النتائج نلاحظ أن الوسط الحسابي لمدة بث حصة الأرض والفلاح عبر الفترات الزمنية الثلاث كان أكبر في فترة التسعينات حيث بلغ 20ثا42د، بينما إنخفض الوسط الحسابي لمدة بث الحصة في فترة الثمانينات إلى 12ثا28د أي بفارق 14ثا8د عن ما كان عليه خلال السنوات الأولى لفترة التسعينات، أما فيما يخص فترة السبعينات فقد بلغ الوسط الحسابي لمدة بث الحصة 54ثا27د أي بفارق 26ثا13د عن ما كان عليه في فترة التسعينات وبفارق 18ثا عن الوسط الحسابي لمدة بث الحصة في فترة الثمانينات وإذا كان الفارق في مدة بث الحصة طفيف بين فترتي السبعينات والثمانينات إلا أن هذا الفارق يبرز بوضوح خلال فترة التسعينات وقد يعود سبب إرتفاع مدة بث حصة الأرض والفلاح خلال هذه الفترة الزمنية إلى أن الحصة أصبحت تثبت تقريباً مرة واحدة في الشهر، بعدما كانت خلال فترتي السبعينات والثمانينات تثبت مرتين و في بعض الأحيان ثلاث مرات في الشهر.

إن أهم مايمكن إستنتاجه مما سبق هو أن الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون في التنمية الريفية إختلفت حسب الفترات الزمنية، ويبرز ذلك من خلال المكانة التي إحتلتها الحصص الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري، وقد تميزت فترة الثمانينات بأكبر عدد للحصص الخاصة بالأرض والفلاح حيث بلغ عددها 176 حصة أي مايعادل 45.24% في حين بلغ عدد حصص فترة السبعينات 145 حصة أي بنسبة 37.27% فنلاحظ أن الفرق بين الفترتين يصل إلى 31 حصة، لكن يجب أن نشير هنا إلى وجود بعض أشربة فترة السبعينات التي أُلغيت بفعل الرطوبة فأصبحت غير صالحة للإستعمال ومنه يمكن أن نشير إلى وجود تقارب بين الفترتين فيما يخص عدد حصص الأرض والفلاح، بينما إحتلت فترة التسعينات المرتبة الثالثة بمجموع 68 حصة أي بنسبة 17.48%.

أما عن الفترة الزمنية المخصصة للحصة فتكاد تكون متساوية حيث لا يوجد فرقا كبيرا بين مدة بث حصة الأرض والفلاح خلال فترة السبعينات والثمانينات وهذا ما لاحظناه عندما إستخرجنا الوسط الحسابي لفترة بث العينة المدروسة، لكن يبرز الفرق أكثر عندما ننقل إلى فترة التسعينات حيث تميزت هذه الأخيرة بزيادة مدة بث الحصة فنجد أكثر من نصف حصص التسعينات تزيد مدتها عن 50 دقيقة بعدما كانت هذه المدة لاتتعدى 30 دقيقة خلال مرحلتي السبعينات والثمانينات.

لكن في الوقت الذي إرتفعت فيه مدة بث الحصة خلال فترة التسعينات نلاحظ أن عدد حصص الأرض والفلاح بالنسبة للسنة الواحدة قد إنخفض بنسبة كبيرة، فبعدها كان هذا العدد يتراوح ما بين 24 و 26 حصة في السنة خلال مرحلة الثمانينات و 21 و 20 حصة خلال مرحلة

السبعينات، إنخفض عدد الحصص خلال السنة الواحدة في فترة التسعينات إلى 7 و 8 حصص، ويصل في أحسن الأوقات إلى 16 حصة في سنة 1994. ويعود سبب ذلك إلى مايلي:

أولاً: التوجه الذي عرفه النظام السياسي الجزائري الذي إنشغل بمشاكل المجتمع الحضري من جهة، والأزمات السياسية والإقتصادية التي برزت منذ سنة 1988 من جهة أخرى، مما إنعكس على برامج التلفزيون الجزائري الذي شهد خلال هذه الفترة ظهور عدة حصص تلفزيونية ذات طابع سياسي وإقتصادي.

ثانياً: ظهور حصص فلاحية موازية تهتم بالتنمية الريفية وهذا ما يؤكد الجدول رقم (7) إذ لاحظنا أن أكبر عدد هذه الحصص يتمركز في فترة التسعينات فقد بلغ عددها 24 حصة من مجموع 37 حصة.

ثالثاً: وفاة معد ومقدم الحصة الصحفي أحمد وحيد سنة 1992 والذي كان له أثراً كبيراً على الحصة وتسبب في تذبذب بثها.

وإذا أردنا أن نرتب الأهمية التي أولاها التلفزيون الجزائري للحصص الفلاحية عبر الفترات الزمنية الثلاث تبرز في المقدمة فترة الثمانينات حيث كانت فيها حصة الأرض والفلاح أكثر إنظماماً باستثناء سنة 1989 التي إقتصرت فيها عدد الحصص على أربعة حصص، تليها فترة السبعينات في المرتبة الثانية وهذا رغم أهمية هذه الحقبة التاريخية بالنسبة للمجتمع الريفي عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة إذ تميزت هذه الفترة بخطوات ثورية إتخذتها الجزائر من خلال برنامج الثورة الزراعية من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وبعث منظومة زراعية متطورة تلبي حاجيات ومتطلبات المجتمع الجزائري، وفي الأخير تأتي مرحلة التسعينات بمجموع 68 حصة حيث قل فيها عدد الحصص بالمقارنة مع سابقاتها.

الفصل الثاني

المواضيع الأساسية المطروحة في
حصة الأرض و الفلاح

المبحث الأول

المواضيع الإقتصادية

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
أهمية إدخال الوسائل الفنية الحديثة في المجال الفلاحي	-	-
إختيار البذور و كيفية تجفيفها و تخزينها	-	-
التعريف بالأمراض التي تصيب النباتات و كيفية وقايتها	2	22.22%
إرشادات حول زراعة البيوت البلاستيكية	-	-
إرشادات حول زراعة الحبوب	1	11.11%
تقنيات الري و إستغلال المياه الجوفية	-	-
إستعمال المخصبات و الأسمدة	1	11.11%
طريقة إعداد الأرض و حرثها	2	22.22%
كيفية إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات	3	33.33%
كيفية إستخدام الآلات الزراعية و صيانتها	-	-
المجموع	9	100%

جدول رقم (11) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات في إكساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة.

يتضح من خلال مراجعة الجدول رقم (11) أن حصة الأرض والفلاح قد ركزت في فترة السبعينات على توضيح كيفية استخدام المبيدات لمقاومة الحشرات الضارة وقد أرادت الحصة من خلال ذلك تعريف المزارعين بالأنواع المختلفة للحشرات الضارة من جهة وتلقيهم من جهة أخرى طريقة مقاومة هذه الحشرات بإستعمال الكمية الضرورية والنوعية المناسبة للمبيدات. فمن مجموع تسع تكرارات إحتلت فئة استخدام المبيدات لمقاومة الحشرات المرتبة الأولى بمجموع ثلاث تكرارات أي مايعادل نسبة 33.33%. ثم تليها في المرتبة الثانية فئة التعريف بالأمراض التي تصيب النباتات وذلك بمجموع تكرارين أي ما يعادل 22.22% ويمكن إعتبار هذه الفئة مكملّة للأولى لأن كليهما تتناول موضوع الوقاية الصحية للنباتات. وبنفس مجموعة التكرارات نجد تقنية إعداد الأرض وحرثها التي تحصلت هي الأخرى على نسبة 22.22% بينما إحتل المرتبة الأخيرة كلا من فئة إستعمال المخصبات والأسمدة وفئة الإرشادات حول زراعة الحبوب وهذا بنسبة 11.11%.

ومن هنا نستخلص أن أهم الأفكار التحديثية التي أرادت حصة الأرض والفلاح تلقيها للفلاحين خلال فترة السبعينات إقتصرت على طريقة الإعتناء بالمنتوج الزراعي ووقايته من الحشرات والأمراض المختلفة، في حين تغيب بعض التقنيات الفلاحية مثل كيفية إستخدام الآلات الزراعية وصيانتها وتقنية الري وإستغلال المياه الجوفية.

الموضوع	فترة الثمانينات		النسبة المئوية
	المجموع		
أهمية إدخال الوسائل الفنية الحديثة في المجال الفلاحي	1		16.66%
إختيار البذور و كيفية تجفيفها و تخزينها	-		-
التعريف بالأمراض التي تصيب النباتات و كيفية وقايتها	2		33.33%
إرشادات حول زراعة البيوت البلاستيكية	1		16.66%
إرشادات حول زراعة الحبوب	-		-
تقنيات الري و إستغلال المياه الجوفية	1		16.66%
إستعمال المخصبات و الأسمدة	-		-
طريقة إعداد الأرض و حرثها	-		-
كيفية إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات	1		16.66%
كيفية إستخدام الآلات الزراعية و صيانتها	-		-
المجموع	6		100%

جدول رقم (12) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات في إكساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة.

يتضح من خلال مراجعة الجدول رقم (12) أن حصة الأرض والفلاح قد ركزت خلال فترة الثمانينات -في مجال الإرشاد الزراعي- على الجانب الصحي للنباتات وذلك من خلال التعريف بالأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية وكيفية وقايتها فقد تحصلت هذه الأخيرة على نسبة 33.33% بينما تحصلت تلاتا من فئة إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات وتقنيات الري وإستغلال المياه الجوفية وزراعة البيوت البلاستيكية وطرح أهمية إدخال الوسائل الفنية الحديثة في المجال الفلاحي على نسبة 16.66% في حين نلاحظ غياب الإرشاد الزراعي على مستوى بعض التقنيات الفلاحية مثل كيفية إستخدام الآلات الزراعية وصيانتها وطريقة إعداد الأرض وحرثها وتقديم الإرشادات حول زراعة الحبوب وكيفية إختيار البذور وتجفيفها وتخزينها.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
أهمية إدخال الوسائل الفنية الحديثة في المجال الفلاحي	-	-
إختيار البذور و كيفية تجفيفها و تخزينها	1	16.66%
التعريف بالأمراض التي تصيب النباتات و كيفية وقايتها	-	-
إرشادات حول زراعة البيوت البلاستيكية	1	16.66%
إرشادات حول زراعة الحبوب	1	16.66%
تقنيات الري و إستغلال المياه الجوفية	2	33.33%
إستعمال المخصبات و الأسمدة	-	-
طريقة إعداد الأرض و حرثها	-	-
كيفية إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات	-	-
كيفية إستخدام الآلات الزراعية و صيانتها	1	16.66%
المجموع	6	100%

جدول رقم (13) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات في إكساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة.

يتضح من خلال مراجعة الجدول رقم (13) أن التقنيات التي أرادت حصة الأرض والفلاح تلقينها لجمهورها في فترة التسعينات كانت متنوعة وتبين لنا ذلك من خلال عدد التكرارات التي تحصلت عليها كل تقنية من التقنيات المذكورة في الجدول، ونلاحظ من خلال بيانات الجدول بروز تقنيات الري وإستغلال المياه الجوفية التي تحصلت على نسبة 33.33%. ثم تليها بقية التقنيات التي إقتصرت ظهورها على مرة واحدة فقط وهذا ما يعادل نسبة 16.66% وقد تمثلت هذه التقنيات فيما يلي: كيفية إستخدام الآلات الزراعية وصيانتها وإرشادات حول زراعة الحبوب وزراعة البيوت البلاستيكية بالإضافة إلى كيفية إختيار البذور وتجفيفها وتخزينها.

الموضوع		المجموع		النسبة المئوية	
توضيح أهمية المؤسسات الموجودة في القرية		مراكز التكوين		فترة السبعينات	
30.76	7.69%	4	1		
	23.07%		3	تعاونيات	
	-		-	مزارع تجريبية	
كيفية تزويد الفلاحين بالعتاد الفلاحي		-		-	
التسهيلات التي تمنحها الدولة لمستصلي الأراضى		-		-	
كيفية الإستفادة من القروض		-		-	
التوعية في مجال تسويق المحاصيل الزراعية		1		7.69%	
شرح القرارات و الإجراءات الصادرة في تـمـجال الفلاحي		3		23.07%	
التعريف بالمؤسسات و الهيئات التابعة للقطاع الفلاحي		5		38.46%	
المجموع		13		100%	

جدول رقم (14) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات في توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات و طرق الإستفادة منها.

وتبين بيانات الجدول رقم (14) أن حصة الأرض والفلاح قد أولت أهمية خاصة للتعرف بالمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع الفلاحي حيث فسحت مجالا أكبر للتعرف بمختلف المؤسسات والدواوين التابعة لهذا القطاع وهذا بتوضيح دورها ونشاطها والتعريف بالخدمات التي يمكن أن تقدمها للفلاحين، فمن مجموع 13 تكرارا تحصلت فئة التعريف بالمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع الفلاحي على خمس تكرارات أي مايعادل نسبة 38.46% وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى في سلم إهتمامات الحصة في مجال توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات، تليها في المرتبة الثانية فئة توضيح أهمية المؤسسات الموجودة في القرية بأربع تكرارات أي مايعادل نسبة 30.76% وفي هذا المجال تبرز التعاونيات الفلاحية بثلاث تكرارات أي بنسبة 23.07%، بينما تحتل المرتبة الثالثة فئة شرح القرارات والإجراءات الصادرة في المجال الفلاحي بنسبة 23.07% أما في المرتبة الأخيرة فنجد كلا من الفئة الخاصة بتوعية الفلاحين بطريقة تسويق محاصيلهم حتى يتجنبوا المشاكل التي تعرفها عملية تسويق المنتوجات الفلاحية

والتي تتسبب في إتلاف المحصول الزراعي، بالإضافة إلى فئة توضيح أهمية مراكز التكوين وهذا بنسبة 7.69%.

ونستخلص مما سبق أن مجال توعية أبناء الريف في فترة السبعينات قد إنحصر بين تسليط الضوء على المؤسسات والهيئات التابعة للقطاع الفلاحي وإبراز نشاطها وأهميتها بالنسبة للتنمية الفلاحية من جهة، ومن جهة ثانية توضيح أهمية بعض المؤسسات الموجودة في القرية وعلى رأسها التعاونيات الفلاحية، بينما تغيبت التوعية في بعض المجالات مثل كيفية تزويد الفلاحين بالعتاد الفلاحي والتسهيلات التي تمنحها الدولة لمستصلحي الأراضي وكيفية الاستفادة من القروض وربما الغائب الأكبر في هذا المجال هو توعية الفلاحين بأهمية التكوين في المجال الفلاحي وهذا من خلال توضيح أهمية مراكز التكوين حيث نلاحظ أن هذا العنصر لم يظهر في الحصة إلا مرة واحدة فقط، وتمثل في توضيح أهمية التكوين المهني لعمال التسيير الذاتي في مجال زبر أشجار الحوامض.

الموضوع		المجموع		النسبة المئوية
فترة الثمانينات				
توضيح أهمية المؤسسات الموجودة في القرية	مراكز التكوين	2	5	14.28%
	تعاونيات	3		21.42%
	مزارع تجريبية	-		35.71%
كيفية تزويد الفلاحين بالعتاد الفلاحي		-	-	-
التسهيلات التي تمنحها الدولة لمستصلي الأراضى		1	-	7.14%
كيفية الاستفادة من القروض		-	-	-
التوعية في مجال تسويق المحاصيل الزراعية		1	-	7.14%
شرح القرارات و الإجراءات الصادرة في المجال الفلاحي		2	-	14.28%
التعريف بالمؤسسات و الهيئات التابعة للقطاع الفلاحي		5	-	35.71%
المجموع		14	-	100%

جدول رقم (15) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات في توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات و طرق الإستفادة منها.

توضح بيانات الجدول رقم (15) أن حصة الأرض و الفلاح في فترة الثمانينات قد أولت أهمية خاصة للتعرف بالمؤسسات و الهيئات التابعة للقطاع الفلاحي من جهة وكذا توضح أهمية المؤسسات الموجودة في القرية وهذا بنسبة 35.71% ونلاحظ في هذا المجال ان التعاونيات الفلاحية قد تحصلت على أعلى نسبة حيث بلغت 21.42% تليها مراكز التكوين المهني بنسبة 14.28% كما تحصلت فئة شرح القرارات و الإجراءات التي تصدرها الدولة في المجال الفلاحي على نفس النسبة. بينما نجد في المرتبة الأخيرة كلا من التوعية في مجال تسويق المحاصيل و التعريف بالتسهيلات التي تمنحها الدولة لمستصلي الأراضى وهذا بنسبة 7.14%

نستخلص من النتائج السابقة انه في مجال توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات و طرق الإستفادة منها ركزت حصة الأرض و الفلاح على التعريف بالمؤسسات التابعة للقطاع الفلاحي و الخدمات التي يمكن أن تقدمها هذه الهيئات لسكان المناطق الريفية بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة و من بين المؤسسات التي قامت الحصة بتسليط الضوء عليها نذكر: الديوان

الوطني للعتاد الفلاحي والإتحاد الودائي للفلاحين الجزائريين، أما فيما يخص التعاونيات ومراكز التكوين نذكر على سبيل المثال معهد تنمية الحيوانات الصغيرة ومركز تكوين المعاونين الفلاحين بالإضافة إلى بعض التعاونيات مثل التعاونية المختصة في تربية الدواجن بورقلة وتعاونية تربية الأبقار بباباغي.

الموضوع	فترة التسعينات		المجموع	النسبة المئوية
	مراكز التكوين	مزارع تجريبية		
توضيح أهمية المؤسسات الموجودة في القرية	2	6	9	13.33%
	6	1		40%
	1			6.66%
كيفية تزويد الفلاحين بالعتاد الفلاحي	1			6.66%
التسهيلات التي تمنحها الدولة لمستلحي الأراضي	-			-
كيفية الاستفادة من القروض	1			6.66%
التوعية في مجال تسويق المحاصيل الزراعية	1			6.66%
شرح القرارات و الإجراءات الصادرة في المجال الفلاحي	3			20%
التعريف بالمؤسسات و الهيئات التابعة للقطاع الفلاحي	-			-
المجموع	15			100%

جدول رقم (16) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات في توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات و طرق الاستفادة منها.

يبين لنا الجدول رقم (16) أن حصة الأرض و الفلاح في فترة التسعينات ركزت على توعية أبناء الريف بأهمية المؤسسات الموجودة بالقرية التي تحصلت على نسبة 60% و في إطار هذه المؤسسات برزت التعاونيات الفلاحية بنسبة 40% حيث قامت الحصة بتعريف بعض التعاونيات الفلاحية الموجودة بالقرى نذكر منها التعاونية المختصة في تربية الحيوانات و تعاونيات الحبوب، تليها مراكز التكوين بنسبة 13.33% و أخيرا المزارع التجريبية بنسبة 6.66% كما قامت الحصة بشرح بعض القرارات و الإجراءات التي أصدرتها الدولة في المجال الفلاحي، نذكر منها قرار تخفيض فوائد القروض التي يمنحها البنك للفلاحين، بالإضافة إلى قرار تسوية الوضعية العقارية لتجديد ملكية الأراضي في إطار قانون إسترجاع الأراضي المومة بالإضافة إلى توضيح الإجراءات الجديدة التي إتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة إستيراد الحليب و قد تحصلت عملية شرح هذه القرارات على نسبة 20%. أما في مجال التوعية ببعض الخدمات العامة مثل التوعية في مجال تسويق المحاصيل و كيفية الاستفادة من

القروض و كيفية تزويد الفلاحين بالعتاد الفلاحي فقد تحصلت على هذه الفئة نسبة 6.66%.

نستخلص من النتائج السابقة أن نشاط حصة الأرض و الفلاح في مجال التوعية كان مخصصا لتوضيح أهمية و دور المؤسسات الفلاحية المختلفة الموجودة بالقرية و تبيان الخدمات التي يمكن أن تقدمها لأبناء الريف.

الموضوع		المجموع		النسبة المئوية	
فترة السبعينات					
دور المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية		-		.	
التأكيد على أهمية التشجير لمقاومة الإنجراف		-		.	
التعريف بطريقة إنجاز السدود و أهميتها		-		.	
رصد التجارب الفاشلة في القطاع الفلاحي		1		5.88%	
التعريف بإنجازات الثورة الزراعية		1		5.88%	
توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب		1		5.88%	
توضيح أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي		-		-	
رصد الجهود التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي		10		58.82%	
تغطية الندوات و الملتقيات و المؤتمرات و المعارض الفلاحية		-		-	
رصد التجارب الناجحة في القطاع الفلاحي	تجارب وطنية	2	4	11.76%	23.52%
	تجارب دولية	2		11.76%	
المجموع		17		100%	

جدول رقم (17) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات في توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد.

يتبين من خلال الجدول رقم (17) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات قد ركزت على رصد المجهودات التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي و يمكن أن نفسر ذلك الإنجازات التي كانت الدولة الجزائرية تسهر على تحقيقها في تلك الفترة في إطار مشروع الثورة الزراعية، لهذا نجد الحصة قد خصصت جزءا كبيرا من حصصها لتغطية هذه المجهودات و

تسليط الضوء عليها إذ بلغت نسبتها 58.82% و نلاحظ وجود فرق كبير بينها و بين الفئة التي تأتي في المرتبة الثانية بمجموع 4 تكرارات و المتمثلة في فئة رصد التجارب الناجحة في القطاع الفلاحي سواء كانت وطنية أو دولية حيث تحصلت على نسبة 23.52% و نشير إلى أن رصد التجارب الدولية في المجال الفلاحي إقتصر على تجربتي الصين و الإتحاد السوفياتي و يبدو لنا ذلك منطقيا نظرا للتوجه الإيديولوجي الذي أخذته الجزائر في تلك الفترة الزمنية. هذا بينما نجد أن رصد التجارب الفاشلة في القطاع الفلاحي لم يظهر إلا مرة واحدة فقط مما يجعلنا نشير إلى أن الحديث عن الجوانب السلبية في القطاع الفلاحي في تلك الفترة كان من الأمور الغير مرغوب فيها و كما يتضح من خلال الجدول فإن توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب لم يطرح إلا مرة واحدة أي ما يعادل نسبة 5.88% هذا في الوقت الذي تغيبت فيه بعض المواضيع مثل التأكيد على دور المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية و توضيح أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي و تغطية الندوات و الملتقيات و المؤتمرات و المعارض الفلاحية .

نستخلص مما سبق أن دور حصة الأرض و الفلاح في توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد غلب عليه طابع الترويج للمجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية في القطاع الفلاحي و المتمثلة أساسا في توفير الإمكانيات و إعداد الوسائل الضرورية لإنتاج الثورة الزراعية و النهوض بالمنتوج الزراعي ليساهم مساهمة فعالة في التنمية الوطنية.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
تور المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية	3	13.04%
التأكيد على أهمية التشجير لمقاومة الانجراف	1	4.34%
التعريف بطريقة إنجاز السدود وأهميتها	1	4.34%
رصد التجارب الفاشلة في القطاع الفلاحي	1	4.34%
التعريف بإنجازات الثورة الزراعية	1	4.34%
توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب	3	13.04%
توضيح أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي	-	-
الجهود التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي	7	30.43%
تغطية الندوات و الملتقيات و المؤتمرات و المعارض الفلاحية	-	-
رصد التجارب الناجحة في القطاع	6	26.08%
تجارب وطنية	-	-
تجارب دولية	-	-
المجموع	23	100%

جدول رقم (18) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات في توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد.

يبين الجدول رقم (18) أنه في مجال توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد ركزت حصة الرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات على إبراز المجهودات التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي حيث تحصلت هذه الفئة على نسبة 30.43%. بينما إحتل المرتبة الثانية فئة رصد التجارب الناجحة في القطاع الزراعي و ذلك بنسبة 26.08% و قد إقتصرت هذه التجارب على التجارب الوطنية تليها كلا من فئة توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب و إبراز دور المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية و هذا بنسبة 13.04% بينما تقاسمت المرتبة الأخيرة الفئات التالية: التعريف بإنجازات الثورة الزراعية و رصد التجارب الفاشلة في القطاع الفلاحي و التعريف بطريقة إنجاز السدود و طرح أهميتها و التأكيد على أهمية التشجير لمقاومة الانجراف و ذلك بنسبة 4.34%.

و يمكننا أن نستخلص من البيانات السابقة أن حصة الأرض و الفلاح في فترة الثمانينات قد ركزت إهتمامها على التعريف بالجهود التي تبذلها الدولة في المجال الفلاحي من جهة و رصد التجارب الناجحة في القطاع الزراعي من جهة أخرى كما نلاحظ أيضا توجه الحصة نحو إبراز الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية من جهة و طرح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب من جهة أخرى و يمكن تفسير ذلك بالتوجهات التي عرفتھا السياسة الفلاحية في الجزائر في فترة الثمانينات حيث بدأ التوجه نحو إستصلاح الأراضي الصحراوية بعدما أصبح الشمال لا يسد حاجيات السكان الغذائية كما بدأ الحديث عن مشكل التبعية الغذائية للخارج.

الموضوع	المجموع		النسبة المئوية
	فترة التسعينات		
دور المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية	-	-	-
التأكيد على أهمية التشجير لمقاومة الإنجراف	-	-	-
التعريف بطريقة إنجاز السدود و أهميتها	-	-	-
رصد التجارب الفشلة في القطاع الفلاحي	-	-	-
التعريف بإنجاز الثورة الزراعية	-	-	-
توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب	5		33.33%
توضيح أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي	2		13.33%
الجهود التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي	-	-	-
تغطية الندوات و الملتقيات و المؤتمرات و المعارض الفلاحية	3		20%
رصد التجارب الناجحة في القطاع الفلاحي	5		33.33%
تجارب وطنية	-	-	-
تجارب دولية	-	-	-
المجموع	15		100%

جدول رقم (19) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات في توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) توجه حصة الأرض و الفلاح في فترة التسعينات نحو طرح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب ففي مجال توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد برزت المواضيع الخاصة بتوضيح أهمية إستصلاح الأراضي الصحراوية إذ تحصلت هذه الأخيرة على نسبة 33.33% و هي نفس النسبة التي تحصلت عليها فئة رصد التجارب الناجحة في القطاع الفلاحي الجزائري بينما حظيت التغطية الإعلامية للندوات و المؤتمرات و الملتقيات و المعارض الفلاحية بإهتمام أقل حيث تحصلت على نسبة 20% في حين تحصلت المواضيع الخاصة بتوضيح أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي على نسبة 13.33% و تعكس لنا هذه النتائج توجهات السياسة الفلاحية الجزائرية في

فترة التسعينات حيث أصبح الاهتمام أكثر بالمناطق الجنوبية التي حظيت بقسط أوفر من المجهودات التي بذلتها الدولة في مجال التنمية الفلاحية كما صاحب هذا الاهتمام فتح مجال الاستثمار في القطاع الفلاحي خاصة في الجنوب الجزائري.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
نشاطات المرأة في المجال الفلاحي	-	-
زراعة الحنة	-	-
زراعة النخيل	-	-
مردود إنتاج الحبوب	-	-
إنتاج الزيتون	-	-
موسم الحصاد في ولايات الوطن	-	-
زراعة الأشجار المثمرة	-	-
حملة حماية أشجار الصنوبر	-	-
حملة قطف عنب الكروم	1	33.33%
حملة جني الحوامض	1	33.33%
إنتاج التمور في الجنوب	1	33.33%
المجموع	3	100%

جدول رقم (20) يبين النشاطات الفلاحية التي قامت حصة الأرض و الفلاح بتغطيتها خلال فترة السبعينات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن النشاطات الفلاحية التي قامت حصة الأرض و الفلاح بتغطيتها خلال فترة السبعينات إقتصرت على ثلاثة أنواع و هي: حملة جني الحوامض و حملة قطف عنب الكروم بالإضافة إلى تغطية إنتاج التمور في الجنوب الجزائري. و قد سجل ظهور هذه النشاطات الثلاث مرة واحدة فقط و هذا ما يعادل نسبة 33.33%.

الموضوع	فترة الثمانينات		النسبة المئوية
	المجموع		
نشاطات المرأة في المجال الفلاحي	-	-	-
زراعة الحنة	-	-	-
زراعة النخيل	1	33.33%	
مرود إنتاج الحبوب	-	-	-
إنتاج الزيتون	1	33.33%	
موسم الحصاد في ولايات الوطن	-	-	-
زراعة الأشجار المثمرة	-	-	-
حملة حماية أشجار الصنوبر	1	33.33%	
حملة قطف عنب الكروم	-	-	-
حملة جني الحوامض	-	-	-
إنتاج التمور في الجنوب	-	-	-
المجموع	3	100%	

جدول رقم (21) يبين النشاطات الفلاحية التي قامت حصة الأرض و الفلاح بتغطيتها خلال فترة الثمانينات

يبدو من خلال الجدول رقم (21) أن التغطية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات لبعض النشاطات الفلاحية بقيت محدودة إذ إقتصرت على ثلاثة نشاطات و هي حملة حماية أشجار الصنوبر بالإضافة إلى تغطية الزراعة التقليدية النخل و أخيرا إنتاج الزيتون، و قد تحصلت هذه النشاطات الثلاث على نسب متساوية قدرت ب 33.33%.

الموضوع	فترة التسعينات		النسبة المئوية
	المجموع		
نشاطات المرأة في المجال الفلاحي	1		16.66%
زراعة الحنة	1		16.66%
زراعة النخيل	1		16.66%
مردود إنتاج الحبوب	1		16.66%
إنتاج الزيتون	-		-
موسم الحصاد في ولايات الوطن	1		16.66%
زراعة الأشجار المثمرة	1		16.66%
حملة حماية أشجار الصنوبر	-		-
حملة قطف عنب الكروم	-		-
حملة جني الحوامض	-		-
إنتاج التمور في الجنوب	-		-
المجموع	6		100%

جدول رقم (22) يبين النشاطات الفلاحية التي قامت حصة الأرض و الفلاح بتغطيتها خلال فترة التسعينات

يتضح من خلال الجدول رقم (22) أن النشاطات الفلاحية التي غطتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات كانت متنوعة فقد بلغ مجموعها ستة نشاطات، و قد تساوت هذه الأخيرة في نسبة ظهورها إذ بلغت هذه النسبة 16.66% و قد تمثلت هذه النشاطات فيمايلي:

زراعة الأشجار المثمرة و موسم الحصاد في ولايات الجنوب و مردود إنتاج الحبوب كما غطت الحصة نشاط زراعة النخيل و زراعة الحنة بالإضافة إلى نشاطات المرأة الريفية في المجال الفلاحي و نشير في هذا المجال أن التغطية التي قامت بها الحصة كانت حول تجربة الإستصلاح التي قامت بها إحدى النساء الجامعيات.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
الصعوبات التي يواجهها مستلحي الأراضي	-	-
البناء فوق الأراضي الفلاحية	-	-
الانعكاسات السلبية لبعض القوانين على القطاع الفلاحي	-	-
قلة المساحات الرعوية	-	-
إهمال البحث العلمي في مجال تربية الحيوانات	-	-
مشكل الحياز على الملكية العقارية	-	-
إنعدام الكهرباء	-	-
غياب المواصلات	-	-
غياب المتخصصين و الفنيين التابعين لمصلحة وقاية النباتات	-	-
تأخر وصول الأدوية لمعالجة الأشجار المثمرة	-	-
نقص الأعلاف	-	-
الإستغلال الغير عقلاني للسهوب	-	-
قلة الإستثمارات في الميدان الفلاحي	-	-
الظروف الطبيعية الصعبة	1	12.5%
غلاء مواد التموين	1	12.5%
مشكل التسويق	1	12.5%
هجرة الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي	1	12.5%
إرتفاع أسعار اللحوم	2	25%
نقص الغتاد الفلاحي و قطع الغيار	2	25%
المجموع	8	100%

جدول رقم (23) يبين مدى تغطية حصة الأرض و الفلاح لمشاكل القطاع الفلاحي خلال فترة السبعينات.

يتضح لنا من خلال مراجعة الجدول رقم (23) أن تغطية مشاكل القطاع الفلاحي قد تكررت ثماني مرات في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات و أن مجال تغطية هذه المشاكل قد إقتصر على إبراز خمسة أنواع من المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، أبرزها مشكل نقص العتاد الفلاحي و إرتفاع أسعار اللحوم التي تحصلت على نسبة 25% تليها بقية المشاكل و المتمثلة في هجرة الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي و مشكل التسويق و غلاء مواد التموين بالإضافة إلى مشكل الجفاف و هذا بنسبة 12.50%. و يجب أن نشير في هذا المجال إلى أن طرح مشاكل القطاع الفلاحي كان دائما يتم في إطار توضيح المجهودات التي تبذلها الدولة في المجال الفلاحي بحيث نجد أنه في كل مرة التي يتم فيها طرح مشكل معين يكون هذا الأخير دائما مصحوبا بنوع من التتويه إلى أن السلطات قد راعت هذه المشاكل و قررت القضاء عليها بفضل المشاريع المسطرة في المخططات التنموية. و يمكن أن نستخلص من وراء ذلك أن إبراز مشاكل القطاع الفلاحي لم يكن الهدف الرئيسي للحصة في تلك الفترة الزمنية.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
الصعوبات التي يواجهها مستلحي الأراضي	-	-
البناء فوق الأراضي الفلاحية	-	-
الانعكاسات السلبية لبعض القوانين على القطاع الفلاحي	-	-
قلة المساحات الرعوية	-	-
إهمال البحث العلمي في مجال تربية الحيوانات	-	-
مشكل الحياز على الملكية العقارية	-	-
إنعدام الكهرباء	-	-
غياب المواصلات	-	-
غياب المتخصصين و الفنيين التابعين لمصلحة وقاية النباتات	-	-
تأخر وصول الأدوية لمعالجة الأشجار المثمرة	-	-
نقص الأعلاف	2	22%
الإستغلال الغير عقلاني للسهوب	1	11%
قلة الإستثمارات في الميدان الفلاحي	1	11%
الظروف الطبيعية الصعبة	3	33%
غلاء مواد التسمين	-	-
مشكل التسويق	-	-
هجرة الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي	-	-
إرتفاع أسعار اللحوم	1	11%
نقص العتاد الفلاحي و قطع الغيار	1	11%
المجموع	9	100%

جدول رقم (24) يبين مدى تغطية حصة الأرض و الفلاح لمشاكل القطاع الفلاحي خلال فترة الثمانينات.

يبين الجدول رقم (24) أن مشاكل القطاع الفلاحي خلال فترة الثمانينات تكررت تسع مرات في حصة الأرض و الفلاح، و كانت أبرز المشاكل التي طرحتها الحصة مشكل الجفاف الذي تحصل على نسبة 33%، بينما إحتل مشكل نقص الأعلاف المرتبة الثانية بنسبة 22% أما المرتبة الأخيرة فقد تقاسمها كل من مشكل نقص العتاد الفلاحي و إرتفاع أسعار اللحوم و قلة الإستثمار في الميدان الفلاحي و أخيرا الإستغلال الغير عقلاني للسهوب. و هذا بنسبة 11% إن ما يمكن إستخلاصه من النتائج السابقة أن مشاكل القطاع الفلاحي لم تبرز كثيرا في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات كما أن طبيعة المشاكل المطروحة تبين لنا أن الحصة كانت لا تزال تحت تأثير ذهنية السبعينات التي كان فيها الحديث عن مشاكل القطاع الفلاحي قليلا جدا.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
الصعوبات التي يواجهها مستلحي الأراضي	1	2.85%
البناء فوق الأراضي الفلاحية	1	2.85%
الانعكاسات السلبية لبعض القوانين على القطاع الفلاحي	1	2.85%
قلة المساحات الرعوية	1	2.85%
إهمال البحث العلمي في مجال تربية الحيوانات	2	5.71%
مشكل الحياز على الملكية العقارية	1	2.85%
إنعدام الكهرباء	3	8.57%
غياب المواصلات	2	5.71%
غياب المتخصصين و الفنيين التابعين لمصلحة وقاية النباتات	1	2.85%
تأخر وصول الأدوية لمعالجة الأشجار المثمرة	4	11.42%
نقص الأعلاف	2	5.71%
الإستغلال الغير عقلاني للسهر	2	5.71%
قلة الإستثمارات في الميدان الفلاحي	1	2.85%
الظروف الطبيعية الصعبة	1	2.85%
غلاء مواد الترمين	1	2.85%
مشكل التسويق	4	11.42%
هجرة الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي	-	-
إرتفاع أسعار اللحوم	-	-
نقص العتاد الفلاحي و قطع الغيار	7	20%
المجموع	35	100%

جدول رقم (25) يبين مدى تغطية حصة الأرض و الفلاح لمشاكل القطاع الفلاحي خلال فترة التسعينات.

يتضح من خلال الجدول رقم (2.5) تنوع المشاكل التي طرحتها حصة الأرض و الفلاح في فترة التسعينات من جهة و إرتفاع مجموع تكرارات هذع المشاكل من جهة أخرى حيث وصل مجموعها إلى 35 تكرارا. و نلاحظ من خلال الجدول تركيز الحصة على مشكل نقص العتاد الفلاحي و قطع الغيار الذي تحصل على نسبة 20% إلى جانب مشكل تسويق المحاصيل الزراعية و تأخر وصول الأدوية لمعالجة الأشجار المثمرة اللذان تحصلا على نسبة 11.42% يليهما مشكل إنعدام الكهرباء بنسبة 8.57%. كما طرحت الحصة مشكل الإستغلال الغير عقلاني للسهوب و مشكل نقص الأعلاف و غياب المواصلات و إهمال البحث العلمي في مجال تربية الحيوانات و قد تحصلت هذه المشاكل على نسبة 5.71% بينما إحتل المرتبة الأخيرة في سلم التغطية التي قامت بها الحصة لمشاكل القطاع الفلاحي خلال فترة التسعينات كل من مشكل غلاء مواد التموين و مشكل الجفاف و قلة الإستثمار في الميدان الفلاحي و. غياب المتخصصين في مجال وقاية النباتات بالإضافة إلى مشكل الحياز على الملكية العقارية و قلة المساحات الرعوية و الإنعكاسات السلبية لبعض القوانين على القطاع الفلاحي و مشكل البناء فوق الأراضي الفلاحية و أخيرا الصعوبات التي يواجهها مستصلحوا الأراضي و هذا بنسبة 2.85%.

الموضوع	فترة السبعينات		النسبة المئوية
	المجموع		
الوقاية الصحية للحيوانات	-	-	-
تحسين السلالات	-	-	-
التعريف بالتقنيات المتطورة لتربية الحيوانات	-	-	-
تجارة المواشي	1	25%	
إنتاج اللحوم و البيض	1	25%	
تربية الإبل	-	-	-
تربية النحل	-	-	-
تربية الدواجن	1	25%	
تربية الأبقار الحلوب	-	-	-
تربية المواشي	1	25%	
المجموع	4	100%	

جدول رقم (26) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح بتغطية المواضيع الخاصة بالثروة الحيوانية خلال فترة السبعينات

يتبين لنا من الجدول رقم (26) أن المواضيع الخاصة بتربية الحيوانات لم تحظى بإهتمام كبير من طرف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات بحيث إقتصر تكرار هذه المواضيع على أربع مرات و قد تمحورت حول تربية المواشي و الدواجن من جهة و هذا بتكرار واحد أي ما يعادل نسبة 25% لكل منهما، و من جهة ثانية تعرض الحصة إلى تجارة المواشي في الجنوب الجزائري، بالإضافة إلى موضوع إنتاج اللحوم و البيض في الجزائر حيث ركزت الحصة في هذا الإطار على ضعف معدل إستهلاك اللحوم لدى المواطن الجزائري الذي أصبح يعاني من نقص في التغذية المتوازنة و قد تكرر هذان الموضوعان مرة واحدة أي بنسبة 25% و ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول عدم تطرق حصة الأرض و الفلاح في هذه الفترة الزمنية إلى بعض المواضيع الهامة مثل الوقاية الصحية للحيوانات و كيفية تحسين السلالات و التعريف بالتقنيات المتطورة لتربية الحيوانات.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
فترة الثمانينات		
الوقاية الصحية للحيوانات	1	6.25%
تحسين السلالات	3	18.75%
التعريف بالتقنيات المتطورة لتربية الحيوانات	2	12.50%
تجارة المواشي	1	6.25%
إنتاج اللحوم و البيض	-	-
تربية الإبل	-	-
تربية النحل	1	6.25%
تربية الدواجن	3	18.75%
تربية الأبقار الحلوب	3	18.75%
تربية المواشي	2	12.50%
المجموع	16	100%

جدول رقم (27) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح بتغطية المواضيع الخاصة بالثروة الحيوانية خلال فترة الثمانينات

يتبين من خلال الجدول رقم (27) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات قد أولت أهمية كبيرة للثروة الحيوانية إذ تكررت المواضيع الخاصة بالإنتاج الحيواني 16 مرة. و تبرز ضمن هذه المواضيع كل من تربية الأبقار الحلوب و تربية الدواجن و تحسين السلالات بنسبة 18.75% بينما إحتل موضوع التعريف بالتقنيات المتطورة لتربية الحيوانات و موضوع تربية المواشي المرتبة الثانية بنسبة 12.50%، أما في المرتبة الأخيرة و بنسبة 6.25% نجد كلا من تربية النحل و تجارة المواشي و الوقاية الصحية للحيوانات.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
فترة التسعينات		
الوقاية الصحية للحيوانات	-	-
تحسين السلالات	1	6.66%
التعريف بالتقنيات المتطورة لتربية الحيوانات	-	-
تجارة المواشي	2	13.33%
إنتاج اللحوم و البيض	-	-
تربية الإبل	1	6.66%
تربية النحل	-	-
تربية الدواجن	3	20%
تربية الأبقار الحلوب	8	53.33%
تربية المواشي	-	-
المجموع	15	100%

جدول رقم (28) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح بتغطية المواضيع الخاصة بالثروة الحيوانية خلال فترة التسعينات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات قد أولت أهمية خاصة لتربية الأبقار الحلوب حيث تحصل هذا الموضوع على نسبة 53.33% و هو بذلك يمثل أكثر من نصف المجموع العام للتكرارات الخاصة بالإنتاج الحيواني. بينما لقيت تربية الدواجن إهتماماً أقل من طرف الحصة و التي لم تتعرض لها إلا ثلاث مرات و هذا ما يعادل نسبة 20% كما تناولت الحصة موضوع تجارة المواشي الذي تحصل على نسبة 13.33%، في حين إقتصرت ظهور موضوع تربية الإبل و تحسين السلالات على مرة واحدة فقط و هذا ما يعادل نسبة 6.66%.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
إنتاج زيت الزيتون	-	-
إنتاج الطماطم المركزة	-	-
إنتاج الحليب و مشتقاته	-	-
تحويل الفواكه إلى مربى و مشروبات	1	100%
صناعة تحويل القطن	-	-
المجموع	1	100%

جدول رقم (29) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات بتغطية المواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية

يبدو من خلال الجدول رقم (29) أن المواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية شبة غائبة عن حصص الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات إذ نلاحظ أن التغطية الإعلامية التي قامت بها الحصة للنشاطات المرتبطة بهذا المجال، لم تظهر إلا مرة واحدة فقط، و كان موضوعها يدور حول تحويل الفواكه إلى مربى و مشروبات.

الموضوع	فترة الثمانينيات		النسبة المئوية
	المجموع		
إنتاج زيت الزيتون	1		50%
إنتاج الطماطم المركزة	-		-
إنتاج الحليب و مشتقاته	1		50%
تحويل الفواكه إلى مربى و مشروبات	-		-
صناعة تحويل القطن	-		-
المجموع	2		100%

جدول رقم (30) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينيات بتغطية المواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية

يتضح من خلال الجدول رقم (30) أن إهتمام حصة الأرض و الفلاح بالمواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية خلال فترة الثمانينيات كان قليلا إذ إقتصرت ظهور المواضيع الخاصة بهذا المجال على مرتين فقط و تمثلت في إنتاج الحليب و مشتقاته و إستخراج زيت الزيتون.

الموضوع	المجموع	النسبة المئوية
إنتاج زيت الزيتون	-	-
إنتاج الطماطم المركزة	1	25%
إنتاج الحليب و مشتقاته	1	25%
تحويل الفواكه إلى مربى و مشروبات	1	25%
صناعة تحويل القطن	1	25%
المجموع	4	100%

جدول رقم (31) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات بتغطية المواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية

يبين الجدول رقم (31) أن المواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية خلال فترة التسعينات قد تكررت أربع مرات في حصة الأرض و الفلاح، و قد تماثلت المواضيع المطروحة في عدد التكرارات حيث تحصل كل موضوع على تكرار واحد أي ما يعادل نسبة 25%، و تمثلت هذه المواضيع في صناعة تحويل القطن و تحويل الفواكه إلى مربى و إنتاج الحليب و مشتقاته بالإضافة إلى إنتاج الطماطم المركزة.

المبحث الثاني

المواضيع الاجتماعية

الموضوع	فترة السبعينات		المجموع	النسبة المئوية
	المسكن	الريف		
مواضيع اجتماعية	المسكن الريفي	بناء المرافق العمومية	-	-
		رصد الأعمال الجارية لبناء القرى الاشتراكية	3	33.33%
	الخدمات الصحية	المراكز الطبية و الاجتماعية	1	11.11%
		توفير الأدوية و التلقيح	1	11.11%
		صحة الفلاح و عائلته	1	11.11%
	الخدمات الاجتماعية	التأمينات الاجتماعية	1	11.11%
		المنحة العائلية	1	11.11%
		منحة التقاعد	1	11.11%
	المجموع		9	100%

جدول رقم (32) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات بالمحيط الاجتماعي للفلاح.

يتضح من مراجعة الجدول رقم (32) أن القضايا الاجتماعية للفلاحين في حصة الأرض و الفلاح تكررت تسع مرات خلال فترة السبعينات، و يتبين من خلال الجدول أن أبرز المواضيع التي طرحتها الحصة هي تلك التي تتناول عملية بناء القرى الاشتراكية حيث تكررت ثلاث مرات أي ما يعادل نسبة 33.33%، و يمكن أن نفسر ذلك بالإنجازات التي عرفتتها هذه الفترة الزمنية في إطار برامج الثورة الزراعية و التي أخذت بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية للفلاح، و منه بناء القرى الاشتراكية المجهزة بمختلف المرافق الضرورية للحياة. و إلى جانب المواضيع الخاصة بالمسكن الريفي تناولت حصة الأرض و الفلاح مواضيع اجتماعية أخرى مثل منحة التقاعد و المنحة العائلية و ذلك بتكرار واحد لكل منهما أي ما يعادل نسبة 11.11%، بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية للفلاح، و تدخل كل هذه المواضيع في إطار الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن يستفيد منها الفلاح و عائلته. أما فيما يخص الخدمات الصحية فقد تعرضت الحصة إلى موضوع صحة الفلاح و ذلك لتوضيح الإنجازات التي حققتها

الثورة الزراعية في هذا المجال فطرحت أهمية توفير المراكز الطبية بما فيها الأدوية و التلقيح للفلاح و عائلته و هذا حتى نضمن له الصحة الجيدة
نستنتج من كل ذلك أن إهتمام السلطات بالمحيط الإجتماعي للفلاح خلال فترة السبعينات إنعكس على مضمون حصة الأرض و الفلاح التي أولت بدورها إهتماما خاصا بهذا الجانب.

الموضوع	فترة الثمانينات		المجموع	النسبة المئوية
	المسكن الريفي	بناء المرافق العمومية		
مواضيع إجتماعية	الخدمات الصحية	رصد الأعمال الجارية لبناء القرى الاشتراكية	1	50%
		المراكز الطبية و الإجتماعية	-	-
	الخدمات الاجتماعية	توفير الأدوية و التلقيح	-	-
		صحة الفلاح و عائلته	-	-
		التأمينات الإجتماعية	-	-
	الخدمات الإجتماعية	المنحة العائلية	-	-
		منحة التقاعد	-	-
			-	-
	المجموع		2	100%

جدول رقم (33) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات بالمحيط الإجتماعي للفلاح.

يبدو من خلال الجدول رقم (33) تراجع المواضيع الخاصة بالمحيط الإجتماعي للفلاح في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات، حيث نلاحظ أن إهتمام الحصة بالقضايا الإجتماعية للفلاحين في هذه الفترة كان محدودا، إذ ظهرت المواضيع التي تعالج مثل هذه القضايا مرتين فقط، و تمحورت حول موضوع المسكن الريفي، إذ قامت الحصة بتغطية الأعمال الجارية لبناء القرى الاشتراكية و كان ذلك في بداية الثمانينات حيث كانت الأعمال متواصلة لإنجاز مثل هذه القرى، كما غطت الحصة عملية بناء بعض المرافق العمومية مثل المدارس و المستوصفات في بعض المناطق الريفية.

الموضوع		المجموع		النسبة المنوية	
		فترة التسعينات			
مواضيع إجتماعية	المسكن الريفي	بناء المرافق العمومية	-	-	
		رصد الأعمال الجارية لبناء القرى الإستراتيجية	-	-	
	الخدمات الصحية	المراكز الطبية و الإجتماعية	-	-	
			توفير الأدوية و التلقيح	-	-
			صحة الفلاح و عائلته	-	-
	الخدمات الإجتماعية	التأمينات الإجتماعية	-	-	
			المنحة العائلية	-	-
			منحة التقاعد	-	-
	المجموع		-	-	

جدول رقم (34) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات بالمحيط الإجتماعي للفلاح.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (34) غياب المواضيع التي تعلج القضايا الإجتماعية للفلاحين في حصة الأرض و الفلاح إبان التسعينات، و منه يتبين لنا إبتعاد الحصة عن تغطية الواقع الإجتماعي لسكان الريف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة، إذ أصبحت الحصة منشغلة بطرح مشاكل القطاع الفلاحي التي إزدادت حدتها في هذه الفترة.

المبحث الثالث

المواضيع الثقافية

الموضوع	المجموع		النسبة المئوية
	فترة السبعينات		
مواضيع ثقافية	مراكز الثقافة و المعرفة	-	-
	وضعية التعليم في المناطق الريفية	-	-
	مكافحة الأمية	1	100%
	معالجة السلوكات التقليدية	-	-
المجموع		1	100%

جدول رقم (35) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات بالقضايا الثقافية المرتبطة بالمجتمع الريفي

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (35) أن الإهتمام بالجانب الثقافي و المعرفي لأبناء الريف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة لم يظهر إلا مرة واحدة في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات، و كان ذلك من خلال الإشارة إلى المبادرة التي قامت بها السلطات لفتح أقسام محو الأمية في عدة قرى فلاحية حتى يستفيد منها الفلاحون القاطنون بالمنطقة.

الموضوع	فترة الثمانينات		المجموع	النسبة المئوية
مواضيع ثقافية	مراكز الثقافة و المعرفة	-	-	-
	وضعية التعليم في المناطق الريفية	-	-	-
	مكافحة الأمية	-	-	-
	معالجة السلوكات التقليدية	-	-	-
المجموع		-	-	-

جدول رقم (36) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات بالقضايا الثقافية المرتبطة بالمجتمع الريفي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (36) غياب المواضيع الثقافية في حصة الأرض و الفلاح في فترة الثمانينات.

الموضوع	فترة التسعينات		المجموع	النسبة المئوية
مواضيع ثقافية	مراكز الثقافة و المعرفة	-	-	-
	وضعية التعليم في المناطق الريفية	-	-	-
	مكافحة الأمية	-	-	-
	معالجة السلوكات التقليدية	-	-	-
المجموع		-	-	-

جدول رقم (37) يبين مدى إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات بالقضايا الثقافية المرتبطة بالمجتمع الريفي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (37) غياب المواضيع الثقافية في حصة الأرض و الفلاح في فترة التسعينات و منه نستنتج إهمال الحصة للقضايا الثقافية التي يمكن أن تهم الفلاحين و خاصة منهم الشباب.

الفصل الثالث

أهم التمثيلات في حصة الأرض و الفلاح

المبحث الأول

التمثيلات الخاصة بالفئات الاجتماعية

التمثيلات الإجتماعية	فترة السبعينات	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
التمثيلات الغير رسمية	فلاحة	47	%69.11	-	-
	عاملة في المصنع			1	%1.47
	صاحب معمل			-	-
	مواطن (مستهلك)			3	%4.41
	مربي المواشي			8	%11.76
	تاجر			3	%4.41
	مستثمر			-	-
	حرفي			-	-
	فلاح			32	%47.05
التمثيلات الرسمية	موظف في مؤسسة فلاحية	21	%30.88	2	%2.94
	متخصص			5	%7.35
	مسؤول			14	%20.58
المجموع		68	%100	68	%100

جدول رقم (38) يبين أهم التمثيلات الإجتماعية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات.

من خلال بيانات الجدول رقم (38) يتبين لنا انهم فئة إجتماعية برزت في حصة الأرض و الفلاح فترة السبعينات تمثلت في فئة الفلاحين إذ بلغت نسبتها %47.05، تليها فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي بنسبة %20.58 و تعد هذه النسبة أقل من نصف تلك التي تحصلت عليها فئة الفلاحين، بينما يأتي في المرتبة الثالثة فئة مربي المواشي بنسبة %11.76، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب المختصين في الميدان الفلاحي و التي تمثلت أساسا في مهندسي الزراعة و بعض البيطريين و ذلك بنسبة %7.35 أما المرتبة الأخيرة فإننا نجد فئة النساء العاملات في مصانع تحويل المنتوجات الفلاحية و هذا بنسبة %1.47. و نشير في هذا المجال إلى أن النساء الريفيات شبه غائبات عن حصة الأرض و الفلاح في هذه الفترة الزمنية، هذا إن

كان يتم تصويرهن في بعض الأحيان في أماكن عطلن داخل المصانع، كما يشير الصحفي في حديثه إلى الدور الكبير الذي تقوم به المرأة الريفية في خدمة الأرض و العمل في المصانع إلى جانب الرجل إلا أننا لاحظنا نقصيرا كبيرا من طرف الحصة إتجاه هذه الفئة الإجتماعية.

و يبدو من خلال المقارنة بين النسبة المؤوية التي تحصلت عليها كل من فئة التمثيلات الرسمية و التمثيلات الغير رسمية التي ظهرت في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات، أن الحصة ركزت بصفة أساسية على إبراز التمثيلات الغير رسمية التي بلغت نسبتها 69.11% في حين لم تتجاوز التمثيلات الرسمية نسبة 30.88%.

نستنتج مما سبق أن الفئة الإجتماعية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال هذه الفترة تمثلت في فئة الفلاحين و يبدو ذلك منطقيا بإعتبار أن الحصة موجهة أساسا لهذه الشريحة الإجتماعية.

التمثيلات الإجتماعية		المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
فترة الثمانينات					
التمثيلات الغير رسمية	فلاحة	31	%49.20	-	
	عاملة في المصنع			1	1.58%
	صاحب معمل			1	1.58%
	مواطن (مستهلك)				
	مربي المواشي			10	15.87%
	تاجر			-	
	مستثمر			-	
	حرفي			-	
	فلاح			19	30.15%
التمثيلات الرسمية	موظف في مؤسسة فلاحية	32	%50.79	13	4.76%
	متخصص			11	17.46%
	مسؤول			18	28.57%
المجموع			63	100%	

جدول رقم (39) يبين أهم التمثيلات الإجتماعية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات.

يبين الجدول رقم (39) التوازن الموجود بين نسبة فئة التمثيلات الرسمية و التمثيلات الغير رسمية التي قدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات إذ تراوحت هذه النسبة ما بين 50.79% بالنسبة للتمثيلات الرسمية و 49.20% بالنسبة للتمثيلات الغير رسمية. و نلاحظ أن حصة الأرض و الفلاح خلال هذه الفترة ركزت على فئتين إثنين أي فئة الفلاحين من جهة و فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي من جهة أخرى حيث بلغت نسبة فئة الفلاحين 30.15% بينما بلغت نسبة فئة المسؤولين 28.57%، في حين إحتلت فئة المختصين في المجال الفلاحي المرتبة الثالثة بنسبة 17.46% تليها في المرتبة الرابعة فئة مربي المواشي بنسبة 15.87% بينما نجد في المرتبة الأخيرة كلا من فئة أصحاب المعامل و فئة النساء العاملات في

مصانع تحويل المنتوجات الفلاحية حيث بلغت نسبة ظهورهما في الحصة 1.58% نستنتج مما سبق أن التمثيلات الخاصة بالفئات الإجتماعية التي قنمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات تمثلت أساسا في فئة الفلاحين ثم بدرجة أقل فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي كما نستنتج ضعفا كبيرا في تقديم النساء الريفيات.

التمثيلات الإجتماعية		المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
فترة التسعينات					
التمثيلات الغير رسمية	فلاحة	84	%62.68	1	0.74%
	عاملة في المصنع			-	-
	صاحب معمل			-	-
	مواطن (مستهلك)			5	3.73%
	مربي المواشي			13	9.70%
	تاجر			4	2.98%
	مستثمر			11	8.20%
	حرفي			-	-
	فلاح			50	37.31%
التمثيلات الرسمية	موظف مؤسسة فلاحية	50	%37.31	-	-
	متخصص			17	12.68%
	مسؤول			33	24.62%
المجموع			134		100%

جدول رقم (40) يبين أهم التمثيلات الإجتماعية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (40) تركيز حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات بصفة أساسية على التمثيلات الغير رسمية حيث وصلت نسبتها 62.68% بينما لم

تتجاوز نسبة التمثيلات الرسمية 37.31% و من بين الفئات التي برزت في التمثيلات الغير رسمية فئة الفلاحين بنسبة 37.31% تليها فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي بنسبة 24.62%، بينما احتلت المرتبة الثالثة فئة المختصين في الميدان الفلاحي التي بلغت نسبتها 12.68%. و نلاحظ من خلال الجدول توجه حصة الأرض و الفلاح خلال هذه الفترة الزمنية نحو فئة المستثمرين في القطاع الفلاحي حيث بلغت نسبتها 8.60% و يمكن تفسير هذه النتيجة بتوجه السياسة الفلاحية نحو تشجيع الإستثمار في ميدان الفلاحة و فتح المجال أمام القطاع الخاص في هذا المجال. بينما احتلت المرتبة الأخيرة فئة النساء الريفيات بنسبة 0.74%.

المبحث الثاني

التمثيلات الخاصة بالمناطق الجغرافية

المنطقة الجغرافية	المجموع	النسبة المئوية
فترة السبعينات		
الجنوب	4	28.57%
الغرب	1	7.14%
الشرق	2	14.28%
الشمال	7	50%
المجموع	14	100%

جدول رقم (41) يبين التمثيلات الخاصة بالمناطق الجغرافية في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (41) أن التغطية الجغرافية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات تركزت أساسا في الشمال الجزائري و ذلك بنسبة 50%، إذ نلاحظ أن إهتمام الحصة كان منصبا على تغطية النشاطات الفلاحية الخاصة بمنطقة سهل متيجة، يليها في المرتبة الثانية منطقة الجنوب بنسبة 28.57% في حين لم تتجاوز نسبة المناطق الشرقية 14.28%، بينما احتلت المناطق الغربية المرتبة الأخيرة بنسبة 7.14%.

المنطقة الجغرافية	المجموع	النسبة المئوية
فترة الثمانينات		
الجنوب	5	38.46%
الغرب	2	15.38%
الشرق	-	-
الشمال	6	46.15%
المجموع	13	100%

جدول رقم (42) يبين التمثيلات الخاصة بالمناطق الجغرافية في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (42) أن التغطية الجغرافية لحصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات شملت بصفة أساسية المناطق الشمالية و بدرجة أقل المناطق الجنوبية، إذ بلغت نسبة ظهور المناطق الشمالية في الحصة 46.15% بينما قدرت نسبة المناطق الجنوبية بـ 38.46% تليها في المرتبة الثالثة المناطق الغربية التي لم تظهر إلا مرتين في الحصة و هذا ما يعادل نسبة 15.38%، هذا في الوقت الذي تغيبت فيه المناطق الشرقية عن حصة الأرض و الفلاح. إن أهم ما يمكن إستخلاصه من النتائج السابقة هو توجه حصة الأرض و الفلاح في فترة الثمانينات نحو تغطية أكبر للجهات الشمالية و الجنوبية للوطن، لكن في نفس الوقت نلاحظ تقصير الحصة إتجاه المناطق الغربية و الشرقية بصفة خاصة، إذ بقي إهتمامها منصبا على تغطية النشاطات الفلاحية الخاصة بالشمال و الجنوب الجزائري.

المنطقة الجغرافية	المجموع	النسبة المئوية
فترة التسعينات		
الجنوب	7	28%
الغرب	6	24%
الشرق	6	24%
الشمال	6	24%
المجموع	25	100%

جدول رقم (43) يبين التمثيلات الخاصة بالمناطق الجغرافية في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (43) تقارب عدد تكرارات المناطق الجغرافية التي غطتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات، لكن تبقى نسبة تغطية منطقة الجنوب الجزائري أكبر حيث بلغت 28% بينما تحصلت بقية المناطق على نسبة 24% و يمكن تفسير هذه النتائج بالتحويلات التي شهدتها السياسة الفلاحية في الجزائر خلال هذه الفترة الزمنية التي وضعت فيها مجموعة من القوانين تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي و تصحيح وضعية هذا القطاع لتحقيق التنمية الفلاحية المنتظرة، و من جملة الإجراءات التي إتخذتها السلطات توجيه

العناية التامة للمناطق الصحراوية بعدما أثبتت التجارب خصوبة هذه الأراضي و كذا توفر فيها المياه الجوفية، فانعكس ذلك على مضمون حصة الأرض و الفلاح التي أعطت إهتمام أكبر في تغطيتها الجغرافية للمناطق الجنوبية.

كما أن إرتفاع النسبة التي تحصلت عليها المناطق الشرقية و الغربية يمكن إرجاعه إلى عاملين إثنين.

أولاً: سياسة اللاتمرکز الذي أراد التلفزيون الجزائري أن يجسدها خلال هذه الفترة ليؤكد على أن هذا الجهاز الإعلامي مفتوح لكل أبناء هذا الوطن و أنه ليس حكراً على منطقة الشمال. ثانياً: إرتفاع مدة بث حصة الأرض و الفلاح من جهة و تحولها -تقريباً- إلى حصة شهرية من جهة أخرى، سمح للحصة من توسيع تغطيتها الجغرافية إذ أصبحت خلال الحصة الواحدة تقدم روبرتايات و تحقيقات من مختلف ولايات الوطن.

الفصل الرابع

توجيهات حصة الأرض و الفلاح

المبحث الأول

من حيث الإتجاه و الهدف

الإتجاه	مؤيد	محايد	معارض	المجموع
فترة السبعينات	8	3	1	12
النسبة المئوية	66.66%	25%	8.33%	100%

جدول رقم (44) يبين إتجاه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات

يبين لنا الجدول رقم (44) أن الإتجاه الذي إتخذته الحصة في فترة السبعينات كان في أغلب الأحيان مؤيدا و ذلك بنسبة 66.66% بينما جاء الإتجاه المحايد في المرتبة الثانية بمجموع ثلاثة تكرارات أي ما يعادل نسبة 25% أما الإتجاه المعارض فلم تتخذه الحصة إلا مرة واحدة.

و يمكن أن نستخلص مما سبق أن حصة الأرض و الفلاح ركزت في هذه الفترة الزمنية على إظهار إيجابيات القطاع الفلاحي في ظلال الثورة الزراعية. فنجدها مثلا تنقل إرتياح الفلاحين للإجراءات التي صادقت عليها الدولة للقضاء على الفوارق الطبقية و إعداد الظروف الملائمة لعامل الأرض حتى يقوم بدوره في الإنتاج، فتبين أن الفلاحين أصبحوا يتمتعون بالإمتيازات التي كانوا محرومين منها، و من خلال هذا توضح الحصة أن القطاع الفلاحي الإشتراكي خطى خطوات عملاقة لتنمية الفلاحة.

كما تشير الحصة إلى إيجابيات إحتكار الدولة لإنتاج التمور و تصديرها و التعريف بالمعامل التي أنشأتها الدولة في الجنوب لمعالجة التمور و تكيفها و تصديرها، كما تعرض الحصة للنتائج الجيدة التي تحصل عليها الفلاحون في إنتاج الحوامض، هذا بالإضافة إلى إيجابيات المشاريع المسطرة في المخطط الرباعي و رصد مميزات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا و دوره في تنمية الزراعة و رفع الإنتاج و تحسينه.

أما فيما يخص الإتجاه المحايد فإنه يبرز من خلال الحصص التي تناولت إيجابيات و سلبيات الموضوع المطروح، بحيث يظهر لما للتوازن في طرح الإيجابيات و السلبيات فمثلا نجد الحصة تعرض من جهة السلبيات التي يعاني منها قطاع تربية المواشي و الفوض التي تعم هذا القطاع لكن من جهة أخرى تشير إلى الجانب الإيجابي الذي عرفه هذا القطاع و المتمثل في الإجراءات التي تستخدمها الدولة من أجل زيادة رؤوس المواشي و تخفيض أسعار اللحم في

الأسواق، كما يظهر لنا الإتجاه المحايد أيضا في الموضوع الذي تناولت فيه الحصّة من جهة الظروف القاسية التي يعيشها سكان بعض المناطق الريفية و إنتشار الأوبئة و الأمراض لكن من جهة ثانية تشير الحصّة إلى الأعمال الجارية لبناء القرى الفلاحية في تلك المناطق و التي ستحتوي على جميع المرافق الضرورية للحياة. أما الإتجاه المعرض فقد برز في الحصّة التي تناولت موضوع غياب الرقابة عن الأسعار بحيث أشارت إلى سلبيات عملية التسويق مثل البيروقراطية و تهاون المسؤولين و بعدهم عن الفلاح و أمام هذه النتائج نتساءل: هل سلبيات القطاع الفلاحي كانت قليلة إلى هذا الحد أم أن حصّة الأرض و الفلاح إمتنعت عن طرحها و إيرازها للجمهور؟

الإتجاه	مؤيد	محايد	معارض	المجموع
فترة الثمانينيات	11	1	-	12
النسبة المئوية	91.66%	8.33%	-	100%

جدول رقم (45) يبين إتجاه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينيات

يتضح من خلال الجدول رقم (45) أن الإتجاه الذي إتخذته حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينيات كان في أغلب الأحيان مؤيدا فقد بلغت نسبة ظهور هذا الإتجاه 91.66% حيث ركزت الحصة في معظم حلقاتها على تتبع النتائج الإيجابية التي تحققت في الميدان الفلاحي، هذا و إن كانت الحصة تذكر من حين إلى آخر بعض السلبيات و المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي لكن الإتجاه العام الذي أخذته كان التأكيد على الإيجابيات التي تحققت أو سوف تتحقق في هذا المجال فنذكر على سبيل المثال تركيز الحصة على الإشادة بالمشاريع التنموية التي إستفادت منها ولايات الجنوب في إطار المخططات الإنمائية التي قررتتها الدولة لفك العزلة عن هذه الولايات، و كذا رصد للمجهودات التي تبذلها كتابة الدولة للغابات و التشجير من أجل حماية الغابات و توفير كل الوسائل و الإمكانيات لتتميتها و مقاومة الأمراض و الحشرات التي تضرر بالغابات و تركيز الحصة على النتائج الجيدة التي سجلت في مجال مكافحة دودة الصنوبر. كما أشادت الحصة بالنمو الذي عرفه قطاع تربية الحيوانات و إهتمام الفلاحين و المربين بتربية الأبقار و النتائج الإيجابية التي تحققت في هذا الميدان و التي أدت إلى تقليص الفجوة الغذائية و التبعية للخارج في مجال إنتاج اللحوم و الحليب. كما ركزت الحصة على إيجابيات القرارات التي إتخذتها الدولة في ميدان تسويق المحاصيل بالإضافة إلى المجهودات التي يبذلها الفلاحون لإستصلاح أراضي الجنوب و توسيع المساحات الصالحة للزراعة. أما فيما يخص الإتجاه المحايد فلم تتخذ الحصة إلا مرة واحدة حين تناولت من خلاله موضوع تربية المواشي بطريقة محايدة فنجدها أثناء معالجة هذا الموضوع قد تناولت كلا من سلبيات و إيجابيات تربية المواشي. هذا في الوقت الذي يغيب فيه الإتجاه المعارض عن مضمون حصص الأرض و الفلاح في فترة الثمانينيات. و إنطلاقا من النتائج السابقة نلاحظ إستمرار حصة الأرض و الفلاح في الإتجاه الذي كانت تسير عليه في فترة السبعينات و هو التأكيد على الإيجابيات التي تحققت في الميدان الفلاحي و قلة التعرض للجوانب السلبية التي يعاني منها هذا القطاع.

الإتجاه	مؤيد	محايد	معارض	المجموع
فترة التسعينات	2	3	7	12
النسبة المئوية	16.66%	25%	58.33%	100%

جدول رقم (46) يبين إتجاه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات

يبين الجدول رقم (46) أن الإتجاه الغالب في حصة الأرض و الفلاح في فترة التسعينات تمثل في الإتجاه المعارض و ذلك بنسبة 58.33% و هذه النسبة تمثل أكثر من نصف المجموع العام للتكرارات الخاصة بفئة الإتجاه، يليه في المرتبة الثانية الإتجاه المحايد بنسبة 25% و أخيرا نجد الإتجاه المؤيد بنسبة 16.66%. نلاحظ من خلال النتائج السابقة الذكر توجه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات نحو التركيز على الجوانب السلبية التي يعاني منها الريف الجزائري بصفة عامة و القطاع الفلاحي بصفة خاصة.

و يمكن تفسير هذا التوجه الذي إتخذته الحصة بالتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد حوادث أكتوبر 1988 و المصادقة على الدستور الجديد سنة 1989، الذي فسح المجال للتعبدية السياسية و الإعلامية، فعرف مجال الإعلام خاصة المكتوب تغيرا هاما على المستوى الكمي و النوعي و إنفتح التلفزيون على رصد السلبيات التي تعاني منها مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، هذا ما يفسر لنا تغير الإتجاه الذي إتخذته الحصة في فترة التسعينات في معالجة مواضيع القطاع الفلاحي.

الهدف	المجموع	النسبة المئوية
فترة السبعينات		
إستطلاع رأي الفلاحين	1	4.16%
الإعلام و الأخبار	9	37.50%
التعبئة و التجنيد	3	12.50%
الشرح و التفسير	3	12.50%
الإرشاد و التوعية	6	25%
نشر ثقافة فلاحية	2	8.33%
المجموع	24	100%

جدول رقم (47) يبين هدف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات

يبين لنا الجدول رقم (47) أن هدف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات تمثل أساسا في الإعلام و الإخبار و ذلك بنسبة 37.50% بحيث نلاحظ تركيز الحصة على إعلام جمهورها بالإنجازات الفلاحية التي تحققت في الميدان أو تلك التي هي على وشك الإنجاز و كذا إعلام الفلاحين بالمجهودات التي تبذلها الدولة لجماعتهم من الإستغلال. ثم في مرحلة ثانية يأتي هدف الإرشاد و التوعية بنسبة 25% حيث قامت الحصة بتوعية و إرشاد جمهورها حول مواضيع مختلفة نذكر منها التوعية بأهمية التكوين المهني في المجال الفلاحي، و كذا التوعية بأهمية تطوير بعض الزراعات، و التوعية بأهمية إستغلال المياه الجوفية و إرشاد الفلاحين إلى بعض التقنيات لمقاومة بعض الأمراض التي تصيب النباتات بالإضافة إلى توعية المزارعين بخطورة بعض المواد الكيماوية السامة التي تستعمل للقضاء على بعض الحشرات.

و يتقاسم كلا من هدف التعبئة و التجنيد و الشرح و التفسير المرتبة الثالثة بنسبة 12.50% و قد تمحور هدف التعبئة و التجنيد حول تجنيد الفلاحين لتحمل مسؤولياتهم و تضافر جهودهم من أجل المزيد من الإنتاج، بينما تمحور هدف الشرح و التفسير حول شرح القرارات و القوانين التي كانت تصدرها الدولة في المجال الفلاحي.

أما في المرتبة ما قبل الأخيرة و بنسبة 8.33% نجد الهدف المتمثل في نشر ثقافة فلاحية أي تزويد الفلاحين بالتقنيات و المعلومات الضرورية في مجال الزرع و البذر و الحرث

بالإضافة إلى النصائح التي تقدمها الحصة للفلاحين في مجال الرعاية الصحية للحيوانات أو النباتات. و أخيرا و بنسبة 4.16% يأتي هدف إستطلاع رأي الفلاحين فقد أجرت الحصة نوعا من الإستطلاع للتعرف على رأي الفلاحين حول موضوع التقاعد و المنحة العائلية.

نستخلص مما سبق أن حصة الأرض و الفلاح في فترة السبعينات كانت ذات طابع إعلامي و إخباري بالدرجة الأولى كما أولت أهمية خاصة لمجال الإرشاد و التوعية.

الهدف	المجموع	النسبة المئوية
فترة الثمانينات		
إستطلاع رأي الفلاحين	2	10.52%
الإعلام و الإخبار	3	15.78%
التعبئة و التجنيد	2	10.52%
الشرح و التفسير	2	10.52%
الإرشاد و التوعية	8	42.10%
نشر ثقافة فلاحية	2	10.52%
المجموع	19	100%

جدول رقم (48) يبين هدف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات

يتضح من خلال الجدول رقم (48) أن حصة الأرض و الفلاح خلال مرحلة الثمانينات قد إستهدفت من خلال مضمونها إرشاد و توعية الفلاحين حيث ركزت على تقديم النصائح و الإرشادات المختلفة التي كان الهدف منها توعية جمهورها، و يتأكد لنا ذلك من خلال بيانات الجدول فقد تحصل هدف الإرشاد و التوعية على نسبة 42.10% ثم يأتي في المرتبة الثانية هدف الإعلام و الإخبار بنسبة 15.78% بينما نجد في المرتبة الثالثة كلا من هدف نشر ثقافة فلاحية و هدف الشرح و التفسير و إستطلاع رأي الفلاحين و هذا بنسبة 10.52%.

نستخلص إذا من النتائج السابقة أن هدف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات تمثل أساسا في الإرشاد و التوعية، ثم في مرحلة ثانية الإعلام و الإخبار.

الهدف	المجموع	النسبة المئوية
فترة التسعينات		
إستطلاع رأي الفلاحين	-	-
الإعلام و الإخبار	9	40.90%
التعبئة و التجنيد	4	18.18%
الشرح و التفسير	2	9.09%
الإرشاد و التوعية	7	31.81%
نشر ثقافة فلاحية	-	-
المجموع	22	100%

جدول رقم (49) يبين هدف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (49) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات إستهدفت أساسا الإعلام و الإخبار إذ تحصل هذا الهدف على نسبة 40.90% ثم و بدرجة أقل إستهدفت الحصة الإرشاد و التوعية حيث تحصل هذا الهدف على نسبة 31.81%، يليه في المرتبة الثالثة هدف التعبئة و التجنيد بنسبة 18.18% و نشير في هذه النقطة إلى أن إستهداف الحصة للتعبئة و التجنيد في هذه الفترة الزمنية كان من أجل تجنيد الفلاحين لإستصلاح الأراضي الصحراوية و تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في المناطق الجنوبية، أما في المرتبة الأخيرة نجد هدف الشرح و التفسير بنسبة 9.09%.

المبحث الثاني

من حيث اللغة و الأنواع الصحفية

لغة الحصة	المجموع	النسبة المئوية
فترة السبعينات		
دارجة	5	29.41%
فصحى	1	5.88%
الإثنان	6	35.29%
فرنسية	5	29.41%
المجموع	17	100%

جدول رقم (50) يبين اللغة التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (50) أن اللغة التي إستعملتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات كانت بصفة أساسية عبارة عن مزيج من الدارجة و الفصحى فقد تحصلت هذه الأخيرة على نسبة 35.29% تليها مباشرة كل من اللغة الدارجة و اللغة الفرنسية و هذا بنسبة 29.41% بينما إحتلت اللغة العربية الفصحى المرتبة الأخيرة بنسبة 5.18%، و يمكن أن نفسر هذه النتائج كما يلي:

أولاً: يجب أن نشير إلى أن الحصة موجهة أساساً إلى سكان المناطق الريفية بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة و في ظل الأمية المتفشية ومسط هذه الفئة تضطر الحصة إلى إستخدام لغة يفهمها المتقف و الأمي و قد تمثلت هذه الأخيرة في ذلك المزيج من الدارجة و الفصحى. و الملاحظ أن لغة الصحفي في بداية السبعينات كانت أقرب إلى الدارجة لكن في مرحلة ثانية و ابتداءً من منتصف السبعينات أصبح الصحفي يستخدم في تطبيقه لغة أقرب إلى الفصحى، فتساءل هنا عن مدى مقدرة الفلاحين على إستيعاب و فهم محتوى هذه الرسالة.

ثانياً: نلاحظ أن إستخدام الدارجة كان في أغلب الأحيان يتم من طرف المستجوبين مثل الفلاحين و مربي الحيوانات و بعض المسؤولين في القطاع الفلاحي.

ثالثاً: إن إستخدام اللغة الفرنسية إقتصرت على بعض المختصين في الميدان الزراعي مثل مهندسي الفلاحة و الليطريين و كذا بعض المسؤولين.

رابعاً: إن اللغة العربية الفصحى التي ظهرت بتكرار واحد كان إستعمالها في حصة عبارة عن رپورتاج لم يستخدم فيه الصحفي تقنية الإستجابات فكانت الحصة كلها عبارة عن حديث الصحفي.

لغة الحصة	المجموع	النسبة المئوية
فترة الثمانينات		
دارجة	1	5.88%
فصحى	-	-
الإثنان	11	64.70
فرنسية	5	29.41
المجموع	17	100%

جدول رقم (51) يبين اللغة التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات

يبدو من خلال بيانات الجدول رقم (51) أن اللغة التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح في مرحلة الثمانينات كانت في أغلب الأحيان مزيجا من الدارجة و الفصحى فقد تحصلت هذه الأخيرة على نسبة 70.58%. كما يبرز إستخدام اللغة الفرنسية في الحصة حيث بلغت نسبتها 29.41% و نشير هنا إلى أن إستخدام اللغة الفرنسية كان يتم من طرف بعض المختصين و المسؤولين في القطاع الفلاحي.

لغة الحصة	المجموع	النسبة المئوية
فترة التسعينات		
دارجة	-	-
فصحى	-	-
الإثنان	12	92.30%
فرنسية	1	7.69%
المجموع	13	100%

جدول رقم (52) يبين اللغة التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (52) أن اللغة التي خاطبت بها حصة الأرض و الفلاح جمهورها خلال فترة التسعينات تمثلت أساسا في مزيج من الدارجة و الفصحى حيث بلغت نسبة إستخدامها 92.30%. بينما تراجع إستخدام اللغة الفرنسية في الحصة إذ إقتصرت إستخدامها على مرة واحدة فقط و هذا ما يعادل نسبة 7.69%.

النسبة المئوية	المجموع	الأنواع الصحفية فترة السبعينات
15.38%	4	أخبار مختصرة
26.92%	7	تحقيق
15.38%	4	روبرتاج
42.30%	11	إستجابات
-	-	حوار مع ضيف
-	-	مائدة مستديرة
100%	26	المجموع

جدول رقم (53) يبين الأنواع الصحفية التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات

يتبين من خلال الجدول رقم (53) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات إعتمدت بصفة أساسية على الإستجابات كنوع صحفي أساسي لجمع المعلومات حيث تصدر هذا النوع المجموعة بنسبة 42.30%، ثم يأتي في المركز الثاني التحقيق كنوع صحفي ثاني إعتمدت عليه الحصة و قد بلغت نسبته 26.92% بينما ستقسم المرتبة الثالثة كلا من الروبرتاج و الأخبار المختصرة و هذا بنسبة 15.38%.

النسبة المئوية	المجموع	الأنواع الصحفية فترة الثمانينات
-	-	أخبار مختصرة
4.16%	1	تحقيق
45.83%	11	روبرتاج
50%	12	إستجابات
-	-	حوار مع ضيف
-	-	مائدة مستديرة
100%	24	المجموع

جدول رقم (54) يبين الأنواع الصحفية التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات

يتضح من خلال الجدول رقم (54) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات إستعملت الإستجابات بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبة إستعمالها 50%، تليها و بفارق قليل الروبرتاجات كنوع صحفي ثاني إعتمدت عليه الحصة و قد قدرت نسبتها بـ 45.83% بينما إقتصر إستخدام الحصة للتحقيقات على مرة واحدة فقط حيث قدرت نسبتها بـ 4.16% في حين نلاحظ غياب بقية الأنواع الصحفية و المتمثلة في الأخبار المختصرة و المائدة المستديرة و الحوار مع الضيف.

النسبة المئوية	المجموع	الأنواع الصحفية فترة التسعينات
-	-	أخبار مختصرة
37.50%	9	تحقيق
12.50%	3	روبرتاج
50%	12	إستجابات
-	-	حوار مع ضيف
-	-	مائدة مستديرة
100%	24	المجموع

جدول رقم (55) يبين الأنواع الصحفية التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (55) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات إعتمدت بصفة أساسية على الإستجابات التي تم إستخدامها في كل الحصص الممثلة لعينة دراستنا و قد بلغت نسبة إستعمالها 50% و في المقابل نجد التحقيق، كنوع صحفي ثاني إستخدمته الحصة بنسبة 37.50% بينما إحتل الرپورتاج المرتبة الأخيرة بنسبة 12.50%.

المبحث الثالث

من حيث مكان اللقاء و طريقة
العرض

مكان اللقاء	المجموع	النسبة المئوية
فترة السبعينات		
المكتب	5	29.41%
الإستوديو	—	—
الميدان	12	70.58%
المجموع	17	100%

جدول رقم (56) يبين مكان اللقاء الذي إعتمدت عليه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات

يتضح من خلال الجدول رقم (56) أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات كان نشاطها في أغلب الأحيان، يتم في الميدان إذ تحصل هذا الأخير على نسبة 70.58%، بينما بلغت نسبة استخدام الحصة للمكتب كمكان للقاء المستجوبين 29.41%، و نشير في هذا المجال إلى أن إنتقال حصة الأرض إلى بعض المكاتب كان يتم من أجل إستجواب بعض المسؤولين عن القطاع الفلاحي. بينما نلاحظ عدم استخدام الحصة الإستوديو لتصوير الحصص الخاصة بعينة الدراسة، و منه يمكننا أن نقول أن حصة الأرض و الفلاح هي حصة ميدانية بالدرجة الأولى.

مكان اللقاء	المجموع	النسبة المئوية
المكتب	1	7.69%
الاستوديو	-	-
الميدان	12	92.30%
المجموع	13	100%

جدول رقم (57) يبين مكان اللقاء الذي إعتمدت عليه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات

يبين لنا الجدول رقم (57) أن أغلبية اللقاءات التي أجرتها حصة الأرض و الفلاح مع المستجوبين خلال فترة الثمانينات كانت في الميدان إذ تحصل هذا الأخير على نسبة 92.30%، بينما لم تعتمد الحصة إلا مرة واحدة على المكتب لإستجواب المسؤولين عن القطاع الفلاحي و هذا ما يعادل نسبة 7.69%.

و نشير في هذا المجال إلى أن أغلبية الإستجابات التي كانت تقوم بها الحصة للشخصيات المسؤولة عن القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة كانت تتم خارج المكاتب أي في الميدان. في حين نلاحظ عدم إستخدام الحصة للإستوديو و يمكن تفسير ذلك بعدم إستضافت الحصة ضيوفا لمناقشة بعض المواضيع المرتبطة بالجانب الفلاحي.

مكان اللقاء	المجموع	النسبة المئوية
المكتب	7	36.84%
الإستديو	-	-
الميدان	12	63.15%
المجموع	19	100%

جدول رقم (58) يبين مكان اللقاء الذي إعتمدت عليه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات

يتبين من خلال الجدول رقم (58) أن مكان اللقاء الذي إعتمدت عليه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات تمثل أساسا في الميدان و هذا بنسبة 63.15% حيث نلاحظ أن اللقاءات التي كان الصحفي يجريها مع المستجوبين كانت تتم في أغلب الأوقات في الميدان، بينما بلغت نسبة استخدام المكاتب كمكان للقاء 36.84%.

طريقة العرض	المجموع	النسبة المئوية
طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها	1	7.14%
مجرد طرح القضية	1	7.14%
الدعوة لموقف أو إتجاه معين	7	50%
عرض المشكلة دون تقديم الحل	-	-
عرض مشكلة و تقديم الحل	5	35.71%
المجموع	14	100%

جدول رقم (59) يبين طريقة العرض التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة

السبعينات

يتضح من خلال الجدول رقم (59) أن طريقة العرض التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات تمثلت أساسا في الدعوة لموقف أو إتجاه معين فقد تحصلت هذه الطريقة على نسبة 50% أي ما يعادل نصف المجموع العام للتكرارات.

بينما تحصلت طريقة عرض مشكلة و تقديم الحل على نسبة 35.71%، في حين إقتصرت إعتداد الحصة على طريقة طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها و طريقة الإكتفاء بطرح القضية على مرة واحدة فقط أي ما يعادل نسبة 7.14%.

و يمكن أن نستخلص من هذه النتائج أن حصة الأرض و الفلاح كانت تركز على تقديم بعض النداءات و الدعوات سواء للفلاحين أو المسؤولين عن القطاع الفلاحي فمثلا نجدها تدعوا إلى ضرورة تجنيد جميع الطاقات المادية و البشرية لإنجاح الثورة الزراعية حتى تسود العدالة الاجتماعية و التوازن الجهوي بين الريف و المدينة فلا يعيش أحدهما حالة على الآخر. كما دعت الحصة عمال المزارع المسيرة ذاتيا إلى تحمل مسؤولياتهم و أن يكونوا أهلا بالثقة التي وضعتها فيهم الدولة بالإضافة إلى ذلك قدمت الحصة عدة دعوات للإسراع في إنجاز المشاريع الخاصة بتطوير تربية الدواجن و الأرانب و نادت بتطوير إنتاج اللحوم الحمراء لمواجهة قلة هذا المنتج و تجنب إستراذه من الخارج، كما قدمت الحصة دعوة للمسؤولين و الفلاحين للحفاظ على العتاد الفلاحي و صيانتته حتى لا يكلف البلاد نفقات كبيرة لإصلاحه، كما دعت إلى ضرورة توسيع التكوين المهني ليشمل الفلاحين في مختلف الميادين الزراعية.

بالإضافة إلى ذلك تتبعت الحصة طريقة طرح مشكلة معينة و إقتراح الحلول المناسبة لها. فمثلا من أبرز المشاكل التي طرحتها الحصة في هذه الفترة نجد مشكل إستغلال بعض الثروات الفلاحية من طرف شركات أجنبية و بعض الفئات الإنتهازية و قد أكدت الحصة على أن الحل الوحيد لوضع حد لهذا الإستغلال يتمثل في إحتكار الدولة لعملية إنتاج و تسويق هذه المنتوجات.

كما طرحت الحصة أيضا مشكل قلة المياه الضرورية للري في بعض المناطق و إقتрحت كحل لهذا المشكل إستغلال المياه الجوفية و حفر المزيد من الآبار. بالإضافة إلى ذلك تناولت الحصة مشكل إرتفاع ثمن اللحوم الحمراء و نقص كمية هذه اللحوم في الأسواق الوطنية، فأقتрحت الحصة من جهة تطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية التي ستتنظم هذا القطاع و تعمل على تغيير الأوضاع و من جهة ثانية تعويض إستهلاك اللحوم الحمراء باللحوم البيضاء في إنتظار عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي أي تحسين إنتاج اللحوم الحمراء. أما فيما يخص الجانب الصحي للنباتات فقد طرحت الحصة مشكل مرض البيوض الذي أصاب العديد من أشجار النخيل فأحدث خسائر كبيرة للفلاحين لذا نجد الحصة قد إقتрحت على الفلاحين إستخدام غاز الكلوروبيكلين الذي تم تجربته من طرف المختصين الجزائريين فأعطى نتائج جيدة لكن في نفس الوقت تحذر الحصة الفلاحين من خطورة هذا الغاز على حياة الإنسان لذا طلبت منهم إتخاذ كل الحذر عند إستعماله.

بينما تناولت حصة الأرض و انلاح من خلال طريقة مجرد طرح القضية موضوع القرار الذي أصدرته الدولة لتقليص مساحة زراعة الكروم حيث طرحت الحصة قضية تحويل 25 ألف هكتار من أراضي الكروم إلى مساحات لزراعة الحبوب و أشجار الفواكه، في حين تناولت الحصة موضوع النقاغ و المنحة العائلية للفلاح على شكل طرح القضية و تقديم وجهة نظر الفلاحين حولها.

طريقة العرض	المجموع	النسبة المئوية
طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها	2	11.76%
مجرد طرح القضية	3	17.64%
الدعوة لموقف أو إتجاه معين	8	47.05%
عرض المشكلة دون تقديم الحل	-	-
عرض مشكلة و تقديم الحل	4	23.52%
المجموع	17	100%

جدول رقم (60) يبين طريقة العرض التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات

يبين الجدول رقم (60) أن طريقة العرض التي إتخذتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات تمثلت أساسا في الدعوة لموقف أو إتجاه معين فقد تحصلت هذه الأخيرة على نسبة 47.05% فنجد حصة الأرض و الفلاح في هذه المرحلة قدمت مجموعة من الدعوات و النداءات للمسؤولين و المزارعين و مربي المواشي نذكر على سبيل المثال دعوة المسؤولين للقيام بحملة شرح واسعة تساعد الفلاحين على إستيعاب القرارات الجديدة التي أصدرتها الحكومة في مجال تسويق المنتوجات الفلاحية، كما دعت الحصة السلطات المختصة لحل مشكل تكوين الفلاحين و خاصة منهم الشباب و توسيع حملات التوعية و الإرشاد لتلقين المربين الطرق و الأساليب الحديثة للتربية الحيوانية و تحقيق التغطية الصحية للحيوانات في كل المناطق الريفية، كما دعت الحصة لتوسيع مجال إستصلاح الأراضي الزراعية في الجنوب و التطبيق الفعلي للبرامج المصطرة من أجل تنمية هذه المناطق.

أما في المرتبة الثانية نجد طريقة عرض مشكلة و تقديم الحل و هذا بنسبة 23.52% فقد كانت حصة الأرض و الفلاح تقوم بطرح بعض مشاكل القطاع الفلاحي ثم تقترح مجموعة من الحلول الممكنة، تليها مباشرة طريقة العرض المتمثلة في الإكتفاء بطرح القضية و هذا بنسبة 17.64% بينما تحصلت طريقة العرض المتمثلة في طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها على نسبة 11.76% حيث قامت الحصة بإستطلاع رأي الفلاحين حول قضيتين و هما: قضية بناء السدود و قضية حرية التسويق التي أرادت من خلالها معرفة رأي الفلاحين في القرارات التي أصدرتها الحكومة في مجال تحرير تسويق المحاصيل الزراعية.

طريقة العرض	المجموع	النسبة المئوية
طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها	-	-
مجرد طرح القضية	-	-
الدعوة لموقف أو إتجاه معين	9	52.94%
عرض المشكلة دون تقديم الحل	-	-
عرض مشكلة و تقديم الحل	8	47.05%
المجموع	17	100%

جدول رقم (61) يبين طريقة العرض التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (61) أن طريقة العرض التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات تراوحت ما بين عرض مشكلة و تقديم الحل و الدعوة لموقف أو إتجاه معين هذا و إن كانت الكفة مالت نوعا ما لصالح طريقة الدعوة لموقف أو إتجاه معين التي يتحصلت على نسبة 52.94% بينما بلغت نسبة طريقة عرض مشكلة و تقديم الحل 47.05%.

نستنتج من خلال هذه النتائج أن حصة الأرض و الفلاح في هذه الفترة الزمنية كانت تركز على تقديم دعوات و نداءات سواء للفلاحين أو المسؤولين للإعتناء أكثر بالقطاع الفلاحي، فمثلا نجد الحصة تدعو المسؤولين لمساندة و تدعيم الفلاحين الذين يخوضون تجربة إستصلاح أراضي الجنوب و توفير عوامل الإنتاج لهؤلاء المستصلحين، كما دعت الحصة مربّي المواشي للإعتناء أكثر بتربية الإبل و في هذا الإطار وجه الصحفي نداء لمربي الإبل لتشكيل تجمعات من أجل مواجهة مشاكلهم المهنية، كما دعى إلى ضرورة الإعتناء أكثر بقطاع تربية الأبقار للتخفيف من حدة إستيراد الحليب.

الفصل الخامس

مقارنة تحليلية بين الفترات الزمنية

الثلاث

المبحث الأول

من حيث المواضيع الأساسية
المطروحة في حصة الأرض و الفلاح

الموضوع الزمنية الفترة	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	المجموع	النسبة المئوية
أهمية إدخال الوسائل الفنية الحديثة في المجال الفلاحي	-	1	-	1	%4.76
إختيار البذور: تجفيفها و تخزينها	-	-	1	1	%4.76
التعريف بالأمراض التي تصيب النباتات و كيفية وقايتها	2	2	-	4	%19.04
زراعة البيوت البلاستيكية	-	1	1	2	%9.52
إرشادات حول زراعة الحبوب	1		1	2	%9.52
تقنيات الري و إستغلال المياه الجوفية	-	1	2	3	%14.28
إستعمال المخصبات و الأسمدة	1	-	-	1	%4.76
طريقة إعداد الأرض و حرثها	2	-	-	2	%9.52
إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات	3	1	-	4	%19.04
كيفية إستخدام الآلات للزراعة و صيانتها	-	-	1	1	%4.76
النسبة المئوية	%42.85	%28.57	%28.57	%100	
المجموع	9	6	6	21	%100

جدول رقم (62) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث في إكساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة.

إن إجراء مقارنة بين الفترات الزمنية الثلاث حول مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح في إكساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة يبين لنا أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات كانت أكثر إهتماما بتلقين الفلاحين التقنيات الفلاحية و تزويدهم بالمعلومات الضرورية للمحافظة على الزراعة و تطويرها إذ تكررت هذه التقنيات في هذه الفترة الزمنية

تسع مرات أي ما يعادل نسبة 42.85% ، بينما لم تتجاوز نسبة المواضيع الخاصة بإكساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة خلال فترتي الثمانينات و التسعينات 28.57%.

و الملاحظ من خلال الجدول رقم (62) أن التقنيات الفلاحية التي ركزت عليها الحصة خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثلت أساسا في كيفية إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات و التعريف بالأمراض التي تصيب النباتات و كيفية وقايتها حيث تكرر ظهورها أربع مرات و هي بذلك تمثل نسبة 19.04%، بينما تأتي في المرتبة الثانية تقنيات الري و إستغلال المياه الجوفية بنسبة 14.28%، و قد سجلت أعلى نسبة في هذا المجال خلال فترة التسعينات إذ بلغت 9.52%، و قد يعود هذا التوجه إلى تطبيق الجزائر لمسياسة إصلاح الأراضي الزراعية في الجنوب و هذا ما جعل الحصة توضح لجمهورها من جهة توفر المياه الجوفية في المناطق الصحراوية و من جهة أخرى توضح كيفية الحصول عليها. في حين يتقاسم المرتبة الثالثة كلا من طريقة إعداد الأراض و حرثها و زراعة البيوت البلاستيكية بالإضافة إلى تقديم إرشادات حول زراعة الحبوب و هذا بنسبة 9.52%. أما في المرتبة الأخيرة فنجد كلا من كيفية إستخدام الآلات الزراعية و صيانتها و إستعمال المخصبات و الأسمدة و كيفية إختيار البذور و كذا أهمية إدخال الوسائل الفنية الحديثة في المجال الفلاحي التي تحصلت على نسبة 4.76%.

نستنتج مما سبق أن دور حصة الأرض و الفلاح في مجال الإرشاد الزراعي قد برز أكثر خلال فترة السبعينات و قد تمحور نشاط الحصة في هذا المجال بصفة أساسية حول الجانب الصحي للنباتات كالتعريف بمختلف الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية و كيفية وقايتها بالإضافة إلى التأكيد على أهمية إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات. و يمكن تفسير هذه النتيجة بتأكيد السلطات المعنية خلال تلك الفترة على الإرشاد الفلاحي كعنصر أساسي في السياسة الفلاحية، و لإحاطة أكبر عدد ممكن من الفلاحين بالتقنيات الفلاحية الجديدة و التي ستمكنهم من رفع إنتاجهم و تحسينه جندت حصة الأرض و الفلاح من أجل ذلك، و خاصة إذا علمنا أن الفلاح الجزائري آنذاك كانت لاتزال معارفه الفلاحية تقليدية و منه جاءت ضرورة تلقينه الفنيات الجديدة و التي كان للإرشاد الفلاحي دورا في تعميمها.

يتضح من خلال الجدول رقم (63) أن حصة الأرض و الفلاح قد أولت خلال فترة التسعينات اهتماما أكبر لمجال توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات و طرق الإستفادة منها. إذ بلغ مجموع تكرارات هذه الفترة الزمنية خمسة عشر تكرارا أي ما يعادل نسبة 35.71 % بينما تحصلت فترة الثمانينات على مجموع أربعة عشر تكرارا أي ما يعادل نسبة 33.33 % ، في حين إحتلت فترة السبعينات المرتبة الأخيرة بمجموع ثلاثة عشر تكرارا أي بنسبة 30.95 % و يتبين من خلال نتائج الجدول أنه خلال الفترات الزمنية الثلاث ركزت حصة الأرض و الفلاح نشاطها، في مجال التوعية بالخدمات التي يمكن أن يستفيد منها أبناء الريف، على توضيح أهمية التعاونيات الفلاحية حيث تحصلت هذه الأخيرة على مجموع إثني عشر تكرارا أي ما يعادل نسبة 28.57 %، و هي بذلك تصدر قائمة إهتمامات حصة الأرض و الفلاح في هذا المجال، ثم يليها في المركز الثاني التعريف بالمؤسسات و الهيئات التابعة للقطاع الفلاحي و تقديم الشرح الضروري لدور هذه المؤسسات و هذا بنسبة 23.80 % كما ركزت الحصة أيضا على شرح القرارات و الإجراءات الصادرة في القطاع الفلاحي و التي بلغت نسبتها 19.04 % بينما إقتصرت نشاط الحصة في مجال التعريف بمراكز التكوين المهني و توضيح أهميتها على خمسة تكرارات أي بنسبة 11.90 % تليها التوعية في مجال تسويق المحاصيل التي بلغ عدد تكراراتها ثلاثة أي 7.14 % أما في المرتبة الأخيرة و بمجموع تكرار واحد نجد كلا من كيفية الإستفادة من القروض و توضيح أهمية المزارع التجريبية و شرح التسهيلات التي تمنحها الدولة لمستلحي الأراضي و كيفية تزويد الفلاحين بالعتاد الفلاحي و هذا بنسبة 2.38 %.

نستخلص مما سبق أن حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث قد أولت نفس الإهتمام تقريبا بقضايا التوعية الفلاحية حيث خصصت جهدا مماثلا من أجل توعية أبناء الريف بالخدمات المختلفة و طرق الإستفادة منها، كما نستنتج أن حصة الأرض و الفلاح خصصت جزء أكبر من مضمونها لتوضيح أهمية المؤسسات الموجودة بالقرية و هذا من أجل توعية الفلاح بالخدمات التي يمكن أن تقدمها له هذه المؤسسات.

النسبة النوعية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		الموضوع	
								الفترة الزمنية	
%5.45	3	-	-	%5.45	3	-	-	دور المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية	
%1.81	1	-	-	%1.81	1	-	-	التأكيد على أهمية غرس الأشجار لمقاومة الانجراف	
%1.81	1	-	-	%1.81	1	-	-	التعريف بطريقة إنجاز السدود و أهميتها	
%3.63	2	-	-	%1.81	1	%1.81	1	رصد التجارب الناشئة في القطاع الفلاحي	
%3.63	2	-	-	%1.81	1	%1.81	1	التعريف بالإنجازات الثورية الزراعية	
%16.36	9	%9.09	5	%5.45	3	%1.81	1	توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب	
%3.63	2	%3.63	2	-	-	-	-	توضيح أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي	
%30.9	17	-	-	%12.72	7	%18.18	10	الجهود التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي	
%5.45	3	%5.45	3	...	-	-	-	تنظيم الندوات و الملتقيات و المؤتمرات ، المعارض الفلاحية	
%23.63	13	%9.09	5	%10.9	6	%7.27	2	رصد التجارب الناجحة في	تجارب وطنيـة
%27.27	2	-	-	-	-	2	2	تجارب دوليـة	
%3.63									
%100	100	%27.27		%41.81		%30.90		النسبة النوعية	
%100	55	15		23		17		المجموع	

جدول رقم (64) يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث في توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (64) أن تركيز حصة الأرض و الفلاح على توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد برز أكثر خلال فترة الثمانينات حيث تحصلت هذه الأخيرة على مجموع 23 تكرارا أي ما يعادل نسبة 41.81% بينما تحصلت فترة السبعينات على 17 تكرارا و هي بذلك تحتل المركز الثاني بنسبة 30.90% أما في المرتبة الثالثة نجد فترة التسعينات بنسبة 27.27%.

و يبدو من خلال الجدول أن نشاطات الحصة في هذا المجال إنحصرت أساسا في رصد الجهود التي تبذلها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي إذ تحصلت هذه الفئة على نسبة 30.90% و قد سجلت أعلى نسبة لها خلال فترة السبعينات حيث قدرت بـ 18.18% تليها فترة الثمانينات بنسبة 12.72%، بينما نلاحظ غياب هذه الفئة عن الحصة خلال فترة التسعينات إذ لم تتم الحصة باستعراض المجهودات التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي و يمكن تفسير ذلك بتضخم مشاكل القطاع الفلاحي في هذه الفترة الزمنية مما جعل الحصة لا تجد مجالا لإبراز مجهودات الدولة في الميدان الفلاحي و التي أصبحت قليلة بالمقارنة مع الفترتين السابقتين.

و نلاحظ من خلال الجدول إهتمام الحصة خلال الفترات الزمنية الثلاث برصد التجارب الفلاحية الناجحة في الميدان الفلاحي التي تحصلت على نسبة 27.27%، و نشير في هذا المجال إلى أن هذه التجارب كانت خلال بداية السبعينات تشمل بعض الدول الأجنبية و بصفة خاصة الدول ذات النظام الاشتراكي، و قد سجلت أعلى نسبة لهذه الفئة -أي رصد التجارب في القطاع الفلاحي- خلال فترة الثمانينات أين بلغت 10.90% تليها فترة التسعينات بنسبة 9.09% و أخيرا فترة السبعينات بنسبة 7.27%.

و يتضح من خلال الجدول توجه حصة الرض و الفلاح نحو توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب التي تحصلت على المرتبة الثالثة بنسبة 16.36% و قد سجلت أعلى نسبة لهذه الفئة خلال فترة التسعينات إذ بلغت 9.09% تليها فترة الثمانينات بنسبة 5.45% و أخيرا فترة السبعينات بنسبة 1.81% و يمكن تفسير هذه النتائج بالتوجه الذي عرفته السياسة الفلاحية خلال فترة التسعينات و في هذا الإطار نشير إلى الكلمة التي ألقاها رئيس الحكومة السابق مولود حمروش في المؤتمر الخامس لإتحاد الفلاحين الجزائريين الذي إنعقد يوم 21 ماي 1990 جاء فيها أن "مستقبل الفلاحة يكمن في الجنوب الجزائري و لابد من تسطير برنامج سياسي يشجع الراغبين في الإستصلاح..."¹ فأصبح الإهتمام بالمناطق الجنوبية أكبر، و منه إستغلال المساحات الشاسعة للأراضي الصحراوية في الميدان الفلاحي، خاصة بعدما أثبتت التجارب

¹ وكالة الأنباء الجزائرية. المؤتمر الخامس لإتحاد الفلاحين الجزائريين. الشعب العدد 8560. 22 ماي 1990. ص 3.

خصوبة التربة الصحراوية وإمكانية هذه الأراضي في توفير الكميات الضرورية من الحبوب والخضر والفواكه بعدما تعرضت الزراعية في الشمال لهجوم شرس شنه الإسمنت المسلح ومخططات العمران الفوضوية.

نستنتج مما سبق أن التغطية الإعلامية التي قامت بها حصّة الأرض والفلاح في مجال توضيح أهمية الزراعة ودور المجتمع الزراعي وتأثيره على الإقتصاد العام للبلاد كانت متقلّبة من فترة زمنية إلى أخرى حيث نلاحظ تقصير الحصّة في هذا المجال خلال فترة التسعينات بالمقارنة مع فترتي السبعينات والثمانينات ويمكن تفسير ذلك بتراجع مردودية الإنتاج الفلاحي وضعف مداخيل هذا القطاع الذي أصبح يوما بعد يوم يعاني من كثرة المشاكل. كما نلاحظ تركيز الحصّة على إبراز المجهودات التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي خاصة خلال فترة السبعينات.

النسبة المئوية	المجموع	التسعينات	الثمانينات	السبعينات	الموضوع الفترة الزمنية
%8.33		%8.33	1	-	نشاطات المرأة في المجال الزراعي
%8.33	1	%8.33	1	-	زراعة الحنة
%16.66	2	%8.33	1	-	زراعة النخيل
%8.33	1	%8.33	1	-	مردود إنتاج الحبوب
%8.33	1	-	%8.33	1	إنتاج الزيتون
%8.33	1	%8.333	1	-	موسم الحصاد في ولايات الوطن
%8.33	1	%8.33	1	-	زراعة الأشجار المثمرة
%8.33	1	-	%8.33	1	حملة عملية أشجار الصنوبر
%8.33	1	-	-	%8.33	حملة قطف عنب الكروم
%8.33	1	-	-	%8.33	حملة جني الحوامض
%8.33	1	-	-	%8.33	إنتاج التمور في الجنوب
	%100	%50	%25	%25	النسبة المئوية
%100	12	6	3	3	المجموع

جدول رقم (65) يبين النشاطات الفلاحية المختلفة التي غطتها حصص الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث

يتبين من خلال الجدول رقم (65) أن التغطية الإعلامية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح للنشاطات الفلاحية خلال الفترات الزمنية الثلاث اختلفت مواضيعها من فترة زمنية إلى أخرى حيث نلاحظ أن كل المواضيع المطروحة لم تتكرر إلا مرة واحدة باستثناء موضوع زراعة النخيل الذي تحصل على أعلى نسبة قدرت بـ 16.66%، بينما بلغت نسبة بقية المواضيع 8.33%.

و أسفرت النتائج عن تنوع النشاطات الفلاحية التي غطتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات إذ بلغت نسبتها 50% بينما تساوت فترة السبعينات و الثمانينات في عدد النشاطات الفلاحية التي غطتها الحصة حيث بلغت نسبتها 25% و يمكن تفسير النسبة المرتفعة التي تحصلت عليها فترة التسعينات بتوجه الحصة خلال هذه الفترة نحو التعريف ببعض الزراعات مثل زراعة الحنة و زراعة النخيل و زراعة الأشجار المثمرة.

و يبدو من خلال الجدول أن النشاطات الفلاحية التي عرضتها الحصة خلال الفترات الزمنية الثلاث كانت تدور أساسا حول مواضيع جني الفواكه و إنتاج بعض المحاصيل الزراعية.

النسبة المئوية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		الموضوع
%1.92	1	%1.92	1	-	-	-	-	الفترات الزمنية
%1.92	1	%1.92	1	-	-	-	-	الصعوبات التي يواجهها مستصلي الأراضي
%1.92	1	%1.92	1	-	-	-	-	مشكل البناء فوق الأراضي الفلاحية
%1.92	1	%1.92	1	-	-	-	-	الإعكاسات السلبية لبعض القوانين على القطاع الفلاحي
%1.92	1	%1.92	1	-	-	-	-	قلة المساحات الرعوية
%3.84	2	%3.84	2	-	-	-	-	إهمال البحث العلمي في مجال تربية الحيوانات
%1.92	1	%1.92	1	-	-	-	-	مشكل الحياز على الملكية العقارية
%5.76	3	%5.76	3	-	-	-	-	انعدام الكهرباء
%3.84	2	%3.84	2	-	-	-	-	غياب المواصلات
%1.92	1	%1.92	1	-	-	-	-	غياب المتخصصين و الفنيين التابعين لمصلحة وقاية النباتات
%7.69	4	%7.69	4	-	-	-	-	تأخر وصول الأدوية لمعالجة الأشجار المثمرة
%7.69	4	%3.84	2	%3.84	2	-	-	نقص الأعلاف
%5.76	3	%3.84	2	%1.92	1	-	-	الإستغلال الغير عقلاني للسهوب
%3.84	2	%1.92	1	%1.92	1	-	-	قلة الإستثمارات في الميدان الفلاحي
%9.61	5	%1.92	1	%5.76	3	%1.92	1	الظروف الطبيعية الصعبة
%3.84	2	%1.92	1	-	-	%1.92	1	غلاء مواد التسمين

%9.61	5	%7.69	4	-	-	1.92%	1	مشكل التسويق
%1.92	1	-	-	-	-	1.92%	1	هجرة الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي
%5.76	3	-	-	1.92%	1	3.84%	2	ارتفاع أسعار اللحوم
%19.23	10	%13.46	7	1.92%	1	3.84%	2	نقص العتاد الفلاحي و قطع الغيار
	%100	%67.30		17.30%		15.38%		النسبة المئوية
%100	52	35	9	8				المجموع

جدول رقم (66) يبين مدى تغطية حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث لمشاكل القطاع الفلاحي.

يتضح من خلال الجدول رقم (66) أن التغطية الإعلامية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح لمشاكل القطاع الفلاحي إختلفت من فترة إلى أخرى. و إذا كان هناك تقارب بين فترتي السبعينات و الثمانينات في نسبة المشاكل المطروحة و التي تراوحت ما بين 15.38% بالنسبة لفترة السبعينات و 17.30% بالنسبة لفترة الثمانينات، فإن فترة التسعينات قد انفردت في طرح مشاكل القطاع الفلاحي التي بلغت نسبتها في الحصة 67.30% و هي نسبة معتبرة بالمقارنة مع تلك التي سجلت خلال فترتي السبعينات و الثمانينات. و يمكننا تفسير إهتمام حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات بإبراز مشاكل القطاع الفلاحي بعاملين إثنين:

أولا: إنفتاح التلفزيون الجزائري في هذه الفترة على تصوير و كشف السلبات و المشاكل التي تعاني منها مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي.

ثانيا: تفاقم مشاكل الفلاحة الجزائرية التي تراكمت مع مر السنين و التي و إن لم تطرحها الحصة بحددة خلال فترة السبعينات و الثمانينات إلا أنها كانت موجودة آنذاك لكن الحديث عنها كان قليلا جدا بسبب طبيعة نظام الحكم الذي شدد قبضته على وسائل الإعلام و خاصة التلفزيون الذي وجهه للترويج و للدعاية لمشاريعه التنموية. أكثر من إستعماله كمئبر لطرح المشاكل الحقيقية التي تواجه المجتمع الريفي بصفة عامة و الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة.

و يتبين من خلال الجدول أن أبرز المشاكل التي طرحتها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث، مشكل نقص العتاد الفلاحي و قطع الغيار الذي تحصل على نسبة 19.23% و قد برز هذا المشكل بصفة خاصة خلال فترة التسعينات إذ بلغت نسبته 13.46% يليه مشكل تسويق المنتوجات الفلاحية و مشكل الجفاف الذي بلغت نسبتهما 9.61% و نشير إلى أن أعلى نسبة لمشكل التسويق سجلت خلال فترة التسعينات إذ بلغت 7.69% في حين نلاحظ غياب هذا المشكل في مضمون حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات التي برز فيها مشكل الجفاف و ذلك بنسبة 5.76% بينما إحتل المرتبة الثالثة مشكل نقص الأعلاف من جهة و مشكل تأخر وصول الأدوية لمعالجة النباتات من جهة أخرى و هذا بنسبة 7.69%.

و ما يمكن ملاحظته و نحن بصدد الحديث عن مشاكل القطاع الفلاحي أن ظاهرة هجرة الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي التي عرفت الجزائر منذ الإستقلال و التي أثرت سلبيا على الفلاحة الجزائرية لم تظهر في مضمون الحصة إلا مرة واحدة فقط و كان ذلك خلال فترة السبعينات حيث بلغت نسبتها 1.92%. نستنتج مما سبق توجه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات إلى طرح مشاكل القطاع الفلاحي، كما نلاحظ أن بعض المشاكل الخطيرة التي عانى و ما يزال يعاني منها هذا القطاع لم تطرح بحددة مثل هجرة الفلاحين من الأرياف للعمل

في القطاع الصناعي و غياب المتخصصين التابعين لمصلحة وقاية النباتات بالإضافة إلى مشكل البناء فوق الأراضي الفلاحية الذي تضرر منه كثيرا القطاع الزراعي خاصة في السنوات الأخيرة.

النسبة المئوية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		الموضوع الفترة الزمنية
%2.85	1	-	-	%2.85	1	-	-	الوقاية الصحية للحيوانات
%11.42	4	%2.85	1	%8.57	3	-	-	تحسين السلالات
%5.71	2	-	-	%5.71	2	-	-	التعريف بالتقنيات المتطورة لتربية الحيوانات
%11.42	4	%5.71	2	%2.85	1	%2.85	1	تجارة المواشي
%2.85	1	-	-	-	-	%2.85	1	إنتاج اللحوم و البيض
%2.85	1	%2.85	1	-	-	-	-	تربية الإبل
%2.85	1	-	-	%2.85	1	-	-	تربية النحل
%20	7	%8.57	3	%8.57	3	%2.85	1	تربية الدواجن
%31.42	11	%22.85	8	%8.57	3	-	-	تربية الأبقار الحلوب
%8.57	3	-	-	%5.71	2	%2.85	1	تربية المواشي
	%100	%42.85		%45.71		%11.42		النسبة المئوية
%100	35	15		16		4		المجموع

جدول رقم (67) يبين مدى تغطية حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث المواضيع الخاصة بالإنتاج الحيواني.

يوضح الجدول رقم (67) أن التغطية الإعلامية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث حول موضوع الإنتاج الحيواني كانت متنوعة. و يتضح من خلال بيانات الجدول وجود تقارب في النسب المئوية بين فترتي الثمانينات و التسعينات، لكن تبقى فترة الثمانينات تنصدر المجموعة بمجموع 16 تكرارا أي ما يعادل نسبة 45.71% تليها فترة التسعينات بمجموع 15 تكرارا أي بنسبة 42.85% بينما تحتل المرتبة الأخيرة فترة السبعينات بمجموع 4 تكرارات و بنسبة 11.42%.

و يبدو من خلال الجدول بروز موضوع تربية البقار الحلوب الذي حظي باهتمام خاص من طرف الحصة إذ بلغت نسبته 31.42% و هي نسبة معتبرة بالمقارنة مع تلك التي تحصلت عليها بقية المواضيع، و الملاحظ في هذا المجال أن أعلى نسبة لموضوع تربية الأبقار الحلوب سجلت خلال فترة التسعينات إذ بلغت 22.85% بينما لم تتجاوز هذه النسبة 8.57% خلال فترة الثمانينات، في حين نلاحظ غياب هذا الموضوع عن مضمون الحصة خلال فترة السبعينات. و يمكن تفسير هذه النتائج بالوضعية التي عرفت تربية الأبقار في الجزائر إذ نسجل ابتداءا من أواخر الثمانينات صدور قانون إعادة تنظيم الاستثمارات الفلاحية الذي كان له انعكاسا سلبيا على قطاع تربية الأبقار حيث قسمت على إثره الأراضي إلى قطع صغيرة مما جعل مساحات المراعي تنقلص، و أمام غياب أراضي المراعي الواسعة كان مصير أغلبية الأبقار الذبح و مع قلة رؤوس الماشية إرتفع ثمن اللحوم في الأسواق و نقصت كميات الحليب المنتجة محليا نتيجة تدهور تربية الأبقار الحلوب مما ضاعف في تكلفت فاتورة إستيراد الحليب التي بلغت في سنة 1992 560 مليون دولار فأصبحت الجزائر من أكبر الدول المستوردة للحليب، مما جعل حصة الأرض و الفلاح تدق ناقوس الخطر و تطرح إشغالات مربّي الأبقار و تدعوا المسؤولين للإهتمام أكثر بهذا القطاع الذي أصبح بحاجة إلى دفعة قوية في أقرب الأجل خاصة و أن الجزائر ستصبح عن قريب غير قادرة على إستيراد تلك الكميات الهائلة من الحليب الذي سيعرف ثمنه زيادة في الأسواق العالمية بعد تحريره من الدعم إثر توقيع إتفاقية القات.

و إلى جانب موضوع تربية الأبقار الحلوب نلاحظ إهتمام حصة الأرض و الفلاح بموضوع تربية النواجن الذي تحصل على نسبة 20% و قد برز هذا الموضوع بصفة خاصة خلال فترتي الثمانينات و التسعينات حيث بلغت نسبته 8.57%.

إن أهم ما يمكن إستخلاصه من النتائج السابقة أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات قد أولت أهمية أكبر للمواضيع الخاصة بالثروة الحيوانية و أن موضوع تربية الأبقار الحلوب حظي بإهتمام خاص من طرف الحصة، لكن ما يمكن ملاحظته و نحن بصدد الحديث

عن التربية الحيوانية النسبة المنخفضة التي تحصل عليها موضوع الوقاية الصحية للحيوانات و الذي لم تتجاوز نسبته 2.58% في الوقت الذي كان يجب على الحصة أن تؤكد على أهمية الجانب الصحي في تنمية و تطوير تربية الحيوانات كما نلاحظ أن تربية بعض الحيوانات مثل النحل و الإبل لم تحظى بالإهتمام الكافي إذ تحصلت على أدنى نسبة و التي قدرت بـ 2.85%، و نشير إلى أن تعرض الحصة لموضوع تربية الإبل لم يكن إلا من خلال تناول حصة الأرض و الفلاح موضوع الندوة التي عقدتها المنظمة العربية للزراعة في الجزائر في شهر أفريل 1990 حول تجربة تربية الإبل في الوطن العربي و هكذا نلاحظ أنه رغم الأهمية التي تكسبها تربية الإبل في الجزائر باعتبارها ثروة حيوانية هامة إلا أن الحصة لم تعطي لهذا النشاط حقه.

النسبة المنوية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		الموضوع الفترة الزمنية
		-	-	%14.28	1	-	-	
%14.28	1							إنتاج زيت الزيتون
%14.28	1	%14.28	1	-	-	-	-	إنتاج الطماطم المركزة
%28.57	2	%14.28	1	%14.28	1	-	-	تصنيع الحليب و مشتقاته
%28.57	2	%14.28	1	-	-	%14.28	1	تحويل الفواكه إلى مربى و مشروبات
%14.28	1	%14.28	1	-	-	-	-	صناعة تحويل القطن
	%100	%57.14		%28.57		%14.28		النسبة المنوية
%100	7	4		2		1		المجموع

جدول رقم (68) يبين مدى تنازل حصة الأرض و الفلاح للمواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية خلال الفترات الزمنية الثلاث.

يبدو من خلال بيانات الجدول رقم (68) أن المواضيع الخاصة بتصنيع المنتجات الفلاحية في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث كانت قليلة إذ لم يتجاوز مجموعها 7 تكرارات. و يتضح من خلال الجدول أنه خلال فترة التسعينات قدمت حصة الأرض و الفلاح تغطية أوسع لهذه المواضيع التي بلغت نسبتها 57.14% و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع تلك التي سجلت خلال فترتي السبعينات و الثمانينات و التي لم تتجاوز 28.57% بالنسبة لفترة الثمانينات و 14.28% بالنسبة لفترة السبعينات. و يمكن تفسير هذه النتائج ببروز مصانع التحويل في عدة جهات من الوطن ابتداء من منتصف الثمانينات بعدما كانت هذه المصانع في طور البناء خلال فترة السبعينات- و التي أدت إلى إبتعاش صناعة تحويل المنتجات الفلاحية مما جعل حصة الأرض و الفلاح تعكس ذلك من خلال مضمونها خاصة خلال فترة التسعينات. و نلاحظ من خلال الجدول بروز موضوعين إثنين و هما: تحويل الفواكه إلى مربى و مشروبات و تصنيع الحليب و مشتقاته اللذان تحصلا على نسبة 28.57%، و تشير إلى أن موضوع تحويل الفواكه تناولته الحصة خلال فترتي السبعينات و التسعينات بينما تناولت الحصة موضوع تصنيع الحليب خلال فترتي الثمانينات و التسعينات التي برز فيها -كما سبق الإشارة إليه في الجدول رقم (67)- موضوع تربية الأبقار الحلوب.

النسبة المئوية		المجموع	التسعينات	الثمانينات		السبعينات		مواضيع إجتماعية	
الفترة الزمنية		المجموع		المجموع		المجموع		الفترة الزمنية	
%9.09	%45.45	5	1	-	%9.09	1	-	بناء المرافق العمومية	المسكن
%36.36		4	-	-	%9.09	1	%27.27	رصد الأعمال الجارية لبناء قري الإشرافية	الريفي
%9.09		1	-	-	-	-	%9.09	المراكز الطبية و الإجتماعية	خدمات
%9.09	%27.27	3	1	-	-	-	%9.09	توفير الأدوية و التلقيح	صحية
%9.09		1	-	-	-	-	%9.09	صحة الفلاح و عائلته	صحية
%9.09		1	-	-	-	-	%9.09	التأمينات الإجتماعية	خدمات
%9.09	%27.27	3	1	-	-	-	%9.09	المنحة العائلية	خدمات
%9.09		1	-	-	-	-	%9.09	منحة التقاعد	إجتماعية
		%100	-	-	%18.18	-	%81.81	النسبة المئوية	
%100		11	-	-	2	-	9	المجموع	

جدول رقم (69) يبين مدى تغطية حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث للمواضيع الإجتماعية.

يتضح من خلال الجدول رقم (69) أن التغطية الإعلامية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث للقضايا الاجتماعية الخاصة بالفلاحين اختلفت من فترة إلى أخرى، ففي الوقت الذي عرفت فيه فترة السبعينات تغطية متنوعة للمواضيع ذات الطابع الاجتماعي نجد غيابا تاما لهذه المواضيع خلال فترة التسعينات.

و يبدو من خلال بيانات الجدول بروز فترة السبعينات التي إحتلت المرتبة الأولى في مجال تغطية المواضيع الاجتماعية لأبناء الريف حيث تحصلت على نسبة 81.81% تليها فترة الثمانينات بنسبة 18.18% بينما نلاحظ غياب هذه المواضيع عن مضمون حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات. و يمكننا تفسير هذه النتائج كما يلي:

أولا: لما كان النظام السياسي خلال فترة السبعينات و إلى غاية منتصف الثمانينات يهتم بالبيئة الاجتماعية لسكان المجتمع الريفي و هذا بتوفير الخدمات الصحية و الاجتماعية المختلفة للفلاح و عائلته، كانت حصة الأرض و الفلاح تعكس ذلك الإهتمام من خلال تصوير الإنجازات التي تحققت في هذا المجال أو تلك التي سوف تتحقق مستقبلا.

ثانيا: عندما تقلصت المشاريع الموجهة لتنمية البيئة الاجتماعية لسكان الريف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة ابتداء من منتصف الثمانينات نتيجة الأزمة الاقتصادية التي برزت بواورها آنذاك، اضطرت السلطات إلى تجميد عدة مشاريع في غياب الإمكانيات المادية و قد انعكست هذه الوضعية على مضمون حصة الأرض و الفلاح التي قلت فيها المواضيع الاجتماعية ابتداء من منتصف الثمانينات إلى أن غابت هذا المواضيع نهائيا في الحصة خلال فترة التسعينات.

و من أبرز المواضيع التي تناولتها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث نجد في المقدمة موضوع المسكن الريفي الذي تحصل على نسبة 45.45%، و لقد ركزت الحصة في هذا المجال على رصد الأعمال الجارية لبناء القرى الاشتراكية و هذا بنسبة 36.36% يليه في المرتبة الثانية المواضيع الخاصة بالخدمات الاجتماعية و الصحية بنسبة 27.27%. نستنتج مما سبق أنه كلما صعدنا في السلم الزمني تقلصت المواضيع الاجتماعية الخاصة بفئات المجتمع الريفي و على رأسها الفلاحين، إلى أن تختفي هذه المواضيع نهائيا من الحصة خلال فترة التسعينات، حيث أصبحت الحصة تنظر إلى الفلاح على أنه وسيلة من وسائل الإنتاج دون مراعاة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها هذا الفلاح.

مواضيع ثقافية	الفرات الزمنية				
السبعينات	الثمانينات	التسعينات	المجموع	النسبة المئوية	
-	-	-	-	-	مراكز الثقافة و المعرفة
-	-	-	-	-	وضعية التعليم في المناطق الريفية
1	-	-	1	100%	مكافحة الأمية
-	-	-	-	-	معالجة السلوكات التقليدية
1	-	-	1	100%	المجموع
100%	-	-	100%		النسبة المئوية

جدول رقم (70) يبين مدى تغطية حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث للمواضيع الثقافية الخاصة بالمجتمع الريفي.

يتضح من خلال الجدول رقم (70) أن التغطية الإعلامية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث للمواضيع الثقافية الخاصة بالمجتمعات الريفية كانت فقيرة جداً، حيث نلاحظ غياباً شبه تام لمثل هذه المواضيع في مضمون الحصة. و تشير بيانات الجدول إلى أن المواضيع الثقافية لم تظهر في حصة الأرض و الفلاح إلا مرة واحدة فقط و كان ذلك خلال فترة السبعينات التي تناولت فيها الحصة موضوع مكافحة الأمية لد الفلاحين، بينما نلاحظ غياباً كلياً لهذه المواضيع خلال فترتي الثمانينات و التسعينات، هذا ما يجعلنا نربط بين إهتمام النظام السياسي بتعليم الفلاح و تكوينه في إطار مشروع الثورة الزراعية خلال فترة السبعينات و إهتمام الحصة بطرح قضايا مكافحة أمية الفلاحين.

و بالرغم من أن الحصة ذات طابع إقتصادي و فلاحي إلا أن هذا لا يمنعها من تناول بعض المواضيع التي من شأنها أن تعالج من جهة السلوكات التقليدية المنتشرة في المجتمع الريفي و التي قد يكون لها تأثير على عمل الفلاح و مردودية إنتاجه و من جهة ثانية مكافحة الأمية و تشجيع التعليم و التكوين، لأن الإهتمام بالفلاح لا يقتصر فقط على الإلمام بظروف عمله و مشاكله بل يجب أن يتعدى ذلك الإهتمام ببيئته الإجتماعية و الثقافية.

المبحث الثاني

من حيث التمثيلات الاجتماعية و
الجغرافية التي برزت في حصة
الأرض و الفلاح

النسبة المنوية	النسبة المنوية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		الفئات الاجتماعية الفترة الزمنية	
			%0.37	1	-	-	-	--	فلاحة	
%0.37		1	%0.37				%0.37	1	عاملة في المصنع	
%0.75		2	-				%0.37	1	صاحب معمل	
%0.37		1	-	-			%0.37	1	موطن (مستهلك)	
%3.01		8	%1.88	5			%3.01	3	مربي المواشي	
%11.69		31	%4.90	13	%3.77-	10	%3.01	8	تاجر	
%2.64		7	%1.50	4	--	--	%1.13	3	مستثمر	
%4.15		11	%4.15	11	-	-	-	-	حرفي	
-		-	-	-	-	-	-	-	فلاح	
%38.11		101	%18.86	50	%7.16	19	%12.07	32	موظف في مؤسسة فلاحية	
%1.88		5	-	-	%1.13	3	%0.75	2	متخصص	
%12.45		33	%6.41	17	%4.15	11	%1.88	5	مسؤول	
%24.52		65	%12.45	33	%6.79	18	%5.28	14	النسبة المنوية	
%100		%100	%50.56		%23.77		%25.66		المجموع	
		265	134		63		68			

جدول رقم (71) يبين الفئات الاجتماعية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.

تبين من خلال الجدول رقم (71) أن الفئات الإجتماعية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثلت أساسا في الفئات الغير رسمية التي بلغت نسبتها 61.13% في حين لم تتجاوز نسبة الفئات الرسمية 38.86% و يبدو من خلال الجدول أن فترة التسعينات كانت أكثر الفترات الزمنية إستخداما للفئات الإجتماعية حيث بلغت نسبتها خلال هذه الفترة 50.56% تليها في المرتبة الثانية فئة السبعينات بنسبة 25.66% و أخيرا فترة الثمانينات بنسبة 23.77%. و يمكن تفسير إرتفاع نسبة الفئات الإجتماعية خلال فترة التسعينات بإرتفاع مدة بث الحصة خلال هذه الفترة إذ أصبحت حصة الأرض و الفلاح تبث تقريبا على مدار ساعة بعدما كانت لا تتجاوز نصف ساعة خلال فترتي السبعينات و الثمانينات مما فسح المجال لظهور عدة فئات إجتماعية في الحصة الواحدة.

و نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر الفئات الإجتماعية ظهورا في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث هي فئة الفلاحين التي تحصلت على أعلى نسبة قدرت بـ 38.11% تليها فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي بنسبة 24.52%. ثم فئة المختصين في الميدان الزراعي في المرتبة الثالثة بنسبة 12.45%. و نلاحظ أن أعلى نسبة لهذه الفئات الثلاث سجلت خلال فترة التسعينات إذ بلغت نسبة الفلاحين 18.86% في الوقت الذي كانت لا تتعدى فيه 12.07% إبان السبعينات و 7.16% خلال الثمانينات، كما سجلت فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات حيث بلغت 12.45% بعدما كانت تقدر بـ 6.79% خلال فترة الثمانينات و 5.28% خلال فترة السبعينات، أما فيما يخص فئة المختصين في المجال الزراعي فقد بلغت نسبتها خلال فترة التسعينات 6.41% بعدما كانت لا تتجاوز 4.15% خلال فترة الثمانينات و 1.88% إبان فترة السبعينات.

و ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات الجدول أن أضعف نسبة سجلت بالنسبة للفئات الإجتماعية كانت لدى فئة النساء الريفيات التي لم تتعدى 0.37% بالنسبة للنساء العاملات في الفلاحة و 0.75% بالنسبة للنساء العاملات في المصانع، و تعكس لنا هذه النتائج إهمال حصة الأرض و الفلاح النساء الريفيات و نشاطهن الذي يشمل عدة مجالات من بينها الفلاحة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن فئة المستثمرين في القطاع الفلاحي لم تبرز في الحصة إلا خلال فترة التسعينات و التي بلغت نسبتها 4.15% إذ تزامن ظهورها مع التحولات التي عرفتتها السياسة الفلاحية في هذه الفترة، حيث فسح المجال للقطاع الخاص من أجل الإستثمار في الميدان الفلاحي بشكل أوسع.

و كما يبدو من خلال الجدول، غياب فئة الحرفيين عن الحصة و قد يعود ذلك إلى الطابع الفلاحي الذي تتميز به حصة الأرض و الفلاح. نستخلص مما سبق أن التمثيلات الخاصة بالفئات الإجتماعية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثلت بصفة أساسية في فئة الفلاحين ثم المسؤولين عن القطاع الفلاحي و بدرجة أقل المختصين في الميدان الزراعي، كما نلاحظ تقصير الحصة إتجاه النساء الريفيات اللواتي لم يظهرن في عينة الدراسة إلا ثلاث مرات و بصفة عابرة.

النسبة المئوية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		التغطية الجغرافية الفترة الزمنية
30.76%	16	13.46%	7	9.61%	5	7.69%	4	الجنوب
17.30%	9	11.53%	6	3.84%	2	1.92%	1	الغرب
15.38%	8	11.53%	6	-	-	3.84%	2	الشرق
36.53%	19	11.53%	6	11.53%	6	13.46%	7	الشمال
100%	52	25		13		14		المجموع
	100%	48.07%		25%		26.92%		النسبة المئوية

جدول رقم (72) يبين المناطق الجغرافية التي غطتها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.

يتضح من خلال الجدول رقم (72) أن التغطية الجغرافية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث كانت غير متوازنة حيث أنه إبان فترة التسعينات بلغ مجموع المناطق التي غطتها الحصة 25 منطقة و هذا ما يعادل 48.07%، بينما لم يتعدى مجموع المناطق المغطاة من طرف الحصة خلال فترة السبعينات 14 منطقة أي ما يعادل نسبة 26.92% و 13 منطقة بالنسبة لفترة الثمانينات و هذا ما يعادل نسبة 25%.

و يتبين من خلال الجدول أن أكثر المناطق الجغرافية ظهورا في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الثلاث هي المناطق الشمالية التي بلغت نسبتها 36.53%، تليها المناطق الجنوبية بنسبة 30.76%. و نلاحظ أن أعلى نسبة للمناطق الشمالية سجلت خلال فترة السبعينات إذ بلغت 13.46%، تليها فترتي الثمانينات و التسعينات بنسبة متساوية قدرت بـ 11.53%، و منه يتبين أن نشاط الحصة خلال فترة السبعينات كان أكثر تمركزا في الشمال الجزائري. أم فيما يخص المناطق الجنوبية فإننا نلاحظ أن أعلى نسبة لها سجلت خلال فترة التسعينات حيث بلغت 13.46%، تليها فترة الثمانينات بنسبة 9.61%، و أخيرا فترة السبعينات بنسبة 7.69%.

و يمكن تفسير توجه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات نحو تغطية المناطق الجنوبية بالتحويلات التي عرفت السياسة الفلاحية التي أولت أهمية خاصة للمناطق الصحراوية

والتي أصبحت ترى فيها وسيلة لتحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال الزراعة في مرحلة أولى ثم التصدير للخارجي في مرحلة ثانية ففسحت السلطات المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المناطق كما شجعت الفلاحين على إستصلاح أراضي الجنوب بعدما أثبتت الدراسات و التجارب صلاحية الزراعة في هذه المناطق و توفر المياه الجوفية و قد إنعكس إهتمام السلطات بهذه المناطق على مضمون حصة الأرض و الفلاح.

بينما إحتلت المناطق الغربية المرتبة الثالثة بنسبة 17.30%، تليها في المرتبة الأخيرة المناطق الشرقية بنسبة 15.38%، و نلاحظ أن أعلى نسبة لهاتين المنطقتين سجلت خلال فترة التسعينات حيث بلغت 11.53% بالنسبة للمنطقتين.

و يمكننا أن نستخلص مما سبق ما يلي:

أولاً: إن حصة الأرض و الفلاح خلال فترتي السبعينات و الثمانينات فشلت في تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن في تغطيتها الجغرافية، إذ تحصلت منطقتي الشرق و الغرب الجزائري على نسب ضعيفة بالمقارنة مع تلك التي تحصلت عليها منطقتي الشمال و الجنوب. ثانياً: عرفت حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات توازن في تغطيتها الجغرافية إذ كانت النسب المئوية التي تحصلت عليها الجهات الأربعة للوطن متقاربة إلى حد ما. و منه نستنتج أنه كلما صعدنا في السلم الزمني، تنوعت التغطية الجغرافية لحصة الأرض و الفلاح.

المبحث الثالث

من حيث توجهات حصة الأرض
و الفلاح الخاصة بالإتجاه و الهدف
و مكان اللقاء و اللغة و الأنواع
الصحفية و طريقة العرض

النسبة المنوية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		الإتجاه
								الفترات الزمنية
%22.22	8	%19.44	7	-	-	%2.77	1	معارض
%19.44	7	%8.33	3	%2.77	1	%8.33	3	محايد
%58.33	21	%5.55	2	%30.55	11	%22.22	8	مويد
%100	36	12		12		12		المجموع

جدول رقم (73) يبين الإتجاه الذي إتخنته حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث

نلاحظ من خلال الجدول رقم (73) أن التغطية الإعلامية التي قامت بها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث إتخذت في أغلب الأحيان الإتجاه المؤيد أي التركيز على إيجابيات المواضيع التي تطرحها الحصة، فقد بلغ مجموع تكرارات هذا الإتجاه 21 تكرارا أي ما يعادل نسبة 58.33% و هي نسبة معتبرة بالمقارنة مع تلك التي تحصل عليها كلا من الإتجاه المحايد و المعارض، إذ إحتل الإتجاه المعارض المرتبة الثانية بنسبة 22.22% بينما إحتل الإتجاه المحايد المرتبة الأخيرة بنسبة 19.44% و نلاحظ أن أعلى نسبة للإتجاه المؤيد سجلت خلال فترة الثمانينات حيث بلغت 30.55% بينما سجلت أدنى نسبة لهذا الإتجاه خلال فترة التسعينات و التي قدرت ب 5.55%، و قد عرفت هذه الفترة الزمنية إرتفاع في نسبة الإتجاه المعارض، إذ سجلت أعلى نسبة لهذا الإتجاه خلال فترة التسعينات حيث بلغت 19.44% و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع تلك التي سجلت خلال فترة السبعينات و التي لم تتجاوز 2.77%.

و انطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج مايلي:

أولا: إن إرتفاع نسبة الإتجاه المؤيد في حصة الأرض و الفلاح خلال فترتي السبعينات و الثمانينات ما هو إلا إنعكاس لطبيعة النظام السياسي الذي كان يرفض الإنتقاد و يوجه وسائل الإعلام لتصوير الإيجابيات و التركيز على مدح سياسته و الترويج لها.

ثانيا: إنخفاض نسبة الإتجاه المؤيد و إرتفاع نسبة الإتجاه المعارض في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات يعكس التغير الحاصل في طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي عرف منذ أواخر الثمانينات تعددية حزبية و إعلامية أدت إلى فتح المجال لوسائل الإعلام كي تعبر عن الواقع و تعكس الأشياء -إلى حد ما- كما هي، مما جعل حصة الأرض و الفلاح تتوجه

إلى تصوير سلبيات القطاع الفلاحي، هذه السلبيات التي غابت عن مضمون الحصة خلال فترة الثمانينات بينما ظهرت مرة واحدة خلال فترة السبعينات و تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها الفلاحين بعدما كانت هذه المشاكل شبه غائبة عن الحصة خلال فترتي السبعينات و الثمانينات.

ثالثاً: إن الإتجاه المحايد الذي حقق أدنى نسبة في الحصة و التي قدرت بـ 19.44% برز بصفة أساسية خلال فترتي السبعينات و التسعينات حيث وصلت نسبته إلى 8.33% إذ حاولت الحصة في بعض حصصها طرح بصفة متساوية إيجابيات و سلبيات القضايا التي كانت تعالجها. نستخلص من النتائج السابقة أن حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث ركزت على تصوير التغيرات الإيجابية التي عرفها المجتمع الريفي بصفة عامة و القطاع الفلاحي بصفة خاصة إثر المشاريع التنموية التي سطرته الدولة، فبقيت السلبيات و المشاكل التي يعاني منها المجتمع الريفي شبه غائبة عن الحصة خلال فترتي السبعينات و الثمانينات، إلى أن برزت بقوة خلال فترة التسعينات و قد انعكس ذلك على الإتجاه العام الذي إتخذته الحصة خلال هذه الفترة.

الهدف / الفترات الزمنية	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	المجموع	النسبة المئوية
إستطلاع رأي الفلاحين	1	2	3.07%	3	4.61%
الإعلام و الإخبار	9	3	4.61%	21	32.30%
التعبئة و التجنيد	3	2	3.07%	9	13.84%
الشرح و التفسير	3	2	3.07%	7	10.76%
الإرشاد و التوعية	6	8	12.30%	21	32.30%
نشر ثقافة فلاحية	2	2	3.07%	4	6.15%
المجموع	24	19	22	65	100%
النسبة المئوية	36.92%	29.23%	33.84%	100%	

جدول رقم (74) يبين هدف حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.

يتضح من خلال الجدول رقم (74) أن حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث إستهدفت من خلال مضمونها الإعلام و الإخبار من جهة و الإرشاد و التوعية من جهة أخرى. فقد تحصل هذان الهدفان على مجموع 21 تكرارا أي ما يعادل نسبة 32.30%. يليهما هدف التعبئة و التجنيد بنسبة 13.84%، فالشرح و التفسير بنسبة 10.76%. بينما تحصل هدف نشر ثقافة فلاحية على نسبة 6.15%، و أخيرا هدف إستطلاع رأي الفلاحين الذي بلغت نسبته 4.16%.

و يتبين من خلال الجدول أنه في مجال الإعلام و الإخبار تساوت فترة السبعينات و التسعينات في عدد التكرارات حيث بلغت نسبتها 13.84%، بينما تحصلت فترة الثمانينات على نسبة 4.61%. أما في مجال الإرشاد و التوعية فقد سجلت أعلى نسبة خلال فترة الثمانينات حيث بلغت 12.30%، تليها فترة التسعينات بنسبة 10.76%، و أخيرا فترة السبعينات بنسبة 9.23%. هذا ما يجعلنا نستنتج أن هدف حصة الأرض و الفلاح خلال فترتي السبعينات و التسعينات تمثل في الإعلام و الإخبار، إذ حاولت الحصة خلال فترة السبعينات إعلام جمهورها بمختلف الإنجازات التي تحققت أو تلك التي سوف تتحقق في إطار برنامج الثورة الزراعية، بينما تمثل هدف الحصة خلال فترة التسعينات في إعلام جمهورها بالوضعية التي آل إليها

القطاع الفلاحي و حقيقة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع بالإضافة إلى إيصال إشغالات الفلاحين للمسؤولين. في حين تمثل هدف الحصة خلال فترة الثمانينات في الإرشاد و التوعية إذ نلاحظ توجه حصة الأرض و الفلاح نحو تقديم نصائح و إرشادات مختلفة من أجل توعية الفلاحين بأهمية بعض النشاطات الفلاحية و كذا التأكيد على أهمية بعض الطرق و الأساليب الحديثة لتربية الحيوانات.

و نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة لهدف التعبئة و التجنيد سجلت خلال فترة التسعينات و التي بلغت 6.15% و يمكن تفسير هذه النتيجة بالتوجه الجديد الذي عرفته السياسة الفلاحية من جهة و المشاكل العديدة التي أصبح يعاني منها القطاع الفلاحي من جهة أخرى. ففي مجال السياسة الفلاحية برز إهتمام السلطات بالجنوب الجزائري الذي إستفاد من عدة مشاريع تنمية خاصة في مجال السياحة و الفلاحة، فعلى مستوى القطاع الفلاحي، شجعت السلطات عملية إستصلاح الأراضي الفلاحية، كما شجعت القطاع الخاص من أجل الإستثمار في هذا المجال، و لإنجاح هذه السياسة كان لابد من تجنيد الفلاحين و المستثمرين و من هنا جاء دور الحصة في تعبئة و تجنيد جمهورها حول البرامج الجديدة التي سطرتها السلطات في المجال الفلاحي. و بالإضافة إلى ذلك نشير إلى أن كثرة مشاكل القطاع الفلاحي خلال فترة التسعينات جعل حصة الأرض و الفلاح تشارك في تعبئة كل الأطراف المعنية للخروج بهذا القطاع من الأزمة التي أصبح يعاني منها.

أما في مجال الشرح و التفسير نلاحظ أن أعلى نسبة سجلت خلال فترة السبعينات حيث بلغت 4.61%، بينما تساوت النسبة المسجلة خلال فترتي الثمانينات و التسعينات إذ بلغت 3.07% و يمكن تفسير هذه النتيجة بأهمية القرارات و القوانين و الإجراءات التي عرفتها فترة السبعينات، مما جعل حصة الأرض و الفلاح تركز على شرحها و تفسيرها للفلاحين حتى يستوعبوا و بالتالي يدركون ما عليهم من واجبات و ما لهم من حقوق. أما فيما يخص هدف نشر ثقافة فلاحية فنلاحظ غياب هذا الهدف خلال فترة التسعينات بينما تساوت فترة السبعينات و فترة الثمانينات في مجموع التكرارات إذ بلغت نسبتها 3.07%، و يبدو من خلال هذه المعطيات أن حصة الأرض و الفلاح ركزت خلال فترتي السبعينات و الثمانينات على تقديم ثقافة فلاحية لجمهورها و ذلك إستجابة لمتطلبات هذه الفترة الزمنية التي كانت خلالها معارف الفلاح الجزائري في مجال الزرع و البذر و الحرث و وقاية النباتات محدودة و تقليدية مما جعل الحصة تركز خاصة خلال فترة السبعينات على تقديم ثقافة فلاحية حديثة، و إذا عدنا إلى الجدول رقم (62) الذي يبين مدى مساهمة حصة الأرض و الفلاح في إكساب الفلاحين مهارات

جديدة في فنون الزراعة يتبين لنا أن فترة السبعينات قد عرفت أعلى نسبة في هذا المجال و التي بلغت 42.85% . نستخلص من النتائج السابقة أن الهدف الرئيسي لحصة الأرض و الفلاح يتمثل في الإعلام و الإخبار بما يجري في عالم الزراعة بالإضافة إلى الإرشاد و التوعية، ثم بدرجة أقل التعبئة و التجنيد.

اللغة	الفترة الزمنية	السبعينات		الثمانينات		التسعينات		المجموع	النسبة المئوية
الفرنسية		5	%10.63	5	%10.63	1	%2.12	11	%23.40
الفصحى		1	%2.12	-	-	-	-	1	%2.12
الدارجة		5	%10.63	1	%2.12	-	-	6	%12.76
الإثنان		6	%12.76	11	%23.40	12	%25.53	29	%61.70
المجموع		17		17		13		47	%100
النسبة المئوية		%36.17		%36.17		%27.65		%100	

جدول رقم (75) يبين اللغة التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.

يتبين من خلال الجدول رقم (75) أن اللغة التي إستعملتها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث لمخاطبة جمهورها كانت ي أغلب الأحيان عبارة عن مزيج من الدارجة و الفصحى، إذ تحصلت هذه الأخيرة على مجموع 29 تكرارا أي ما يعادل نسبة 61.70% و نلاحظ أن أعلى نسبة في هذا المجال سجلت خلال فترة التسعينات حيث بلغت نسبتها 25.33% تليها فترة الثمانينات بنسبة 23.40%، و أخيرا فترة السبعينات بنسبة 12.76%. و يتضح من خلال الجدول أن اللغة الفرنسية قد إحتلت المركز الثاني من حيث الإستعمال و هذا بنسبة 23.40%، و قد سجلت أعلى نسبة للغة الفرنسية خلال فترة السبعينات و الثمانينات حيث بلغت 10.63%، في حين إقتصرت إستخدام اللغة الفرنسية خلال فترة التسعينات على مرة واحدة فقط، و هذا ما يعادل نسبة 2.12%. و نشير في هذا الإطار إلى أن إستخدام اللغة الفرنسية إقتصرت على فئة المختصين في المجال الفلاحي الذين تلقوا تكوينا فرنسيا فنجدهم يستخدمون إلى جانب الدارجة اللغة الفرنسية، كما لاحظنا أيضا إستخدام بعض المسؤولين اللغة الفرنسية أثناء إستجوابهم.

بينما يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الإستعمال اللغة الدارجة بنسبة 12.76%، و قد سجلت أعلى نسبة لها خلال فترة السبعينات التي وصلت إلى 10.53% في حين بلغت إبان

الثمانينات 2.12% بينما غابت اللغة الدارجة في فترة التسعينات. أما في المرتبة الأخيرة فنجد اللغة العربية الفصحى بنسبة 2.12% و التي إقتصر ظهورها على فترة السبعينات.

و ما يمكن ملاحظته ونحن بصدد الحديث عن لغة حصة الأرض و الفلاح، أن لغة الصحفي معد الحصة عرفت تغير عبر الفترات الزمنية الثلاث، فبعدما كان الصحفي خلال السنوات الأولى من مرحلة السبعينات يستعمل لغة دارجة محظى في تعليقاته و هذا ما يفسر لنا النسبة التي تحصلت عليها اللغة الدارجة خلال هذه الفترة الزمنية إذ بلغت 10.63%، و نلاحظ إبتداءاً من منتصف السبعينات توجه الصحفي نحو إستعمال لغة عربية قريبة من الفصحى، هذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى إمكانية الفلاحين من إستعاب محتوى الرسالة الموجهة لهم من خلال مضمون الحصة خاصة إذا علمنا أن عدد كبير من سكان المناطق الريفية بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة يعاني من إنخفاض المستوى التعليمي و ارتفاع نسبة الأمية.

النسبة المئوية	المجموع	التسعينات		الثمانينات		السبعينات		الأنواع الصحفية الفترة الزمنية
%5.40	4	-	-	-	-	%5.40	4	أخبار مختصرة
%22.97	17	%12.16	9	%1.35	1	%9.45	7	تحقيق
%24.32	18	%4.05	3	%14.86	11	%5.40	4	روبرتاج
%47.29	35	%16.21	12	%16.21	12	%14.86	11	إستجابات
-	-	-	-	-	-	-	-	حوار مع ضيف
-	-	-	-	-	-	-	-	مائدة مستديرة
%100	74	24		24		26		المجموع
	%100	%32.43		%32.43		%35.13		النسبة المئوية

جدول رقم (76) يبين الأنواع الصحفية التي إستخدمتها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.

يبدو من خلال الجدول رقم (76) أن حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث إعتمدت على أربعة أنواع صحفية و هي: الإستجابات و الروبرتاجات و التحقيقات و الأخبار المختصرة.

و يتبين من خلال الجدول أن العنصر إعتمدت بصفة أساسية على الإستجابات، حيث بلغت نسبتها 47.29%. و نلاحظ أن إستخدام تقنية الإستجواب ظهرت بصفة متساوية خلال فترتي الثمانينات و التسعينات إذ وصلت نسبتها إلى 16.27%، بينما بلغت نسبة إستعمال الإستجابات خلال فترة السبعينات 14.86%.

ثم يأتي في المرتبة الثانية من حيث الإستعمال الروبرتاج كنوع صحفي ثاني إستخدمته الحصة حيث بلغت نسبته 24.32%، و قد سجلت أعلى نسبة لهذا النوع خلال فترة الثمانينات التي قدرتها 14.86%، تليها فترة السبعينات بنسبة 5.40% و أخيرا فترة التسعينات بنسبة 4.05%. أما في المرتبة الثالثة نجد التحقيق كنوع صحفي ثالث إستخدمته الحصة و قد بلغت نسبته 22.97%، و سجلت أعلى نسبة لهذا النوع الصحفي خلال فترة التسعينات حيث بلغت 12.16% بينما بلغت نسبة التحقيق خلال فترة السبعينات 9.45%، في حين لم تتجاوز هذه

النسبة خلال فترة الثمانينيات 1.35%. و نلاحظ من خلال الجدول أن الأخبار المختصرة إقتصر ظهورها على فترة السبعينات و قد بلغت نسبتها 5.40%، و تمثلت هذه الأخبار في مختصرات فلاحية وطنية و دولية. و إذا إستثنينا الإستجابات التي إستخدمتها الحصة خلال كل الفترات الزمنية بنسب متقاربة فبإمكاننا أن نستخلص مايلي:

أولاً: تميزت حصة الأرض و الفلاح خلال كل فترة زمنية بإستخدام نوع صحفي معين إذ غلب على الحصة خلال فترة السبعينات التحقيق الصحفي، بينما برز الروبرتاج في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات، في حين نلاحظ عودة التحقيق الصحفي في الحصة خلال فترة التسعينات.

ثانياً: إرتبط إستعمال الحصة لكل من الروبرتاج و التحقيق بطبيعة المواضيع المطروحة، إذ نلاحظ أن طبيعة المواضيع التي تناولتها الحصة خلال الفترات الزمنية الثلاث فرضت عليها قالب معين. ففي فترة السبعينات عندما كانت مواضيع الحصة مرتبطة بإنجازات الثورة الزراعية و خطط الإصلاح الزراعي، إستعملت الحصة التحقيق الصحفي لتغطية تلك المواضيع و رصد التغيرات الهامة التي عرفها الريف الجزائري خلال تلك الحقبة التاريخية. أما مع حلول فترة الثمانينات التي عرفت فيها مواضيع الحصة توجهها أكثر نحو الإرشاد الزراعي و التوعية بأهمية بعض النشاطات الفلاحية مثل التشجير و بناء السدود، بالإضافة إلى تركيز الحصة على رصد التجارب الناجحة التي حققها بعض الفلاحين، نلاحظ إعتداد الحصة بصفة شبه كلية على الروبرتاج لتصوير تلك المواضيع. بينما نلاحظ عودة التحقيق الصحفي للحصة خلال فترة التسعينات، و يمكن تفسير النسبة المرتفعة التي تحصل عليها هذا النوع الصحفي خلال هذه الفترة و التي قدرت بـ 12.16%، بتوجه الحصة نحو طرح مشاكل القطاع الفلاحي و محاولة التعرف على آراء مختلف الأطراف المشاركة في عملية الإنتاج الفلاحي، مما جعلها تستخدم التحقيق الصحفي الذي يساعدها في البحث عن الأسباب الحقيقية للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع و إيجاد الحلول المناسبة لذلك.

و منه يمكن القول أن حصة الأرض و الفلاح قد تميزت خلال فترتي السبعينات و التسعينات بالإعتماد على التحقيق بإعتباره نوع صحفي قادر على تقديم معالجة شاملة و عميقة تكشف الأسباب و الظروف و الدوافع و تقدم المشكلة في إطارها العام بحيث يقدم التحقيق حجماً معرفياً و مادة غنية يساهمان في تحديد البنية المعرفية للمشاهد إزاء المشكلة و في تشكيل بنيته الإدراكية كأرضية لتحديد موقفه و إتجاهاته و من ثم سلوكه. و إذا عدنا إلى طبيعة المواضيع المطروحة خلال هاتين الفترتين تبين لنا مدى أهمية التحقيق إذ تميزت فترة السبعينات بتعدد و

تتوزع المشاريع التنموية الموجهة للريف بصفة عامة و الفلاحة بصفة خاصة فحاولت الحصة تغطية هذه الأحداث من خلال تحقيقات صحفية حول بعض الإنجازات الفلاحية و كذا حول بعض المزارع المسيرة ذاتيا و بعض مشاكل القطاع الفلاحي.

أما خلال فترة التسعينات و التي تحصل فيها التحقيق على أعلى نسبة نلاحظ أن أغلبية التحقيقات كانت حول مشاكل القطاع الفلاحي مثل مشكل التسويق و مشكل إرتفاع أسعار الدجاج و البيض و إرتفاع كميات الحليب المستوردة من الخارج نتيجة تدهور وضعية تربية الأبقار في الجزائر، بالإضافة إلى تحقيقات حول عمليات إستصلاح أراضي الجنوب. بينما تزداد أهمية الروبرتاج خلال فترة الثمانينات إذ تحصل هذا النوع على أعلى نسبة قدرت بـ 14.86%، و الروبرتاج كنوع صحفي تتمثل وظيفته في الإقتراب إلى أقصى حد ممكن من الطبيعة الحقيقية للحدث الذي تجري تغطيته و ذلك بقصد نقل البنية الحقيقة للموضوع. إن الروبرتاج كنوع إخباري يركز على وظيفة الوصف التصويري للكاميرا إستخدمته الحصة في هذه الفترة لتغطية عدة مواضيع نذكر منها تطور الزراعة في بعض ولايات الوطن بالإضافة إلى تصوير أساليب تربية الأبقار و طرق تحسين السلالات و كذا روبرتاجات حول بعض التعاونيات الفلاحية.

مكان اللقاء الفترات الزمنية	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	المجموع	النسبة المئوية
المكتب	5	1	7	13	26.53%
الاستوديو	-	-	-	-	-
الميدان	12	12	12	36	73.46%
المجموع	17	13	19	49	100%
النسبة المئوية	34.69%	26.53%	38.77%	100%	

جدول رقم (77) يبين مكان اللقاء الذي إعتمدت عليه حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات للزمنية الثلاث.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (77) أن مكان اللقاء الذي إعتمدت عليه حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث إقتصر على الميدان و المكتب. حيث نلاحظ أن الحصة قد إستعملت أساسا الميدان كمكان للقاء المستجوبين و تصوير العمل اليومي للفلاحين و مربي الماشية و غيرها من النشاطات الفلاحية. و قد تحصل الميدان على مجموع 36 تكرارا أي ما يعادل نسبة 73.46% و هي نسبة معتبرة بالمقارنة مع تلك التي تحصل عليها المكتب الذي لم تتجاوز نسبته 26.53%، و نشير في هذه المجال إلى أن الإستجابات التي كانت تقوم بها الحصة مع بعض المسؤولين عن القطاع الفلاحي كانت تتم في أغلب الأحيان في مكاتب هؤلاء المسؤولين. و قد حققت فترة التسعينات أعلى نسبة في مجال إستخدام المكاتب إذ بلغت 14.28%، و تعكس لنا هذه النتيجة تعدد الإستجابات و اللقاءات مع المسؤولين خلال هذه الفترة و هذا ما أكدته النتائج الخاصة بالفئات الإجتماعية التي أثبتت أن أعلى نسبة سجلت بالنسبة لفئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي كانت خلال فترة التسعينات إذ بلغت 12.45%، و هي نسبة معتبرة بالمقارنة مع تلك التي سجلت خلال فترة السبعينات و الثمانينات و التي لم تتجاوز 6.76% بالنسبة لفترة الثمانينات و 5.28% بالنسبة لفترة السبعينات. و يمكن تفسير هذه النتيجة -أي توجه الحصة نحو إستجواب المسؤولين- بمحاولة الحصة تسجيل تعليقات المسؤولين حول بعض القضايا و كذا طرح إنشغالات الفلاحين و التجار و مربي الماشية و المواطنين بصفة عامة على هؤلاء المسؤولين، خاصة إذا علمنا أن مشاكل القطاع الفلاحي

تكررت باستمرار في الحصة خلال هذه الفترة، مما جعل حصة الأرض و الفلاح تتوجه إلى بعض المسؤولين للحصول على رأي الجهات الرسمية حول المواضيع المطروحة. و نلاحظ من خلال العينة المدروسة عدم إستعمال حصة الأرض و الفلاح للإستوديو كمكان لتصوير بعض حصصها. و إنطلاقاً من بيانات الجدول نستخلص أن حصة الأرض و الفلاح حصة ميدانية بالدرجة الأولى إذ أن معظم وقت الحصة قد إستغرق في الميدان

طريقة العرض	الفترة الزمنية		السبعينات		الثمانينات		التسعينات		المجموع	النسبة المئوية
	الفترة الزمنية		السبعينات		الثمانينات		التسعينات		المجموع	النسبة المئوية
طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها	-	-	-	-	2	4.16%	-	-	2	4.16%
مجرد طرح القضية	2	4.16%	2	4.16%	3	6.25%	-	-	5	10.41%
الدعوة لموقف أو إتجاه معين	7	14.58%	8	16.66%	9	18.75%	24	50%	24	50%
عرض المشكلة دون تقديم الحل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عرض مشكلة و تقديم الحل	5	10.41%	4	8.33%	8	16.66%	17	35.41%	17	35.41%
المجموع	14	29.16%	17	35.41%	17	35.41%	48	100%	48	100%
النسبة المئوية	29.16%	35.41%	35.41%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

جدول رقم (78) يبين طريقة العرض التي اعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث.

يتضح من خلال الجدول رقم (78) أن طريقة العرض التي إتخذتها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثلت أساسا في الدعوة لموقف أو إتجاه معين فقد بلغت نسبتها 50%، و نلاحظ أن أعلى نسبة لهذه الطريقة سجلت خلال فترة التسعينات حيث قدرت بـ 18.75%، تليها فترة الثمانينات بنسبة 16.66% و أخيرا فترة السبعينات بنسبة 14.58%، هذا ما يجعلنا نستنتج أن فترة التسعينات التي تميزت بتضخم مشاكل القطاع الفلاحي ركزت فيها الحصة على تقديم دعوات للأطراف المعنية بالنشاط الفلاحي لتحمل مسؤولياتهم و تدافر الجهود للحد من التبعية الغذائية.

و يتبين من خلال الجدول أن طريقة العرض المتمثلة في طرح المشكلة و تقديم الحل لها إحتلت المركز الثاني إذ بلغت نسبتها 35.41% و قد سجلت أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات إذ بلغت 16.66%، تليها فترة السبعينات بنسبة 10.41% و أخيرا فترة الثمانينات بنسبة 8.33%. و يمكن تفسير النسبة العالية التي تحصلت عليها فترة التسعينات بتوجه حصة الأرض و الفلاح نحو طرح مشاكل القطاع الفلاحي التي سجلت أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة الزمنية.

و نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن أدنى نسبة سجلت، فيما يخص طريقة العرض، تحصلت عليها طريقة طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها حيث بلغت نسبتها 4.16% و إقتصرت ظهور هذه الطريقة على فترة الثمانينات و التي حاولت فيها الحصة تقديم وجهات نظر الفلاحين حول بعض القضايا مثل قضية حرية التسويق، فبعدما أصدرت السلطات الجزائرية مجموعة من القوانين تضع من خلالها حدا لإحتكار الدولة لمجال تسويق المحاصيل الزراعية، حاولت الحصة نقل مختلف الآراء حول هذا الموضوع.

و يمكن أن نستخلص مما سبق أن حصة الأرض و الفلاح كانت في أغلب الأحيان تجمع بين طريقة عرض مشكلة و تقديم الحل لها و طريقة الدعوة لموقف أو إتجاه معين، إذ لاحظنا أن الحصة تطرح من جهة المشكلة و تقترح لها الحلول المناسبة، و من جهة أخرى تقدم نداءات و دعوات من أجل وضع حد لبعض السلوكات و الأعمال التي من شأنها أن تضرب بالفلاحة الجزائرية.

نتائج البحث

يشمل هذا الجزء على عرض لأهم النتائج التي خلصت اليها دراسة تحليل مضمون حصة الأرض و الفلاح خلال ستة وعشرين سنة . ويرتكز هذا العرض على النقاط التالية:
أولاً: تحديد الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون في التنمية الريفية من خلال مكانة الحصص الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري .
ثانياً: التعرف على المواضيع الأساسية المطروحة في حصة الأرض والفلاح ومنه إستخراج أهم الأفكار التوجيهية التي تروج لها الحصة.
ثالثاً: أهم التمثيلات الخاصة بالفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي برزت في حصة الأرض والفلاح.

رابعاً : أهم النتائج عن :

- 1 -إتجاه حصة الأرض والفلاح
 - 2-أهداف حصة الأرض والفلاح
 - 3-اللغة المستخدمة في حصة الأرض والفلاح
 - 4-الأنواع المستخدمة في حصة الأرض والفلاح
 - 5-مكان اللقاء في حصة الأرض و الفلاح
 - 6-طريقة العرض في حصة الأرض و الفلاح
- خامساً: نتائج الدراسة المقارنة بين الفترات الزمنية الثلاث.

أولاً: الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون في التنمية الريفية من خلال مكانة الحصة الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري:

- إتضح من خلال الدراسة أن الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون الجزائري في التنمية الريفية غير كافية ومما يدل على ذلك مكانة الحصة الفلاحية في التلفزيون الجزائري التي احتلت حيزاً صغيراً في شبكة البرامج، فقد كشفت الدراسة أن عدد الحصص ذات الطابع الفلاحي التي أنجزها التلفزيون الجزائري من سنة 1970 إلى غاية سنة 1995 لم يتجاوز عددها 37 حصة ، وهذا إذا انتبهنا حصة الأرض و الفلاح . ونلاحظ أن أغلبية هذه الحصص تم إنجازها خلال فترة التسعينات.

- وقد كشفت الدراسة أن حصة الأرض والفلاح عرفت تنذباً في بثها ، فقد اتضح من خلال دراستنا عدم الانتظام الذي تميزت به الحصة خلال الفترات الزمنية الثلاث .
- تبين من خلال الدراسة أن فترة الثمانينات كانت فيها حصة الأرض والفلاح أكثر إستقراراً بالمقارنة مع فترتي السبعينات و التسعينات ، إذ سجلت خلالها أعلى نسبة لعدد حصص الأرض والفلاح ، بينما سجلت أدنى نسبة خلال فترة التسعينات لكن مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة لا تمثل في دراستنا إلا نصف العشرية.

- أثبتت بيانات الدراسة أن فترة السبعينات رغم أهميتها التاريخية بالنسبة للمجتمع الريفي الذي شهد خلالها تحولات إجتماعية و إقتصادية هامة إثر تطبيق برامج الثورة الزراعية ، لم تحظى خلالها ببرامج التلفزيون الخاصة بالتنمية الريفية بصفة عامة و الفلاحية بصفة خاصة على المكانة التي تنماشى و الإنجازات التنموية التي عرفها المجتمع الريفي خلال هذه الحقبة التاريخية ، إذ كشفت الدراسة أن أدنى نسبة للحصص الفلاحية سجلت خلال فترة السبعينات ، كما أن حصة الأرض والفلاح من الناحية الكمية لم تكن في مستوى الحدث ، حيث تبين من خلال الدراسة أن أعلى نسبة لعدد حصص الأرض والفلاح سجلت خلال فترة الثمانينات.

- و تبين الدراسة أن أعلى نسبة لعدد حصص الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات سجلت خلال سنوات 1970-1971-1978، بينما سجلت أدنى نسبة خلال سنة 1976 . أما خلال فترة الثمانينات تبين أن أعلى نسبة لعدد حصص الأرض والفلاح سجلت خلال سنة 1981، بينما سجلت أدنى نسبة سنة 1989، بينما عرفت فترة التسعينات أعلى نسبة لعدد الحصص خلال سنة 1994، بينما سجلت أدنى نسبة خلال سنة 1990.

- أما إذا عدنا لمدة بث حصة الأرض والفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث يتضح لنا من خلال عينة الدراسة إرتفاع مدة بث الحصة خلال فترة التسعينات إذ عرفت الحصة خلال هذه الفترة

زيادة معتبرة في مدة البث. لكن في نفس الوقت نسجل تراجعاً كبيراً لحصة الأرض والفلاح خلال فترة التسعينات فبعدما كانت هذه الحصة خلال فترتي السبعينات و الثمانينات حصة نصف شهرية تحولت خلال فترة التسعينات إلى حصة شهرية .

ثانياً: التعرف على المواضيع الأساسية المطروحة في حصة الأرض والفلاح ومنه إستخراج أهم الأفكار التحديثية التي تروج لها الحصة.

أ-المواضيع الإقتصادية :

1-في مجال إكتساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة :

كشفت الدراسة عن تركيز حصة الأرض والفلاح خلال فترة السبعينات والثمانينات على توضيح لجمهورها كيفية إستخدام المبيدات لمقاومة الحشرات الطفيلية ومنه التعريف بالأنواع المختلفة للحشرات الضارة وكيفية القضاء عليها، فقد حظي موضوع الوقاية الصحية للنباتات بأهمية خاصة . بينما عرفت فترة التسعينات توجه حصة الأرض والفلاح نحو التركيز على شرح تقنيات الري وكيفية إستغلال المياه الجوفية .

2-في مجال توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات وطرق الإستفادة منها:

إتضح من خلال الدراسة أن حصة الأرض والفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث قد ركزت على التعرف على المؤسسات والهيئات التابعة للقطاع الفلاحي ، سواء الموجودة بالقرية مثل التعاونيات الفلاحية و المزارع التجريبية ، أو تلك الموجودة خارج القرية مثل الدواوين والمؤسسات الفلاحية المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن ، وهذا لتوضيح دور المؤسسات و نشاطها والتعريف بالخدمات التي يمكن أن تقدمها للفلاحين.

3-في مجال توضيح أهمية الزراعة ودور المجتمع الزراعي وتأثيره على الإقتصاد العام

للبلاد:

تبين من خلال الدراسة تركيز حصة الأرض والفلاح خلال فترة السبعينات والثمانينات على رصد المجهودات التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي ، إذ أولت الحصة أهمية كبيرة لمجال إبراز المجهودات التي تقوم بها الدولة الجزائرية في الميدان الفلاحي.

بينما كشفت الدراسة غياب الإشارة إلى هذه الموجودات في حصة الأرض والفلاح خلال فترة التسعينات والتي توجهت فيها الحصة نحو التركيز على رصد التجارب الناجحة في القطاع الفلاحي وكذا توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب.

4-في مجال تغطية النشاطات الفلاحية المختلفة :

تشير الدراسة إلى أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات قدمت تغطية متنوعة لنشاطات فلاحية مختلفة ، بينما أسفرت النتائج عن قلة هذه النشاطات خلال فترتي السبعينات والثمانينات.

5- في مجال تغطية مشاكل القطاع الفلاحي:

يتضح من خلال عينة الدراسة أن حصص الأرض والفلاح الخاصة بمرحلتي السبعينات و الثمانينات تشترك في قلة التعرض لمشاكل القطاع الفلاحي ، إذ كشفت الدراسة أن مشاكل الفلاحة خلال هاتين الفترتين لم تكن مطروحة بنفس الحدة التي عرفتتها حصة الأرض والفلاح خلال فترة التسعينات.

وتبين الدراسة أن أبرز المشاكل التي طرحتها الحصة خلال فترتي السبعينات و التسعينات تمثلت في مشاكل نقص العتاد الفلاحي و قطع الغيار ، في حين برز خلال فترة الثمانينات مشكل الجفاف الذي أثر على مردود الإنتاج الفلاحي. و ما يمكن إستخلاصه في هذا المجال أن حصة الأرض و الفلاح في مرحلتها الأولى و الثانية قد تأثرت بالذهنيات التي كانت سائدة أثناء نظام الحزب الواحد و التي كان فيها إبراز السليبيات و المشاكل التي تعاني منها مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي أمراً غير مرغوب فيه.

6- في مجال الإنتاج الحيواني:

يتضح من خلال العينة المدروسة أن إهتمام حصة الأرض و الفلاح بالثروة الحيوانية تفاوتت من فترة زمنية إلى أخرى، إذ أسفرت النتائج عن توجه الحصة خلال فترتي الثمانينات و التسعينات نحو توضيح أهمية التربية الحيوانية باعتبارها نشاطاً إقتصادياً أساسياً، بينما تميزت حصة الأرض و الفلاح خلال السبعينات بقلة المواضيع الخاصة بالثروة الحيوانية إذ كان تركيز الحصة خلال هذه الفترة على المحاصيل الزراعية. و تعتبر هذه النتائج إنعكاساً للسياسة الفلاحية التي سادت في البلاد خلال فترتي الثمانينات و التسعينات، حيث برز الإهتمام بإنتاج اللحوم و البيض و الحليب، خاصة بعدما تراجع معدل إستهلاك هذه المواد الغذائية لدى المواطن الجزائري من جهة و ارتفاع تكلفة إستيراد الحليب من جهة أخرى.

7- في مجال تصنيع المنتوجات الفلاحية:

لوحظ أن حصة الأرض و الفلاح قد تناولت خلال الفترات الزمنية الثلاث المواضيع الخاصة بتصنيع المنتوجات الفلاحية بدرجات متفاوتة، فقد كشفت الدراسة أن التغطية الإعلامية التي قامت بها الحصة حول هذه المواضيع خلال فترتي السبعينات و الثمانينات كانت ضعيفة، بينما نلاحظ ارتفاعاً في عدد المواضيع الخاصة بتحويل المنتج الفلاحي خلال فترة التسعينات.

ب- المواضيع الإجتماعية:

- إتضح من خلال الدراسة أن إهتمام حصة الأرض و الفلاح بالظروف الإجتماعية للفلاحين برز بصفة أساسية خلال مرحلة السبعينات التي قدمت فيها الحصة تغطية متنوعة للمواضيع التي لها علاقة بالمحيط الإجتماعي للفلاح مثل المواضيع الخاصة بالخدمات الإجتماعية و الصحية بالإضافة إلى تغطية الأعمال التي كانت جارية لبناء القرى الإستراتيجية.

- إن إهتمام الحصة بطرح القضايا الإجتماعية للفلاحين خلال فترة السبعينات ما هو إلا نتيجة للمشاريع التنموية التي عرفها المجتمع الريفي خلال هذه الحقبة التاريخية و التي أولت من خلالها السلطات الجزائرية إهتماما خاصا للفلاح شمل مختلف جوانب الحياة، إذ تم التركيز على ضرورة توفير الظروف الإجتماعية و الصحية الملائمة للفلاح و عائلته. فنلاحظ إذن أن إهتمام السلطات بالبيئة الإجتماعية للفلاح إنعكس على مضمون حصة الأرض و الفلاح التي قامت بتصوير و نقل هذا الإهتمام لجمهورها.

- كشفت الدراسة أن إهتمام الحصة بالقضايا الإجتماعية للفلاح كان محدودا خلال فترة الثمانينات.

- أسفرت النتائج عن غياب المواضيع الإجتماعية في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات، فقد أهملت الحصة الحديث عن الظروف الإجتماعية لسكان الأرياف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة، بحيث أصبح مهما الوحيد هو التركيز على الإنتاج الزراعي و البحث عن مردودية الإنتاج الفلاحي، فأصبحت الحصة تنظر إلى الفلاح و كأنه وسيلة من وسائل الإنتاج دون مراعاة بيئته الإجتماعية و ظروفه الصحية.

- إن إهمال حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات الظروف الإجتماعية للفلاحين ما هو إلا نتيجة للظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة الزمنية، إذ تقلص إهتمام النظام السياسي الجزائري بالمجتمع الريفي، سواء من حيث الإهتمام بإنجاز قرى فلاحية جديدة أو تزويد القرى الموجودة بالمرافق العمومية الضرورية، خاصة إذا علمنا أن عددا كبيرا من سكان المناطق الريفية يشكوا من غياب الكهرباء و الغاز و المياه الصالحة للشرب.

ج- المواضيع الثقافية:

- تبين من خلال الدراسة أن إهتمام حصة الأرض و الفلاح بالبيئة الثقافية للفلاح كان محدودا جدا، و إذا إستثنينا فترة السبعينات التي تناولت فيها الحصة موضوع مكافحة الأمية عند الفلاحين، نلاحظ خلال مرحلتي الثمانينات و التسعينات غياب مثل هذه المواضيع.

- إتضح من خلال الدراسة أن إهتمام السلطات الجزائرية خلال فترة السبعينات بتكوين الفلاحين و توعيتهم من خلال فتح مراكز محو الأمية و كذا مراكز التكوين في مختلف التخصصات الفلاحية قد انعكس على مضمون حصة الأرض و الفلاح التي تناولت مثل هذه المواضيع.

- أثبتت الدراسة أن تراجع السلطات عن طرح أهمية البيئة الثقافية و تأثيرها على مردودية عمل الفلاح، كان له انعكاسا كبيرا على مضمون حصة الأرض و الفلاح خلال فترتي الثمانينات و التسعينات.

ثالثا: أهم التمثيلات الخاصة بالفئات الاجتماعية و المناطق الجغرافية التي برزت في حصة الأرض و الفلاح:

1- الفئات الاجتماعية:

- إتضح من خلال الدراسة أن أهم فئة إجتماعية برزت في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث هي فئة الفلاحين، إذ ركزت الحصة على تصوير و تقديم الفلاحين باعتبارهم العنصر الأساسي في عملية الإنتاج الزراعي.

- كشف الدراسة أن ثاني فئة برزت في حصة الأرض و الفلاح تمثلت في فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي باعتبارها تمثل الطرف الثاني في عملية الإنتاج الزراعي و الحيواني، إذ إعتمدت الحصة بصفة أساسية على هذه الفئة كمصدر تستقي منه المعلومات الرسمية من جهة و كذا توصيل إنشغالات و تساؤلات الفلاحين للجهات المسؤولة من جهة أخرى. و قد سجل ظهور هذه الفئة في الحصة خلال الفترات الزمنية الثلاث بنسبة متقاربة.

- تبين من خلال الدراسة أن فئة الفنيين و المختصين في المجال الفلاحي من مهندسين و تقنيين جاءت في المرتبة الثالثة، إذ إعتمدت الحصة على هذه الفئة لتلقي الفلاحين المعلومات الضرورية في مجال الإرشاد الفلاحي، و هذا حتى تساهم الحصة في شرح و توضيح أهمية التقنيات الحديثة التي تمكن الفلاحين من النهوض بالإنتاج الفلاحي كما و كيفاء، و تبرز أهمية هذه الفئة إذا علمنا أن زيادة المردود الفلاحي مرتبطة بمدى إقتناع الفلاح بجذوى التقنيات الجديدة فضلا عن إستيعابه لهذه التقنيات و إدراكه لمقتضياتها الفنية.

- يتضح من خلال الدراسة تقصير حصة الأرض و الفلاح إتجاه فئة النساء الريفيات، إذ لم نسجل ظهورهن في الحصة إلا 3 مرات.

2- المناطق الجغرافية:

- إتضح من خلال الدراسة أن نشاط حصة الأرض و الفلاح في مرحلتها الأولى و الثانية تمركز بصفة أساسية في المناطق الشمالية للبلاد، لكن في نفس الوقت أسفرت النتائج عن بداية بروز المناطق الجنوبية في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات.

- عرفت التغطية الجغرافية لحصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات نوع من التوازن بين مختلف جهات الوطن، إذ كشفت الدراسة عن تساوي النسب بين 3 مناطق جغرافية و هي: الشمال و الشرق و الغرب.

- أسفرت النتائج عن بروز منطقة الجنوب بقوة في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات إذ كان لتوجه السياسة الفلاحية الجزائرية خلال هذه الفترة نحو طرح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب و تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجال الزراعات الصحراوية، بعدما أثبتت التجارب صلاحية الفلاحة في هذه المناطق أثرا على مضمون حصة الأرض و الفلاح التي إهتمت بدورها بالمناطق الجنوبية و التي برزت بصفة أساسية في الحصة خلال فترة التسعينات.

- أظهرت الدراسة تقصير حصة الأرض و الفلاح إتجاه منطقتي الشرق و الغرب الجزائري خلال فترتي السبعينات و الثمانينات، و قد تحصلت منطقة الشرق على أننى نسبة خلال فترة السبعينات، كما تغيبت هذه المنطقة عن الحصة خلال فترة الثمانينات، مما يدل على أن حصة الأرض و الفلاح لم تستطيع خلال فترتي السبعينات و الثمانينات تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن.

رابعاً: أهم النتائج عن:

1- إتجاه حصة الأرض و الفلاح:

- إتضح من خلال الدراسة أن حصة الأرض و الفلاح إتخذت خلال فترتي السبعينات و الثمانينات الإتجاه المؤيد، إذ ركزت انحصه خلال هاتين الفترتين على تصوير التغييرات الإيجابية التي عرفها المجتمع الريفي من خلال المشاريع التنموية التي سطرته الدولة من جهة، و إيجابيات السياسة الفلاحية المطبقة من جهة أخرى. فكانت الحصة في كل مرة تشيد بالمجهودات التي تبذلها الدولة في المجال الفلاحي، و تتجنب قدر الإمكان الإشارة إلى السلبيات، و التي إن وجدت في تلك الفترة إلا أن الحديث عنها كان قليل.

- وأسفرت النتائج عن تغير إتجاه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات، حيث سجلنا خلال هذه الفترة بروز الإتجاه المعارض، و هذا على حساب الإتجاه المحايد الذي جاء في المرتبة الثانية و الإتجاه المؤيد الذي إحتل المرتبة الثالثة.

- إن التحول الذي عرفه إتجاه حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات ما هو إلا نتيجة للجو العام الذي ساد البلاد إثر التحولات السياسية و الإقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية التسعينات، و قد إنعكست هذه التحولات على مضمون برامج التلفزيون الجزائري الذي عرف تغيرات كمية و نوعية، حيث فصح المجال لرصد السلبيات التي تعاني منها مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، و منه برز الإتجاه المعارض في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات.

2- أهداف حصة الأرض و الفلاح:

- كشفت الدراسة أن هدف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات تمثل أساسا في الإعلام و الإخبار، فقد ركزت الحصة خلال هذه الفترة على إعلام جمهورها بالإنجازات الفلاحية و المشاريع التنموية التي سطرته الدولة لفك العزلة عن المجتمع الريفي و تعويضه عن ما عناه إبان حرب التحرير.

- بحلول فترة الثمانينات نلاحظ توجه حصة الأرض و الفلاح نحو هدف الإرشاد و التوعية إذ استهدفت الحصة من خلال مضمونها تقديم النصائح و الإرشادات المختلفة التي أرادت من خلالها توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات التي بإمكانهم الاستفادة منها، و كذا توعيتهم بأهمية إدخال الوسائل التقنية الحديثة و طرق الإنتاج العصرية في مجال الفلاحة.

- تبين من خلال الدراسة أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات عرفت عودة إلى هدف الإعلام و الإخبار، إذ حاولت الحصة إعلام جمهورها بالمشاكل التي يعاني منها قطاع الفلاحة و كذا تزويده بالأخبار عن عمليات إستصلاح أراضي الجنوب.

3- لغة الحصة:

- إتضح من خلال الدراسة أن اللغة التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثلت بصفة أساسية في مزيج من الدارجة و الفصحى.

- و قد أظهرت الدراسة أن لغة الحصة عرفت خلال فترة السبعينات بروز اللغة الفرنسية، لكن مع بداية التسعينات أسفرت النتائج عن تراجع اللغة الفرنسية في حصة الأرض و الفلاح.

4- الأنواع الصحفية التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح:

- أسفرت الدراسة عن إعتماد حصة الأرض و الفلاح بصفة أساسية على الإستجواب كنوع صحفي أساسي لجمع المعلومات من المصدر، سواء تمثل هذا المصدر في المسؤولين عن القطاع الفلاحي أو المختصين في المجال الزراعي أو الفلاحين أو غيرهم من الفئات الإجتماعية.

- و قد كشفت الدراسة عن تناوب التحقيق و الروبرتاج على المرتبة الثانية خلال الفترات الزمنية الثلاث، حيث إحتل التحقيق الصحفي المرتبة الثانية خلال فترتي السبعينات و التسعينات في حين حقق الروبرتاج أعلى نسبة له خلال فترة الثمانينات.

- و بالإضافة إلى الروبرتاج و التحقيق أسفرت النتائج عن إعتماد حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات على الأخبار المختصرة التي كانت عبارة عن مختصرات فلاحية وطنية و دولية.

5- مكان اللقاء في حصة الأرض و الفلاح:

تبين أن حصة الأرض و الفلاح، حصة ميدانية بالدرجة الأولى، إذ كشفت الدراسة أنه خلال الفترات الزمنية الثلاث كانت التغطية الميدانية للحصة تستحوذ على أعلى نسبة. بينما تحصل المكتب كمكان إعتمدت عليه الحصة لإستجواب المسؤولين على المرتبة الثانية. و منه نستنتج أن حصة الأرض و الفلاح إعتمدت في تغطيتها الإعلامية على الميدان بالدرجة الأولى ثم المكتب بدرجة أقل، في حين كشفت الدراسة عن عدم إستعمال الحصة للأستوديو كمكان لتصوير فقراتها.

6- طريقة العرض التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح:

- أسفرت الدراسة عن إتباع حصة الأرض و الفلاح في أغلب الأحيان طريقة العرض المتمثلة في الدعوة لموقف أو إتجاه معين. و قد حققت هذه الطريقة أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات، حيث تفاقمت مشاكل القطاع الفلاحي، مما جعل حصة الأرض و الفلاح تقدم دعوات و نداءات للفلاحين من جهة و المسؤولين من جهة أخرى للإعتناء أكثر بهذا القطاع.

- عرفت فترة التسعينات بروز طريقة عرض المشكلة و تقديم الحل لها التي إحتلت المرتبة الثانية خلال هذه الفترة، إذ سجلت هذه الطريقة أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات.

خامسا: نتائج الدراسة المقارنة بين الفترات الزمنية الثلاث:

1- من حيث المواضيع الأساسية المطروحة في حصة الأرض و الفلاح:

أ- المواضيع الاقتصادية:

- أسفرت الدراسة المقارنة أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات كانت أكثر توجهها نحو تلقين الفلاحين التقنيات الفلاحية، بينما تعادلت فترة الثمانينات و التسعينات في هذا المجال. و قد كشفت الدراسة أن أكثر التقنيات التي حاولت الحصة توضيحها و تلقينها للفلاحين خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثلت في كيفية استخدام المبيدات لمقاومة الحشرات و كذا التعريف بالأمراض التي تصيب النباتات و كيفية وقايتها إذ تحصلت هاتين التقنيتين أعلى نسبة. بينما كشفت للنتائج أن أهم فكرة تحديثية حاولت الحصة تلقينها لجمهورها خلال فترة التسعينات تمثلت في تقنيات الري و كيفية إستغلال المياه الجوفية.

- كشفت الدراسة عن إرتفاع نسبة توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات و طرق الإستفادة منها في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات التي سجلت فيها أعلى نسبة في هذا المجال، تليها فترة الثمانينات في المرتبة الثانية، و أخيرا فترة السبعينات في المرتبة الثالثة. و قد إتضح من خلال الدراسة أن مجال التوعية كان بصفة أساسية حول توضيح أهمية المؤسسات الموجودة بالقرية، سواء كانت مزارع تجريبية أو تعاونيات فلاحية أو مراكز التكوين الفلاحي. بينما إحتل موضوع التعريف بالمؤسسات و الدواوين و الهيئات التابعة للقطاع الفلاحي المرتبة الثانية، و قد برز هذا الموضوع بصفة خاصة خلال فترتي السبعينات و الثمانينات، بينما إحتل المرتبة الثالثة موضوع شرح القرارات و الإجراءات الصادرة في المجال الفلاحي.

- تبين أن الجهود التي بذلتها حصة الأرض و الفلاح من أجل توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد برزت بصفة أساسية خلال فترة الثمانينات. و أسفرت النتائج عن تركيز الحصة في هذا المجال على رصد الجهود التي تبذلها الدولة لتنمية القطاع الفلاح، و قد عرفت فترة السبعينات أعلى نسبة في هذا المجال، بينما أظهرت للدراسة غياب الحديث عن هذه الجهود في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات.

و إتضح من خلال الدراسة أن رصد التجارب الناجحة في القطاع الفلاحي إحتل المرتبة الثانية و عرفت فترة الثمانينات أعلى نسبة في هذا المجال، تليها فترة التسعينات و أخيرا فترة السبعينات. أما المرتبة الثالثة فكانت لصالح توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب، و قد برز دور الحصة في هذا المجال بصفة أساسية خلال فترة التسعينات نظرا للتوجه الذي عرفته

السياسة الفلاحية الجزائرية خلال هذه الفترة نحو إستغلال المساحات الشاسعة للأراضي الصحراوية في الميدان الفلاحي.

- أسفرت النتائج عن تنوع النشاطات الفلاحية التي غطتها حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات إذ حققت الحصة خلال هذه الفترة أعلى نسبة في هذا المجال بينما تقاسمت فترتي السبعينات و الثمانينات المرتبة الثانية.

و قد أظهرت الدراسة أن أغلبية النشاطات الفلاحية التي تناولتها الحصة خلال الفترات الزمنية الثلاث كانت حول حملات جني المحاصيل الزراعية.

- أثبتت نتائج الدراسة أن مساهمة حصة الأرض و الفلاح في طرح مشاكل القطاع الفلاحي برزت خلال فترة التسعينات إذ تحصلت هذه الفترة على أعلى نسبة في هذا المجال، تليها فترة الثمانينات في المرتبة الثانية ثم فترة السبعينات في المرتبة الثالثة. وكشفت الدراسة أن أكثر المشاكل التي تعرضت لها حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثلت في مشكل نقص العتاد الفلاحي، يليه في المرتبة الثانية مشكل التسويق و مشكل الجفاف الذي أضرب بالمحاصيل الزراعية.

- إتضح أن المواضيع الخاصة بالإنتاج الحيواني قد لقيت إهتماما كبيرا من طرف حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات، إذ تحصلت هذه الفترة على أعلى نسبة في هذا المجال، تليها فترة التسعينات في المرتبة الثانية و أخيرا فترة السبعينات في المرتبة الثالثة. و قد أسفرت الدراسة في مجال الإنتاج الحيواني عن بروز موضوع تربية الأبقار الحلوب الذي حظي بإهتماما خاصا من طرف الحصة. و تبين الدراسة أن هذا الموضوع قد برز بصفة أساسية خلال فترة التسعينات.

- أسفرت الدراسة عن إرتفاع نسبة المواضيع الخاصة بتصنيع المنتوجات الفلاحية في حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات، إذ سجلت خلال هذه الفترة أعلى نسبة في هذا المجال، تليها فترة الثمانينات في المرتبة الثانية و أخيرا فترة السبعينات.

و قد أسفرت الدراسة عن تقارب النسب بين المواضيع التي طرحتها الحصة في مجال تصنيع المنتوجات الفلاحية، و هذا و إن برز موضوع تصنيع الحليب و مشتقاته و كذا موضوع تحويل الفواكه إلى مربى و مشروبات.

ب- المواضيع الإجتماعية:

إتضح من خلال الدراسة أن أعلى نسبة للمواضيع الإجتماعية في حصة الأرض و الفلاح سجلت خلال فترة السبعينات، التي قدمت فيها الحصة تغطية متنوعة للقضايا الإجتماعية التي

تهم الفلاحين، تليها في المرتبة الثانية فترة الثمانينات التي قدمت فيها الحصة تغطية محدودة لمثل هذه المواضيع، بينما أسفرت النتائج عن غياب القضايا الاجتماعية الخاصة بالفلاحين خلال فترة التسعينات. و أثبتت الدراسة أن المسكن الريفي كان أكثر المواضيع الاجتماعية ظهوراً في حصة الأرض و الفلاح، و في هذا المجال ركزت الحصة على تغطية الأعمال التي كانت جارية لبناء القرى الإشتراكية.

ج- المواضيع الثقافية:

أسفرت النتائج عن قلة المواضيع الثقافية التي تهم المجتمعات الريفية في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث، إذ تكاد تكون هذه المواضيع شبه غائبة عن الحصة. و إذا عدنا إلى النتائج المتحصل عليها في هذا المجال فإننا نجد أن المواضيع الثقافية لم تظهر في حصة الأرض و الفلاح إلا مرة واحدة فقط، و كان ذلك خلال فترة السبعينات التي تناولت فيها الحصة موضوع مكافحة الأمية عند الفلاحين.

2- من حيث التمثيلات الخاصة بالفئات الاجتماعية و المناطق الجغرافية:

أ- الفئات الاجتماعية:

يتضح من خلال الدراسة أن فئة الفلاحين كانت أكثر الفئات الاجتماعية ظهوراً في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث، إذ تحصلت هذه الفئة الاجتماعية على أعلى نسبة، تليها في المرتبة الثانية فئة المسؤولين عن القطاع الفلاحي، ثم فئة المختصين في المجال الزراعي في المرتبة الثالثة. و كشفت الدراسة أن أعلى نسبة لهذه الفئات الثلاث سجلت خلال فترة التسعينات. و تبين من خلال الدراسة أن أضعف نسبة سجلت للفئات الاجتماعية كانت لدى فئة النساء الريفيات.

ب- المناطق الجغرافية:

كشفت الدراسة أن منطقة الشمال كانت أكثر المناطق ظهوراً في حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث، و قد برزت منطقة الشمال بصفة خاصة خلال فترة السبعينات إذ سجلت أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة.

بينما إحتلت منطقة الجنوب المرتبة الثانية. و أظهرت الدراسة أن أعلى نسبة لمنطقة الجنوب سجلت خلال فترة التسعينات، إذ أسفرت للنتائج عن توجه حصة الأرض و الفلاح خلال هذه الفترة نحو تغطية المناطق الجنوبية. بينما إحتلت منطقة الغرب المرتبة الثالثة، تليها منطقة الشرق في المرتبة الأخيرة. و قد بينت الدراسة تنوع التغطية الجغرافية لحصة الأرض و

الفلاح خلال فترة التسعينات، إذ حققت هذه الفترة أعلى نسبة في مجموع المناطق التي شملتها التغطية الإعلامية للحصة.

3- إتجاه حصة الأرض و الفلاح:

يتضح من خلال الدراسة أن الإتجاه الذي إتخذته حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثل في أغلب الأحيان في الإتجاه المؤيد، إذ ركزت الحصة على تصوير إيجابيات المواضيع المطروحة. و أظهرت الدراسة أن الإتجاه المؤيد برز بصفة أساسية خلال فترة الثمانينات التي تحصلت على أعلى نسبة في هذا المجال، تليها فترة السبعينات في المرتبة الثانية، بينما برز الإتجاه المعارض خلال فترة التسعينات، إذ سجلت أعلى نسبة لهذا الإتجاه خلال هذه الفترة.

4- هدف حصة الأرض و الفلاح:

تبين من خلال الدراسة أن الهدف الرئيسي لحصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث تمثل أساسا في الإعلام و الإخبار من جهة و الإرشاد و التوعية من جهة أخرى، إذ تحصل هذان الهدفان على أعلى نسبة. و تبين من نتائج الدراسة المقارنة أن أعلى نسبة لهدف الإعلام و الإخبار سجلت خلال فترتي السبعينات و التسعينات، بينما سجلت أعلى نسبة لهدف الإرشاد و التوعية خلال فترة الثمانينات. و أظهرت الدراسة أن هدف التعبئة و التجنيد الذي جاء في المرتبة الثالثة، عرف أعلى نسبة له خلال فترة التسعينات.

5- اللغة المستخدمة في حصة الأرض و الفلاح:

أسفرت الدراسة عن إستخدام حصة الأرض و الفلاح لغة عبارة عن مزيج من الدارجة و الفصحى، إذ تحصلت هذه الأخيرة على أعلى نسبة، تليها في المرتبة الثانية اللغة الفرنسية. و تبين من خلال الدراسة أن أعلى نسبة للغة الفرنسية سجلت خلال فترتي السبعينات و الثمانينات

6- الأنواع الصحفية التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح:

يتضح أن حصة الأرض و الفلاح خلال الفترات الزمنية الثلاث إعتمدت على الإستجوابات كنوع صحفي أساسي لجمع المعلومات، إذ تحصل هذا النوع على أعلى نسبة، يليه في المرتبة الثانية الروبرتاج و قد برز هذا النوع الصحفي خلال فترة الثمانينات، بينما احتل التحقيق المرتبة الثالثة، و سجلت أعلى نسبة لهذا النوع الصحفي خلال فترتي التسعينات و السبعينات.

7- مكان اللقاء في حصة الأرض و الفلاح:

تبين من خلال الدراسة أن حصة الأرض و الفلاح حصة ميدانية بالدرجة الأولى، إذ تحصل الميدان كمكان للقاء المستجوبين على أعلى نسبة، يليه في المرتبة الثانية المكتب الذي إعتمدت عليه الحصة لإستجواب المسؤولين عن القطاع الفلاحي.

8- طريقة العرض التي إعتمدت عليها حصة الأرض و الفلاح:

أظهرت الدراسة أن حصة الأرض و الفلاح قد ركزت خلال الفترات الزمنية الثلاث على تقديم دعوات و نداءات للفلاحين و للمسؤولين عن القطاع الفلاحي، و كشفت النتائج أن فترة التسعينات عرفت أعلى نسبة في هذا المجال تليها فترة الثمانينات في المرتبة الثانية و أخيرا فترة السبعينات في المرتبة الثالثة. و تبين من خلال الدراسة أن طريقة عرض المشكلة و تقديم الحل لها إحتلت المرتبة الثانية، و قد سجلت أعلى نسبة لهذه الطريقة خلال فترة التسعينات، تليها فترة السبعينات في المرتبة الثانية ثم فترة الثمانينات في المرتبة الثالثة. و أسفرت نتائج الدراسة المقارنة أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترة الثمانينات عرفت تنوعا في طريقة العرض، إذ إعتمدت الحصة خلال هذه المرحلة على أربعة أنواع مختلفة لعرض مضمونها، بينما إكتفت حصة الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات بطريقتين إثنين في عرض مضمونها.

الخاتمة:

لاشك أن لوسائل الإتصال دورا هاما في إنماء الريف و تطويره سواء بتسريعها عملية الوعي و تنميتها أم بإحداث تراكما للمعلومات و الخبرات في المجالات الاقتصادية و الإجتماعية و الصحية و التعليمية، و لابد لإنجاح التنمية، في الريف من مشاركة جادة و شاملة لوسائل الإتصال التقليدية و الجماهيرية في هذه التنمية و يستطيع التلفزيون بما يمتلكه من مميزات أن يخدم المجتمعات الريفية في عدة مجالات منها المجال الاقتصادي و ذلك بتقديم كل ما يساهم في زيادة إنتاجية الأرض كما و كيفا، حيث تعد برامج التوعية الزراعية في الدول النامية من أهم المجالات التي يمكن للتلفزيون المساهمة فيها، المجال الإجتماعي عن طريق تقديم الخدمات الصحية و التعليمية، المجال الثقافي من خلال نشر الثقافة العامة و الثقافة المتخصصة.

و قد تم إشراك وسائل الإعلام بما فيها التلفزيون في مشاريع تنمية مختلفة و لكن بدرجات متفاوتة من بلد لآخر، و للجزائر تجربتها في هذا المجال إذ وظفت منذ إستقلالها قطاع الإعلام من أجل المشاركة في إنجاح البرامج التنموية التي سطرته الدولة، فسخرت مختلف وسائل الإعلام من أجل ذلك من بينها التلفزيون. لكن إلى أي مدى ساهم التلفزيون الجزائري في التنمية الريفية بصفة عامة و الفلاحية بصفة خاصة؟

إن ما طرحته دراستنا من نتائج يؤكد لنا أن مساهمة التلفزيون في ميدان التنمية الريفية كانت ضعيفة بالمقارنة مع ما نصت عليه موانيق الدولة الجزائرية منذ الإستقلال من جهة و الإمكانات الضخمة التي حظي بها هذا الجباز الإعلامي من جهة أخرى، فباستثناء حصة الأرض و الفلاح عجز التلفزيون الجزائري عن تقديم برامج تلفزيونية منتظمة موجهة لسكان الريف، تعكس التحولات الاقتصادية و الإجتماعية التي يعرفها المجتمع الريفي. و منه لا يمكن القول أنه يوجد إعلام ريفي في التلفزيون الجزائري، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن الحيز الذي يخصصه التلفزيون لتغطية نشاطات التنمية الريفية سواء في مجال شرح خططها و إجراء الحوار حولها أم في مجال أساليب تنفيذها و تقييمها و إعدادها و شرح الواقع الإجتماعي و العادات و التقاليد و القيم السائدة في المجتمع الريفي قليل بالمقارنة مع ضخامة ما يعرض من برامج أخرى سواء كانت برامج رياضية أو ترفيهية أو تثقيفية. إذ تبين من خلال الدراسة أن برامج التلفزيون لم تكن في مستوى التغيرات التي عرفها المجتمع الريفي، فلم يستطيع التلفزيون إبراز ملامح المجتمع الريفي بكل تناقضاته.

إن ما توصلت إليه دراستنا يدل على أن حصة الأرض و الفلاح قد تأثرت بالتغيرات التي عرفها المجتمع الريفي طيلة فترة دراستنا، و بالتطورات التي عاشها القطاع الفلاحي

الجزائري، و قد إتضح من نتائج بحثنا أن حصة الأرض و الفلاح عرفت خلال الفترات الزمنية الثلاث توجهات مختلفة إذ غلب على الحصة خلال فترة السبعينات طابع الإرشاد الزراعي حيث ركزت الحصة خلال هذه الفترة على تقديم إرشادات فنية تتعلق بهدف زيادة إنتاجية الأرض و حماية المحاصيل و إستخدام المبيدات بينما تميزت الحصة خلال فترة الثمانينات بتركيزها على توضيح أهمية الزراعة و دور المجتمع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد، و يأتي هذا التوجه بعد حصيلة 10 سنوات من الإنجازات التتموية التي عرفها المجتمع الريفي بصفة عامة و القطاع الفلاحي بصفة خاصة، و بروز أزمة الفلاحة الجزائرية و ضعف نمو الإنتاج الفلاحي، مما جعل حصة الأرض و الفلاح تتوجه نحو التأكيد على أهمية القطاع الزراعي و تأثيره على الإقتصاد العام للبلاد. و لكن من حلول فترة التسعينات عرفت الحصة توجهها نحو توعية الفلاحين بمختلف الخدمات و طرق الإستفادة منها.

إن ما توصلت إليه دراستنا يبين أن حصة الأرض و الفلاح خلال فترتي السبعينات و الثمانينات لم تعكس المشاكل الحقيقية للقطاع الفلاحي، لكنها إستطاعت خلال فترة التسعينات أن تعوض ذلك بإبراز الأزمة التي تعاني منها الفلاحة الجزائرية إذ طرحت الحصة العديد من المشاكل التي تعترض الفئات الإجتماعية المختلفة التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي. كما تمكنت الحصة خلال فترتي الثمانينات و التسعينات من توضيح أهمية التربية الحيوانية كنشاط إقتصادي أساسي و طرح ضرورة تحسين التنمية الحيوانية، لكنها بالمقابل لم تركز على مجال تصنيع المنتوجات الفلاحية إذ كانت تغطيتها الإعلامية في هذا المجال ضعيفة.

حاولت حصة الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات أن تطرح القضايا الإجتماعية التي تهم الفلاحين إذ قدمت الحصة تغطية متنوعة للمواضيع الخاصة بالخدمات الإجتماعية و الصحية لسكان الريف، لكن سرعان ما غابت هذه المواضيع عن الحصة خلال فترة التسعينات بعدما قلت نسبتها خلال فترة الثمانينات.

لم تتمكن حصة الأرض و الفلاح من معالجة القضايا الثقافية التي تهم الفلاحين مثل قضية محو الأمية و التكوين في مختلف التخصصات الفلاحية في الوقت الذي كان بإمكان الحصة معالجة عدة قضايا ثقافية تهم المجتمع الريفي مثل معالجة بعض السلوكات التي يعاني منها سكان المنطقة الريفية و التي تؤثر سلبيا على الوظيفة الإنتاجية لأفراد هذا المجتمع، و تبدو لنا أهمية هذا الجانب إذا علمنا أن التنمية هي قبل كل شيء تنمية بشرية و ثقافية، تستلزم إحداث تغييرات جوهرية في الفعل و السلوك و في الآراء و الإتجاهات و المعتقدات و القيم و طرق التفكير.

بالرغم من محاولة حصة الأرض و الفلاح تقديم مختلف الفئات الإجتماعية التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي مثل الفلاحين و مربي الماشية و التجار و المسؤولين عن القطاع الفلاحي بالإضافة إلى المختصين و الفنيين في المجال الزراعي، إلا أنها فشلت في تناولها لنشاط المرأة الريفية حيث تجاهلت الحصة تماما هذه الشريحة الإجتماعية الأساسية التي تعرف ظروفًا إجتماعية و مهنية صعبة. كما عجزت حصة الأرض و الفلاح عن إحداث التوازن الجهوي في تغطيتها الإعلامية بين مختلف جهات الوطن خاصة خلال فترتي السبعينات و الثمانينات، حيث تمركز نشاط الحصة بصفة أساسية في منطقة الشمال الجزائري، لكنها استطاعت خلال فترة التسعينات أن تتدارك ذلك و تحدث نوع من التوازن بين مختلف المناطق الجغرافية.

عكس إتجاه حصة الأرض و الفلاح الجو العام الذي ساد البلاد خلال الفترات الزمنية الثلاث فقد كان هذا الإتجاه مؤيدا خلال فترتي السبعينات و الثمانينات و تمثل هاتان الفترتان حقبة الحزب الواحد الذي إستعمل وسائل الإعلام بصفة عامة و التلفزيون بصفة خاصة من أجل إبراز إيجابيات المشاريع التنموية التي وضعها حيز التنفيذ خلال هذه الفترة لكن مع بداية التسعينات و نتيجة التوجه الجديد الذي عرفه النظام السياسي الجزائري نحو التعددية السياسية و الإعلامية، عرف إتجاه حصة الأرض و الفلاح توجهًا نحو تصوير سلبيات القطاع الفلاحي و مشاكله التي ظلت لفترة طويلة شبه غائبة عن الحصة.

و قد إتبع حصة الأرض و الفلاح هدف الإعلام و الإخبار من جهة و الإرشاد و التوعية من جهة أخرى إذ أرادت الحصة من خلال مضمونها إعلام جمهورها بما يجري في عالم الفلاحة و كذا إرشاده و توعيته بمختلف الأساليب العلمية في زيادة الإنتاج الزراعي و الحيواني و التأكيد على أهمية التعاون في مجال الزراعة و كذا التعرف على أنواع جديدة من الممارسات الخاصة بزراعة الأرض و تسميدها و ريها، لكن رغم المجهودات التي تبذلها الحصة يبقى مدى نجاحها في تحقيق هذان الهدفان مرتبطًا أساسًا باللغة التي تعتمد عليها الحصة لتوصيل رسالتها إذ تبين أن الحصة و إن كانت تستخدم لغة عبارة عن مزيج من الدارجة و الفصحى إلا أنه غالبًا ما يميل مقدم الحصة إلى إستخدام اللغة العربية الفصحى، مما يجعلنا نتساءل عن مدى مقدرة الفلاحين على إستيعاب كل ما تعرضه الحصة في ظل الأمية المتفشية وسط هذه الفئة و التي تصبح عاجزة عن فك الرموز اللغوية التي يستخدمها مقدم البرنامج. بينما نجحت حصة الأرض و الفلاح -إلى حد ما- في إختيارها للأنواع الصحفية التي تتناسب و طبيعة المواضيع التي تتناولها، فإلى جانب الإستجواب الذي إعتمدت عليه بصفة أساسية نجدها

تستعين إما بالروبرتاج أو التحقيق لمعالجة مواضيع و قضايا التنمية الفلاحية. لكن في نفس الوقت نلاحظ إهمال الحصة للأخبار المختصرة كنوع صحفي هام بإمكانه تهوية مضمون الحصة و تخفيف المادة الإعلامية التي تقدمها.

و يعد ارتباط الحصة بالميدان من أهم مميزات حصة الأرض و الفلاح إذ إعتمدت هذه الأخيرة على الإتصال المباشر بالفلاحين و بمختلف الفئات الإجتماعية التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي. كما أن تواجد الحصة في الميدان يسمح لها بأن تكون همزة وصل بين الفلاحين من جهة و المسؤولين من جهة أخرى بالإضافة إلى قدرتها على نقل الصورة الحية من داخل الحقول و الجمعيات التعاونيات الفلاحية.

و قد غلب على الحصة طابع تقديم النداءات و الدعوات للفلاحين و المسؤولين من أجل إخراج القطاع الفلاحي من الأزمة التي يعاني منها، و تعتبر هذه النداءات بمثابة ناقوس الخطر الذي حاولت حصة الأرض و الفلاح أن تدثه حتى تلفت إنتباه كل الأطراف المعنية بالوضعية الخطيرة التي آل إليها قطاع الفلاحة.

بعدها إستعرضنا أهم النقاط التي خلصت إليها دراستنا، لابد و أن نؤكد على أن توفير وسائل الإعلام للريف ضروري لكن بشرط أن يكون المضمون مثير لإنتباه و إهتمام ذلك المجتمع و يعالج الموضوعات التي تهتم سكان المجتمع الريفي. كما نؤكد على أن توجيه العناية إلى الريف و خاصة إلى المناطق النائية و المساهمة في توصيف واقع الريف و إبراز حاجاته الأساسية و مناقشة صحة التوزيع الجغرافي للمشاريع المخصصة له و مدى كفاية هذه المشاريع و تناسبها، مع إرشاد سكان الريف و توعيتهم خاصة في مجال تشديد إرتباطهم بأرضهم و إستيعابهم لإستخدام الآلة في الزراعة و الأساليب العلمية في زيادة الإنتاج الزراعي و الحيواني، يعد من الأولويات التي يجب أن تلفت إليها وسائل الإعلام و على رأسها التلفزيون الجزائري الذي يعطي أهمية ضئيلة للمجتمع الريفي، و هو بأسلوبه الحالي يبقى عاجزا في كثير من الأحيان عن إحداث تحولات إجتماعية بالريف لأنه لا يسلك السبل التي عليه أن يسلكها تجاه تلك المناطق. إن برامج التلفزيون الموجهة إلى الريف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة تؤدي دورها المطلوب وفقا لخطة عمل محددة توضع و تنفذ بكل دقة، و لعل أهم عنصر في هذه الخطة هو معرفة الإحتياجات الحقيقية لسكان الريف و ذلك عن طريق المعاشية الفعلية لأبناء المجتمع الريفي و اللقاءات مع أفرادهم و فحص الرسائل التي ترد منهم و كذا عن طريق البحوث و الدراسات و إستطلاع الرأي. و على البرامج الموجهة للريف أن لا تتناول المواضيع من جانب دعائي حيث تقتصر على ذكر الإيجابيات و إبرازها و المبالغة في تقديمها و التغاضي

عن سلبياته. كما عليها أن تعي أن مخاطبت جمهورها لابد أن يكون بلغة بسيطة دون غلو أو مبالغة تفهمها مختلف الفئات حتى تتجح في توصيل رسالتها، و من المستحسن أن تكون تلك اللغة قريبة من اللغة اليومية لسكان تلك المناطق. كما يجب على هذه البرامج أن تأخذ بعين الاعتبار أن مشاهد التلفزيون في البرامج الريفية لا يعني المزارعين فقط ولكنه يمتد ليشمل كل المشاركين في إنتاج الغذاء والتسويق والتوزيع والخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك يجب التأكيد على أن تقديم رسالة إعلامية لأبناء الريف يتطلب تكييفاً جديداً وتكويناً متخصصاً للإعلاميين المشرفين على العملية ليكونوا في مستوى قيامهم بالواجب المهني، وللعلم فإن الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من نقص فادح في الكادر الصحفي المكون في مجال الإعلام الريفي والشح في الوسائل المتاحة خارج المدن ومراكز إتخاذ القرار السياسي، ففي الوقت الذي يطالب فيه التلفزيون أكثر من أية وسيلة أخرى الإهتمام بقضايا الريف وإستكشاف مواطن الضعف والنقص في مجال الأفلحة وتمكين الفلاحين من إستيعاب طرق جديدة في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني وإحداث تغييرات في التصرفات السلبية التي يتمسك بها الناس. وهنا يلعب الإعلام الريفي دوره في تعبئة الريف وإرشاد الفلاح ودعم التنمية وحض السكان على المساهمة بها وزيادة معارف الريفيين في مجالات الزراعة ومتطلباتها والإنتاج وشروطه المناسبة وتطوير الحياة الإجتماعية والتعليمية للسكان. ومن أهداف الرسالة الإعلامية في المجتمع الريفي دفع المواطن إلى المساهمة في التنمية بفعالية وذلك من خلال دعمه للخطط والمشاريع من جهة ومشاركته الملموسة في العمل من جهة أخرى، بعد أن يكون قد إكتسب الوسائل التي تمكنه من المشاركة وتأتي في مقدمتها محو الأمية وتقريب التقنيات الضرورية لعمله ليتسنى له إستيعابها.

وللإعلام الريفي أهمية بالغة في مجال الإسهام في فعالية السياسات التي تضعها الحكومة والأعمال التي يقوم بها المختصون في مجالات التنمية. لذا على التلفزيون الجزائري أن يلتفت إلى أهمية الإعلام الريفي وأن يوظف جزء من إمكانيته لإقامة برنامج تلفزيوني منتظماً -لا يقتصر على حصة واحدة- يعالج مختلف القضايا والمواضيع التي تهم أفراد المجتمع الريفي. وإذا أراد التلفزيون أن يساهم في النهوض بالمجتمع الريفي عامة والقطاع الفلاحي خاصة والمشاركة في بحث منظومة زراعية متطورة تفرض نفسها لتجاوز الأزمة الإقتصادية عليه أن يبدي إهتماماً جدياً بالرسالة الإعلامية الموجهة للمجتمع الريفي.

الملاحق

الصفحة	1979		1978		1977		1976		1975		1974		1973		1972		1971		1970		النسبة	
	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	النسبة المئوية	عدد المزارعين
	01	09	01	24	01	03	04	24	01	04	01	01	01	02	01	04	01	05	01	27		
	01	23	02	04	01	31			02	04	01	02	01	23	04	17	01	10	02	01		
	02	07	02	14	02	14			02	17	01	17	02	06	05	09	02	02	03	03		
	03	13	02	28	02	28			04	01	01	20	02	20	05	22	02	16	03	24		
	04	10	03	14	03	14			04	29	02	19	02	27	05	23	03	02	04	17		
	04	24	03	27	03	28			05	13	04	01	03	06	06	06	03	16	05	05		
	05	08	03	28	04	02			10	09	04	16	03	20	07	28	03	30	05	19		
	06	05	04	11	04	11					05	14	03	27	11	13	04	20	06	02		
	06	19	04	23	04	25					05	25	04	25	11	22	04	28	06	15		
	07	10	05	16	05	09					07	09	05	01	11	28	05	25	06	30		
	10	02	06	05	05	23							06	15	12	05	06	08	07	10		
	10	23	06	13	06	06							11	08	12	12	06	22	08	11		
	10	25	06	27	06	17							11	20	12	19	07	06	08	25		
	11	23	08	01	06	20							12	18			08	03	09	08		
	11	28	08	31	07	04							12	28			08	10	09	29		
	12	17	10	10	08	03											09	14	10	06		
			10	24	09	14											09	28	10	20		
			11	11	09	26											10	12	11	10		
			11	14	10	10											10	26	11	24		
			12	12	12	25											11	16	12	15		
			12	26													12	14	12	22		
145	16		21		20		1		7		10		15		13		21		21		النسبة المئوية	المجموع
%100	%11.03		%14.48		%13.79		%0.68		%4.82		%6.89		%10.34		%8.96		%14.48		%14.48			

جدول رقم (01) يبين عدد حصص الأرض و الفلاح خلال فترة السبعينات

ملحق رقم (01)

عشرون	1989		1988		1987		1986		1985		1984		1983		1982		1981		1980		الاستة
	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	عدد حصص
	02	07	01	05	01	07	01	06	01	08	01	04	01	18	01	04	01	06	01	01	
	03	07	01	19	01	20	01	20	01	22	01	12	02	01	01	12	01	20	01	01	29
	06	27	02	02	01	27	02	17	01	28	01	26	03	01	01	26	02	03	02	02	09
	08	12	02	16	02	17	03	01	02	19	02	09	03	15	02	09	02	17	02	12	
			03	15	03	03	03	03	03	19	02	23	03	23	02	23	03	03	02	26	
			03	19	03	04	03	13	04	02	03	09	04	12	03	09	13	13	03	11	
			05	06	03	05	03	17	04	16	03	15	05	10	03	15	03	17	03	25	
			05	16	03	24	04	14	04	30	03	30	06	07	03	30	03	31	04	09	
			05	31	04	28	07	19	05	04	04	13	07	26	04	13	04	14	04	22	
			06	21	06	28	07	21	05	14	04	27	08	09	04	27	04	18	04	30	
			07	12	07	28	07	28	06	25	07	27	08	16	07	27	05	05	05	04	
			07	26	07	30	10	14	07	23	08	07	08	23	08	07	06	02	05	21	
			09	01	08	11	11	04	07	30	08	24			08	24	06	16	06	03	
			11	29	09	22	11	08	08	06	08	31			08	31	06	30	06	18	
			12	27	10	06	12	08	08	13	10	12			10	03	07	14	07	01	
					10	08	12	23	11	19	10	13			10	12	07	29	07	14	
					10	20			12	03	11	18			11	18	08	06	07	27	
					11	16			12	16	11	30			11	30	08	25	08	10	
					12	22					12	03			12	03	09	08	08	18	
											12	14			12	14	09	29	11	06	
											12	23			12	23	10	13	11	25	
																	10	27	11	30	
																	11	10	12	09	
																	11	29	12	23	
																	12	15			
																	12				
																	12	29			
																	26				
176	4		15		19		16		18		21		12		21				24		
%100	%2.27		%8.52		%10.79		%9.09		%10.22		%11.93		%6.81		%11.93		%14.77		%13.63		

جدول رقم (02) يبين عدد حصص الأرض و اللّاح خلال فترة الثمانينات

ملحق رقم (02)

المجموع	1995		1994		1993		1992		1991		1990		السنة
	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر	اليوم	
	01	03	01	11	01	05	01	21	01	30	01	16	
	01	17	02	08	01	19	01	28	03	19	02	19	
	02	20	02	24	01	28	03	17	04	02	03	19	
	02	28	03	15	02	02	04	20	05	07	04	16	
	03	28	03	29	02	16	05	10	06	11	05	14	
	04	11	04	21	03	02	06	07	07	16	06	11	
	04	25	05	10	03	30	07	21	10	15	07	09	
	05	03	05	24	04	06	08	11	11	26			
	06	06	06	07	05	11	09	01					
	06	20	06	22	05	25	10	06					
			10	11	06	15	11	24					
			10	25	07	18	11	08					
			11	22	12	14	11	10					
			11	23	12	28							
			12	06									
			12	20									
68	10		16		14		13		08		07		المجموع
%100	%14.70		%23.52		%20.58		%19.11		%11.76		%10.29		النسبة المئوية

جدول رقم (03) يبين عدد حصص الأرض و الفلاح خلال فترة التسعينات.

ملحق رقم (03)

ورقة الترميز

I بيانات أولية:

1. عنوان الحصة
2. تاريخ بث الحصة
3. مدة الحصة
4. مقدم الحصة

II ماذا قيل؟

1. موضوع الحصة:

أ- المواضيع الاقتصادية

* الإنتاج الزراعي

- إكساب الفلاحين مهارات جديدة في فنون الزراعة:

- ☐ كيفية استخدام الآلات الزراعية وصيانتها.
- ☐ استخدام المبيدات لمقاومة الحشرات الضارة.
- ☐ طريقة إعداد الأرض وحرثها.
- ☐ استعمال المخصبات والأسمدة.
- ☐ تقنيات الري وإستغلال المياه الجوفية.
- ☐ إرشادات حول زراعة الحبوب.
- ☐ زراعة البيوت البلاستيكية.
- ☐ التعرف بالأمراض التي تصيب النباتات وكيفية وقايتها.
- ☐ إختيار البذور: تجفيفها وتخزينها.
- ☐ طرح أهمية إدخال الوسائل الفنية الحديثة في المجال الفلاحي.
- توعية أبناء الريف بمختلف الخدمات وطرق الإستفادة منها:
- ☐ التعرف بالمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع الفلاحي.
- ☐ شرح القرارات والإجراءات الصادرة في المجال الفلاحي.
- ☐ توعية الفلاحين في مجال تسويق المحاصيل.
- ☐ توضيح أهمية المؤسسات الموجودة بالقرية.

مزارع تجريبية

☐

مراكز التكوين

☐

تعاونيات فلاحية

☐

- ☐ كيفية الاستفادة من القروض.
- ☐ التسهيلات التي تمنحها الحكومة لمستصلح الأراضي.
- ☐ كيفية تزويد الفلاحين بالعتاد الفلاحي.
- توضيح أهمية الزراعة ودور المجتمع الزراعي وتأثيره على الإقتصاد العام للبلاد:
- ☐ رصد التجارب الناجحة في القطاع الفلاحي.
- ☐ تجارب وطنية
- ☐ تجارب دولية
- ☐ تغطية الندوات والملتقيات والمؤتمرات والمعارض الفلاحية.
- ☐ رصد الجهود التي تبذلها الدولة في القطاع الفلاحي.
- ☐ توضيح أهمية إستصلاح أراضي الجنوب.
- ☐ توضيح أهمية الإستثمار في القطاع الفلاحي.
- ☐ رصد التجارب الفاشلة في القطاع الفلاحي.
- ☐ التعريف بطريقة إنجاز السدود وأهميتها.
- ☐ التأكيد على أهمية غرس الأشجار لمقاومة الإنجراف.
- ☐ رصد دور المجتمع الزراعي في وضع حد للتبعية الغذائية.
- تغطية نشاطات فلاحية مخدنة:
- ☐ إنتاج التمور في الجنوب.
- ☐ حملة جني الحوامض.
- ☐ حملة قطف عنب الكروم.
- ☐ حملة حماية أشجار الصنوبر.
- ☐ زراعة النخيل.
- ☐ زراعة الأشجار المثمرة.
- ☐ موسم الحصاد في ولايات الوطن.
- ☐ إنتاج الزيتون.
- ☐ مردود إنتاج الحبوب.
- ☐ زراعة الحنة.
- ☐ نشاطات المرأة في المجال الفلاحي.

- تغطية مشاكل القطاع الفلاحي:

- ☐ نقص العتاد الفلاحي وقطع الغيار.
- ☐ إرتفاع أسعار اللحوم.
- ☐ هجرة الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي.
- ☐ مشكل تسويق المنتج الفلاحي.
- ☐ غلاء مواد التموين.
- ☐ قلة الإستثمار في الميدان الفلاحي.
- ☐ الإستغلال الغير عقلاني للسهوب.
- ☐ نقص الأعلاف.
- ☐ تأخر وصول الأدوية لمعالجة الأشجار.
- ☐ غياب المختصين والفنيين التابعين لمصلحة وقاية النباتات.
- ☐ غياب المواصلات.
- ☐ إنعدام الكهرباء.
- ☐ مشكل الحياز على الملكية العقارية.
- ☐ إهمال البحث العلمي في مجال تربية الحيوانات.
- ☐ قلة المساحات الرعوية.
- ☐ الإنعكاسات السلبية لبعض القوانين على القطاع الفلاحي.
- ☐ مشكل البناء فوق الأراضي الزراعية.
- ☐ الصعوبات التي يواجهها مستصلح الأراضي.
- ☐ الظروف الطبيعية الصعبة

• الإنتاج الحيواني:

- ☐ تجارة المواشي.
- ☐ تربية المواشي.
- ☐ إنتاج اللحوم والبيض.
- ☐ تربية الدواجن.
- ☐ تربية النحل.
- ☐ تربية الأبقار الحلوب.
- ☐ تحسين السلالات.
- ☐ التعريف بالتقنيات المتطورة لتربية الأبقار.
- ☐ الوقاية الصحية للحيوانات.
- ☐ تربية الإبل.

• تصنيع المنتجات الفلاحية:

- ☐ صناعة تحويل القطن.
- ☐ تحويل الفواكه إلى مربى ومشروبات.
- ☐ تصنيع الحليب ومشتقاته.
- ☐ إنتاج الطماطم المركزة.
- ☐ إنتاج زيت الزيتون.

ب- المواضيع الإجتماعية:

- خدمات إجتماعية

- ☐ منحة التقاعد.
- ☐ المنحة العائلية.
- ☐ التأمينات الإجتماعية.

- خدمات صحية

- ☐ صحة الفلاح وعائلته.
- ☐ المراكز الطبية والإجتماعية.
- ☐ توفير الأدوية والتلقيح.

- المسكن الريفي:

رصد العمال الجارية لبناء القرى الإستراتيجية. ☐

بناء المرافق العمومية. ☐

هـ- مواضيع ثقافية:

معالجة السلوكات التقليدية. ☐

مكافحة الأمية. ☐

وضعية التعليم في المناطق الريفية. ☐

مراكز الثقافة والمعرفة. ☐

2- الإتجاه:

مؤيد. ☐

محايد. ☐

معارض. ☐

3- الفئات الاجتماعية:

- الفئة الرسمية:

مسؤول. ☐

متخصص. ☐

موظف في مؤسسة فلاحية. ☐

- الفئات الغير رسمية:

مواطنین ☐

عاملة في المصنع ☐

فلاحة ☐

صاحب معمل ☐

فلاح ☐

حرفي ☐

مستثمر ☐

تاجر ☐

مربي المواشي ☐

4- التغطية الجغرافية:

- ☐ الشمال
- ☐ الجنوب
- ☐ الشرق
- ☐ الغرب

5- الهدف:

- ☐ نشر ثقافة فلاحية
- ☐ الإرشاد والتوعية
- ☐ الشرح والتفسير
- ☐ التعبئة والتجنيد
- ☐ الإعلام والإخبار
- ☐ استطلاع رأي الفلاحين

III كيف قيل؟

1- الأنواع الصحفية:

- ☐ مائدة مستديرة
- ☐ حوار مع ضيف
- ☐ إستجابات
- ☐ ربور تاج
- ☐ تحقيق
- ☐ أخبار مختصرة

2- مكان اللقاء:

- ☐ الميدان
- ☐ المكتب
- ☐ الإستوديو

3- اللغة:

- ☐ فصحي
- ☐ دارجة
- ☐ الإثنان معا
- ☐ الفرنسية

4- طريقة العرض:

- ☐ عرض مشكلة وتقديم الحل
- ☐ عرض مشكلة دون تقديم الحل
- ☐ الدعوة لموقف أو إتجاه معين
- ☐ مجرد طرح القضية
- ☐ طرح القضية وتقديم وجهات النظر حولها

شرح ورقة الترميز

إحتوت ورقة الترميز على العناصر التالية:

I - البيانات الأولية للحصة: و تمثلت في مايلي:

- عنوان الحصة - تاريخها - مدة بثها - مقدم الحصة.

II - الفئات الخاصة بالموضوع و التي تفرعت إلى مواضيع إقتصادية و إجتماعية و

ثقافية. و قد شملت المواضيع الإقتصادية كل من الإنتاج الزراعي و الحيواني بالإضافة إلى تصنيع المنتجات الفلاحية. بينما تناولت فئة المواضيع الإجتماعية، كلا من الخدمات الإجتماعية و الصحية التي يمكن أن يستفيد منها سكان الريف بصفة عامة و الفلاحين بصفة خاصة، و المتمثلة في التأمينات الإجتماعية و منحة التقاعد و المنحة العائلية و المراكز الصحية بالإضافة إلى المسكن الريفي. أما فيما يخص فئة المواضيع الثقافية فإنها تشمل كل من موضوع محو الأمية بالإضافة إلى المواضيع التي تعالج السلوكيات التقليدية السائدة في المجتمع الريفي.

III - الفئات الإجتماعية: و تتمثل في مختلف الفئات الإجتماعية التي برزت في حصة

الأرض و الفلاح، و تنفرع هذه الفئات إلى قسمين:

- الفئات الإجتماعية الرسمية: و تشمل كل من المسؤولين عن القطاع الفلاحي و

الموظفين في المؤسسات الفلاحية و المختصين في المجال الزراعي و الحيواني.

- الفئات الإجتماعية الغير رسمية: تشمل كل من الفلاحين و مربّي المواشي و

التجار و الحرفيين و المستثمرين في القطاع الفلاحي و أصحاب معامل تحويل

المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى فئة النساء الريفيات سواء كن عاملات في

المصانع أو في الفلاحة، و أخيرا فئة المواطنين المستهلكين للمنتوج الفلاحي.

IV - الفئات الخاصة بالمناطق الجغرافية: و تنفرع إلى أربع مناطق و هي:

- منطقة الشمال الجزائري و تشمل بصفة خاصة منطقة متيجة.

- منطقة الجنوب -منطقة الشرق -منطقة الغرب.

V - فئة الإتجاه: و تشمل ثلاث إتجاهات الإتجاه المؤيد و الإتجاه المعارض و الإتجاه

المحايد. و يتمثل الإتجاه المؤيد في ذلك الإتجاه الذي يركز على ذكر محاسن و إيجابيات

الظاهرة. أما الإتجاه المعارض فإنه يتمثل في ذلك الإتجاه الذي يركز على تصوير السلبيات و

المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي. بينما نجد الإتجاه المحايد يجمع ما بين السلبيات و

الإيجابيات بصفة متساوية.

VI- فئة الهدف: و تحتوي على العناصر التالية:

- نشر ثقافة فلاحية، أي المعلومات التقنية و الفنية التي تقدمها الحصة للعاملين في القطاع الفلاحي.

- الإرشاد و التوعية -الشرح و التفسير -التعبئة و التجنيد -الإعلام و الإخبار - إستطلاع رأي الفلاحين.

VII- فئة اللغة: تتمثل هذه الفئة في اللغة التي يستخدمها مقدم الحصة و كذا

المستجوبين الذين يظهرون في الحصة. و تنفرع هذه الفئة إلى مايلي:

- اللغة العربية الفصحى -اللغة الدارجة -الإثنان معا، أي الدارجة و الفصحى - اللغة الفرنسية.

VIII- فئة الأنواع الصحفية: و تشمل بعض الأنواع الصحفية التي إعتمدت عليها

حصة الأرض و الفلاح و تتمثل فيمايلي:

-الإستجواب -الروبرتاج -التحقيق -الأخبار المختصرة.

IX- فئة مكان اللقاء: و تتمثل في المكان الذي يستخدمه مقدم الحصة لإجراء

الإستجوابات، و في هذا الإطار نجد مايلي:

-الميدان -المكتب -الأستوديو.

X- فئة طريقة العرض: تتمثل في الطريقة التي تعتمد عليها الحصة لعرض مضمونها

و تشمل هذه الفئة مايلي:

- عرض مشكلة و تقديم الحل لها -عرض مشكلة دون إقتراح الحلول -الدعوة لموقف أو إتجاه معين -مجرد طرح قضية معينة -طرح القضية و تقديم وجهات النظر حولها.

بطاقة تعريف لحصة الأرض و الفلاح:

تعتبر حصة الأرض و الفلاح أقدم الحصص المتخصصة في مجال الإعلام الريفي في التلفزيون الجزائري و هي في نفس الوقت أول حصة فلاحية حيث يرجع ظهورها إلى عام 1968 بعدما كانت تذاع في الإذاعة الوطنية -القناة الأولى- منذ شهر أكتوبر 1963. و قد ثبت لمدة أكثر من عشرين سنة بدون إنقطاع. و كانت الإنطلاقة الحقيقية للحصة في بداية السبعينات مع إنطلاق مشروع الثورة الزراعية، حيث تركّز مضمون الحصة على شرح مفهوم الثورة الزراعية و أبعادها.

كانت حصة الأرض و الفلاح تقدم مرة كل أسبوعين بعد الأتباء المصورة لتعرض على مدى يتراوح ما بين 20 إلى 30 دقيقة مختلف القضايا التي تهم القطاع الفلاحي.

و يتوزع برنامج الحصة على ثلاثة أركان هي:

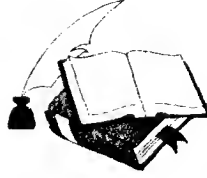
1. افتتاحية و تأتي على شكل مقدمة للدخول في التحقيق أو الروبرتاج المعد.

2. ركن نصائح و إرشادات.

3. ركن البريد و الذي يعرض من خلاله الصحفي آراء الفلاحين و تساؤلاتهم.

و قد تغيرت حصة الأرض و الفلاح على مر الزمن و أخذت أشكال و أسماء متعددة و ذلك بتغير المسؤولين من جهة و بداية ظهور نتائج الثورة الزراعية من جهة أخرى و التي كانت بعيدة عن ما كان ينتظر من هذا المشروع الضخم. و قد أخذت الحصة أسماء مختلفة منها: الحياة في الريف، الريف الجديد، الزراعة و الريف، عالم الزراعة، الزراعة و التغذية، قبل أن تعود لتحمل من جديد اسم "الأرض و الفلاح".

و بقيت الحصة تبث طيلة أكثر من ربع قرن و هذا رغم رحيل معديها الصحفي أحمد وحيد. كما نشير إلى تغيير توقيت الحصة إذ أصبحت تبث على الساعة السابعة و النصف مساء بعدما كانت تبث على الساعة الثامنة و النصف مساء.



المراجع

- ❏ إحدادن زهير، مدخل لعلوم الإعلام و الإتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- ❏ إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- ❏ أحمد فؤاد علي، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، غير محدد سنة النشر.
- ❏ إمام، إبراهيم، الإعلام الإذاعي و التلفزيوني. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي. غير محدد سنة النشر.
- ❏ إمام، إبراهيم، الإعلام و الإتصال بتاجماهير. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1975.
- ❏ ابن خرف الله، الطاهر، واقع الصحافة في إفريقيا. عالم الإتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- ❏ أحمد، سيد، محمد، غريب، علم الإنجتماع الريفي. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1984.
- ❏ أبو الخير، فؤاد، محمد، مختار، وسائل الإعلام و الإتصال التقليدية و دورها في المجتمع الريفي. وسائل الإعلام و أثرها في المجتمع العربي المعاصر. تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم. 1992.
- ❏ بيبير ألبير-أندري، تودسك، تاريخ الإذاعة و التلفزة. ترجمة: محمد قدوش. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

[[الساعاتي، حسن، علم الإجتماع الخلدوني: قواعد المنهج. بيروت، لبنان. دار النهضة العربية، 1981.

[[الحسن، محمد، إحسان، الأسس تعليمية لمناهج البحث الإجتماعي. بيروت، لبنان: دار الطليعة، 1987.

[[الكندي، رمضان، عبدالله، مبادئ الإحصاء و أساليب التحليل الإحصائي. الكويت: منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى، 1985.

[[العبد، عدلي، عاطف-عزمي، أحمد، زكي، الأسلوب الإحصائي و إستخداماته في بحوث الرأي العام و الإعلام. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1993.

[[الحصري، ساطع، أبوخلدون، دراسات في مقدمة إبن خلدون. بيروت، لبنان: دار الكياب العربي، الطبعة الثالثة، 1967.

[[الهاللي، عبد الرزاق، المجتمع الريفي العربي و الإصلاح الزراعي. القاهرة، مصر: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، غير محدد سنة النشر.
[[القطب، يعقوب، إسحق، السياسة، التنمية الريفية في البلاد العربية.

المستقبل العربي، العدد 131، جانفي 1990.

[[السويدي، محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

[[السويدي، محمد، بدو الطوارق بين الثبات و التغير. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

[[الأشرف مصطفى، الجزائر. الأمة و المجتمع. ترجمة: حنفي بن عيسى. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

[[اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام و الإتصال في الوطن العربي، الإعلام العربي حاضرا و مستقبلا. تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1987.

❏ الرميحي، محمد، البعد الإنساني والقيم في الإعلام. ندوة الإعلام من أجل التنمية. الرياض، المملكة العربية السعودية: المركز الوطني للمعلومات المالية و الاقتصادية. 25-27 فبراير 1984.

❏ الجوهري، محمد، دراسات في علم الإجتماع الريفي و الحضري. القاهرة، مصر: دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية، 1975.

❏ المصمودي، مصطفى مكانة وسائل الإتصال الجماهيري في النشاط الإقتصادي و أثرها في تدعيم التعاون. ندوة الإعلام من أجل التنمية. الرياض، المملكة العربية السعودية: المركز الوطني للمعلومات المالية و الاقتصادية. 25-27 فبراير 1984.

❏ الخشاب، أحمد، المدخل السوسيولوجي للإعلام. القاهرة، مصر: دار الكتب الجامعية، غير محدد سنة النشر.

❏ بن أشهو، عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979.

❏ بن محم، محمد الحافظ، وسائل الإعلام و المجتمع الريفي: التجربة الموريتانية. وسائل الإعلام و أثرها في المجتمع العربي المعاصر. تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1992.

❏ بدر أحمد، الإتصال بالجماهير بين الإعلام و الدعاية و التنمية. الكويت: وكالة المطبوعات عبد الله حرمي الطبعو الأولى، 1986.

❏ بوحوش، عمار، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

❏ بومعيزة السعيد، التلفزيون في العالم الثالث. الإنطلاقة الحاطنة. عالم الإتصال. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

❏ بومعيزة السعيد، التغير الإجتماعي الثقافي و وسائل الإتصال. مجموعة محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الأولى ماجستير، معهد علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر. السنة الجامعية 92-1993.

- ❏ بوجلال عبد الله، الإعلام و التحول الإجتماعي في البلدان النامية. عالم الاتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- ❏ بوجلال عبد الله، الإعلام و رأي العام في الأقطار النامية و العربية. الجزائر: المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 6-7، 1992.
- ❏ جابر، مجمد، سامية، علم الإجتماع الريفي. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، 1990.
- ❏ ديلفر، ملفين-روكيتش، بول، ساندر، نظريات وسائل الإعلام. ترجمة: كمال عبد الرؤوف. مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1993.
- ❏ هستر، ألبرت، دليل الصحفي في العالم الثالث. ترجمة: كمال عبد الرؤوف. مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1983.
- ❏ ويفر، ديفيد-أوغان كريستين، من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس. نظرة عامة في الإعلام و التنمية. ترجمة: منى الظاهر. تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1983.
- ❏ حسين، محمد، سمير، بحوث الإعلام الأسس و المبادئ. القاهرة، مصر: عالم الكتب، غير محدد سنة النشر.
- ❏ حسين، محمد، سمير، الإعلام و الإتصال بال جماهير و الرأي العام. القاهرة، مصر: عالم الكتب، 1993.
- ❏ حيفري، عبد الحميد، التلفزيون الجزائري واقع و آفاق. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- ❏ حسن، علي، حسن، الريف دراسة مجتمعية ريفية مبسطة. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1982.
- ❏ طلعت، محمد، شاهيناز، وسائل الإعلام و التنمية الإجتماعية. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1986.
- ❏ لانث، جون، وسائل الإتصال في العالم الثالث بعض الإعتبارات الأخلاقية. ترجمة: عزى عبد الرحمن. عالم الاتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

- 📖 مغربي، عبد الغني، الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون. ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- 📖 محمد، علي، محمد، الخدمة الإجتماعية و تنمية المجتمع الريفي. رؤية نظرية و واقعية. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث، غير محدد سنة النشر.
- 📖 مسلم، أحمد، عدنان، دراسات في علم الإجتماع الريفي. دمشق، سوريا: المطبعة الجديدة، 1987.
- 📖 مصالحة، محمد، تطوير وسائل الإتصال في الوطن العربي و أثره في التنمية. ندوة الإعلام من أجل التنمية. الرياض، المملكة العربية السعودية: المركز الوطني للمعلومات المالية و الإقتصادية. 25-27 فبراير 1984.
- 📖 محمد، سيد، محمد، الإعلام و التنمية. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، 1988.
- 📖 مارتن، جون-أنجو جوفرشودري، نظم الإعلام المقارنة. ترجمة: علي درويش: مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1991.
- 📖 ستهم، حافظ، التحولات في الريف الجزائري بعد الإستقلال. ترجمة: مروان القنواطي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، غير محدد سنة النشر.
- 📖 عزي، عبد الرحمن، وسائل الإتصال و المجتمع الريفي في العالم العربي: أزمة المنطلق و تمدن الرسالة. وسائل الإعلام و أثرها في المجتمع العربي المعاصر. تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 1992.
- 📖 عزي، عبد الرحمن، ثقافة وسائل الإتصال و التحدي الحضاري. عالم الإتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 📖 عزي، عبد الرحمن، دراسات إعلامية. الجزائر: مركز الطباعة لجامعة الجزائر، 1992-1993.
- 📖 عبد الرحمن، عواطف، إشكالية الإعلام التنموي. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي، 1992.

❏ عبد الرحمن، عواطف، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية. غير محدد مكان و سنة النشر.

❏ عبد المولى، محمود، ابن خلدون و علوم المجتمع. بيروت، لبنان: الدار العربية للكتاب، 1981.

❏ عمر، محمد، نوال، مناهج البحث الإجتماعية و الإعلامية. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986.

❏ عمر، محمد، نوال، دور الإعلام الديني في تغيير بعض قيم الأسرة الريفية و الحضرية. مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1984.

❏ عبد الحميد، محمد، تحليل المضمون في بحوث الإعلام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

❏ عودة، محمود، أساليب الإتصال و التغيير الإجتماعي. بيروت، لبنان: مطبعة المعرفة، 1974.

❏ صباري، جيلالي، الأرياف الجزائرية عشية إندلاع حرب التحرير الوطني. الجزائر: مجلة الثقافة، العدد 83. سبتمبر - أكتوبر 1984.

❏ قطان، علي، محمد، دراسة المجتمع في البادية و الريف و الحضر. غير محدد مكان و سنة النشر.

❏ قصور، عدي، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الإقتصادي العربي. دار المطبوعات الجامعية، 1983.

❏ شوقي، عبد المنعم، مجتمع المدينة. بيروت، لبنان. دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1981.

❏ غيفليون، دودولف-مالتون، بنيامين، البحث الإجتماعي المعاصر: مناهج و تطبيقات. ترجمة: علي سالم. بيروت، لبنان: منشورات مركز الإنماء القومي، 1986.

❏ غيث، عاطف، محمد، قاموس علم الإجتماع. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989.

الرسائل الجامعية:

- 📖 جبار، أحمد-دحماني، عبد القادر، وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المجتمع الريفي. دراسة وصفية لعينة من الجمهور الريفي. مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم الإعلام و الإتصال. جامعة الجزائر. جوان 1996.
- 📖 رميتة، أحمد، العمال و الفلاحون في السينما الجزائرية. دراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي. جامعة الجزائر. معهد علم الاجتماع. السنة الجامعية. 1985-1986.
- 📖 شطاح، محمد، دور وسائل الإعلام في تنمية العالم الثالث. دراسة لتجربة الجزائر في الفترة ما بين 84-1988. أطروحة ماجستير في قسم الاجتماع. جامعة القاهرة. 1990.
- 📖 غراس العربي، محمد، الثورة الزراعية و دور الصحافة الجزائرية. دراسة إعلامية وصفية تحليلية للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية. جامعة الجزائر. 1974.

المواثيق:

- ميثاق الثورة الزراعية، غير محدد مكان و سنة النشر.
- الميثاق الوطني 1976. المؤسسة الجزائرية للطباعة. 1976.
- الميثاق الوطني 1986. المؤسسة الجزائرية للطباعة. 1986.

الوثائق:

- المؤسسة الوطنية للتلفزة مديرية البرامج. دائرة الإحصاء و التحليل. تقرير سنوي 1991.

المراجع باللغة الفرنسية:

- 📖 ABIDI, Hamitouche, Mouna, le role de la télévision dans le processus du changement social des femmes paysannes dans les villages agricoles de la revolution agraire en Algerie. Thèse de doctorat 3 cycle en Science de l'éducation et de la communication université de Paris XIII. 1985.
- 📖 Ansah, Paul-Fall, Cherif, le journalisme rurale en Afrique. Etudes et documents de l'information n° 88. UNESCO, 1981.
- 📖 AKKA, ZAKARIA, Etude de la lecture de la presse quotidienne dans une ville moyenne d'Algerie. These 3 cycle en science de l'information. Octobre 1981.
- 📖 Bedrani, Slimane, L'agriculture Algerienne depuis 1966. Economica. Paris 1982.
- 📖 Benamrane, Djilali, Agriculture et developpement en Algerie. Societe Nationale d'Edition et de diffusion. Alger. 1980.
- 📖 Berrigan, Frances, Les medias communautaire et le developpement. Etudes et documents d'information n° 90. UNESCO. 1981.
- 📖 Brahim, Brahim, le poivoir, la presse et les intellectuels en Algerie. L'Harmattan. 1989.
- 📖 Chevaldonnée, François, la communication inégale . facteur de differnciation quantitative dans la réception des moyens modernes de diffusion. étude sur les zones rurales en Algerie. Thèse 3 cycle. Universite de Paris VIII. Mai. 1979.
- 📖 Durkheim, Emile, La division du travail social. PUF. 1973.
- 📖 Hester, Al, Les medias audiovisuels au service des régions rurales du tiers monde. Journalism et tiers monde. culture communication. Editions universitaires 1987.
- 📖 Hopkinson, Peter, le role du filme dans le developpement. Etudes et documents d'information n° 64 UNESCO, 1972.
- 📖 Kunczik, Michael, Developpement et communication. Le service des medias et de la communication de la Friedrich- Ebert- Stiffung. BONN. R.F.A: 1993.
- 📖 Laib, Ali-Bouznina, Mhamdi, Mohamed, la politique et l'organisation de l'édition de la diffusion en Algerie. In aspects de l'information au Maghreb. Centre Maghrebin d'études et de recherches Administratives. Année ?
- 📖 Lawrence, Robert, les Journaux ruraux multicopies. UNESCO. 1965.
- 📖 Megherbi, Abdelghani, les Algeriens en miroir du cinema colonial. SNED. 1982.
- 📖 Michel, Hervé, la television en France et dans le monde. PUF. 1989.
- 📖 UNESCO, pour atteindre les villages... le rôle de l'Unesco dans la publication des journaux ruraux en Afrique. UNESCO. 1974.

Articles de presse:

- Djelfaoui, Abderrammane, la déferlante télévision. El Watan n° 1516. 24 Octobre 1995.

Série statistique:

- Collection statistique n° 45. Dépenses de consommation des ménages. Résultats globaux de l'enquête sur les dépenses de consommation des ménages. 1988.
- Office national des statistiques. Populations urbaine et rurale par commune. Série statistique régionales. Mai 1989.

الفهرس

01	المقدمة.....
08	الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري.....
08	الفصل الأول: الإطار المنهجي:.....
08	أهمية الدراسة وأهدافها.....
08	إشكالية البحث.....
12	منهج الدراسة.....
14	عينة الدراسة.....
19	مفاهيم الدراسة.....
45	الدراسات السابقة
64	الفصل الثاني: نبذة تاريخية عن الريف الجزائري:.....
64	المبحث الأول: مرحلة ما قبل الإستقلال.....
72	المبحث الثاني: تحولات الريف الجزائري بعد الإستقلال.....
81	المبحث الثالث: مكانة الريف في موثائق الدولة الجزائرية.....
88	الفصل الثالث: الإعلام والتنمية الريفية:.....
88	المبحث الأول: الخلفية التاريخية للإعلام التنموي.....
94	المبحث الثاني: خصائص الإعلام التنموي.....
97	المبحث الثالث: دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية.....
111	الفصل الرابع: وسائل الإعلام والمجتمعات الريفية:.....
111	المبحث الأول: وسائل الإعلام والمجتمعات الريفية في الدول النامية.....
139	المبحث الثاني: وسائل الإعلام والريف الجزائري.....
154	الباب الثاني: الدراسة التحليلية.....
155	الفصل الأول: الأهمية التي توليها السلطة لدور التلفزيون في التنمية الريفية من خلال مكانة الحصص الفلاحية في برامج التلفزيون الجزائري
156	المبحث الأول: مكانة الحصص الفلاحية في التلفزيون الجزائري.....
158	المبحث الثاني: مكانة حصة الأرض والفلاح في التلفزيون الجزائري.....
166	الفصل الثاني: المواضيع الأساسية المطروحة في حصة الأرض والفلاح.....
167	المبحث الأول: المواضيع الإقتصادية.....

197	المبحث الثاني: المواضيع الإجتماعية.....
201	المبحث الثالث: المواضيع الثقافية.....
204	الفصل الثالث: أهم التمثيلات في حصة الأرض والفلاح.....
205	المبحث الأول: التمثيلات الخاصة بالفتات الإجتماعية.....
211	المبحث الثاني: التمثيلات الخاصة بالمناطق الجغرافية.....
215	الفصل الرابع: توجهات حصة الأرض والفلاح.....
216	المبحث الأول: من حيث الإتجاه والهدف.....
224	المبحث الثاني: من حيث اللغة والأنواع الصحفية.....
230	المبحث الثالث: من حيث مكان اللقاء وطريقة العرض.....
238	الفصل الخامس: مقارنة تحليلية بين الفترات الزمنية الثلاث.....
239	المبحث الأول: من حيث المواضيع الأساسية المطروحة في حصة الأرض والفلاح
261	المبحث الثاني: من حيث التمثيلات الإجتماعية والجغرافية..... التي برزت في حصة الأرض والفلاح
267	المبحث الثالث: من حيث توجهات حصة الأرض والفلاح.....
283	نتائج البحث.....
298	الخاتمة.....
303	المراجع.....
	الملاحق.